مكتبة الرسائل الجامعية العالمية (٣٦)

المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية

«وهو شرح لمتن الآجرومية في علم النحو»

تأليف

الإمام شمس الدين الراعي

محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي

(المولود في غرناطة سنة (٧٨٢ هـ) والمتوفى في القاهرة سنة (٨٥٣ هـ))

تحقيق

أحمد محمد جاد الله

دار النوادر

٣٦

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية

وهو شرح لمتن الآجرومية في علم النحو

تأليف

الإمام شمس الدين الراعي

محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي

المولود في غرناطة نحو سنة (٧٨٢ هـ) والمتوفى في القاهرة سنة (٨٥٢ هـ)

تحقيق

أحمد محمد جاد الله

دار النوادر®

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف إلى جامعة عمر المختار، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، بإشراف أ. د. مهدي عبيد جاسم العبيدي، وناقشها أ. د. محمد طيب خطاب، ود. إبراهيم محمد إبراهيم، وحاز بها المؤلف درجة الماجستير برتبة ممتاز، وذلك في ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المستقل بالمفهومية

في

حل ألفاظ الجرومية

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

ردمك: ٢ ـ ٢ ـ ٠ ـ ٤٨٢ ـ ٩٩٣٣ ـ ٩٧٨ : ISBN

9789933482022

سورية - لبنان - الكويت

مُؤسَّسَة دار النَّوادِر م.ف - سُورية * شَرِكَة دار النَّوادِر اللُّبنانيَّة ش.م.م - لُبنان * شَرِكَة دار النَّوادِر الكُويتيَّة ذ.م.م - الكُويت

سورية - دمشق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص. ب: ٥١٨٠/١٤ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الكويت - الصالحية - برج السحاب - ص. ب: ٤٣١٦ حولي - الرمز البريدي: ٣٢٠٤٦

هاتف: ٢٢٢٧٣٧٢٥ - فاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦٥)

www.daralnawader.com   info@daralnawader.com

أسَّسَها سَنَة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م نُورُ الدِّين طَالِب المُدِير العَام والرَّئيس التَّنفِيذِي

الإهداء

* إلى الحبيبة أمي، الصابرة المحتسبة، الداعية لي بالربح والنجاح حفظها الله، ومتعها بالصحة والعافية ومتعني بصحبتها ورؤية وجهها الذي ينير لي دربي.

عرفان بالجميل

إنّه لمن شُكر الله ﷻ أن أشـكر الأستاذ: صالح محمّد ضو الشريف؛ محقّق كتاب (عنـوان الإفـادة لإخوان الاستفادة، للراعي الغرنـاطيّ) الذي اختصر عليّ الطريق جدًّا ولا سيّما في جانب الدراسة، وحقيقة لم يكن (المستقلّ بالمفهوميّة) لولا (عنوان الإفادة)؛ لأنّ المؤلّف ـ رحمه الله ـ ألّف (العنوان) قبل (المستقلّ) وكان في مسائل كثيرة يحيل القارئ إلى كتابه (العنوان) فلولا تحقيق (العنوان) وحصولي عليه لما استطعت إكمال تحقيق (المستقلّ).

وإنّه لمن الواجب ـ أيضًـا ـ أن أتقـدّم بجزيـل الشكر إلى أستاذي: الأستاذ الدكتور مهدي عُبيد جاسم العُبيديّ الذي شرّفني بإشرافه على هذا العمل وأتحفني بتقويمه حتىّ استوى على سوقه.

كما أشكر كلّ من مدّ إليّ يد العون سواء بالكلمة الطيّبة أم بالنصيحة والدعوة الصالحة، ـ وإنّي أسأل المولى ـ جلّ وعلا ـ أن يرعى الجميع برعايته، وأن يجعلهم في الدارين من أهل عنايته.

❒ ❒ ❒

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، خيرِ من نطق وتكلّم، سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه من سائر الأمم.

أمّا بعد:

فإنّ علم (النحو) هو عماد اللغة العربيّة وواسطة عقدها وقاعدة منارتها، علم شريف نشأ لفهم كتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ ولمحاربة اللحْن، وتقويم اللسان العربيّ، ومن أجل ذلك أخذ العلماء منذ بداية عصر التدوين يؤلّفون في هذا العلم، واختلفت مؤلّفاتهم طولاً وقصرًا وصعوبة وسهولة، وكلّما تقدّم بنا الزمان وابتعدنا عن الفصاحة والبيان، نجد علماءنا ـ رحمهم الله ـ يضعون تصانيف أكثر سهولة واختصارًا؛ ترغيبًا في العلم وتسهيلاً للفهم.

ولعلّ المقدّمة (الجرُّوميّة) لمحمّد بن آجرّوم الصُّنهاجيّ (ت٧٢٣هـ) كانت من أشهر مختصرات النحو وأكثرها شيوعًا، فقد كانت كافية جامعة ومباركة نافعة، اقتصر فيها مؤلّفها ـ رحمه الله ـ على الأبواب الأساسيّة التي تكفي الناشئة في تعرّفهم على مقوّمات النطق السديد بالعربّية.

ولقد حظيت (الجرُّوميّة) باهتمام العلماء على مرّ العصور بين شارح ومتمّم وناظم ومعرب ومترجم، وتجاوز عدد شروح (الجرُّوميّة) المئة والخمسين شرحًا.

ومن العلماء الذين اهتمّوا بهذه المقدّمة الشيخ محمد بن إسماعيل الراعي

الغرناطيّ (ت٨٥٣هـ) حيث وضع عليها أكثر من شرح، من بينها شرحه هذا الموسوم بـ (المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الجرّوميّة) وقد وقفت لأوّل مرّة على نسختين منه بالمكتبة الوطنيّة بالجمهوريّة التونسيّة، ثمّ عثرت على نسخة منه في مكتبة مركز جهاد الليبيّين بطرابلس، ثمّ وجدت نسخة رابعة منه في المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، ثمّ أُخبرت أنّ هناك نسخة خامسة منه بمكتبة الإسكندريّة مصوّرة عن نسخة مكتبة الإسكوريال بإسبانيا، ونسخة سادسة بدار الكتب المصريّة فاجتهدت في طلبهما حتّى وفّقت إلى ذلك(١).

وإسهامًا في إحياء تراث أمّتنا العربيّة ونشر كنوز ثقافتنا الإسلاميّة، وخدمةً متواضعة في إثراء المكتبة اللغويّة، وإجلالاً لهذا الكتاب الشامل وتقديرًا ووفاء لمصنّفه العالم العامل استعنت بالله ـ تعالى ـ وبدأت تحقيق الكتاب، ودرسته هو ومؤلّفه دراسة وافية في مبحثين على النحو الآتي:

ـ **المبحث الأوّل**: أفردته للتعريف بالراعي (سيرته، وآثاره، ومكانته العلميّة).

ـ **والمبحث الثاني**: جعلته للتعريف بكتاب (المستقلّ بالمفهوميّة) وتحدّثت في هذا المبحث عن: اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلّفه، وسبب تأليفه، وتاريخ تأليفه، وموضوعه وقيمته، ومنهج المؤلّف، وأسلوبه، وموقفه من الشيخ ابن آجرّوم ومن كتابه، وفوائده وتنبيهاته، وآرائه، ومذهبه النحويّ، وموقفه من السماع والقياس، وإشارته إلى بعض اللغات، وشرحه بعض المصطلحات النحويّة، وشرحه غريب ألفاظ الشعر، وشواهد الكتاب، وسبب عدم استشهاده بالحديث النبويّ، ومصادر الكتاب، والتصريح بأسماء من نقل عنهم من القرّاء والشعراء والعلماء

(١) سيأتي وصف جميع النسخ في القسم الثاني (التحقيق).

والأعراب، وترجيحه بين آراء العلماء، وبعض المآخذ والملاحظات على الكتاب.

وأمّا قسم التحقيق فقسمته ـ أيضًا ـ على قسمين:

القسم الأوّل: شمل وصف نسخ الكتاب، والمنهج المعتمد في التحقيق.

والقسم الثاني: شمل النصّ المحقّق.

ثمّ ذيّلت النصّ المحقّق بملحق تضمّن متن (الجرُّوميَّة) برواية الراعي ـ رحمه الله ـ ليسهل الرجوع إليه؛ وألحقته بالفهارس الفنيّة؛ لتتمّ الفائدة من الكتاب.

وأتبعت ذلك بفهرس المصادر والمراجع التي رجعت إليها، واعتمدت عليها.

والحمد لله أولاً وآخراً.

أحمد محمد جاد الله
٥/ ٧/ ٢٠٠٥م

❒ ❒ ❒

القسم الأول

الدراسة

المبحث الأوّل

الراعي
(سيرته وآثاره ومكانته)

*** سيرته:**

ـ اسمه ونسبه[1]:

هو: شمس الدين أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن محمّد[2] بن إسماعيل الغرناطيّ الأندلسيّ المغربيّ القاهريّ المالكيّ الفقيه النحويّ العالم العلاّمة الإمام الفاضل العمدة الفهّامة الشهير بالراعي.

ـ مولده ووفاته[3]:

وُلد الراعي بغرناطة من بلاد الأندلس سنة ٧٨٢هـ تقريبًا[4]، وتُوفّي بالقاهرة

---

(١) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، وبغية الوعاة ١/ ٢٣٣، وتوشيح الديباج ٢٢٨، ودرّة الحجال ٢/ ٢٩٠، ونيل الابتهاج ٢/ ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٩، وهديّة العارفين ٢/ ١٩٨، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨، والأعلام ٧/ ٤٧، ومعجم المؤلّفين ٩/ ٥٤، ١١/ ٢٧١.

(٢) في إيضاح المكنون ١/ ٢٨ محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد.

(٣) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، وبغية الوعاة ١/ ٢٣٣، وتوشيح الديباج ٢٢٩، ودرّة الحجال ٢/ ٢٩٠، ونيل الابتهاج ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥، ٦٩٤، وكشف الظنّون ١/ ١٥٣، وإيضاح المكنون ١/ ٢٨، ١/ ١٢٩، ٢/ ١٧٥، وهديّة العارفين ٢/ ١٩٨، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨، والأعلام ٧/ ٤٧.

(٤) كما في الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤، ومعجم المؤلّفين ٩/ ٥٤. ولم يرد لفظ «تقريبًا» في شجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨، والأعلام ٧/ ٤٧. بينما ورد في =

في سكنه بالصالحيّة، ودُفِن بالصحراء بالقرب من تربة الزين العراقيّ[١] بعد أن صُلِّيَ عليه بالأزهر، وذلك سنة ٨٥٣هـ، واختلفت بعض كتب التراجم التي رجعتُ إليها في يوم وفاته وشهرها، ففي (الضوء اللامع)[٢]: «مات بسكنه من الصالحيّة في ذي الحجّة سنة ثلاث وخمسين»، ويعني: سنةَ ثلاثٍ وخمسينَ وثمانِي مئةٍ، ولم يحدّد فيه اليوم، وفي (بغية الوعاة)[٣]: «ومات سابع عشرين ذي الحجّة سنة ثلاث وخمسين وثماني مئة»، وفي (نفح الطيب)[٤]: «ومات بسكنه بالصالحيّة يوم الثلاثاء ٢٧ ذي الحجّة، سنة ٨٥٣»، ونقل صاحب (الديباج) عن السيوطيّ قوله: «ومات سابع عشر رجب سنة ثلاث وخمسين وثماني مئة»[٥]، وفي (شذرات الذهب)[٦]: «وتوفّي سابع عشري ذي الحجّة»، وفي (معجم المؤلّفين)[٧] نقلاً عن (شذرات الذهب): «وتوفّي بالقاهرة في ١٧ ذي الحجّة».

والظاهر أنّ أرجح الأقوال أنّه تُوفّي يوم الثلاثاء في ٢٧ من ذي الحجّة، وما أورده صاحب (الديباج) عن السيوطيّ فأغلب الظنّ أنّه خطأ في النقل؛ لأنّ نصّ

= بعض المراجع الأخرى أنّه ولد في سنة «نيّف وثمانين وسبع مئة»، من غير تحديد السنة التي بعد الثمانين.

(١) هو عبدالرحيم بن الحسين المعروف بالحافظ العراقيّ، صاحب الألفيّة في مصطلح الحديث (ت٨٠٦هـ) يُنظر: الأعلام ٣/ ٣٤٤.

(٢) ٩/ ٢٠٣.

(٣) ١/ ٢٣٣.

(٤) ٢/ ٦٩٥.

(٥) توشيح الديباج ٢٢٩، ونيل الابتهاج ٥٣٠.

(٦) ٧/ ٢٧٩.

(٧) ١١/ ٢٧٢.

السيوطيّ في (البغية) خلاف ذلك، أمّا ما ورد في (شذرات الذهب) فالمرجّح أنّه من الخطأ المطبعيّ، فصواب «عشري»: عشرين، ولم ينتبه صاحب (معجم المؤلّفين) لهذا الخطأ الذي وقع في مطبوع (الشـذرات)، فنقل عنه أنّ الراعي توفّي في ١٧ ذي الحجّة، وكأنّه لم يلحظ وجود الياء، أو لحظها فظنّها زيدت خطأ، ولم يرد في فكره أنّ النون ساقطة من المطبوع.

ـ نشأته وحياته:

ليس من السهل التعرّف على النشأة الأولى لأيّ فرد من الأفراد ما لم يحكِ ذلك عن نفسه، أو يهتمّ أحد من أسرته بتدوين نشأته، ولكن يمكن أن نستنتج من خلال مـا ورد في النـصّ الذي حكـاه ابن حمدون وِجَادةً في (حاشيته على شرح الْمَكُّودِيّ لألفيّة ابن مالك) عن الراعي أنّه نشأ في أسرة ميسورة الحال، فقد كان أبوه تاجرًا في سوق القماش يكفيه مؤونـة العيش ويوفّر له ما يحتاج إليـه، الأمر الذي جعله يتّجه إلى طلب العلم في سنّ مبكّرة[1].

ـ تنقّلاته ومهنته:

تذكر بعض كتب التراجم أنّه درس الفقه والأصول والعربيّة على يد جماعة من علماء الأندلس، ثُمّ رحل عنها إلى القاهرة سنة ٨٢٥هـ، فحجّ واستوطنها، وأخذ عن بعض علمائها، وأمّ بالمؤيّديّة فترة من الزمن، ثمّ تصدّر للإقراء فانتفع به الناس طبقة بعد أخرى، وبخاصّة في العربيّة، إذ هي فنّه الذي برع فيه واشتهر به[2].

ـ صفاته وأخلاقه:

لم تذكر المراجع التي اطّلعت عليها عن صفاتـه الجسميّـة ولا عن أخلاقه

(١) يُنظر: حاشية ابن حمدون ٢/ ٨٣٧، وسيأتي النصّ بعد قليل.

(٢) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤، ٦٩٥.

شيئًا، سوى مـاذكره السخاويّ في (الضـوء اللامع)[1] من أنّـه «كان حادّ اللسان والخُلُق، شديد النفرة من يحيى العجيسيّ، أُضرّ بِأَخَرَةٍ»، ويبدو لي أنّ حدّة اللسان والخلـق كانت تُجاه بعض من عاصره، أو بعض طلاّبه في مواقف اقتضت ذلك، فيحيى العجيسيّ (ت٨٦٢هـ) ـ مثلاً ـ كان لديه استخفاف بعلماء عصره وحدّة في طبعه[2]، الأمر الذي جعل الراعيَ ينفر منه.

وممّا يشهد لشدّته وحدّة لسانه في مواقف اقتضت ذلك: موقفه من صديق له حينما سأله؛ فظنّ الراعي أنّه إنّما سأله مختبرًا له، قال الراعي: «كان لي صاحب في خواصّ الملك، فسألني يومًا عن الفعل المضارع المجزوم المضاعف، وعن الأمر منه، فلمّا شرعت في الجواب فهمت منه كأنّه إنّما سألني مختبرًا ما عندي وأنّه غير محتاج إلى جوابي فسكتُّ عنه، فأعاد السؤال مرارًا، فحلفت يمينًا مغلّظة ألاّ أخبره حتّى ينزل من موضع عالٍ هو به ويقعد على الأرض وَسْطَ المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لي كما يخضع الصبيّ لمؤدّبه، وإلاّ فهؤلاء العلماء فيهم كفاية عنّي في هذه المسألة وغيرها، فردّد ـ رحمه الله ـ الأمر في نفسه مرارًا، وأطرق ثُمّ قال: لا بأس بالذلّ في طلب العلم فإنّه عزّ على الحقيقة، ثُمّ فعل ما طلب منه والطلبـة ينظـرون، فقـلـت: يا عبـدالله: لـم تجئـني هذه المسألة وسأحدّثك كيف استوفيتها...»[3].

أمّا صفاته وأخلاقه تُجاه شيوخه فقد كان عظيم الصبر عليهم، شديد التواضع لهم، يتحمّل المشاقّ في سبيل طلب العلم، فقد أورد ابن حمدون في (حاشيته على

---

(١) ٩/ ٢٠٣، ويُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٢) يُنظر: الأعلام ٨/ ١٥٣.

(٣) حاشية ابن حمدون ٢/ ٨٣٧.

شرح المكّوديّ لألفيّة ابن مالك)[١] حكايةً تدلُّ على صبره الجميل وخلقه النبيل؛ تقول الحكاية: إنّ الراعيَ قال: «اعلم أنِّي رحلت يومًا لشيخنا وسيدّنا أبي الحسن عليّ بن محمّد الأندلسيّ الغرناطيّ ـ رحمه الله ـ وكان فقيرًا مُقلاً، وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما، وكان أبي تاجرًا في سوق القماش، فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين، فأتيت له صبيحة يوم بارد فقلت: هل من حاجة؟ فقال: نعم ليس عندنا ماء، ثمّ أخرج إليّ سطلاً من نحاس وقُلَّة يسعان أربعين رطلاً من الماء، والماء من بيته على مسافة بعيدة، فأتيت بنحو اثنتي عشرة نقلة حتّى امتلأ الزير وجميع أواني الدار، ثُمَّ سلّمت عليه وأردت الخروج وأنا في غاية التعب وقد ابتلّت ثيابي وامتلأت بالطين وأنا أرتعد من البرد، فلمّا رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيَك مسألة جليلة، فقعدت معه فقال: . . .».

كما أورد الراعي في كتابه (عنوان الإفادة)[٢] حكايةً جرت له في صغره «دلّت على نبله»[٣]، قال: «كنت قاعدًا بمسجد قيساريّة غرناطة ـ حرسها الله ـ أنتظر سيّدنا وشيخنا أبا الحسن الأستاذ عليّ بن سمعت ـ رحمه الله تعالى ـ مع جماعة من كبار طلبته، وكنت إذ ذاك من أصغرهم سنًّا وأقلّهم علمًا، فدخل سائل فسأل عن مسألة فقهيّة نصّها: أَنَّ إمامًا صلّى بجماعة جزءًا من صلاة، ثمّ غلب عليه الحدث فخرج ولم يستخلف لهم، فقام كلّ واحد من الجماعة وصلّى وحده منفردًا جزءًا من الصلاة، ثمّ بعد ذلك استخلفوا من أَتَمّ بهم الصلاة، فهل تصحّ الصلاة أم لا؟ فلم يكن عند الحاضرين فيها جواب، فقلت: أنا أجاوب عنها بجواب نحويّ،

---

(١) ٢/ ٨٣٧، ٨٣٨.

(٢) ١٢٥، ١٢٦.

(٣) نفح الطيب ٢/ ٦٩٧.

فقالوا: هاتِ الجواب، فقلت: هذا إتباع بعد قطع، وهو ممتنع عند النحاة، فصلاة هؤلاء باطلة، فاستظرفها منّي من حضر لصغر سنّي، ثُمّ طلبنا النصّ فيها فلم نُلْفِه في ذلك التاريخ، ولو ألفيناه لكان الجواب حسنًا».

ومن صفاته السنيّة وأخلاقه العالية نبذ التعصّب ومراجعة الحقّ وعدم التمادي في الخطأ، ويدلّ على ذلك مواضع كثيرة في كتابه (المستقلّ بالمفهوميّة)، منها قوله[1] في باب (الإعراب): «اعلم أنيّ كنت أنقد على الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الفصل، وأقول: هذا كتاب صغير كرّر فيه باب معرفة علامات الإعراب، ثمّ ظهر لي بعد ذلك أنّه إنّما كرّره اعتناء بالباب؛ لأنّه أصل جميع الإعراب، فكرّره بعبارة أخرى مختصرة ملخّصة قصدًا لحصول المنفعة بالتّكرار للمبتدئين، ـ رحمه الله ـ».

ـ شيوخه:

تتلمذ الراعي على أيدي عدد من العلماء في علومٍ عدّة في موطن نشأته بغرناطة وفي القاهرة التي رحل إليها وتُوفيّ فيها، وفيما يأتي سرد لهؤلاء العلماء مرتّبين ترتيبًا ألفبائيًا، مراعيًا إيراد أسمائهم وفق ما ورد في المراجع التي اطّلعت عليها، مع ذكر ترجمة موجزة لكلّ علم إن أمكن:

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم بن العفيف النابلسيّ[2].

٢ ـ أبوبكر عبدالله بن محمّد بن محمّد المعافريّ ابن اللبّ، ويعرف بابن أبي عامر[3]، من أهل قرطبة، اشتغل بالحديث، وكان رجلاً عالمًا صالحًا، تُوفّي

(١) المستقلّ ١٤٩.

(٢) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥. ولم أقف له على ترجمة.

(٣) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤. وفي بغية الوعاة ١/ ٢٣٣، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٩: «أبوبكر ابن عبدالله بن محمّد...».

في آخر خلافة عبد الرحمن الناصر وهو عائد من الحجّ، ودُفن بمدينة طرابلس الغرب[١].

٣ ـ ابن الجزريّ[٢]، وهو: محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن يوسف العمريّ الدمشقيّ الشيرازيّ الشافعيّ أبو الخير، شيخ الإقراء في زمانه، ومن حفّاظ الحديث، من كتبه (النشر في القراءات العشر)، و(غاية النهاية في طبقات القرّاء) و(تحبير التيسير)، والثلاثة مطبوعة، (ت٨٣٣هـ)[٣].

٤ ـ أبو جعفر أحمد بن إدريس بن سعيد الأندلسيّ[٤].

٥ ـ الحافظ ابن حَجَر[٥]، وهو: أحمد بن عليّ بن محمّد بن محمّد بن عليّ ابن أحمد الكنانيّ الْعَسْقَلانِيّ المصريّ الشافعيّ أبو الفضل شهاب الدين، محدّث مؤرّخ أديب شاعر، له تصانيف كثيرة جليلة، منها كتابه المشهور (فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ)، وهو مطبوع، تُوفيّ بالقاهرة سنة ٨٥٢هـ[٦].

٦ ـ أبو الحسن عليّ بن سمعت الأندلسيّ الغرناطيّ الفقيه النحويّ[٧]، ولم يذكر الراعي في كتابه غيره، ويبدو أنّه من أوائل شيوخه الذين أخذ عنهم، وأكثرهم

---

(١) يُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٤٦.

(٢) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٣) يُنظر: معجم المؤلّفين ٣/ ٦٨٧، والأعلام ٧/ ٤٥.

(٤) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٥) يُنظر: نيل الابتهاج ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٦) يُنظر: الضوء اللامع ٢/ ٣٦، والأعلام ١/ ١٧٨، ١٧٩. وفي مطبوع شجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨: أنّ ابن حجر من تلاميذ الراعي، وهو غير صحيح.

(٧) يُنظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٧، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٧.

إفادة له، وهو كثير الترحّم عليه.

٧ ـ أبو الحسن عليّ بن عبدالله بن الحسن الجذاميّ[١] المالقيّ النُّبَاهِيّ المعروف بابن الحسن، له مؤلّفات منها كتابه المطبوع (تاريخ قضاة الأندلس) (ت٧٩٢هـ)[٢].

٨ ـ الخطيب أبو عبدالله محمّد بن عليّ الحفّار[٣] الأنصاريّ الغرناطيّ (ت٨١١هـ)[٤].

٩ ـ الزين أبو بكر الْمَراغيّ[٥]، وهو: أبو بكر بن الحسين بن عمر القرشيّ العبشميّ الأمويّ العثمانيّ المصريّ الشافعيّ الْمَراغيّ أبو محمّد زين الدين القاضي الخطيب المؤرّخ، ويقال: اسمه «عبدالله» والمشهور «أبوبكر»، من كتبه (تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة) وهو مطبوع، (ت٨١٦هـ)[٦].

١٠ ـ الزين محمّد بن أحمد الطبريّ[٧].

١١ ـ الشهاب الْمَتْبُولِيّ[٨].

١٢ ـ أبو العباس أحمد بن الشريف السبتّي[٩]، وهو: أحمد بن محمّد ابن

---

(١) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤.

(٢) يُنظر: نيل الابتهاج ٣٢٩، والأعلام ٤/ ٣٠٦.

(٣) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤. وفيهما: «ابن الحفّار»؛ وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٤) يُنظر: نيل الابتهاج ٤٧٧، وألف سنة من الوفيات ٢٣٦.

(٥) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٦) يُنظر: الأعلام ٢/ ٦٣.

(٧) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥. ولم أقف له على ترجمة.

(٨) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥. ولم أقف له على ترجمة.

(٩) يُنظر: نفسه ٥/ ١٩٨.

أحمد بن محمّد بن أحمد بن عبدالله الشريف الحسنيّ السبتيّ الغرناطيّ أبو جعفر وأبو العبّاس، الشيخ الفقيه العالم القاضي[(١)].

١٣ ـ أبو عبدالله محمّد بن عبد الملك بن عليّ بن عبد الملك القيسيّ المنتوريّ[(٢)] الغرناطيّ (ت٨٣٤هـ)[(٣)].

١٤ ـ أبو عبدالله محمّد بن مرزوق التلمسانيّ[(٤)]، وهو: محمّد بن أحمد ابن محمّد العجيسيّ التلمسانيّ أبو عبدالله المعروف بابن الحفيد أو حفيد بن مرزوق، عالم بالفقه والأصول والأدب، له كتب وشروح كثيرة منها (شرح مختصر خليل) وهو مطبوع، و(شرح الجمل)، (ت٨٤٢هـ)[(٥)].

١٥ ـ أبو الفضل محمّد بن إبراهيم بن الإمام[(٦)] التلمسانيّ (ت٨٤٥هـ)[(٧)].

١٦ ـ القاضي أبو الفضل قاسم بن سعيد العقبانيّ[(٨)] التلمسانيّ الفقيه، ولّي القضاء بتلمسان، ثمّ عكف على التدريس إلى أن تُوفّي سنة ٨٥٤هـ، وله أرجوزة في التصوف، وتعليق على ابن الحاجب[(٩)].

---

(١) يُنظر: نيل الابتهاج ١١٠.

(٢) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤. وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٣) يُنظر: نيل الابتهاج ٤٩٥.

(٤) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٥) يُنظر: الأعلام ٥/ ٣٣١.

(٦) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٧) يُنظر: ألف سنة من الوفيات ١٤٢، ٢٥٠.

(٨) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤، ٦٩٥.

(٩) يُنظر: نيل الابتهاج ٣٦٥، والأعلام ٥/ ١٧٦.

١٧ ـ القاضي أبو القاسم محمّد بن سراج[١] (ت٨٤٧ أو ٨٤٨هـ)[٢].

١٨ ـ الكمال بن خير السكندريّ[٣] وهو: عبد الرحمن بن محمّد بن محمّد الكمال الشهير بابن خير السكندريّ (ت٧٩١هـ)[٤].

ـ سنده في أخذ الْجرُّومِيَّة[٥]:

أخذ الراعي الجُرُّومِيَّة عن شيخه محمّد بن عبد الملك بن عليّ بن عبد الملك ابن عبدالله القيسيّ المنتوريّ الغرناطيّ المالكيّ (ت٨٣٤هـ) عن الخطيب أبي جعفر أحمد بن محمّد بن سالم الْجُذَاميّ (ت٧٩٦هـ)[٦]، عن القاضي أبي عبدالله محمّد ابن إبراهيم الْحَضْرَمِّيّ (. . .)، عن ابن آجُرُّومَ (ت٧٢٣هـ)[٧].

ـ تلاميذه:

لا شكّ أنّ للراعي تلاميذَ كثيرين، فقد ذكر بعض من ترجم له أنّه «أمّ بالمؤيديّة[٨] وقتًا، وتصدّى للإقراء؛ فانتفع به الناس طبقة بعد طبقة، ولا سيّما في العربيّة، بل كانت فنّه الذي اشتهر به، وبجودة إرشاده فيها»[٩]، وعلى الرغم من هذا

(١) يُنظر: نيل الابتهاج ٥٣٠ وفيه: «ابن القاسم السرّاج»؛ وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٢) يُنظر: ألف سنة من الوفيات ١٣٤، ٢٥١.

(٣) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

(٤) يُنظر: ألف سنة من الوفيات ٢٢٥.

(٥) يُنظر: المستقلّ ٣٦٧.

(٦) يُنظر لسنة وفاته: ألف سنة من الوفيات ٢٢٨.

(٧) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٨٢، ٨٣، ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٤.

(٨) المؤيّدية: مدرسة بالقاهرة تمّ إنشاؤها سنة ٨٢٢هـ في عهد الخليفة العباسيّ المعتضد بالله (ت٨٤٥هـ). يُنظر: تاريخ الخلفاء للسيوطيّ ٦٠٣، ٦٠٢.

(٩) الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ويُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٩٥.

لم أقف له ـ في المراجع التي بين يديّ ـ إلاّ على تلميذين:

١ ـ البرهان البِقَاعيّ[١]، وهو: أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط ابن عليّ بن أبي بكر البِقَاعيّ برهان الدين، مؤرّخ أديب له تصانيف كثيرة (ت٨٨٥هـ)[٢].

٢ ـ الحافظ بن فهد[٣]، وهو أبو الفضل محمّد بن محمّد بن محمّد بن محمّد ابن عبدالله بن محمّد بن عبدالله تقيّ الدين بن فهد الهاشميّ العلويّ الأصفونيّ (نسبة إلى أصفون من صعيد مصر) المكّيّ، مؤرّخ له تصانيف كثيرة (ت٨٧١هـ)[٤].

* * *

*** آثاره:**

ترك الراعي آثارًا علميّة تتمثّل فيما يأتي:

ـ مؤلّفاته:

شارك الراعي في حركة التأليف في عصره، ومن مؤلّفاته التي وقفت عليها في كتب التراجم التي رجعت إليها مرتبّة ترتيبًا ألفبائيًّا:

١ ـ الأجوبة المرضيّة عن الأسئلة النحويّة[٥]، قال في (إيضاح المكنون)[٦]:

---

(١) يُنظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٤٧، ونيل الابتهاج ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٦، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٢) يُنظر: البدر الطالع ١/ ١٨، والأعلام ١/ ٥٦.

(٣) يُنظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٣، وتوشيح الديباج ٢٢٩، ونيل الابتهاج ٥٣٠، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٦، وشذرات الذهب ٧/ ٢٧٩، ومعجم المؤلّفين ١١/ ٢٧٢.

(٤) يُنظر: البدر الطالع ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠، والأعلام ٧/ ٤٨.

(٥) يُنظر: إيضاح المكنون ١/ ٢٨، وهديّة العارفين ٢/ ١٩٨، والأعلام ٧/ ٤٧.

(٦) ١/ ٢٨.

«أوّله: الحمد لله الذي جعل مناط العلم صحّة الفهم وحسن الدراية... وهو ٤٤ مسألة»، وأشار صاحب (الأعلام)[١] إلى أنّه مطبوع، كما قام محمود رجب المزين بتحقيقه ودراسته، ونال به شهادة (الماجستير) من جامعة الأزهر[٢].

٢ ـ انتصار الفقير السالك لمذهب الإمام الكبير مالك[٣]، قال في (نيل الابتهاج)[٤]: «في أربعة كراريس حسن في موضوعه»، وذكر محقّق كتاب (الحلل السندسّية في الأخبار التونسيّة)[٥] أنَّ الكتاب مطبوع بتحقيق محمّد أبو الأجفان.

٣ ـ تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام[٦].

٤ ـ الشرح الكبير[٧] وهو أحد شروح الآجُرُّومِيَّة.

٥ ـ شرح القواعد للعقبانيّ في النحو[٨].

٦ ـ عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة في شرح الآجُرُّومِيَّة، وسنتكلّم عليه في المبحث الثاني.

---

(١) يُنظر: ٧/ ٤٧.

(٢) يُنظر: ثبت الرسائل العلميّة لمحقّق البسيط في شرح الجمل ٢/ ١١٠٨.

(٣) يُنظر: نيل الابتهاج ٥٣٠، والحلل السّندسّية في الأخبار التونسية ١/ ٦٥٩، وإيضاح المكنون ١/ ١٢٩، وهدية العارفين ٢/ ١٩٨، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤، والأعلام ٧/ ٤٧، ومعجم المؤلّفين ١١/ ٢٧٢.

(٤) ٥٣٠.

(٥) يُنظر: ١/ ٦٩٥ الحاشية ٢٦٧.

(٦) يُنظر: هديّة العارفين ٢/ ١٩٨.

(٧) يُنظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الوطنيّة بتونس القسم الأوّل ٨/ ١٢٥.

(٨) يُنظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، وتوشيح الديباج ٢٢٩، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦، وإيضاح المكنون ٢/ ٢٤٣، وهدية العارفين ٢/ ١٩٨.

٧ ـ الفتح المنير في بعض ما يحتاج إليه الفقير[١]، قال في (نفح الطيب)[٢]: «في غاية الإفادة. . . وحفظت منه فوائد ممتعة».

٨ ـ مختصر شرح شيخه ابن مرزوق على مختصر خليل[٣]، قال في (توشيح الديباج)[٤]: «وقد اختصر من شرح ابن مرزوق لمختصر الشيخ خليل قطعةً من باب القضاء إلى آخر الكتاب، ووقفت على ما اختصره، وهو يدلّ على شرف هذا الشرح وكونه في الذروة العليا».

٩ ـ مسالك الأحباب، وأشار صاحب (الأعلام)[٥] إلى أنّه مخطوط.

١٠ ـ المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الْجُرُّومِيَّة، **وهو موضوع هذه الدراسة.**

١١ ـ النوازل النحويّة في شرح الألفيّة[٦]، قال في (نيل الابتهاج)[٧]: «في عشرة كراريس فيه فوائد حسنة وأبحاث رائقة».

ـ شعره:

قال السخاويّ: «له نظم وسط كتبت عنه منه الكثير وممّا لم أسمعه منه ما أودعه

---

(١) يُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٩٩، ٥/ ١٩٨، وإيضاح المكنون ٢/ ١٧٥، وهدية العارفين ٢/ ١٩٨، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨، والأعلام ٧/ ٤٧.

(٢) ٢/ ٦٩٩.

(٣) يُنظر: توشيح الديباج ٢٢٩، ونيل الابتهاج ٥٣٠، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٤) ٢٢٩.

(٥) يُنظر: ٧/ ٤٧.

(٦) يُنظر: نيل الابتهاج ٥٣٠، نفح الطيب ٢/ ٦٩٦، وهدية العارفين ٢/ ١٩٨، وشجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨، والأعلام ٧/ ٤٧، ومعجم المؤلّفين ٩/ ٥٤.

(٧) ٥٣٠.

في مقدّمة كتاب صنّفه في نصرة مذهبه»[١]، ومن شعره قوله [من الطويل][٢]:

عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ مَا عِشْتَ وَاتَّبِعْ ... أَئِمَّةَ دِينِ الْحَقِّ تُهْدَى وَتَسْعَدُ
فَمَالِكُهُمْ فَالْشَافِعِيُّ فَأَحْمَدُ ... وَنُعْمَانُهُمْ كُلٌّ إِلَى الْخَيْرِ يُرْشِدُ
فَتَابِعْ لِمَنْ أَحْبَبْتَ مِنْهُمْ وَلاَ تَمِلْ ... لِذِي الْجَهْلِ والتَّعْصِيبِ إِنْ شِئْتَ تُحْمَدُ
فَكُلٌّ سَوَاءٌ فِي وَجِيبَةِ الاقْتِدَا ... مُتَابِعُهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ يُخَلَّدُ
وَحُبُّهُمُ دِينٌ يَزِينُ وَبُغْضُهُمْ ... خُرُوجٌ عَنِ الإِسْلاَمِ وَالْحَقَّ يُبْعِدُ
فَلَعْنَةُ رَبِّ الْعَرْشِ والْخَلْقِ كُلِّهِمْ ... عَلَى مَنْ قَلاَهُمْ والتَّعَصُّبَ يَقْصِدُ

وقوله [من الكامل][٣]:

أَلْفَيْتُهُ حَوْلَ الْمُعَلِّمِ بَاكِيَا ... وَدُمُوعُهُ قَدْ صَاغَها مِنْ كَوْثَرِ
نَثَرَ الْدُّمُوعَ عَلَى الْخُدُودِ فَخِلْتُهَا ... دُرًّا تَنَاثَرَ فِي عَقِيقٍ أَحْمَرِ

وقوله [من المتقارب][٤]:

عَلَيْكَ بِنِعْمَةِ ربّ الْعُلاَ ... وَرَاعِ الْمُلُوكَ لِرَعْيِ الذِّمَمْ
وَذُو الْعِلْمِ فَارْعَ لَهُ حَقَّهُ ... وَإِلاَّ تُفَارِقْ وَتَلْقَ النَّدَمْ
فَهَذَا مَقَالِيَ فَلْتَسْمَعُوا ... نَصِيحَةَ حَبْرٍ مِنَ اهْلِ الْحِكَمْ
إِذَا كُنْتَ فِي نِعْمَةٍ فَارْعَهَا ... فَإِنَّ الْمَعَاصِي تُزِيلُ النِّعَمْ

---

(١) الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣.
(٢) الضوء اللامع ٩/ ٢٠٣، ونفح الطيب ٢/ ٦٩٥.
(٣) نفسه ٢/ ٦٩٦.
(٤) نفح الطيب ٢/ ٦٩٦.

وقوله [من الكامل][١]:

لِلْغَـرْبِ فَـضْلٌ شَـائِعٌ لا يُجْهَـلُ ... وَلأهْلِـهِ شَـرَفٌ وَدِيـنٌ يَكْمُـلُ
ظَهَـرَتْ بِـهِ أَعْـلامُ حَـقٍّ حققَـتْ ... مَـا قَالَـهُ خَيْـرُ الأنَـامِ الْمُـرْسَلُ
مِـنْ أَنَّهُـمْ حَتَّـى الْقِيَامَـةِ لَـنْ يَـزَا ... لُوا ظَاهِرِينَ عَلَى الْهُدَى لَنْ يُخْذَلُوا

وقوله قبيل وفاته بشهر في حال صحّته [من الطويل][٢]:

أُفَكِّرُ فِـي مَـوْتِي وَبُعْـدِ فَـضِيحَتِي ... فَيَحْـزَنُ قَلْبِـي مِـنْ عَظِـيمِ خَطِيئَتِـي
وَتَبْكِي دَمًا عَيْنِـي وَحُـقَّ لَهَـا الْبُكَـا ... عَلَـى سُـوءِ أَفْعَـالِي وَقِلَّـةِ حِيلَتِـي
وَقَـدْ ذابَـتَ اكْبَـادِي عَنَـاءً وَحَـسْرَةً ... عَلَـى بُعْـدِ أَوْطَـانِي وَفَقْـدِ أَحِبَّتِـي
فَمَـالِيَ إِلاَّ اللهُ أَرْجُـوهُ دائِمًـا ... وَلا سِـيَّما عِنْـدَ اقْتِـرابِ مَنِيَّتِـي
فَنَـسْأَلُ رَبِّـي فِـي وَفَـاتِيَ مُؤْمِنًـا ... بِجـاهِ رَسُـولِ اللهِ خَيْـرِ الْبَرِيَّـةِ

وللمؤلف نظم في الألغاز والأحاجي النحويّة منه قوله [من مشطور الرجز][٣]:

حَـاجَيْتُكُمْ نُحَـاتَنا الْمِـصْرِيَّهْ
أُولِـي الذَّكـا وَالْعِلْـمِ والطَّعْمِيَّـهْ
مَـا كَلِمَـاتٌ أَرْبَـعٌ نَحْـوِيَّـهْ
جُمِعْـنَ فِـي حَـرْفَيْنِ لِلأُحْجِيَّـهْ

وقوله [من مشطور الرجز][٤]:

---

(١) نفسه ٢/ ٦٩٦.

(٢) الضوء اللامع ٩/ ٢٠٤، ٢٠٣، نفح الطيب ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦.

(٣) الأشباه والنظائر ٣/ ٤٧، نفح الطيب ٢/ ٦٩٧.

(٤) الأشباه والنظائر ٣/ ٤٧، نفح الطيب ٢/ ٦٩٨، وكتب الألغاز والأحاجي النحويّة ٣٥٣.

فِـي أيّ لَفْـظٍ يانُحـاةَ الْمِـلَّهْ
حَرَكَـةٌ قامَـتْ مَقـامَ الْجُمْلَـهْ

يعني بالكلمات الأربع: فعل الأمر: قل، وفاعله المستتر، وفعل الأمر: (إ)، من (وأى) بمعنى: وعد، وفاعله المستتر؛ فإذا قلت: قلْ إِ، ونطقت بها على لغة من ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ويحذف الهمز فقلت: قُلِ، فإنّ هذين الحرفين حلاّ مكان أربع كلمات، وحلت الحركة التي حرّكت بها اللام محلّ الجملة المكونة من فعل الأمر (إ) وفاعله المستتر.

وهذا القول يشبه قول ابن لبّ [من الرجز][(١)]:

مَا فِعْلُ أَمْـرٍ جـائِزُ الْحَـذْفِ سِـوى
حَـرَكَةٍ تَبْقَـى عَلَـى اللِّسَـانِ

* * *

* مكانته العلميّة:

يظهر من خلال عبارات الإطراء التي وردت في ترجمته في بعض المراجع أنّ للراعي مكانةً علميّة مرموقةً وشأنًا كبيرًا، قال السيوطيّ: «واشتغل بالفقه والأصول والعربيّة ومهر فيها، واشتهر بها»[(٢)]، وقال بدر الدين القرافيّ: «وقد اختصر من شرح ابن مرزوق لمختصر الشيخ خليل قطعة من باب القضاء إلى آخر الكتاب، ووقفت على ما اختصره، وهو يدلّ على شرف هذا الشرح وكونه في

(١) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٥، وكتب الألغاز والأحاجي النحوية ٣٥٢.
(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٣.

الذروة العليا»[١]، ولا شكَّ أنّ شرف الكتاب وعلّوه شرف لصاحبه ورفعة لمكانته، ووصفه محمّد مخلوف بأنّه: «الفقيه النحويّ المتفنن العالم العلاّمة الإمام الفاضل العمدة الفهّامـة»[٢]، وقال أيضًا: «وله كتاب (الفتح المنير فيما يحتاج إليه الفقير) في غاية الإجادة»[٣].

* * *

(١) توشيح الديباج ٢٢٩.

(٢) شجرة النور الزكيّة ١/ ٢٤٨.

(٣) نفسه ١/ ٢٤٨.

المبحث الثاني

المستقلّ بالمفهوميّة

*** اسم الكتاب:**

اسم الكتاب كما قال[1] مؤلّفه ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدّمته له: «المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الْجُرُّوميّة».

ورد بهذا العنوان في جميع نسخ الكتاب التي وقفت عليها عدا نسخة تونس الثانية (ت٢) فقد ورد فيها باستخدام كلمة (شرح) بدل (حلّ) كما هو واضح في صور المخطوطات.

وفي فهرس مخطوطات المكتبة الوطنيّة بالجزائر سمّي بـ (المستقبل بالمفهوميّة)[2] تحريفًا، وفي فهرس المخطوطات المصوّرة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربيّة سمّي بـ (النقل بالفهوميّة)[3] بسبب التحريف.

وإنّما اخترت التسمية الأولى (المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الْجُرُّوميّة) لورودها في النسخ الخمس الباقية، ولأنّ كلمة (حلّ) أوقع في نفس القارئ وأبلغ من كلمة (شرح) فقوله: «حلّ ألفاظ الْجُرُّوميّة» يعطي معنى: الفتح والنقض، والشرح والتحليل[4]؛ فدلالته أوسع وأعمّ، وأشمل وأدقّ.

---

(١) المستقلّ ١٠٨.

(٢) يُنظر: فهرس مخطوطات المكتبة الوطنيّة بالجزائر برقم: ٢٧٦٤.

(٣) يُنظر: فهرس المخطوطات المصوّرة بمعهد المخطوطات برقم: ٥٠٠ نحو.

(٤) يُنظر: اللسان (حلل).

أمّا قوله: «الْجُرُّوميّة» فالأصل فيها أن تسمى (الآجُرّوميّة) نسبة إلى (آجُرّوم)، غير أنّها وردت في جميع النسخ بلا همزة، ولا يخفى ما في ذلك من التخفيف والتسهيل، فقد نقل الأهدل عن ابن عنقاء قوله[1]: «وقد كثر حذف همزته، فلا أدري: أهي لغة، أم هو من تلعّب الناس؟...» وقال[2] الأهدل: «والجاري على الألسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم، وضمّ الراء مخففًا، والكلّ واسع؛ لأنّ الاسم الأعجميّ قد يتعسّر النطق به فيُتوسّع فيه، ولا يُتوسّع في الاسم العربيّ» فتسمية الراعي لها بـ (الْجُرُّوميّة) فيها توسعة وتيسير، ولا أعتقد ـ حسبما اطّلعت عليه ـ أنّ أحدًا سبقه إلى هذه التسمية، أمّا من جاء بعده من العلماء فقد تابعه منهم عدد كثير منهم: محمّد بن محمّد بن عبد الصمد البجائيّ (ت٨٦٥هـ)، حيث سمّى كتابه (شرح الْجُرُّوميّة)، وأحمد بن محمّد المنوفيّ (ت٩٢٧هـ) حيث سمّى كتابيه (نخبة العربيّة في شرح الْجُرُّوميّة) و(الجواهر المرضيّة في شرح الْجُرُّوميّة)، وأبو الحسن عليّ بن ناصر الدين المنوفيّ (ت٩٣٩هـ) حيث سمّى شرحه (الجواهر المعنويّة على الْجُرُّوميّة).

ولا يخفى على صاحب الحسّ المرهف والذوق السليم والأذن الموسيقيّة ما في عنوان الكتاب من إيقاع جميل، وسجع متوازٍ بين قوله: «بالمفهوميّة» وقوله: «الْجُرُّوميّة» ممّا أضفى على عنوان الكتاب نغمًا وجمالاً.

* * *

*** نسبته إلى مؤلّفه:**

لقد صحّت وثبتت نسبة كتاب (المستقلّ بالمفهوميّة) إلى الراعي ـ رحمه

(١) الكواكب الدريّة شرح متممة الآجُرُّومِيّة ٢٨.

(٢) الكواكب الدريّة شرح متممة الآجُرُّومِيّة ٢٨.

الله تعالى ـ وذلك في مقدّمـة الكتاب وفي خاتمتـه وفي كتـب التراجم بما لا يدع مجالاً للشكّ في صحّة نسبته إليه.

فقد جاء في مقدّمة الكاتب في جميع النسخ قوله[١]: «قال العبد الفقير إلى ربّه، الخائف من ذنبه، محمّد بن محمّد بن محمّد بن إسماعيل الأنصاريّ الأندلسيّ المشتهر بالراعي».

وجاء ـ أيضًا ـ في خاتمة النسخة (أ) قوله[٢]: «قال ذلك كلّه كاتبه بخطّ يده الفانيـة على نسخـة من نسخ هذا الشرح المذكور محمّـد بن محمّد بن محمّد ابن إسماعيل الأندلسيّ الغرناطيّ الشهير بالراعي، الشارح المذكور».

كما ورد بخطّـه ـ رحمه الله تعالى ـ في تقريظـه للنسخـة (أ) قوله[٣]: «قال ذلك كلّه . . . كاتبـه مصنّف هذا الشرح المسمّى بـ (المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الْجُرُّوميّة) محمّد بن محمّد بن محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ الغرناطيّ مولدًا ومنشأً، نزيل المدرسة الصالحيّة المحميّة ـ عمّرها الله بذكره، آمين ـ المشتهر بالراعي».

هذا، بالإضافة إلى ما ورد في الكتب التي ترجمت له ونسبت هذا الشرح إليه[٤].

* * *

*** سبب تأليفه:**

ذكر المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ سبب تأليفه الكتاب في المقدّمة قائلاً[٥]:

---

(١) المستقلّ ١٠٧.

(٢) نفسه ٣٦٨.

(٣) نفسه ٣٦٩.

(٤) يُنظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، وهدية العارفين ٢/ ١٩٨.

(٥) المستقلّ ١٠٨.

«أمّا بعد: فإنّ بعض فضلاء الأصحاب والإخوان، ونجباء الطلبة وأذكياء الولدان، طلبوا منّي حلّ ألفاظ (الْجُرُّوميّة) بشرح قليل اللفظ كثير البيان، وزعموا أنّ المنفعة تكون به ـ إن شاء الله ـ أكثر من (العنوان)، فأجبتهم إلى ما سألوا؛ وأسعفت رغبتهم فيما طلبوا، مستعيناً بالله وعليه التكلان. . .».

وبعد قراءتي لهذه المقدمة، واطّلاعي على كتاب (عنوان الإفادة) عرفت أنّ المؤلّف شرح (الْجُرُّوميَّة) في كتابه (عنوان الإفادة) ولكن بسبب وفرة علمه وسعة اطّلاعه وكثرة مرويّاته توسّع فيه كثيرًا، فزاد عددًا كبيرًا من الأبواب والفصول والمسائل ممّا جعل الكتاب يبدو كأنّه شرح لإحدى متمّمات (الْجُرُّوميّة)، لا شرح للجرُّوميّة نفسها.

من أجل ذلك طلب منه أصحابه وطلبته أن يعيد حلّ ألفاظ (الْجُرُّوميّة) بشرح قليل اللفظ صغير الجرم، يتناسب مع حجم (الْجُرُّوميّة) ويقتصر على ما جاء فيها من الأبواب، فأجابهم ـ رحمه الله تعالى ـ ووقف عند رغبتهم وألّف هذا الكتاب.

ومن هنا نعرف سبب كثرة إحالته إلى كتابه (عنوان الإفادة) فقد كان ـ رحمه الله تعالى ـ مقيّدًا بقيدين: قيد الاختصار وعدم الإطالة الذي انتهجه في كتابه، وقيد الأمانة العلميّة التي توجب عليه ذكر كلّ المعلومات التي يحتاجها المتعلّم فكان ـ رحمه الله تعالى ـ يلتزم الاختصار لمن يرومه، ويشير إلى بعض المسائل التي أطنب فيها القول في (عنوان الإفادة) لمن يطلب مزيد الاستفادة.

* * *

*** تاريخ تأليفه:**

فرغ المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ من تأليف هذا الكتاب يوم الاثنين السادس

والعشرين من شهر رجب الفرد المبارك سنة سبع وثلاثين وثماني مئة.

يظهر ذلك بكلّ وضوح في اللوحة الأخيرة من النسخة (أ) كما هو مبيّن في الصور المرفقة.

* * *

*** موضوعه وقيمته:**

هذا الكتاب شرح فيه المؤلّف كتاب (الْجُرُّوميَّة) في النحو، شرحًا وسطًا، ليس بالصغير المخلّ الذي لا تتمّ به الفائدة، ولا بالكبير المملّ الذي يتعب العقل ويشتّت الذهن، فكان ـ بفضل الله ـ سراجًا للمبتدئين، وزادًا للمعلّمين.

وتظهر قيمة هذا الكتاب في أنّه أوقفنا على كثير من استدراكات الراعي على (الْجُرُّوميَّة)، كما أوقفنا على بعض آرائه وتنبيهاته وفوائده التي لا غنى عنها، وأوصل إلينا آراء بعض العلماء الذين لم نكن نسمع بهم كشيخه أبي الحسن عليّ ابن محمّد بن سمعت، ـ رحمه الله تعالى ـ.

* * *

*** منهج المؤلّف:**

ـ منهجه في تقسيم الكتاب:

بدأ الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه بمقدّمة أفصح فيها عن اسم الكتاب وسبب تأليفه له.

ثمّ شرح مدخل (الْجُرُّوميَّة) التي ذكر فيه ابن آجُرّوم ـ رحمه الله تعالى ـ تعريف الكلام، وأقسامه، وعلامات كلّ قسم منها.

ثمّ أخذ في حلّ أبوابها ونقض فصولها وتحليل مسائلها وشرح ألفاظها، مع

المحافظة على نسقها الذي وضعه ابن آجُرّوم ـ رحمه الله تعالى ـ مقسّمًا الأبواب إلى فصول، والفصول إلى مسائل، ويخلّل ذلك بفوائد وتنبيهات ولطائف وحكايات.

ـ منهجه في الشرح والعرض:

يتّضح منهج المؤلّف في شرحه للْجُرُّومِيّة وعرضه لمسائلها في النقاط الآتية:

١ ـ يذكر قول ابن آجُرّوم ثمّ يشرحه، وهكذا حتّى أتى على كل الْجُرُّوميّة لم يترك منها شاردة ولا واردة.

٢ ـ يذكر التعريفات الاصطلاحية ثمّ يردفها بذكر المتحرّزات منها، وهذا أمر واضح في جميع تعريفات الكتاب فلا يحتاج إلى تمثيل.

٣ ـ زيادة في تسهيل الكتاب وتنظيم الأفكار، يبدأ بذكر الكلام مجملاً ثمّ يفصّله، من ذلك قوله[١]: «وينبغي أن يُزاد في علامات الاسم ستّ علامات، فتكمل للمبتدئ عشر علامات، وهي: جواز الإخبار عن الكلمة، والفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وعودة الضمير، وجواز الإخبار بها مع كونها لا حدث فيها. فمثال جواز الإخبار عن الكلمة: ...».

٤ ـ اتّخذ الاختصار وعدم الإطالة منهجًا له؛ فنجده إذا ذكر شيئًا في غير موضعه أجّل بيانه والحديث عنه قائلاً[٢]: «ويتبيّن كلّ واحد في موضعه إن شاء الله تعالى»، وإذا سبق ذكره مسألة فإنّه لا يعيدها، بل يكتفي بالإشارة إلى تقدّمها، بقوله[٣]: «كما تقدّم».

---

(١) المستقلّ ١١٥.

(٢) نفسه ١٣٠.

(٣) نفسه ١٤٧.

٥ ـ لا يكتفي بما تضمّنته (الْجُرُّوميَّة) من أبواب النحو وفصوله، بل يزيد فصولاً لا بدّ من ذكرها، وذلك كقوله[١] في باب (الإعراب): «ينبغي أن يُنظر هنا في فصول ثلاثة، الأوّل: في معنى الترجمة وإعرابها، والثاني: في الإعراب، والثالث: في ضدّه وهو البناء».

كما نراه يضيف إلى بعض الفصول مسائل لا غنى عنها، كقوله[٢] في باب (كان وأخواتها): «. . . وبقي عليه مسألتان أكيدتان، إحداهما: في ترتيبها، والثانية: في تقسيمها لناقص وغيره».

٦ ـ تنوّعت أساليبه في عرض المسائل:

* فمنها الطريقة المباشرة، وذلك كقوله[٣]: «وأمّا الفصل الثالث في البناء ففيه ثلاث مسائل: في حدّ البناء، وألقابه، والمبنيّ من الكلام».

* ومنها طريقة طرح الأسئلة، كقوله[٤] في باب (الأفعال): «ينبغي هنا أن يُسأل: لِمَ قدّم الشيخ وغيره من النحاة الكلام على الأفعال، وأخّروا الكلام على الأسماء؟ وكان ينبغي أن يكون العكس؛ لأنّ الأسماء أشرف من الأفعال».

* ومنها طريقة المحاورة والمناقشة، وذلك كقوله[٥] في (أقسام الإعراب): «فإن قلت: لِمَ لم يدخل الجزم الأسماء، ولم يدخل الخفض الأفعال؟ قلت: قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع . . .».

---

(١) نفسه ١٢٧.

(٢) المستقلّ ٢١٧.

(٣) نفسه ١٣٤.

(٤) نفسه ١٥٥.

(٥) نفسه ١٣٢.

٧ ـ يخلّل ذلك كلّه بفوائد لطيفة وحكايات ظريفة، تفيد المبتدئ وتمتع المنتهي.

ـ **أسلوبه:**

يغلب على أسلوب الراعي الوضوح والبيان؛ فألفاظه سهلة متداولة، وأفكاره مرتّبة متسلسلة، يذكر كلّ شيء في موضعه؛ مسائله مترابطة وفصوله متناسقة، فجاء الكتاب ـ بفضل الله تعالى ـ كما قال[1]: «قليل اللفظ كثير البيان» لا يجد القارئ المبتدئ صعوبة في تتبّع أسلوبه وفهم ما يرمي إليه، ولنأخذ مثالاً يدلّ على وضوح أسلوبه، وتنظيم أفكاره، وترتيب كلامه:

قال[2] ابن آجُرّوم ـ رحمه الله تعالى ـ: «والخبر قسمان: مفرد، وغير مفرد، فالمفرد، نحو: زيد قائم، وغير المفرد أربعة أشياء: الجارّ والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره».

فقال[3] الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ معقّبًا: «كان ينبغي له أن يقول: والخبر قسمان: مفرد وغير مفرد، والمفرد قسمان: جامد ومشتقّ، وغير المفرد قسمان أيضًا؛ لأنّ الجملتين حكمهما واحد، والظرف والمجرور حكمهما واحد».

فنلمح في أسلوب الراعي التسلسل المنطقيّ الصحيح، فهو يذكر الكلام مجملاً ثمّ يبدأ في تفصيله، ممّا يسهّل على المبتدئ فهم المعلومة، وييسّر عليه حفظها واستذكارها.

* * *

(١) المستقلّ ١٠٨.

(٢) متن الجُرُّومِيّة ٥.

(٣) المستقلّ ٢١٣.

* موقفه من الشيخ وكتابه :

ـ مخالفاته وردوده :

شيء جميل أن لا يسلّم الإنسان بكلّ ما يرد إليه، وتضارب وجهات النظر واختلاف آراء العلماء وتباين أفكارهم أمر طبيعيّ، بل شيء مسنون، ولم يخالف الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ هذه السنّة، فنجده أحياناً يخالف رأي ابن آجُرّوم ـ رحمه الله تعالى ـ وأحياناً أخرى يردّ بعض عباراته واستخداماته، ممّا يدلّ على حياديّته واستقلال عقليّته.

فمن الأوّل نقده للشيخ في جعله (بدل الغلط) أحد أقسام البدل الأربعة الرئيسة، قال[1] الراعي: «هذا القسم سمّاه (غلطًا)، وليس كذلك، وإنمّا هو بدل (الإضراب)، و(الغلط) أحد أقسام (الإضراب)».

ومنه ـ أيضًا ـ نقده قول[2] الشيخ في باب (النداء): «فأمّا المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيُبنيان على الضمّ من غير تنوين»، قال[3] الراعي: «وقوله: (من غير تنوين) لا حاجة إليه؛ لأنّ الاسم المنادى إذا كان مبنيًّا لا يدخله التنوين؛ لأنّه إذ ذاك مقصود».

ومن الثاني ردّه عبارة الشيخ التي استخدمها في أقسام الإعراب وهي قوله[4]: «وأقسامه أربعة»، قال[5] الراعي: «كان الأولى به أن يقول: (وألقابه أربعة)؛ لأنّه

(١) المستقلّ ٢٧٤.

(٢) متن الجرّوميّة ٩.

(٣) المستقلّ ٣٣٠.

(٤) متن الجُرُّومِيَّة ١.

(٥) المستقلّ ١٣١.

جعل الإعراب معنى، وأمّا من جعل الإعراب نفس الحركات فالأولى به أن يقول: وأقسامه، كابن الحاجب وابن مالك وغيرهما».

ومنه تخطئته للشيخ في استخدام الألف واللام مع (كلّ) و(بعض)، قال[١] الراعي: «وقول الشيخ: (وبدل البعض من الكلّ) منقود؛ لأنّه أدخل (أل) على (كلّ) و(بعض) وهما يلازمان الإضافة إمّا لفظًا وإمّا تقديرًا، فكأنّه جمع بين (أل) والإضافة».

وفي بعض الأحيان نجد المؤلّف يتشدّد في مسألة ويتحمّس في ردّه على المخالف، وتأخذه الغيرة إلى حدّ يجعله يستخدم ألفاظًا فيها نوع من التعريض بالمخالف، من ذلك ردّه على الشيخ في عدّه للجوازم؛ قال[٢]: «وقال ـ رحمه الله ـ: إنّها ثمانية عشر، تابعًا للشيخ أبي القاسم ـ رحمه الله ـ ولم يتبعه في عدّ النواصب، ولم يبيّنا ما يجزم فعلاً واحدًا ولا ما يجزم فعلين، ولم يبيّنا ما يجزم بالتضمين وبغير التضمين.

والجوازم ـ في الحقيقة ـ عند ابن أبي الربيع وغيره من النحاة الكبار أربعة...».

والملاحظ في الكتاب أنّ معظم آراء الشيخ وعباراته التي تبع فيها الشيخ أبا القاسم الزجّاجيّ، نقدها المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ قائلاً[٣]: «وهو تابع في ذلك للشيخ أبي القاسم».

وأحيانًا نجده يورد بعض آراء الزجّاجيّ ويتناولها بالنقد كما فعل في مسألة

---

(١) المستقلّ ٢٧٢.

(٢) نفسه ١٦٩.

(٣) نفسه ١٦٢.

عدّ النواصب، قال[١]: «وذكر الشيخ أبو القاسم النواصب ثلاثة عشر، فزاد (كيلا، ولكي، ولكيلا)، وهي كلّها (كي) دخل عليها (لا) و(لام الجرّ)، وهذا تمجّز في العبارة، والصحيح أنّ النصب بإضمار (أن) بعد هذه الأحرف. قاله أكثر النحاة».

والملاحظ ـ أيضًا ـ أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ ينظر ويفكّر ويمحّص ويقدّر وينقد ويردّ، ولكنّه يحيط ذلك كلّه بإطار من الخلق الرفيع والأدب الجمّ، نلمح ذلك في مواضع عدّة في كتابه؛ فمثلاً عندما تكلّم على تقدير حركات الإعراب الثلاثة في المضاف إلى ياء المتكلم قال[٢]: «وقدّر ابن مالك الرفع والنصب وجعله مخفوضًا بتلك الكسرة الظاهرة، وقال [يعني ابن مالك]: ومن ادّعى خلاف ذلك فقد تكلّف ما لا مزيد عليه»، فقال[٣] الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا فرق بين الكسرة والضمّة والفتحة في التقدير، وودِدت أنّه لم يقله، ـ رحمه الله تعالى ـ».

ـ إضافاته واستدراكاته[٤]:

لم يقف الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ في شرحه هذا عند ما تضمّنته (الْجُرُّوميّة) من أبواب وفصول ومسائل، ولكنّنا نجده يضيف إلى بعض الأبواب فصولاً، ويستدرك على ابن آجُرّوم مسائل مهمّة لا غنى عنها، وأحياناً يضيف بعض الزيادات والتكملات في المسألة الواحدة.

فمثال الأول: قوله[٥] في باب (مخفوضات الأسماء): «وينبغي أن يُزاد فصل

(١) نفسه ١٦٢.

(٢) المستقلّ ٣٦٣.

(٣) نفسه ٣٦٣.

(٤) تجاوز عدد إضافات الراعي واستدراكاته على (الجُرُّومِيَّة) الثلاثين إضافة ما بين فصول ومسائل وتكملات.

(٥) المستقلّ ٣٤٩.

ثالث في الترجمة، وفصل رابع في إعراب المتضايفين».

ومثال الثاني: قوله[1] في باب (ظنّ وأخواتها): «وينبغي أن يُستدرك على الشيخ هنا مسألتان، إحداهما: في بيان الاقتصار والاختصار، والثانية: في بيان التعليق والإلغاء».

ومثال الثالث: قوله[2] في باب (الاستثناء): «وذكر الشيخ في (سوى) ثلاث لغات، ولم يتعرّض لـ (حاشا)، وفيها ثلاث لغات أيضًا، يقال: حاشا، وحاش، وحشا».

ـ التماسه العذر للشيخ وإجابته عنه[3]:

اعتاد الراعي أن يناقش الشيخ في بعض المسائل، مبديًا فيها ما يراه صوابًا، وقد يحاول أن يجد للشيخ مخرجًا ويلتمس له عذرًا.

فمثلاً عندما قال[4] الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمعربات قسمان» قال[5] الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ: ليست المعربات في الحقيقة قسمين، وإنما هي أربعة أقسام: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف، وقسم يعرب بالسكون، وقسم يعرب بالحذف.

فنقصه الكلام على قسمين: السكون والحذف.

---

(١) المستقلّ ٢٣٤.

(٢) نفسه ٣١٤.

(٣) المواضع التي أجاب فيها الراعي عن الشيخ، والتمس له فيها الأعذار تجاوزت خمسة عشر موضعًا.

(٤) متن الجُرُّومِيَّة ٢.

(٥) المستقلّ ١٤٩.

والاعتذار عنه أن يُقال: أراد: قسم يعرب بالحركات وحذفها، وقسم يعرب بالحروف وحذفها، والله أعلم.

ومن ذلك قوله[١] في باب (ظنّ وأخواتها): «هذا هو الباب الثالث من نواسخ الابتداء، وذكره في باب المرفوعـات، وإن كان ليس مرفوعًا؛ لأنّه من النواسخ، فذكره بحكم الانجرار».

ومنه ـ أيضًا ـ قوله[٢] في باب (لا): «ولم يذكر الشيخ إعمالها عمل (ليس)؛ لقلّته».

ـ موافقاته له، وثناؤه عليه:

كان الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ إذا أُعجب بكلام الشيخ يعقّب عليه تعقيبات جميلة تدلّ على اطمئنانه وارتياحه لكلام الشيخ وتأييده له.

فمثلاً بعد أن قال[٣] الشيـخ في باب (نواسخ الابتداء): «وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها» قال[٤] الراعي: «وهي كما ذكر».

وبعد قول[٥] الشيـخ في باب (الاستثناء): «والمستثنى بغير وسِوى وسُوى وسَواء مجرور لا غير» قال[٦] الراعي: «هو كذلك».

---

(١) المستقلّ ٢٣٤.

(٢) نفسه ٣٢٦.

(٣) متن الجُرُّومِيَّة ٥.

(٤) المستقلّ ٢١٧.

(٥) متن الجُرُّومِيَّة ٨.

(٦) المستقلّ ٣١٨.

وفي مواضع أخرى كان من شدّة إعجابه بالشيخ يمدحه ويثني عليه ثناء حسنًا.

ففي أوّل باب (المرفوعات) ـ مثلاً ـ قال[١] الراعي: «وجعل الشيخ هذه الترجمة دفترًا لما بعدها من أبواب المرفوعات، ولعمري إنّها لحسنة؛ لأنّ المبتدئ إذا سُئل عن مرفوع عرضه على هذا الدفتر بسهولة فربّما يجده بسرعة».

وقال[٢] مادحًا منهج الشيخ في (الجُرُّوميّة): «واعلم أنّ الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ سلك في هذا المختصر مسلكًا حسنًا، وهو أنّه صنع فيه برنامجًا للمرفوعات، وبرنامجًا للمنصوبات، وبرنامجًا للمخفوضات؛ قصدًا للتسهيل على المبتدئ؛ فإنّه إذا سُئل عن مرفوع نظره في برنامج المرفوعات، وإن سُئل عن منصوب نظره في برنامج المنصوبات، وإن سُئل عن مخفوض نظره في برنامج المخفوضات، فربّما يجده بسرعة، ـ رحمه الله ـ».

* * *

*** فوائده وتنبيهاته[٣]:**

زيّن الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ كتابه بعدد من الفوائد الرافعة، ورصّع أبوابه بمجموعة من التنبيهات النافعة، فلم يبخل على المبتدئين بشيء اعتقد أنّ فيه فائدة لهم.

ومن فوائده المنتشرة في أثناء كتابه قوله[٤]: «والفرق بين تاء التأنيث الساكنة

---

(١) المستقلّ ١٨٣.

(٢) نفسه ٢٧٩، ٢٨٠.

(٣) تجاوز عددها العشرين.

(٤) المستقلّ ١٢١.

وبين التاء الفاعلة: أنّ تاء التأنيث ساكنة وقبلها فتحة، والتاء الفاعلة تكون متحرّكة بالحركات الثلاث وقبلها ساكن».

ومـن فوائده ـ أيضًا ـ قوله[1]: «وقد قال بعض اللغويين: إنّ (الحم) قريب الزوج، فعلى هذا لا يخاطَب به إلاّ المؤنّث، فيجب كسر كافه، بخلاف باقيها، فإنّه يخاطَب به المذكر والمؤنّث، والله أعلم».

ومن تنبيهاتـه اللطيفـة قوله[2]: «واعـلم أنّ (كيـف) إذا وقـع بعدها الاسم المرفوع كانت خبرًا مقدّمًا، وإذا وقع بعدها الفعل كانت حالاً، والله أعلم».

ومنهـا ـ أيضًا ـ قولـه[3]: «واعلم أنّ الظرف والمجـرور إذا وقعا خبرين أو حالين أو صفتيـن أو صلتـين فإنّهما يتعلّقان بمحذوف لازم الحذف، وتقدّره في الصلة فعلاً؛ لأنّ الصلة لا تتمّ إلاّ بمفرد، وتقدّر في غيرها فعلاً أو اسم فاعل على الخلاف فيه».

* * *

* آراؤه:

لم يكن الراعي ـ رحمـه الله تعالى ـ يذكـر آراءه صراحـة فيقـول: أرى كذا وكذا، إلا نـادرًا، ولعلّ ذلك تواضع منـه، ولكـن من خلال دراستي لكتابـه هذا لمحت بعض الآراء اللافتة للنظر، التي تمثّلت فيما يأتي:

ـ يرى الراعي ـ رحمـه الله تعالى ـ أنّ الاسم الذي لا ينصرف هو كلّ اسم

---

(١) المستقلّ ١٣٨.

(٢) نفسه ١١٧.

(٣) نفسه ٢١٣، ٢١٤.

ليس فيه ألف ولا لام ولا إضافة ولا تنوين، وبعبارة أخرى يرى أنّ الصرف هو الجرّ وتنوين التمكين، فهو يقول[١]: «وتقريب الاسم الذي لا ينصرف والاسم المنصرف أن يقال: كلّ اسم فيه ألف ولام أو تنوين أو أضيف إلى غيره فهو منصرف، وكلّ اسم ليس فيه ألف ولا لام ولا إضافة ولا تنوين فهو غير منصرف».

- في باب (النائب عن الفاعل) يرى أنّه لا يجوز أن يقال: إنّ الفاعل حذف، ويخطّئ هذا الاستخدام قائلاً[٢]: «والنحاة هنا يطلقون حذف الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، لكنّ مرادهم أنّه إذا قُصد أن يُخبَر بالفعل عن المفعول به ولا يُذكر الفاعل، فيُشتقّ من المصدر فعل يُسند إلى المفعول به على بنية غير بنية الفاعل، ولا أقول: إنّ الفاعل حذف».

- ويرى المؤلّف - رحمه الله تعالى - أنّه لا يجوز حمل آيات القرآن الكريم وتخريجها على لغة (أكلوني البراغيث)، قال[٣]: «وحمل عليها بعضهم قوله - تعالى -: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[الأنبياء: ٣]، فجعل (الذين) فاعلاً بـ (أسرُّوا)، والواو علامة على الجمع، ولا ينبغي أن يُحمل القرآن على هذه اللغة الضعيفة، فيكون (الذين) بدلاً من الواو».

- ويرى أنّه لا يصحّ حذف قيد المفعول به، وأنّ الأولى حذف قيد المفعول المطلق، قال[٤] في باب (المفعول به): «وجرت عادة النحاة أن يحذفوا قيده، وهو (به)، فيقولون: مفعولاً، ولا يذكرون (به)، والمفعول حقيقة إنمّا هو المصدر

(١) نفسه ١٤٥.

(٢) المستقلّ ١٩٧.

(٣) نفسه ١٩٣.

(٤) المستقلّ ٢٨٠.

المنصوب على المصدريّة، فلو قالوا فيه: مفعولاً، من غير قيد لكان أولى، لكنّهم قيّدوا المطلق، وأطلقوا المقيّد . . .».

ـ وممّا صرّح فيه برأيه كلامه على خبر (مَنْ) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[التغابن: ١١] حيث قال[1]: «و(من) . . . مبتدأ، وجملة الشرط، أو جملة الجزاء، أو كلاهما خبر عنه، هكذا قيل، وأرى أنّ الجواب سدّ مسدّ الخبر».

ـ ما انفرد به من الآراء:

ليس ثمّة آراء انفرد بها ـ والله أعلم ـ سوى ما ذكره في علامة بناء الفعل الماضي المتّصل بألف الاثنين وواو الجماعة، فهو يرى أنّ الفعل الماضي المتّصل بهما مثل: قاما، وقاموا، مبنيّ على حذف النون، حيث قال[2] ـ في كلامه على الفعل الماضي ـ: «فإن اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجمع فيُبنى على حذف النون، والدليل على ذلك أنّ الإمام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ قال في باب (التسمية بالحروف): إنّك إذا سمّيت ابنك به عند اتّصال الألف أو الواو فإنّك تعيد إليه النون فتقول: يا ضربان ويا ضربون.

وأيضًا هو كالأمر مبنيّ على ما يُبنى عليه الأمر عند اتّصال الألف أو الواو به أيضًا، فإنّه أخوه، وهو بنية بنفسه عند البصريّين».

* * *

*** مذهبه النحويّ:**

إذا كان لا بدّ من التعرّض لما اعتاده الناس من دراسة اتّجاه النحاة المتأخّرين

---

(١) المستقلّ ١٧٢.

(٢) نفسه ١٥٧.

وبيان انتماءاتهم فلا بأس أن نذكر أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ كان بصريَّ الاتّجاه إلى أبعد الحدود، ويظهر ذلك جليًّا في موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، فلا يكاد يذكر مذهب البصريّين ومذهب الكوفيّين في مسألة من المسائل الخلافيّة إلاّ أخذ برأي البصريّين، والشواهد على ذلك كثيرة، أذكر منها ما يأتي:

ـ وافق البصريّين في أنّ الأسماء أشرف من الأفعال؛ لأنّها أصول والأفعال فروع[1].

ـ وافق البصريّين في أنّ العامل في المبتدأ هو الابتداء[2].

ـ وافق البصريّين في أنّ الاسم المرفوع بعد النواسخ ليس مرفوعًا بالابتداء، بل بالناسخ[3].

ـ وافق البصريّين في أنّ الفعل المضارع إنّما رُفع لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر[4].

ـ وافق البصريّين في أنّ فعل الأمر مبنيّ وليس معربًا[5].

ـ وافق البصريّين في أنّ التمييز لا يكون إلاّ نكرة[6].

---

(١) يُنظر: المستقلّ ١٥٥.

(٢) يُنظر: نفسه ٢٠٥.

(٣) يُنظر: نفسه ٢١٦.

(٤) يُنظر: نفسه ١٦٠.

(٥) يُنظر: نفسه ١٥٧.

(٦) يُنظر: نفسه ٣٠٧.

ـ وافق جمهور البصريّين في أنّ التمييـز لا يجوز تقديمه على عامله الفعـل المتصرّف[١].

ـ وافق البصريّين في أنّ المنادى المفرد العلم مبنيّ على الضم[٢].

* * *

*** موقفه من السماع والقياس:**

نحن نعـلم أنّ المـؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ التزم في كتابه هذا الاختصار، وراعى حـال المبتدئين، ومن أجل ذلك لم نجـد في كتابه ظلاً لكثير من المسائل الأصوليّة، فلم يتطرّق إلى شيء منها إلاّ إلى السماع والقياس، وذلك في مواضع معدودة.

منهـا: ما ذكره في كلامه على (البدل) وهو قوله[٣]: «وجوّزوه مضمرًا من ظاهر، نحو قولك: أكرمـت زيدًا إيّاه، وهذا لم يُسمع من العرب، وإنمّا هو من وضع النحاة، وكذلك مضمرًا من مضمر».

ومنهـا ـ أيضًا ـ ما ذكره في كلامـه على جواز تقديـم التميـيز على عامله، قال[٤]: «وحجّة سيبويه في منع تقديمه أنّه لم يُسمع تقديمه، وأنّه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدّم، وقولك حَسُنَ زيد وجهًا، فيه اتّساع؛ لأنّك أسندت الفعل لغير من هو له في المعنى، والتقديم اتّساع، والاتّساع بعد الاتّساع يفتقر إلى السماع، والله ـ تعالى ـ أعلم».

(١) يُنظر: نفسه ٣١٠.

(٢) يُنظر: نفسه ٣٣٠.

(٣) المستقلّ ٢٧١.

(٤) نفسه ٣١٠.

وعندما حمل البصريّون نصب (عيوناً) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر: ١٢] على إسقاط الخافض قال[1] الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ: «والمتبادر إلى الذهن أن يكون تمييزاً؛ لأنّ النصب على إسقاط الخافض في غير باب (القسم) يحفظ ولا يقاس عليه، وإن كان كثيراً جدًّا».

ومنها قوله[2] في ردّه رأي المبرّد في باب (المبتدأ والخبر): «قلت: إن صحّ عنه النقل؛ فإن كان قياسًا منه فقواعد العربيّة تردّه عليه، ولا يمكن أن يكون سماعًا مع إطباقهم أنّه لم يُسمع إلاّ موقوفًا، ولو صحّ النقل عن العرب لكان شاذًّا في القياس وفي الاستعمال لا يُلتفت إليه، ولا يُعوّل عليه».

* * *

*** إشارته إلى بعض اللغات:**

يشير الراعي في بعض المواضع من شرحه هذا إلى لغات مختلفة مثل (لغة أكلوني البراغيث)[3]، أو (يتعاقبون فيكم ملائكة)[4]، ولغة بني تميم[5]، ولغة الحجازيين[6].

كما ذكر بعض اللغات في كثير من الكلمات، منها ما ذكر من لغات في

---

(١) المستقلّ ٣٠٩.

(٢) المستقلّ ٢٠٨.

(٣) يُنظر: ١٩٣، ٢١٣.

(٤) يُنظر: ١٩٣.

(٥) يُنظر: ٣١١.

(٦) يُنظر: ٣١١.

كلمة (التوكيد) حيث قال[١]: «والهمزة لغة فيه، يقال: أكّد تأكيدًا أو توكيدًا»، ومنها ما أورده من لغات في كلمة (لعلّ) حيث قال[٢]: «وفي (لعلّ) لغات عشر، أشهرها أربعة: لعلّ، وعلّ، وأنّ، ولأنّ».

* * *

*** شرحه بعض المصطلحات النحويّة:**

اهتمّ المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ ببيان المعنى اللغويّ لبعض المصطلحات النحويّة، وذلك نحو قوله[٣]: «فالإعراب في اللغة يطلق لمعانٍ جملة.

منها: البيان، يقال: أعرب الرجل، إذا بيّن عن حاجته، ومنه قوله ﷺ: «البكر تُستأمر، والثيب تعرب عن نفسها»؛ أي: تبين.

ومنها أن يكون بمعنى: التغيير، يقال: عرِبت معدة الرجل إذا تغيّرت، وأعربها الطعام إذا غيّرها، ونقله الشيخ والنحاة من هذا».

ومنه قوله[٤]: «العوامل: جمع عامل، وهو اسم فاعل من عَمِلَ يَعْمَلُ عَمَلاً، والعمل: المهنة والفعل، فسمّاها الشيخ عوامل باعتبار أنّها تدخل على المبتدأ والخبر تعمل فيهما رفعًا ونصبًا».

ومنه شرحه مصطلح (التوكيد)[٥]، ومصطلح (البدل)[٦]، ومصطلح

(١) نفسه ٢٦٤.

(٢) نفسه ٢٢٦.

(٣) نفسه ١٢٨.

(٤) المستقلّ ٢١٥.

(٥) يُنظر: نفسه ٢٦٤.

(٦) يُنظر: نفسه ٢٦٨.

(المنصوبات)[١]، ومصطلح (المصدر)[٢]، ومصطلح (الظرف)[٣]، وغيرها.

* * *

*** تفسيره غريب ألفاظ الشواهد الشعريّة:**

فسّر الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ ما يحتاج إلى إيضاح وبيان من الألفاظ الغريبة التي وردت في الشواهد الشعريّة، وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدلّ على شدّة الارتباط بين اللغة والنحو، وبين المعنى والإعراب.

ومن الغريب الذي فسّره الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ قوله[٤]: «و(اليعافير): جمع يَعفور، وهو الخَشَف ولد البقرة الوحشيّة، و(اليعافير) أيضًا: تيوس الظباء، و(العِيس) بالكسر: الإبل البيض يخالط بياضَها شُقرة، و(الأواريّ) جمع: آريّ، وهو محبِس الدابّة، ووزنه: فاعول، وقد يخفّف، و(النُّؤْيُ): حفيرة حول الخباء لئلاّ يدخله ماء المطر، والجمع: نُئِيٌّ، على وزن: فُعُول، و(لأيًا) مصدر في موضع الحال من التاء في (وقفت)، أي: مبطئًا ما أبينها».

ومثله قوله[٥]: «و(العاقر): الرمل الذي لا يُنبت، و(الجُمْهُور): المتراكب، و(الزعَل): النشاط، و(المحْبُور): المسرور، و(الهُبور): جمع تكسير، واحده: هَبْرة، وهو مكمن الصّائد.

---

(١) يُنظر: نفسه ٢٧٩.

(٢) يُنظر: نفسه ٢٨٦.

(٣) يُنظر: نفسه ٢٩٥.

(٤) المستقلّ ٣١٢، ٣١٣.

(٥) نفسه ٣٤٤.

ومعنى الأبيات: يركب هذا الوحشُ العاقرَ؛ أي: الرمل الكثير المتراكب؛ لأجل خوفه ونشاطه وفراره من مكمن الصائد».

* * *

* **شواهد الكتاب:**

لم يكن أمام الراعي ـ وقد انعدمت سبل سماع الشواهد من الفصحاء ـ سوى ما يسمّى بـ (اللغة المدوّنة) التي تمثّلت في لغة القرآن الكريم وقراءاته، وما دُوّن من حديث النبيّ ﷺ والشعر، والرجز، والأمثال، وغيرها من الآثار والأقوال.

ومصادر هذه (اللغة المدوّنة) تتمثّل في المصحف الشريف، وكتب القراءات، وكتب الحديث، والمجاميع الشعريّة، وكتب الأمثال، وكتب اللغة، والمعاجم.

وبتتبّع شواهد كتابنا هذا نجد أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ لا يميل إلى استخدام الأمثلة المصنوعة، بل نراه ـ على طريقة القدامى ـ يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وبالشعر والرجز وسائر الآثار.

والشيء الذي يلاحظه قارئ الكتاب هو أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ لم يستدلّ بالأحاديث النبويّة على إثبات القواعد النحويّة، وسنبيّن ذلك في موضعه.

وإليك شواهد الكتاب مفصّلة:

ـ القرآن الكريم:

لقد كان القرآن الكريم بقراءاته المصدر الأساسيّ الذي استقى منه الراعي شواهده، فقد تجاوز عدد شواهد القرآن الكريم المئة والسبعين آية في هذا الشرح المختصر.

أمّا بالنسبة إلى باقي القراءات فإنّنا نجد الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ قد استشهد بالقراءات الشاذّة فضلاً عن العشر المتواترة، ناحيًا في ذلك منحى نحاة عصره الذين نزعوا إلى قبول كلّ القراءات القرآنيّة، وجعلوها مصدرًا لاستقرائهم واستنباط قواعدهم، وكان على رأسهم شيخه أبو حيّان الأندلسيّ[1].

ـ الشعر:

لقد أكثر الراعي ـ أيضًا ـ من الاستشهاد بالشعر، حيث استشهد بما يقرب من خمسين شاهدًا شعريًّا لشعراء جاهليّين وإسلاميّين وعباسيّين، كامرئ القيس، ولبيد بن ربيعة العامريّ، وجرير، وذي الرمّة، وجميل بثينة، وكثيّر عزّة، والكُمَيت ابن زيد الأسديّ.

وذكر بعض الأبيات لشاعر متأخّر هو إبراهيم بن سهل الإسرائيليّ الأندلسيّ على سبيل التمثيل والاستئناس فقط.

ـ الرجز:

بلغت شواهد الراعي من الرجز الثلاثة عشر شاهدًا لرجّاز متعدّدين أمثال الزبّاء والعجّاج.

ـ الأمثال والأقوال المأثورة:

كان للأمثال وأقوال العرب نصيب من هذا الكتاب، حيث استشهد الراعي بما يقرب من ثلاثين مثلاً وقولاً مأثورًا.

فمن الأمثال قولهم[2]: «تسمعَ بالمعيديّ خير من أن تراه»، ومن الأقوال

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦ وما بعدها.

(٢) المستقلّ ١٦٧.

المأثورة قول[١] الإمام مالك ﷺ: «والله لا أفتيت في مسألة أبدًا أو تضربَ عنقه».

* * *

*** سبب عدم استشهاده بالحديث:**

يجدر بنا أوّلاً أن نعلم أنّ العلماء انقسموا في مسألة جواز الاستدلال بالأحاديث النبويّة على إثبات القواعد النحويّة على ثلاثة أقسام:

١ ـ ذهبت طائفة إلى جواز الاستدلال بها مطلقًا، منهم ابن خروف، والصفّار، والسيرافيّ، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم[٢].

٢ ـ وذهبت طائفة إلى المنع مطلقًا، منهم أبو الحسن بن الصائغ، وأبو حيّان الأندلسيّ[٣].

٣ ـ وذهبت طائفة أخرى إلى جواز الاستدلال ببعض الأحاديث فقط دون البعض الآخر، ووضعوا لذلك ضوابط وشروطًا ومعايير، وكان على رأسهم الشاطبيّ، ومحمّد الخضر حسين[٤].

وذكر كلّ فريق منهم حججه وأدلّته في مذهبه، ولسنا بحاجة إلى سرد ذلك؛ إذ ليس ذلك هو المطلوب هنا، وإنّما المطلوب هو معرفة سبب عدم احتجاج الراعي بالحديث، فالراعي لم يستشهد في شرحه هذا إلا بحديث واحد استدلّ به

---

(١) نفسه ١٦٤، ١٦٥.

(٢) يُنظر: الاقتراح ١٥٧، وخزانة الأدب ١/ ٩، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٢.

(٣) يُنظر: الاقتراح ١٥٩، وخزانة الأدب ١/ ٩، والاستدلال بالأحاديث النبويّة على إثبات القواعد النحويّة ٢٧، ٢٩.

(٤) يُنظر: الخزانة ١/ ١٢، والحديث النبويّ في النحو العربيّ ١٢٨.

على إثبات معنى لغويّ، وذلك في تعريف (الإعراب)، قال[١] الراعي: «يُقال: أعرب الرجل إذا بيّن عن حاجته، ومنه قوله ﷺ: البكر تستأمر، والثيّب تعرب عن نفسها؛ أي: تبين».

ولكن مع ذلك فإنّنا لا نستطيع أن نجزم أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ تابعٌ في ذلك للطائفة الثانية التي يرأسها شيخه أبو حيّان، وذلك لأنّنا نجده في كتابه (عنوان الإفادة) يستشهد بما يقرب من عشرة أحاديث[٢] في مسائل نحويّة، وبذلك لم يبق أمامنا سوى احتمالين:

أحدهما: أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ يجيز الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف على إثبات المسائل النحويّة، ولكنّه لم يستشهد بها في هذا الشرح مراعاة للاختصار وعدم الإكثار من الشواهد.

والثاني: أنّه وقت تأليفه لكتابه (عنوان الإفادة) كان يرى جواز الاحتجاج بالأحاديث النبويّة، وبعد ذلك تغيّرت وجهة نظره فتوقّف في هذه المسألة، ولم يشأ أن يقحم نفسه في هذا الخلاف، فعزف عن الاستشهاد بالحديث، والله أعلم.

* * *

*** مصادر الكتاب:**

أوّلاً ـ المصادر الأساسيّة:

تمثّلت مصادر الراعي الأساسيّة التي بنى عليها كتابه، فيما يأتي:

---

(١) المستقلّ ١٢٨.

(٢) يُنظر: عنوان الإفادة ٥٣، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٨٧، ٨٨، ١٥٣، ١٥٥، ٢٣٥، ٢٥٧.

١ ـ كتاب سيبويه:

قلّما يخلو كتاب أُلِّف في النحو من إيراد آراء سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ أو نقل بعض نصوصه، أو الاستشهاد بأبياته التي هي أساس شواهد النحو العربيّ على مرّ العصور، ولا غرابة في ذلك، فسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إمام النحاة.

ولم يخالف الراعي سَنن من سبقه من النحاة، فنراه يورد آراء عدة لسيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ وينقل نصوصًا من كتابه، ويستشهد ببعض أبياته، وينقل عنه آراء شيخه الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

فمن أمثلة الآراء التي نقلها الراعي عن سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ رأيه في أنّ ياء المخاطبة ضمير لا حرف[١]، ورأيه في أنّ (عدا) لا تكون إلا فعلاً[٢].

ومن أمثلة النصوص التي اقتبسها من الكتاب قوله[٣]: «قال سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: هذا باب ما جاء من المصادر على (فَعول)، وذلك: توضّأت للصلاة وَضوءًا حسنًا . . .».

ونجد أنّ الراعيَ في بعض المواضع ينقل رأي سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ بوساطة الرواية، وذلك كقوله في حديثه عن الباء[٤]: «وأمّا غير الزائدة فنقل بعض العلماء أنّ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ لم يُثبت لها معنًى غير الإلصاق».

كما استفاد الراعي من (الكتاب) في نقل آراء شيوخ سيبويه أمثال الخليل

(١) يُنظر: المستقلّ ٢١٠.
(٢) يُنظر: نفسه ٣١٤.
(٣) نفسه ٢٩٣.
(٤) نفسه ٣٥٥.

ـ رحمه الله تعالى ـ، فمثلاً قال[١] الراعي: «قال سيبويه: وسألته ـ يعني الخليل ـ عن قولهم: لا سيّما زيد، فزعم أنّه: لا مثل زيد، و(ما) لغو».

وهكـذا نرى اسم سيبويـه ـ رحمه الله تعالى ـ يتـردّد في الكتاب بين الفينة والأخرى، بل إنّه من أكثر الأعلام وروداً في هذا الشرح.

٢ ـ ابن مالك:

استفـاد الراعي من ابن مالك ـ رحمـه الله تعالى ـ استفـادة كبيرة من خلال كتابيه (الألفيّة)، و(شرح التسهيل).

فمن مظاهر استفادته من (الألفيّة) أنّه يكتفي بنصّ بعض أبياتها في توضيح مسألة ما، كما فعل في بيان عمل (كان وأخواتهـا) والتمـثيل لها، قال[٢]: «ولقد أحسن ابن مالك في قوله:

تَرْفَـعُ (كـانَ) الْمُبْتَـدا اسْـمًا، وَالْخَبَـرْ
تَنْـصِبُهُ كَـــ (كـانَ سَيِّـــدًا عُمَـــرْ)

حيث أعطى الحكم والمثال في شطرين، ـ رحمه الله تعالى ـ».

ومنه ـ أيضًا ـ ما بيّن به معانيَ (أو)، قال[٣]: «وأثبت لها المتأخّرون معانيَ كثيرة . . . قال ابن مالك:

خَيِّـرْ، أَبِـحْ، قَـسِّـمْ، بِـــ (أَوْ) وَأَبْهِـــمِ
وَاشْـكُكْ، وَإِضْـرابٌ بِهـا أيـضًا نُمِـي»

(١) نفسه ٣٢٠.

(٢) المستقلّ ٢١٨.

(٣) نفسه ٢٥٦.

وأحياناً نجده يقتبس رأي ابن مالك من ألفيّته وينثره كما في قوله[١]: «. . . وعلى مذهب غيره كابن مالك يكون حكم (سوى) حكم (غير)» فهذا مقتبس من قول[٢] ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ:

وَلِـ (سِوًى) (سُوًى) (سَواءٍ) اجْعَلا
عَلى الأَصَحِّ ما لِـ (غَيْرٍ) جُعِلا

ومثله قوله[٣] في فصل (المخفوض بالاسم): «ويجوز في هذه الإضافة الجمع بين (أل) والإضافة، فتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه، وذلك بشرط أن يكون في الثاني (أل) أو فيما أضيف إليه الثاني كـ (زيد الضارب رأس الجاني)، وشبه ذلك»، فذلك قول[٤] ابن مالك:

وَوَصْلُ (أل) بِذا الْمُضافِ مُغْتَفَرْ
إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَـ (الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
كَـ (زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجانِي)

كما نجده أحياناً يستدلّ على ما ذهب إليه ببيت من (الألفيّة) كقوله[٥] في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[هود: ٤٣]: «وجاز الإخبار هنا بظرف

(١) نفسه ٣١٨.
(٢) ألفيّة ابن مالك ٢٨.
(٣) المستقلّ ٣٦٠.
(٤) ألفيّة ابن مالك ٣١.
(٥) المستقلّ ٣٢٤.

الزمان عن الجثّة لأجل تعلّق المجرور بالمحذوف، ولولا ذلك لم يجز الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة، ولا يجوز ـ أيضًا ـ أن يكون صفة لها، ولا حالاً منها؛ لعدم الفائدة، فلو أفاد لجاز، قال ابن مالك:

وَلا يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمـــانٍ خَبَـــرا
عَـــنْ جُثَّـــةٍ وَإِنْ يُفِـــدْ فَأَخْبِـــرا»

وفي موضع آخر نجده يمثّل لمسألة ما ببيت من (الألفيّة)، كقوله[1] في باب (أفعل التفضيل): «ومنه قول ابن مالك ـ رحمه الله تعالى ـ في ألفيّته:

كَـ (لَـنْ تَـرى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ
أَوْلـى بِـهِ الْفَـضْـلُ مِـنَ الـصِّدِّيقِ)

يعني بـ (الصدِّيق): أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ في الغار ﷺ، فـ (الفضل) فاعل بـ (أولى)، و(أولى) أفعل تفضيل جرى مجرى الفعل في رفع الفاعل».

ومن مظاهر استفادته من (شرح التسهيل) ما ذكره من رأي ابن مالك في إعراب المضاف إلى ياء المتكلّم وهو قوله[2]: «وقدّر ابن مالك الرفع والنصب وجعله مخفوضًا بتلك الكسرة الظاهرة، قال [يعني ابن مالك]: ومن ادّعى خلاف ذلك فقد تكلّف ما لا مزيد عليه».

فقول ابن مالك هذا شبه مطابق لقوله[3]: «ومن قدّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلّفًا لا مزيد عليه».

---

(١) المستقلّ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) نفسه ٣٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٤٤.

والمتأمّل في هذا الشرح يدرك أنّ اعتماد الراعي على ابن مالك وألفيّته لم يكن أقلّ من اعتماده على سيبويه وكتابه، فهما فيه ـ كما قيل ـ كفرسي رهان.

٣ ـ ابن أبي الربيع:

يُعدّ كتاب (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ) لابن أبي الربيع من المصادر الأساسيّة التي رجع إليها الراعي وأفاد منها إفادة كبيرة وإن لم يصرّح بالنقل عنه إلاّ في مواضع قليلة، فقد نقل الراعي في مواضع كثيرة من كتابه عن (البسيط) بتصرّف، وتأثّر بما دُوّن فيه، ولم يشر إليه، ومن أمثلة ذلك قول[١] الراعي في تعريف (النعت): «وقد حدّه غيره فقال: النعت هو الاسم أو ما هو في تأويله، المشتقّ أو ما هو في تقديره، الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو في ما هو من سببه»، ويتّضح ذلك جليًّا إذا قوبل بتعريف ابن أبي الربيع للنعت، فهو يقول[٢]: «النعت هو الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصف فيه أو في ما هو من سببه».

ومن أمثلة المواضع التي صرّح فيها بالنقل عنه قوله[٣] في (جوازم الفعل المضارع): «قال ابن أبي الربيع: فأمّا (إنْ) فتجزم في كلام العرب على ثلاثة أقسام: ظاهرة، ومضمّنة، ومحذوفة؛ فتجزم مضمّنة في اثنتي عشرة كلمة...».

وأحياناً نراه يورد رأي ابن أبي الربيع مبديًا إعجابه به وتأييده له، فهو يقول[٤] في عدّ جوازم الفعل المضارع: «والجوازم ـ في الحقيقة ـ عند ابن أبي الربيع وغيره من النحاة الكبار: أربعة كالنواصب (إن الشرطية، ولمْ، ولام الأمر، ولا في النهي)».

---

(١) المستقلّ ٢٤٧.

(٢) البسيط ١/ ٢٩٧.

(٣) المستقلّ ١٧١.

(٤) نفسه ١٦٩.

وهكـذا، فإنّ القارئ لهذا الكتاب يدرك أنّ الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ قد اعتمد على كتاب (البسيط) وتأثّر بآراء ابن أبي الربيع تأثّرًا بالغًا.

٤ ـ كتاب (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة):

كتـاب (عنوان الافادة) هو ـ أيضًا ـ شرح للراعي على الجُرُّومِيَّة، ألّفه قبل كتابه هذا، وقد نقل عنه الراعي في مواطن كثيرة من كتابه هذا، وفي مواضع أخرى ـ تجاوز عددها العشرين موضعًا ـ كان الراعي يكتفـي بالإحالة إلى كتابـه (عنوان الإفادة).

ومن حسن الحـظّ أنّ هذا الكتاب الموسـوم بـ (عنوان الإفـادة) تمّ تحقيقه بقسم اللغة العربيّة بكليّة الآداب في جامعة طرابلس (الفاتح سابقًا) على يد الأستاذ: صالح محمّد ضو الشريف، لاستكمال متطلّبات الحصول على شهادة الماجستير، وأُجيزت الرسالة بتاريخ ٠٤/ ٠١/ ٢٠٠٤م.

وعن طريق الاتّصال بالأستاذ صالح الشريف ـ جزاه الله عنّي خيرًا ـ تحصّلت على نسـخة من كتاب (عنوان الإفادة) نقلت منها جميع المواضع التي أحال إليها الراعي، وضمّنتها هذا الكتاب، فانجبر ما كان منه مكسورًا، واكتمل ما كان ناقصًا، فعاد بفضل الله ـ كما أراد مؤلّفه ـ مستقلاً بالمفهوميّة.

ثانيًا ـ المصادر الثانويّة:

تمثّلت مصادر الراعي الثانويّة التي لم يعتمد عليها اعتمادًا كليًّا فيما يأتي:

١ ـ الأخفش[١].

٢ ـ المازنيّ[٢].

---

(١) يُنظر: المستقلّ ١٤٦.

(٢) يُنظر: نفسه ٣١٠.

٣ ـ المبرّد[١].

٤ ـ الزجّاجيّ[٢].

٥ ـ أبو عليّ الفارسيّ[٣].

٦ ـ ابن خروف[٤].

٧ ـ أبو البقاء العكبريّ[٥].

٨ ـ ابن عبيدة الإشبيليّ[٦].

٩ ـ البيريّ[٧].

١٠ ـ ابن هشام[٨].

فكلّ هذه المصادر كان اعتماده عليها جزئيًّا، وكانت استفادته منها ضئيلة.

ثالثًا ـ الرواية الشفهيّة:

لم يـذكر الراعي ـ رحمـه الله تعالى ـ من شيوخه الذين روى عنهم غير ابن سمعت، وقد ذكر اسمه فيما يقرب من عشر مناسبات بألفاظ مختلفة[٩].

---

(١) يُنظر: نفسه ٣١٠.

(٢) يُنظر: نفسه ٤٢، ٦٣، ١٣٩، ٢٧٢.

(٣) يُنظر: نفسه ٣٥٨.

(٤) يُنظر: نفسه ٥٧، ٢٩٣.

(٥) يُنظر: المستقلّ ٢٨٩.

(٦) يُنظر: نفسه ٣٢٨.

(٧) يُنظر: نفسه ٢٢٠.

(٨) يُنظر: نفسه ١٦٧.

(٩) يُنظر: نفسه ٦٦، ١٩٤، ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٥١، ٣٥٣، وغيرها.

والظـاهر أنّ هذه النقـول عن شيخـه كانت مشافهـةً، ومما يدلّ على ذلك قوله[١]: «وكان شيخنـا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت ـ رحمه الله تعالى ـ يسألنا هنا عن قولك: إلا إلى إلى زيد».

ومن الآراء التي نقلها الراعي عن شيخه ابن سمعت نقده ابن مالك في خلطه في الألفيّة بين أنواع البدل، قال[٢] الراعي: «وكان شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد ابن سمعت ينقد على ابن مالك ـ رحمه الله ـ هذا الموضع، ويقول: إنّه في الألفيّة من التخليط في الاصطلاح».

ومن آراء شيخه التي أوردها في هذا الكتاب نقده النحاة في استخدام كلمة (انبهم) في حدّ التمييز وحدّ الحال، فقد قال[٣] الراعي: «قال شيخنا أبو الحسن عليّ ابن محمّد بن سمعت الغرناطيّ الأندلسيّ ـ رحمه الله تعالى ـ: وقول النحاة (انبهم) في حدّ التمييز وفي حدّ الحال منقود عليهم؛ لأنّ (انبهم) لم يُلف في لغة العرب، وصوابه (استبهم)، فكان الأولى لهم أن يقولوا: الحال بيان لما استبهم من الهيآت».

وهكذا فإنّ كتاب (المستقلّ بالمفهوميّـة) قد أوقفنـا على مجموعة من آراء الشيخ ابن سمعت التي لم تكن لتصل إلينا بدونه.

* * *

*** التصريح بأسماء من نقل عنهم من القرّاء والشعراء والعلماء:**

لم يكن الراعي ـ رحمـه الله تعالى ـ يلتزم التصريح بأسماء من نقل عنهم،

---

(١) نفسه ٣٥٣.

(٢) نفسه ٢٧٥.

(٣) المستقلّ ٣٠١، ٣٠٢.

فأحياناً نجده ينسب القراءة إلى صاحبها، كقوله[١]: «ويدلّ عليه قراءة ابن مسعود: ﴿فَلَمَّا جَاءُوا سُلَيْمَانَ﴾»، وأحياناً أخرى يذكر القراءة بلا عزو إلى أحد، كقوله[٢]: «وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة النصب».

وفي الشعر ـ أيضًا ـ لم يلتزم نسبة الشواهد إلى قائليها، بل ترك أغلب الشواهد من غير نسبة، والشعراء الذين صّرح بأسمائهم هم: الزبّاء[٣]، وامرؤ القيس[٤]، وكثيّر عزّة[٥]، وصاحب البردة[٦] (البوصيريّ)، وإبراهيم بن سهل الإسرائيليّ الأندلسيّ[٧] فقط.

وكذلك نجده ينسب بعض الآراء والأقوال إلى أصحابها، وقد يأتي بها من غير نسبة.

فمثال الأوّل: قوله[٨]: «قال ابن أبي الربيع: لأنّ هذا البناء إنّما يطلب . . .»، فنسب القول إلى ابن أبي الربيع.

ومثال الثاني: قوله[٩] في تعريف النعت: «وقد حدّه غيره فقال: النعت هو

---

(١) نفسه ٢٨١.

(٢) نفسه ١٨٦.

(٣) يُنظر: نفسه ١٩٠.

(٤) يُنظر: نفسه ١٧٩.

(٥) يُنظر: المستقلّ ٣٣١.

(٦) يُنظر: نفسه ١٦٣.

(٧) يُنظر: نفسه ١٧٤ وغيرها.

(٨) نفسه ٢٠٣.

(٩) نفسه ٢٤٧.

الاسم . . .»، فلم ينسب هذا التعريف إلى أحد.

* * *

*** ترجيحه بين آراء العلماء:**

لم يلتـزم الراعي ـ رحمه الله تعالى ـ بذكر اختلاف العلماء في كلّ المسائل التي أوردها، وحتّى في المسائل الخلافيّة لم يلزم نفسه بالترجيح والتصحيح بين آراء العلماء؛ إذ إنّ هذا الكتاب ـ كما نعلم ـ ليس من كتب الخلاف.

فأحيـاناً نراه يورد المسألة الخلافيّـة ذاكرًا آراء العلمـاء فيهـا دون ترجيح، كقوله[1]: «واعلم أنّ الظـرف والمجرور إذا وقعا خبريـن أو حالين أو صفتـين أو صلتين فإنّهما يتعلّقان بمحذوف لازم الحذف، وتقدّره في الصلة فعلاً؛ لأنّ الصلة لا تتمّ إلاّ بمفرد، وتقدّر في غيرها فعلاً أو اسم فاعل على الخلاف فيه»، وكقوله[2]: «ويقال: خفض، وجرّ، والجرّ عبارة البصريّين، والخفض عبارة الكوفيّين، وهما بمعنًى واحد».

وأحياناً أخرى نجده يورد آراء العلماء في مسألة مرجّحًا فيها ما يراه صوابًا، وفيما يأتي سرد لبعض هذه المسائل:

ـ ذكر الخلاف في مسألة العامل في المبتدأ، ورجّح رأي سيبويه والبصريّين، وهو أنّ العامل في المبتدأ الابتداء[3].

ـ ذكر الخلاف في مسألة ناصب الفعل المضارع بعد غير (أنْ، ولنْ، وإذًا،

---

(١) نفسه ٢١٣، ٢١٤.

(٢) المستقلّ ٣٥٠.

(٣) يُنظر: نفسه ٢٠٥.

وكي)، ورجّح أنّ النصب بعد غير هذه الأحرف إنّما هو بإضمار (أنْ) كما قاله أكثر النحاة[١].

ـ ذكر الخلاف في مسألة جواز مجيء التمييز معرفةً، ثمّ رجّح عدم جواز ذلك متابعًا البصريّين[٢].

ـ ذكر الخلاف في مسألة جواز نقل التمييز من المفعول به، ورجّح جواز ذلك، وهو مذهب أكثر المتأخّرين[٣].

ـ ذكر الخلاف في مسألة جواز تقديم التمييز على عامله، ولم يجز ذلك مرجّحًا رأي سيبويه على رأي المازنيّ والمبرّد[٤].

ـ رجّح رأي سيبويه في أنّ (عدا) فعل، و(حاشا) حرف، و(خلا) يجوز فيها الوجهان[٥].

وهكذا نرى الراعيَ ـ رحمه الله تعالى ـ لا يلتزم الترجيح بين الآراء، وإذا رجّح نجده يميل إلى آراء سيبويه وتوجيهات البصريّين كما تقدّم.

* * *

*** بعض المآخذ والملاحظات:**

على الرغم من مزايا هذا الكتاب ومناقبه الحسنة، وقيمته العلميّة، إلاّ أنّه

---

(١) يُنظر: نفسه ١٦١.

(٢) يُنظر: نفسه ٣٠٧.

(٣) يُنظر: نفسه ٣٠٨.

(٤) يُنظر: نفسه ٣١٠.

(٥) يُنظر: المستقلّ ٣١٤.

لا يخلو من بعض الهَنات التي لا تقلل من قيمته، ولا تحطّ من شأنه؛ لأنّ السهوَ والنقص والنسيان والتقصير من طبيعة البشر، ولأنّ الله ﷻ يأبى الكمال والتمام لكتاب غير كتابه.

وتتمثّل المآخذ والملاحظات التي لفتت نظري خلال دراستي للكتاب فيما يأتي:

- لم يذكر المؤلّف ـ رحمه الله تعالى ـ (النداء) في علامات الاسم[١].

- عدّ الاسماء الستّة خمسة فقط، وأسقط (هنو) متابعًا الشيخ ابن آجُرُّوم[٢].

- في تعريفه للأفعال الخمسة قال[٣]: «هي كلّ فعل اتّصل به...» فأطلق، وكان ينبغي عليه أن يقيّد الفعل بالمضارع.

- خلط في الاصطلاح في قوله[٤]: «لأنّه مخفوض بباء الجرّ»، فالخفض اصطلاح الكوفيّين، والجرّ اصطلاح البصريّين، فلو قال: مخفوض بباء الخفض، أو مجرور بباء الجرّ لكان أنسب.

- يذكر أحيانًا بعض الألفاظ التي لا مناسبة فيها، ولا تأثير لها، وذلك كقوله[٥]: «باب مخفوضات الأسماء»، فقوله: «الأسماء» لا فائدة من ذكره؛ لأنّ الخفض من علامات الأسماء، فلا توجد أفعال ولا حروف مخفوضة، ومثله قوله[٦]

---

(١) يُنظر: نفسه ١١٥.

(٢) يُنظر: نفسه ١٣٨.

(٣) نفسه ١٤٣.

(٤) نفسه ١٢٨.

(٥) المستقلّ ٣٤٩.

(٦) نفسه ٢٨٣، ٢٨٤.

في حديثه عن ضمائر الخطاب المتّصلة المنصوبة: «وأمّا الخمسة التي للمخاطب فقد أشار إليها بقوله: وضربكَ، وضربكِ، وضربكما، وضربكم، وضربكنّ، فبدأ بضمير الواحد المذكّر، . . . ثمّ بجماعة النسوة المخاطبات»، فقوله: «المخاطبات» وصف لا مناسبة لذكره، ولا تأثير له؛ لأنّه يتكلّم على ضمائر الخطاب المتّصلة المنصوبة، ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله[1] في موجِبات التعليق: «والموجِب أحد أربعة أشياء: الاستفهام، ولام التوكيد، و(ما)، و(إن) النافيتان، أو ما أشبه ذلك»، فكلامه يلحقه شيء من التناقض، حيث إنّه قيّد الموجِبات بأنّها أربعة، ثمّ بدا عليه التردّد بذكره: «أو ما أشبه ذلك»، فلو استغنى عن أحدهما لكان موفّقًا.

ـ نجده أحيانًا يخطّئ بعض استخدامات النحاة، ثمّ يلجأ هو ـ أيضًا ـ إلى استخدامها، منها تخطئته استخدام لفظ (انبهم) في حدّ التمييز وحدّ الحال، ثمّ نتفاجأ بأنّه يستخدمها في أكثر من موضع[2]، ومنه ـ أيضًا ـ تخطئته حذف قيد المفعول به، ثمّ يرجع هو نفسه ويحذف قيده مرتكبًا ما يراه خطأً[3].

❒ ❒ ❒

(١) نفسه ٢٤٢.

(٢) يُنظر: نفسه ٣٠١ وما بعدها.

(٣) يُنظر: نفسه ٢٨٠ وما بعدها.

القسم الثاني

التحقيق

المنهج المتبع في التحقيق

يتلخّص المنهج المعتمد في تحقيق النصّ فيما يأتي:

- أثبتّ النصّ المحقّق معتمدًا طريقة النصّ المختار؛ حيث كتبت ما اجتمعت عليه النسخ، وإذا اختلفت اخترت منها للمتن ما رأيته أنسب للسياق، وأصحّ في الاستعمال، وما ظننته يفصح عن رأي المؤلّف، وأثبت ما خالف ذلك في الحواشي.
- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من أحاديث نبويّة، وآثار، وأمثال، وأقوال، وأشعار، وأرجاز، وأعلام، وألفاظ مشكلة.
- أجريت بعض التعديلات المسموح بها للمحقّق، ككتابة النصّ بما يوافق قواعد الإملاء الحديثة، ووضع علامات الترقيم، وإضافة بعض العناوين بين معكوفين [ ]، وزيادة بعض الكلمات أو العبارات التي يلتئم بمثلها الكلام، ويستدعيها السياق، واضعًا إيّاها بين معكوفتين [ ]، ولم أشر إلى كلّ ذلك في الحواشي.
- وضعت ما سقط من الأصل بين معكوفتين [ ] وأشرت في الحواشي إلى النسخ التي أثبت منها ما سقط، وذكرت في الحواشي - أيضًا - ما ثبت في الأصل وسقط من إحدى النسخ.
- عزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وأدرجتها برسم المصحف الشريف، وجعلت العزو بين معكوفتين في صلب الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- خرّجت القراءات القرآنيّة المتواترة والشاذّة من كتب القراءات والتفاسير.

- خرّجت الأحاديث النبويّة والآثار من مظانّها، حاصرًا إيّاها بين علامتي التنصيص « ».
- وثّقت النصوص المقتبسة من مصادرها التي نقل عنها المؤلّف واضعًا إيّاها بين علامتي التنصيص، ومخرّجًا إيّاها في الحواشي بدون ذكر لفظ (يُنظر) إن كان الاقتباس حرفيًّا، وأمّا إذا كان الاقتباس بتصرّف فإنّني أفعل عكس ذلك.
- خرّجت الآراء والأقوال التي ذكرها المؤلّف منسوبة إلى أصحابها من مؤلّفاتهم إن كانت لهم مؤلّفات تمكّنت من الإطلاع عليها، وأمّا إذا تكن لهم مؤلّفات، أو كانت لهم مؤلّفات مفقودة أو مخطوطة أو مطبوعة غير متوافرة، أو وقعت بين يدي ولكنّني لم أجد الرأي أو القول فيها، فإنّني أخرج الرأي من بعض المؤلّفات التي ذكرته، وإن لم أقف عليه البتّة أشرت إلى ذلك.
- خرّجت النصوص والآراء والأقوال واللغات التي لم ينسبها المؤلّف إلى أحد.
- ذكرت بحور الشواهد الشعريّة، وأتممت ما نقص منها، ونسبتها إلى قائليها، واكتفيت بذكر موضعه في ديوان الشاعر إن كان له ديوان مرويّ أو مجموع وتمكّنت من الرجوع إليه، وإلاّ فإنّي أخرّجه من كتابين من كتب اللغة والأدب والنحو والشواهد، وإن كان الشعر أو الرجز مجهول القائل وثّقته من ثلاثة مصادر، وإن كان في نسبته خلاف أشرت إليه، كما أشرت إلى الروايات إن اختلفت من مصدر إلى آخر.
- عرّفت بكلّ عَلَم عند ذكره أوّل مرة تعريفًا موجزًا مستعينًا بمصدرين.
- ذكرت أسماء المصادر كاملة عند استخدامها أوّل مرة، ثمّ اقتصرت على ذكر أسمائها مختصرة، وباقي معلومات المصدر يجدها القارئ في فهرس المصادر والمراجع.
- حاولت إبراز متن (الجرّوميّة) داخل النصّ المحقّق، فكتبته بخطّ مخالف للشرح.
- بينت موضع انتهاء كل صفحة من صفحات الأصل (أ) وذلك في هامش الصفحة.

* * *

وَصفُ النُّسَخ

* **النسخة الأولى ـ وسمّيتها (أ):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة مصوّرة محفوظة برقم: (١٦١) على (ميكرو فيلم) يحمل رقم (٥١) بمكتبة الإسكندريّة، وصُوِّرت نسخة الإسكندريّة عن نسخة خطيّة محفوظة بمكتبة (الإسكوريال) بإسبانيا.

وصفها: كتبت بخطّ مشرقيّ جميل، تقع في (٦٨) لوحة، في كلّ صفحة (١٧) سطرًا، ومتوسّط كلمات كلّ سطر (١٠) كلمات.

اسم ناسخها: العالم المتفنّن أبو الحسن على نور الدين البِلْبِيسيّ الشافعيّ، ـ رحمه الله تعالى ـ.

تاريخ نسخها: نُقلت من نسخة المؤلّف في حياته يوم الثلاثاء المبارك السابع من شهر ذي القعدة سنة (٨٣٧هـ).

وقد طالعها كلّها وراجعها مؤلّف الكتاب في أوّل شهر جمادى الأولى سنة (٨٤٠هـ)، فقال ـ رحمه الله ـ: «. . . والنسخة في غاية الحسن والصحّة، بحيث لا يخفى حسنها على ذي لبّ، وقد ألحقت وأصلحت فيها. . .».

فهي ـ بحمد الله ـ نسخة تامّة فريدة، خالية من الطمس، نادرة الأخطاء والسقط، بحاشيتها إضافات المؤلّف وتصحيحاته وتعليقاته.

ويوجد على صفحة الغلاف ـ كما هو واضح بالصور ـ نصّ يدلّ على أنّ هذه النسخة كانت ملكًا لعبيدالله أحمد بن عليّ بن أحمد الشهير بالملويّ، ثمّ وقفت

على جماعة من العلماء كمولانا قاضي الجماعة، وابنه، وسيّدي عبدالله البشيريّ، وغيرهم من طلبة العلم.

وكُتـب قبلها متن (الجرّوميّة) برواية الراعي، مستقلاً بنفسه، وكُتبت بعده ستّة أبيات من نظم المؤلّف.

وقد جعلتُ هذه النسخة ـ بناء على ما اتّصفت به من صحّة وتمام ـ أصلاً.

* * *

*** النسخة الثانية ـ وسمّيتها (ج):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة خطّيّة محفوظة بالمكتبة الوطنيّة الجزائريّة ضمـن مجمـوع يحمـل رقم (٢٧٦٤) قطـعة أولى، وهـو فيهـا باسم (المستقبـل بالمفهوميّة)، تحريفًا.

وصفها: كتـبت بخطّ مغربيّ واضح، تقع في (٢٩) لوحة، في كلّ صفحة (٢٨) سطرًا تقريبًا، ومعدل الكلمات في السطر الواحد (١٥) كلمة.

اسـم ناسـخها: محمد الربيع بن أبي القاسم بن أحمد بن يحيى بن أحمد ابن القاسم، ـ رحمه الله تعالى ـ.

تاريخ نسخها: تمّ نسخهـا يوم الخميس بعـد صلاة الظهـر أواخر شهر الله المعظّم ربيع الأوّل عام (١٢٢١هـ).

وهذه النسخـة ـ أيضًا ـ وصلت تامّـة، خاليـة من الطمس، قليلة الأخطـاء والسقط.

ويظهـر لي أنّ هذه النسخـة قد نُقلت عن نسخة منقولة عن النسخة (أ) قبل مراجعة المؤلّف لها أو نقلت عن النسخة التي نقلت عنها النسخة (أ)؛ وذلك لأنّ

جميع المواضع التي سقطت من النسخة (أ) وأضافها المؤلّف بعد المراجعة سقطت ـ أيضًا ـ من النسخة (ج)، وكذلك جلّ الأخطاء التي أصلحها المؤلّف في النسخة (أ) وردت كما هي في النسخة (ج)، وذلك ليس مستبعدًا، ولا سيّما أنّه بين إتمام نسخ (أ) ومراجعتها ثلاث سنوات، وهي مدّة كافية لكتابة عشرات النسخ، والله أعلم.

* * *

*** النسخة الثالثة ـ وسمّيتها (ل):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة خطّيّة محفوظة بمكتبة مركز جهاد الليبيّين بطرابلس، رقمها العامّ (٩٧٦)، ورقمها الخاصّ (٤١٥).

وصفها: كتبت بخطّ جميل مغربيّ، واضح جليّ، تقع في (٥٠) لوحة، في كلّ صفحة منها (٢٣) سطرًا، ومتوسط كلمات كلّ سطر (١٠) كلمات.

اسم ناسخها وتاريخ نسخها: هذه النسخة الجميلة ـ للأسف الشديد ـ لا نعلم اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها؛ وذلك بسبب ضياع اللوحة الأخيرة منها، وقد بيّنت مكان انتهائها في نصّ الكتاب.

وهي خالية من الطمس، بها بعض الأخطاء وكثير من السقط، ولم تسلم من التصحيف والتحريف، ويبدو أنّ ذلك راجع إلى عدم علم ناسخها بقواعد اللغة والنحو.

كُتب عليها ما يفيد أنّها كانت ملكًا ليحيى بن سالم المغربيّ، ثمّ آل ملكها إلى مكتبة الأوقاف العامة بطرابلس.

حملت كلّ لوحة من لوحاتها ختم الهيأة العامة للأوقاف الليبيّة.

وكُتب على الصفحة التي بعد الغلاف ستّة أبيات لميسون بنت بحدل كما هو موضّح بالصور.

* * *

*** النسخة الرابعة ـ وسمّيتها (ت):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة خطّيّة محفوظة بدار الكتب الوطنيّة بتونس ضمن مجموع يحمل رقم (٨١٢١) قطعة ثالثة.

وصفها: كتبت بخطّ مغربيّ، تقع هذه النسخة في (٣٢) لوحة، في كلّ صفحة (٢٦) سطرًا تقريبًا، ومعدل الكلمات في كلّ سطر (١٥) كلمة.

اسم ناسخها: محمّد بن محمود بن قاسم بن عاشر الأزرق، ـ رحمه الله تعالى ـ.

تاريخ نسخها: نُسخت قبل عام (١٢٤٩هـ).

وهي الأخرى وصلت تامّة ـ بتوفيق الله ـ نادرة الطمس، قليلة الأخطاء والسقط.

كُتب في حواشيها جميع المواضع التي نقصت الكتاب من (عنوان الإفادة).

وكُتب على الصفحة الأولى نصّ يفيد أنّ مالك الكتاب المكرم حسن ابن المرحوم محمّد بن محرز الآجرّي حبّس جميع هذا الشرح على أبنائه الذكور وعلى عقبهم من بعدهم، أواسط ربيع الأنور عام (١٢٤٩هـ).

* * *

*** النسخة الخامسة ـ وسمّيتها (ت٢):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة خطّيّة محفوظة بدار الكتب الوطنيّة

بتونس ضمن مجموع يحمل رقم (٧٣٦٤) قطعة ثانية.

وصفها: كتبت بخطّ مغربيّ كبير، تقع في (٤٢) لوحة، في كلّ صفحة منها (٢٥) سطرًا، ومعدّل كلمات كلّ سطر (١١) كلمة.

اسم ناسخها: عبدالله عاشور بن أحمد بن عطيّة الله بن سليمان، ـ رحمه الله تعالى ـ.

تاريخ نسخها: كُتبت قبل عام (١٢٧٣هـ).

وصلت هذه النسخة ـ بفضل الله ـ كاملة قليلة الأخطاء.

ويستفاد من النصوص المكتوبة على الغلاف أنّ هذا المجموع اشتراه محمّد بيرم الرابع ـ رحمه الله ـ في أواخر عام (١٢٧٣هـ)، ثمّ اشتراه من تركته الإمام الأفخم السيّد خير الدين أمير الأمراء ـ رحمه الله ـ في رمضان سنة (١٢٨٥هـ)، ثمّ وقف المجموع على مكتبة جامع الزيتونة الأعظم ـ عمّره الله بذكره ـ سنة (١٢٩٢هـ).

* * *

*** النسخة السادسة ـ وسمّيتها (ق):**

مصدرها: نسخة مصوّرة عن نسخة مصوّرة محفوظة على (ميكرو فيلم) يحمل رقم (٥٠٠) نحو، بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربيّة، ونسخة المعهد مصوّرة عن نسخة خطّيّة ضائعة بين أرفف دار الكتب المصريّة، بحثت عنها بنفسي، ولكن دون جدوى، فاكتفيت بإحضار هذه النسخة؛ استئناسًا بها.

وصفها: كتبت بخطّ مشرقيّ صغير جدًّا، ووقعت في (٢١) لوحة، في كلّ صفحة(٣٩) سطر ومعدل كلمات كلّ سطر (١٥) كلمة.

اسم ناسخها وتاريخ نسخها: لا تحمل هذه النسخة اسم الناسخ ولا تاريخ

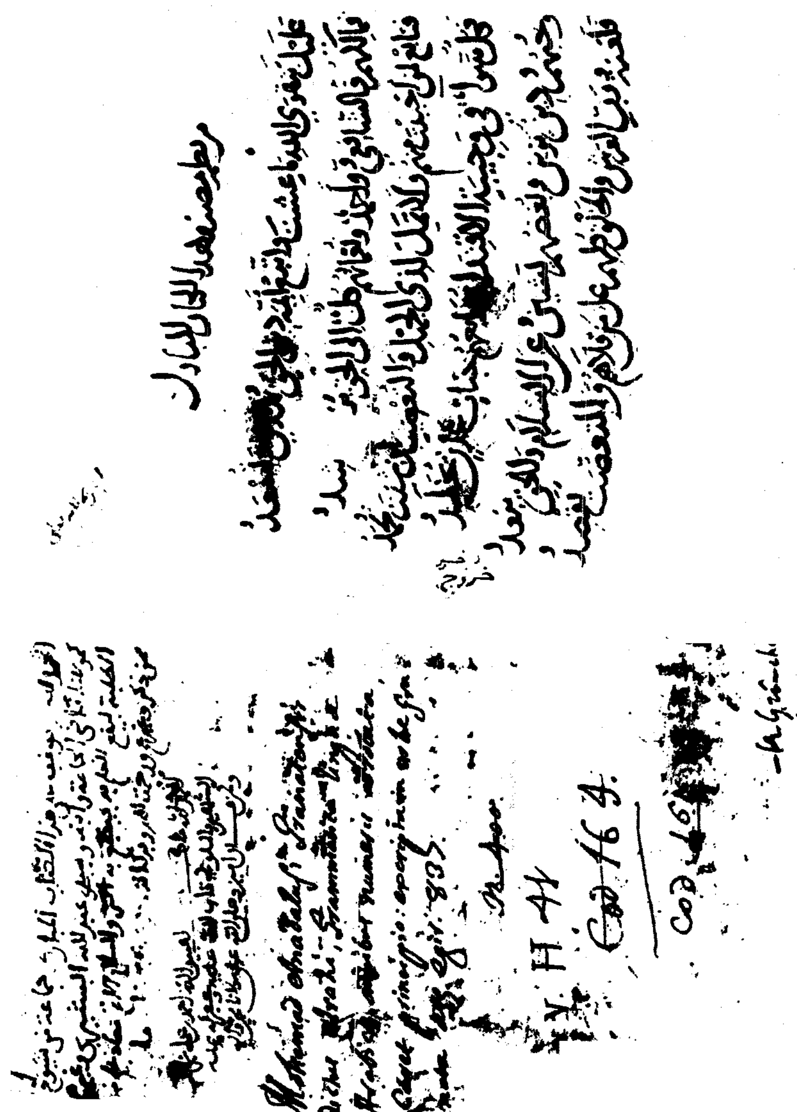
النسخ، وليس هناك ما يدلّ عليهما.

وهي نسخة تامّة، قليلة الأخطاء والسقط، لحقها شيء من الرطوبة مما أدى إلى طمس في بعض أجزائها.

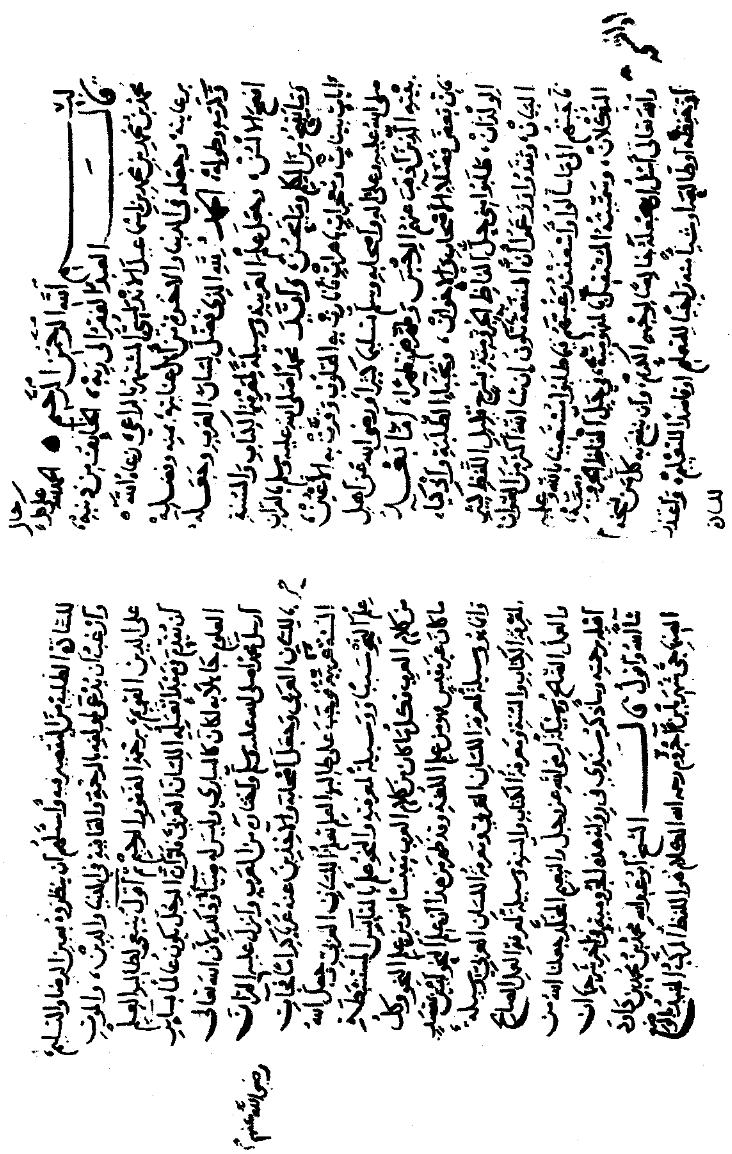
وفيما يأتي صور للوحة الأولى واللوحة الوسطى واللوحة الأخيرة من كلّ نسخة من النسخ.

* * *

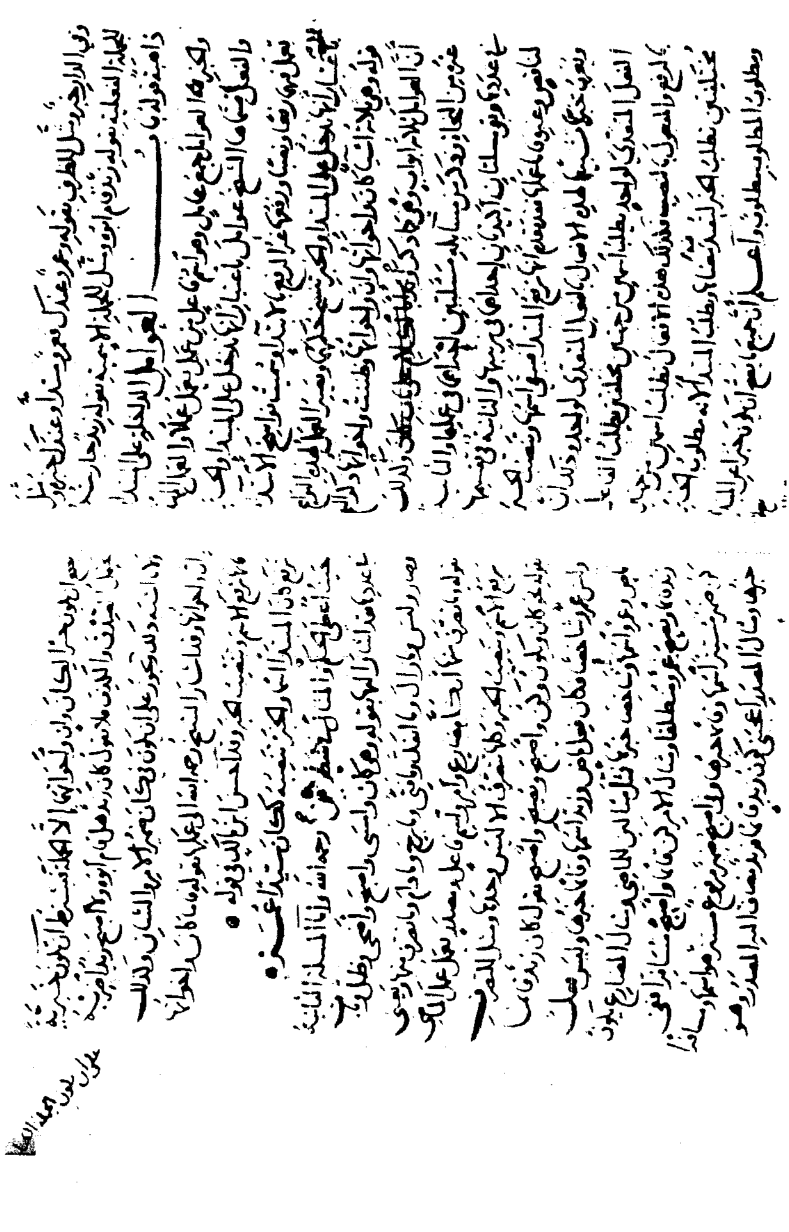
صور المخطوطات



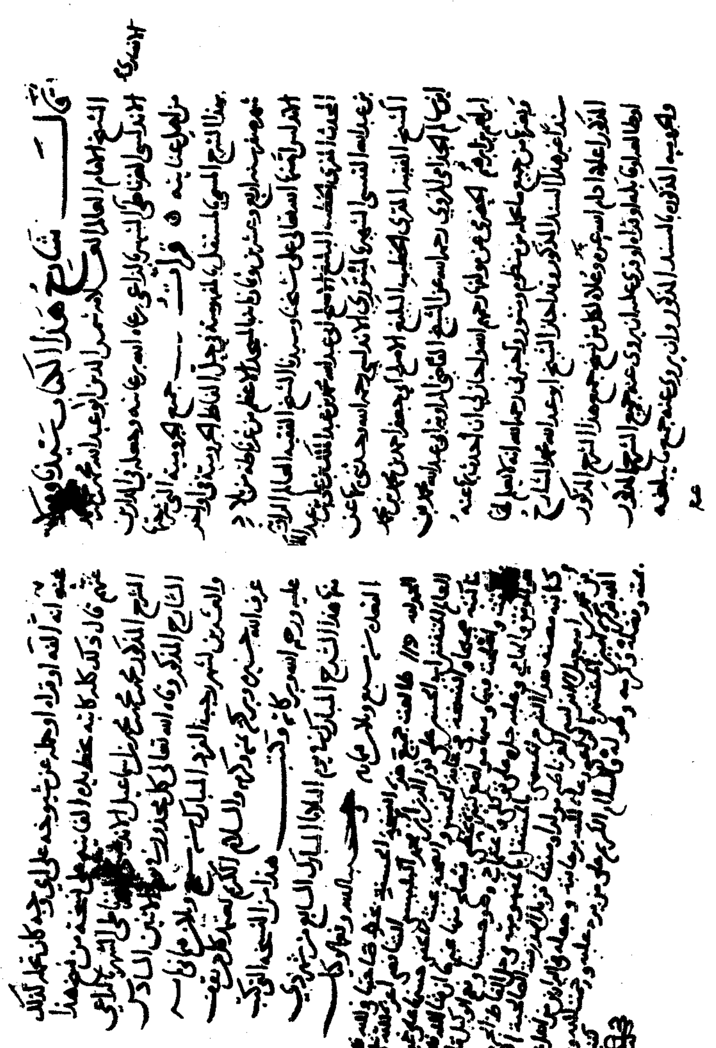
صورة الغلاف من «أ»



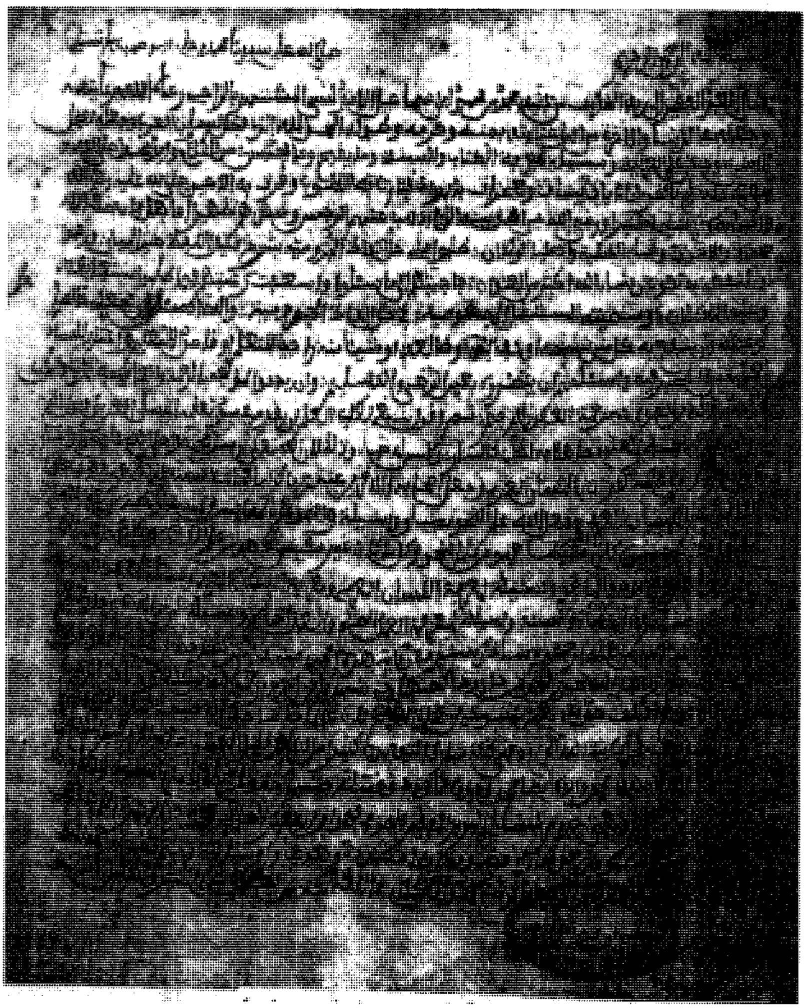
صورة اللوحة (١) من «أ»



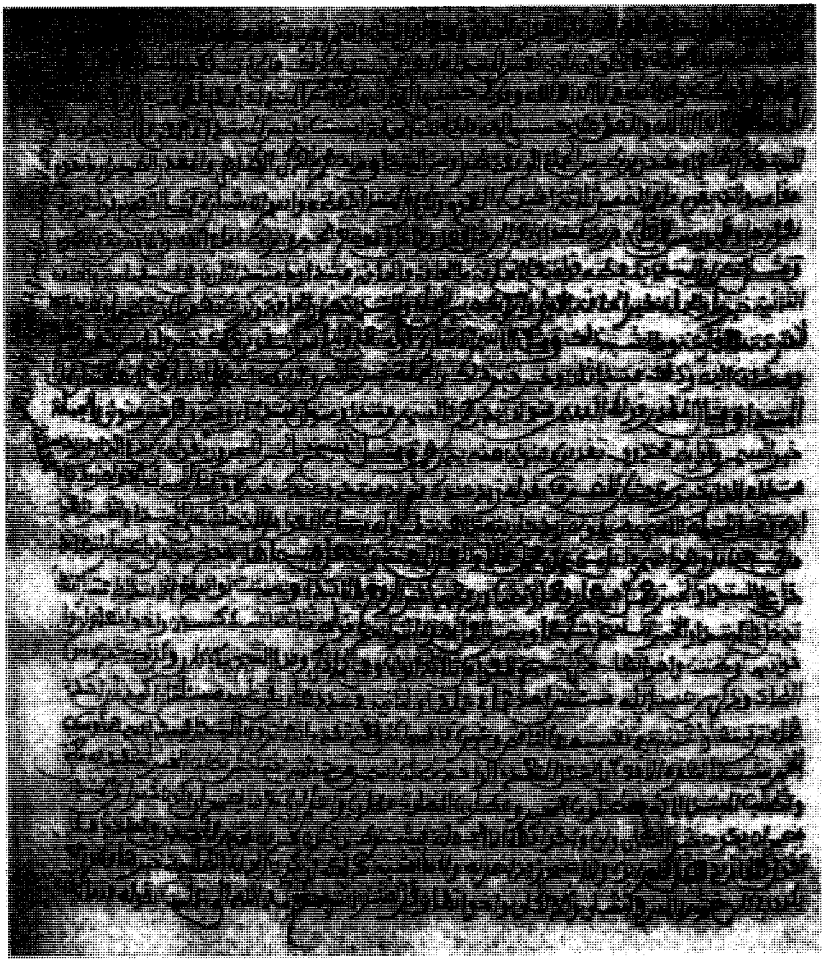
صورة اللوحة (٣٢) من «أ»



صورة اللوحة الأخيرة من «أ»



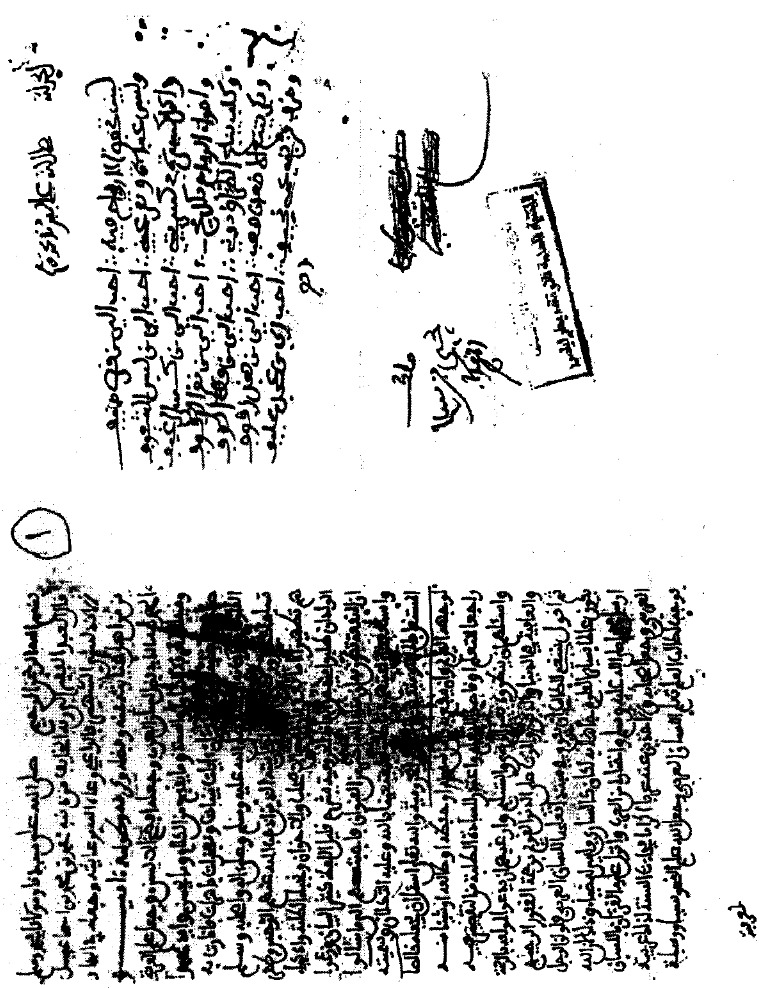
صورة الصفحة (١) من «ج»



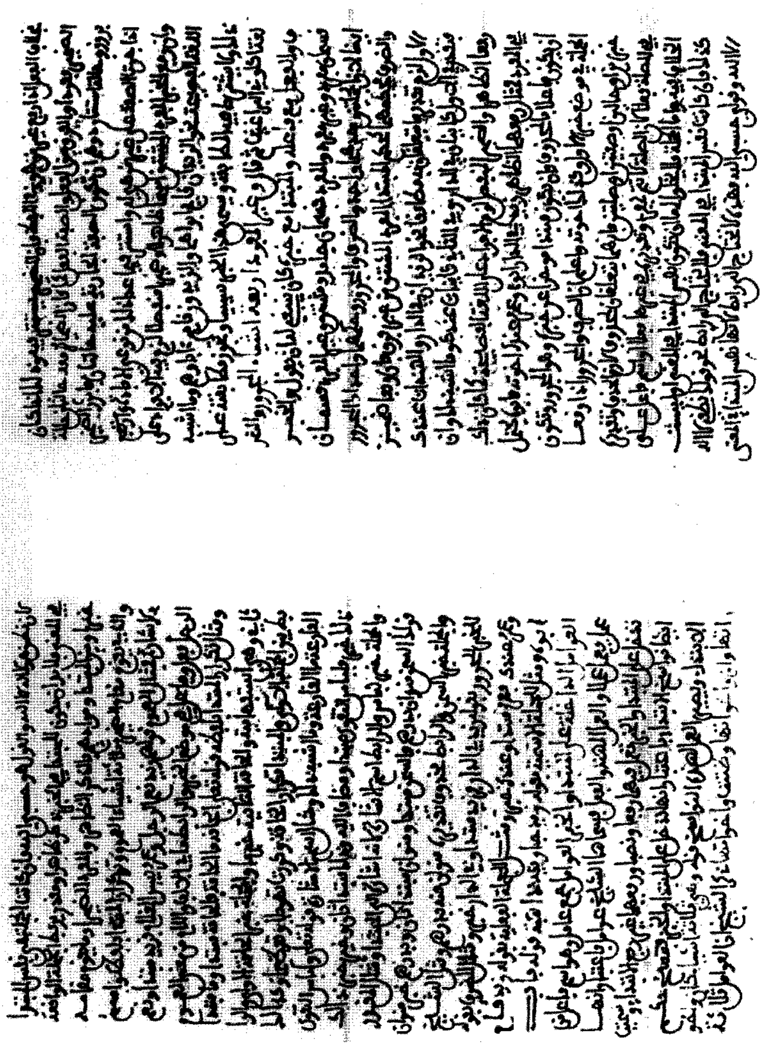
صورة الصفحة (١٣ب) من «ج»



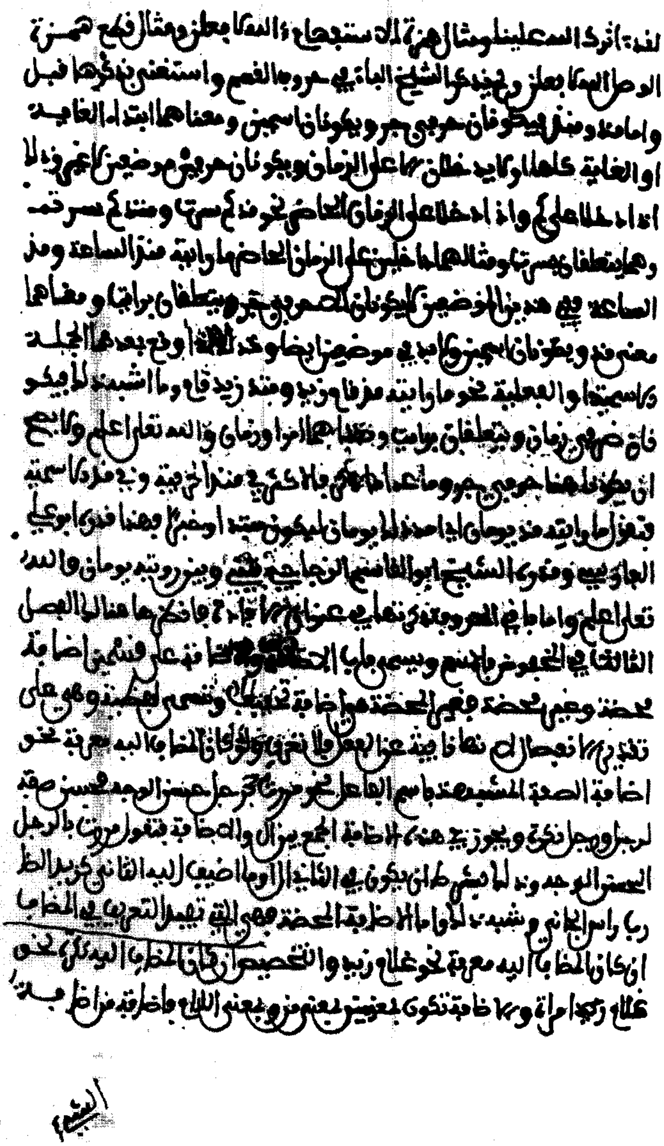
صورة الصفحة الأخيرة من «ج»



صورة اللوحة (١) من «ل»



صورة اللوحة (٢٤) من «ل»

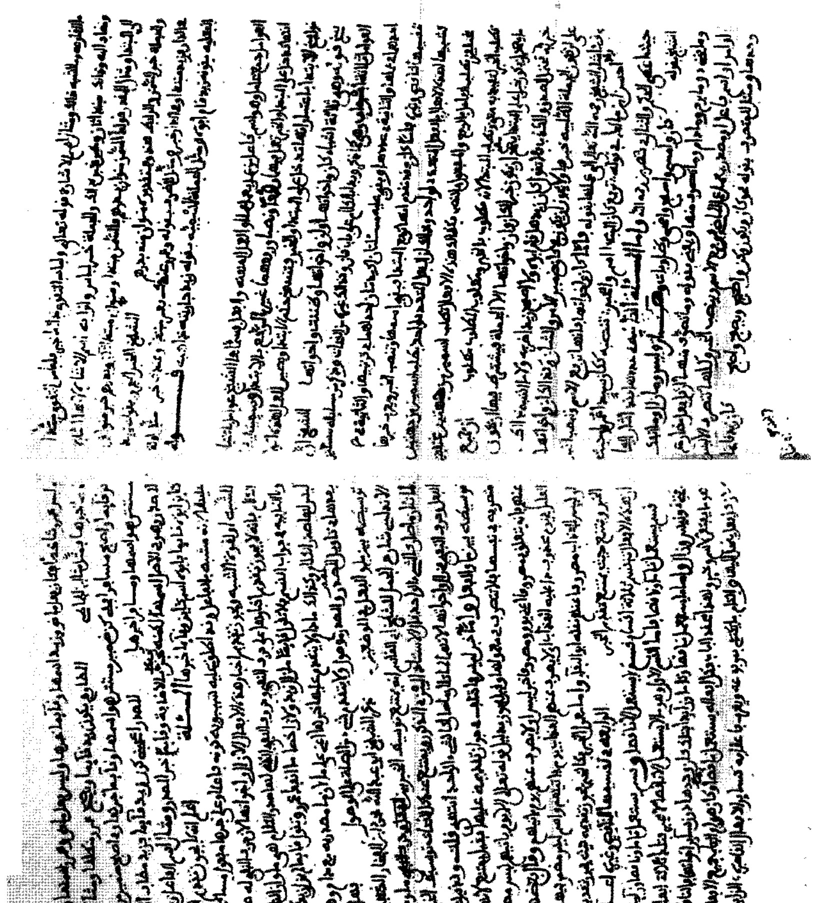


لغة: أنزل الله علينا ومثال همزة الاستفهام ءالفعل بعلن ومثال قطع همزة
الوصل الفعل بعلن وفي حد عن الشيخ الباء في حروف القسم واستغنى بذكرها قبل
وأما مذ ومنذ فيكونان حرفي جر ويكونان اسمين ومعناهما ابتداء الغاية
أو الغاية كلها وكلاهما خلاف ما على الزمان ويكونان حرفين في موضعين أعني إذا لا
إذا دخلا على الحاضر وإذا دخلا على الزمان الحاضر نحو مذ كم سرت ومنذ كم سرت
وهما يتعلقان بسرت ومثالهما داخلين على الزمان الحاضر ما رأيته منذ الساعة ومذ
الساعة ففي هذين الموضعين يكونان حرفين بمعنى في ويتعلقان برأيت ومعناهما
معنى في ويكونان اسمين وذلك في موضعين أيضا وكذلك إذا وقع بعدهما الجملة
الاسمية أو الفعلية نحو ما رأيته مذ قام زيد ومنذ زيد قائم وما أشبهه لا يكون
فإنهما ظرفا زمان ويتعلقان برأيت ونحوها جرا ورفعا والله تعالى أعلم ولا يجب
أن يكون ههنا حرفي جر وما عداهما فالأكثر في منذ الحرفية وفي مذ الاسمية
فتقول ما رأيته مذ يومان إذا أحدثنا بيومان لم يكون حتى به أو خبرا وهنا قرأ أبو علي
الفارسي ومنهم الشيخ أبو القاسم الزجاجي رحمه الله ويرفع ... يومان والله
تعالى أعلم وأما باقي الحروف فقد ذكر نهاية عن ... فأشكرهما هنا إلى الفصل
الثالث في المخفوض بالإضافة ويسمى باب الإضافة فنقول هي على قسمين إضافة
محضة وغير محضة فغير المحضة هي إضافة لفظية وتسمى ... وهي على
تقدير الانفصال لأن فائدتها ... ولا تعرف ولو كان المضاف إليه معرفة نحو
إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة
لرجل وهي نكرة ويجوز في هذه الإضافة الجمع بين ال والإضافة فتقول مررت بالرجل
الحسن الوجه وذلك لا يشترط أن يكون في الثاني أو ما أضيف إليه الثاني نحو زيد الضارب
رأس الجاني وشبهه وأما الإضافة المحضة فهي التي تفيد التعريف في المضاف
إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة نحو
غلام امرأة والإضافة تكون بمعنى من وبمعنى اللام فالإضافة ...

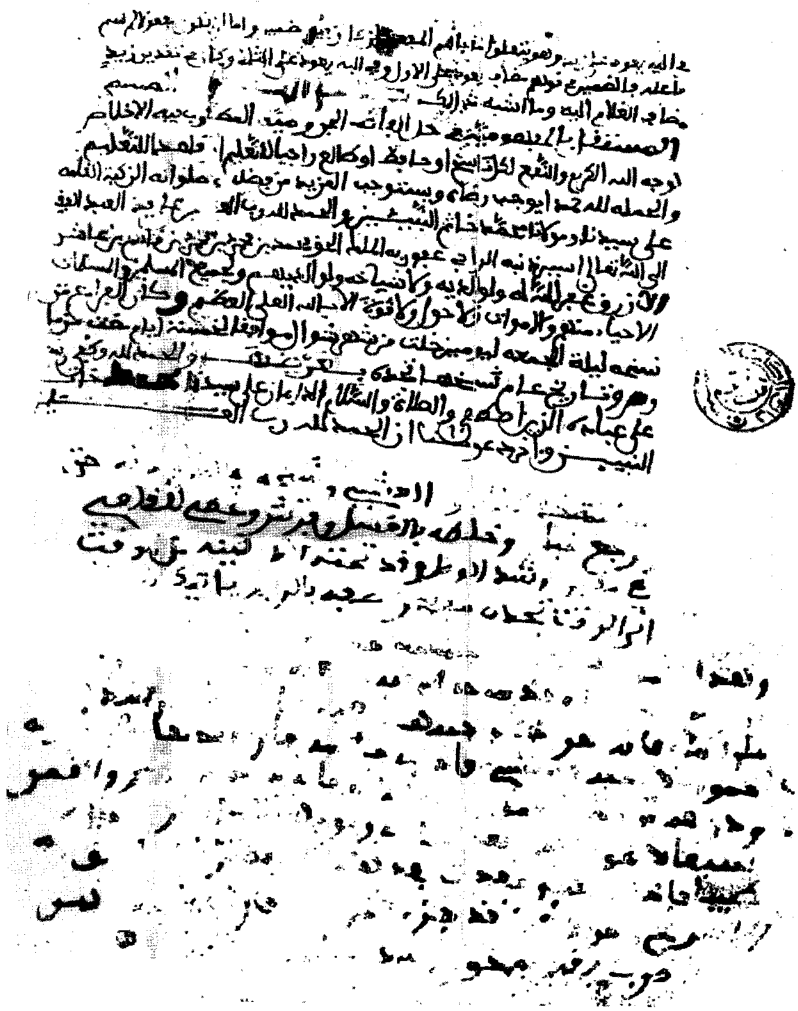
صورة الصفحة الأخيرة من «ل»



صورة الصفحة الأولى من «ت»



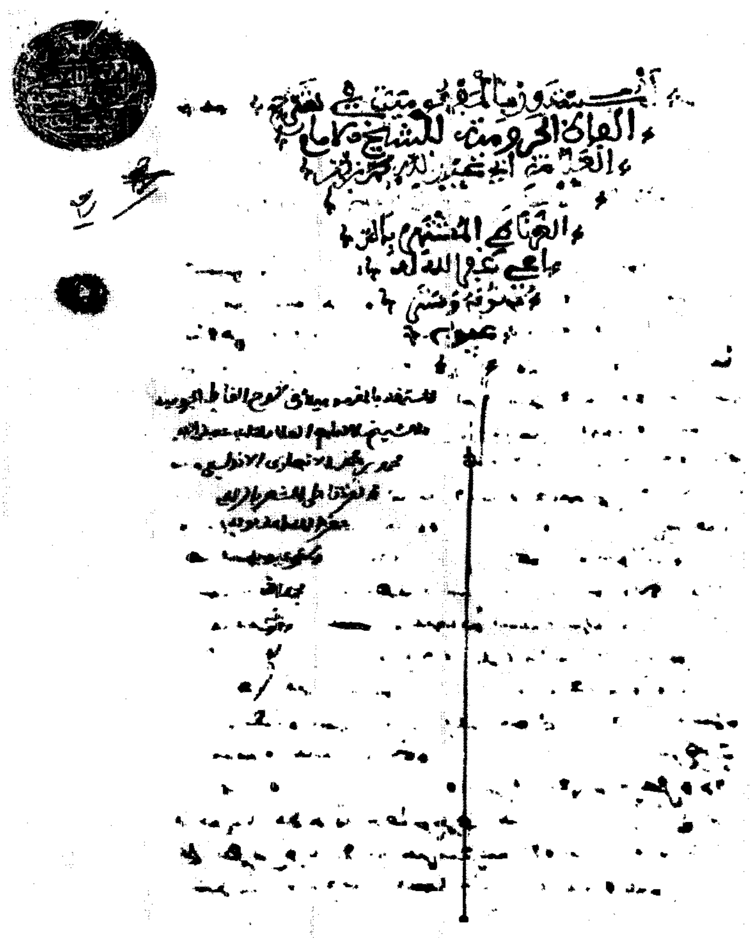
صورة اللوحة (١٦) من «ت»



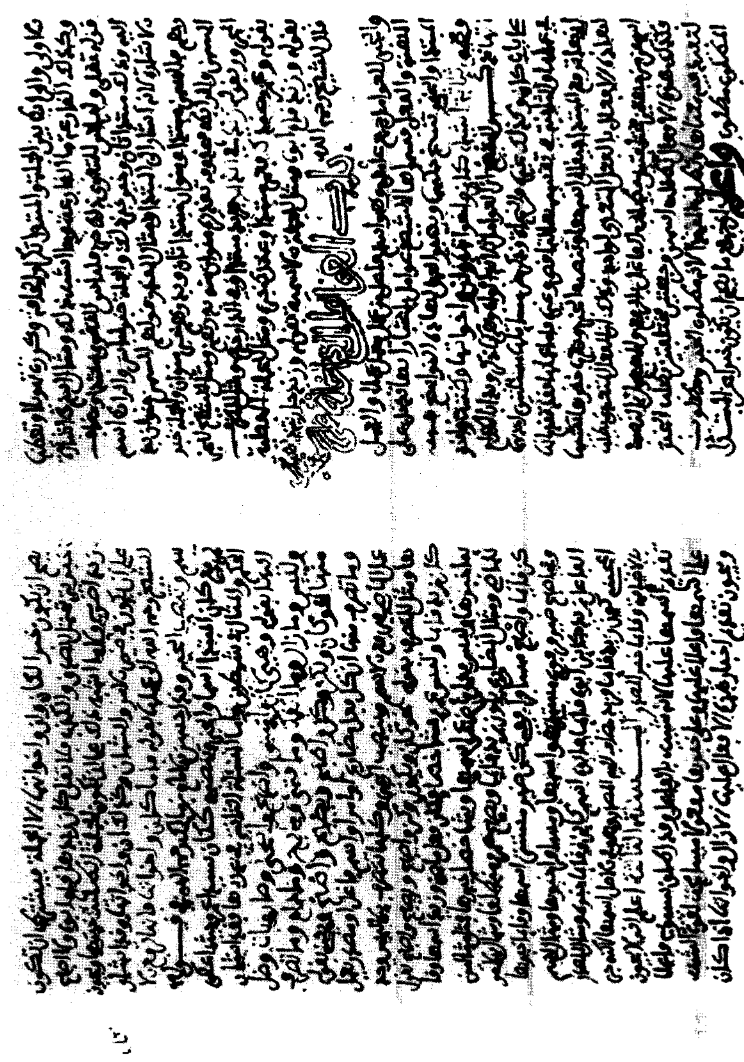
صورة الصفحة الأخيرة من «ت»



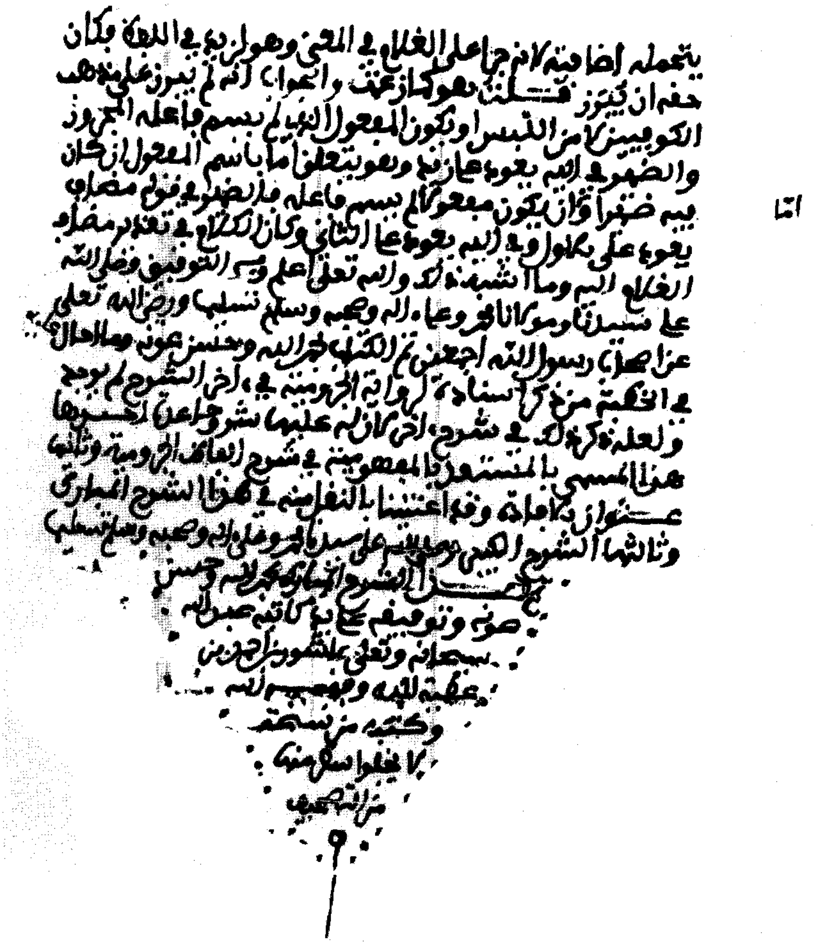
صورة الغلاف من «ت٢»



صورة الصفحة الأولى من «ت٢»

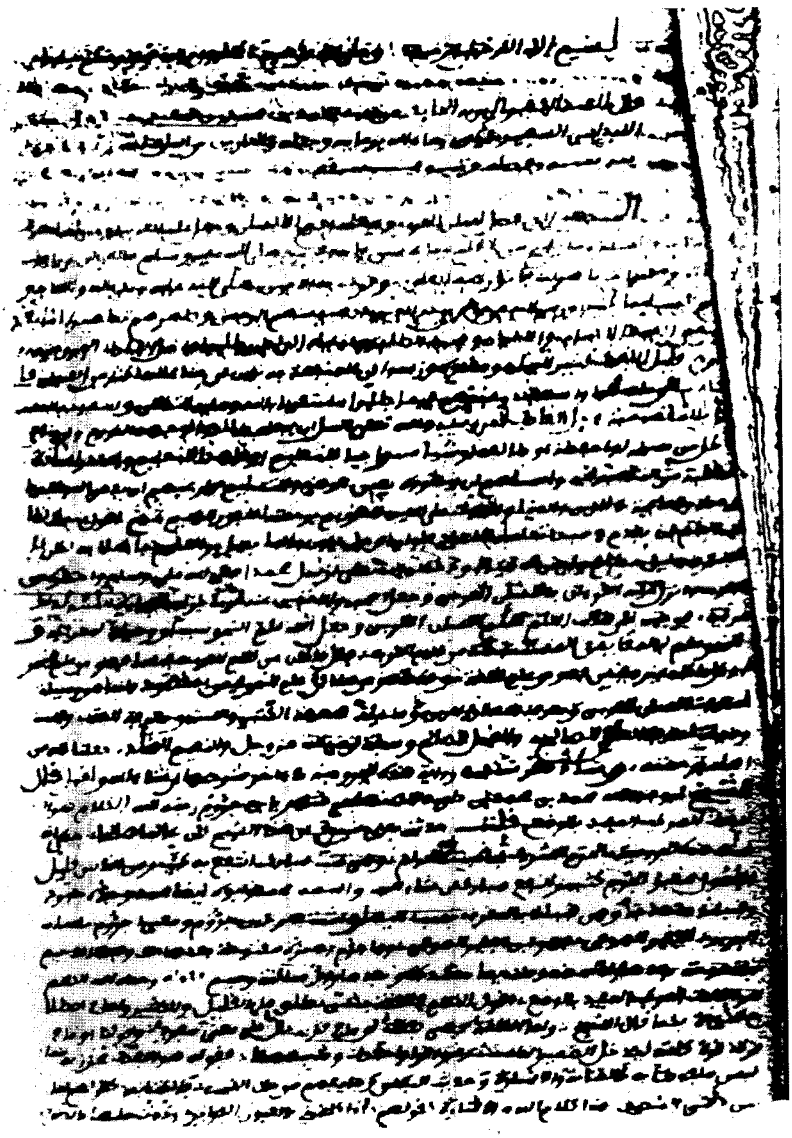


صورة اللوحة (٢١) من «ت٢»

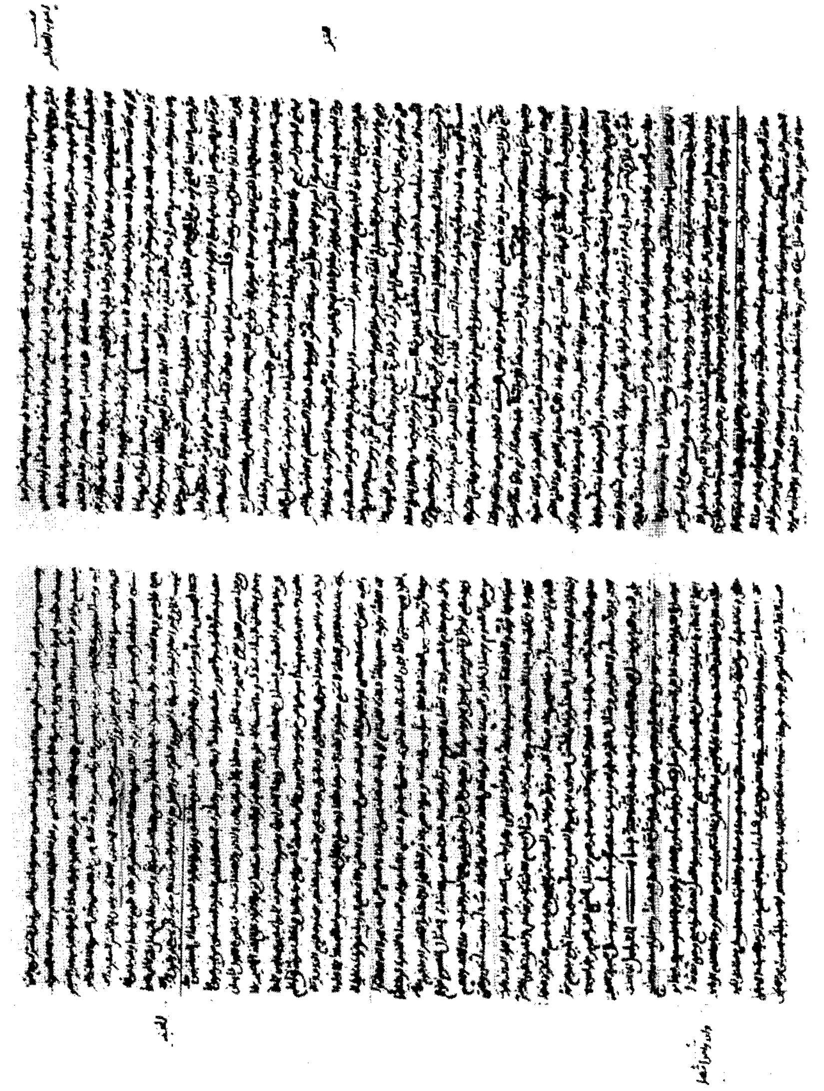

يتحمله اضافته لانه جاعل الغلام في المعنى وهو لازم في اللفظ وكان
حقه ان يبرز فقلنا هو كما زعمت والجواب انه لم يبرز على مذهب
الكوفيين لامن اللبس او يكون المفعول الذي لم يسم فاعله المجرور
والضمير في اليه يعود على زيد وهو يتعلق اما باسم المفعول ان كان
فيه ضمير وان يكون مفعولا لم يسم فاعله من ضمير في قولي مضاف
يعود على [illegible] وفي اليه يعود على الثاني وكان الكلام في تقدير مضاف
الغلام اليه وما اشبه ذلك والله تعالى اعلم وبه التوفيق وصلى الله
على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما ورضي الله تعالى
عن اصحاب رسول الله اجمعين تم الكتاب بحمد الله وحسن عونه [illegible]
في النسخة من [illegible] لرواية الجرومية في اخر الشرح لم يوجد
ولعله ذكر ذلك في شرح اخر كان له عليها شرحان احدهما
هذا المسمى بالمستعذب [illegible] في شرح العوامل الجرومية وثانيها
عنوان الافادة وقد اعتنينا بالنقل منه في هذا الشرح المبارك
وثالثها الشرح الكبير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
[illegible] هذا الشرح [illegible] بحمد الله وحسن
عونه وتوفيقه على يد كاتبه عبد الله
سبحانه وتعالى [illegible] احمد بن
عطية الله [illegible]
وكتبه من نسخة
لا يخلوا سطر منها
من التصحيف

اما

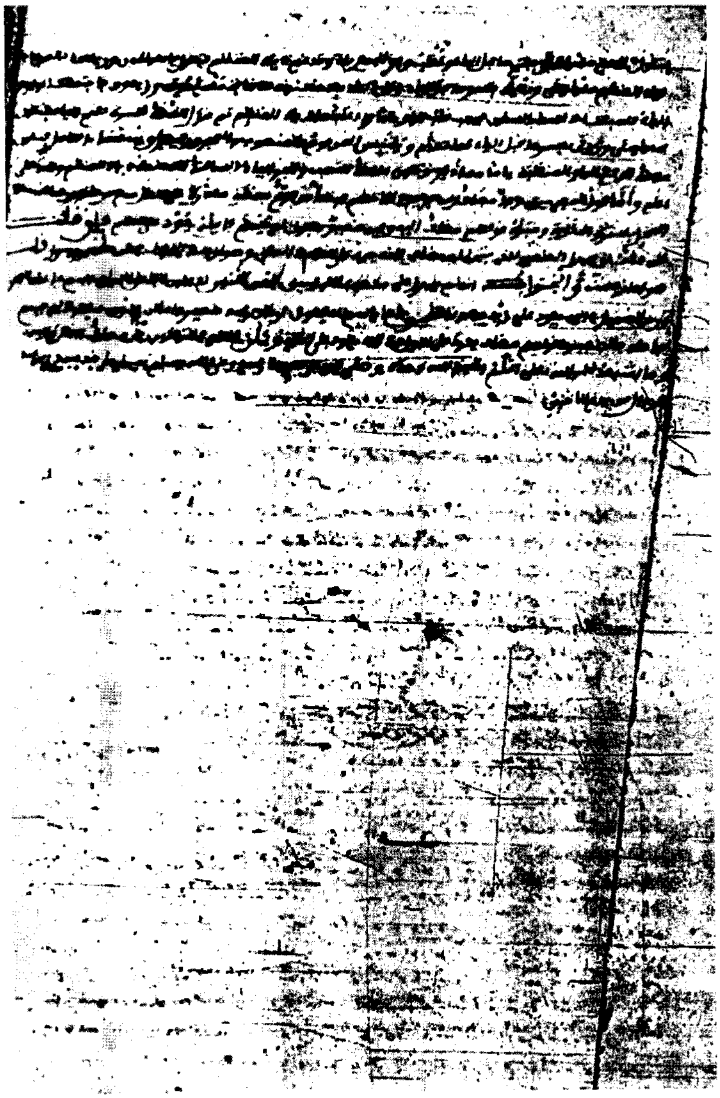
صورة الصفحة الأخيرة من «ت٢»



صورة الصفحة (١) من «ق»



صورة اللوحة (١٠) من «ق»



صورة الصفحة الأخيرة من «ق»

النص المحقق

المستقل بالمفهومية في حل ألفاظ الجرومية

وهو شرح لمتن الآجرومية في علم النحو

تأليف

الإمام شمس الدين الراعي

محمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي الأندلسي المالكي

المولود في غرناطة نحو سنة (٧٨٢ هـ) والمتوفى في القاهرة سنة (٨٥٣ هـ)

تحقيق

أحمد محمد جاد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وسلّم[1]

[مقدمة الناسخ]

قال العبد الفقير إلى ربّه، الخائف من ذنبه، محمّد بن محمّد بن محمّد[2] ابن إسماعيل الأنصاريّ الأنـدلسيّ المشتهر[3] بالراعي، رعاه الله برعايته، وجعله في الدنيا والآخرة[4] من أهل عنايته، بمنّه وفضله، وكرمه وطَوْله[5]، آمين[6]:

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي فضّل لسان العرب وجعله أفصح الألسن، وجعل علم العربيّة وسيلة لمعرفة الكتاب والسنّة وما يقبح من الكلم[7] وما يحسن، وأيّد محمّدًا ﷺ بالقرآن؛ آيات بيّنات، ومعجزات باهرات، فنارت[8] به القلوب وقرّت به الأعين، صـلّى الله عليه وعلى آله وأصحابـه وسلّم تسليمًـا كثيرًا، ورضي الله عن أهل بيته

---

(١) في «أ»: الحمد لله على كلّ حال، صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وسلّم.

(٢) (بن محمّد): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) في «ل»: الشهير.

(٤) في «ل»: في الدارين.

(٥) الطَّول: هو الفضل والقدرة والغنى والسَّعة والعلوّ. لسان العرب (طول).

(٦) (آمين): ساقطة من «ج»، «ل».

(٧) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: الكلام.

(٨) في «أ»، «ل»: فأنارت.

الذين أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا.

أمّا بعد:

فإنّ بعض فضلاء[(١)] الأصحاب والإخوان، ونجباء الطلبة وأذكياء الولدان، طلبوا منّي حلّ ألفاظ (الْجُرُّومِيَّة) بشرح قليل اللفظ كثير البيان، وزعموا أنّ المنفعة تكون [به][(٢)] - إن شاء الله - أكثر من (العنوان)[(٣)]، فأجبتهم إلى ما سألوا، وأسعفت رغبتهم فيما طلبوا، مستعيناً بالله وعليه التُّكلان، وسمّيته:

(المُسْتَقِلّ بِالمَفْهُومِيَّة
فِي
حَلِّ أَلْفَاظِ الجُرُّومِيَّة)

والله - تعالى - أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كلّ من نسخه أو انتسخه أو حفظه أو طالعه أو شيئًا منه، راجيًا[(٤)] للتعلّم أو قاصدًا للتعليم، وأعتذر [١/ ب] للسادة الطلبة من التقصير فيه، وأسألهم أن ينظروه بعين الرضا والتسليم، [وأرغّبهم أن يدعوا][(٥)] لمؤلّفه بالرحمة والعافية في الدنيا والدين، والموت على الدين القويم، برحمة الغفور الرحيم.

ثمّ أقول: ينبغي لطالب العلم[(٦)] أن يقوّم في مبتدأ تعلّمه اللسان العربيّ، فلو

---

(١) (فضلاء): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) من «ج»، «ت»، «ت٢»، وفي «ل»: به تكون.

(٣) يعني: كتابه (عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة).

(٤) في «ل»: راجعًا.

(٥) في «أ»: وأرغب أن يُدعى.

(٦) في «ج»: للطلب العلم، تحريف. وفي «ل»: للطالب أن.

أنّ الرجل يكون عالمًا بسائر العلوم جاهلاً به لكان كالساري وليس له ضياء، وذلك لأنّ الله ـ تعالى ـ أرسل محمّدًا ﷺ واختاره من العرب، وأنزل عليه القرآن باللسان العربيّ، وجعل أصحابه والآخذين عنه عربًا كرامًا ﷺ، فجاءت السنّة لذلك عربيّة، فوجب على طالب العلم[١] تعلّم اللسان العربيّ، وجعل الله علم النحو سببًا ووسيلة لمعرفته.

[تعريف النحو]

والنحـو هو: علم بالمقاييس المستنبطـة من كلام العرب، فكلّ ما كان من كلام العرب مقيسًا فهو من علم[٢] النحو، وكلّ ما كان غير مقيس فهو من علم اللغة.

وقد ظهـر من هذا أنّ علم النحو ليس بمقصد[٣]، وإنّما هو وسيلة لمعرفة اللسان العربيّ، ومعرفة اللسان العربيّ وسيلة لمعرفة[٤] الكتاب والسنّة، ومعرفة الكتاب والسنّة وسيلة لمعرفة العمل الصالح، والعمل الصالح وسيلة لرضا الله ﷻ والنعيم المخلّد، جعلنا الله من أهله برحمته.

وسأذكر سندي[٥] في رواية هذه (الجرّوميّة) في آخر شرحها إن شاء الله.

وأقول: قال الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن داود الصنهاجيّ الذي شُهر بابن آجرّوم ـ رحمه الله تعالى ـ: **«الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع»**.

---

(١) في «ل»: لطالب العلم.

(٢) (علم): ساقطة من «ل».

(٣) في «ج»: بمقصود.

(٤) في «ل»: لعلم.

(٥) يُنظر: المستقلّ ٣٦٧، ٣٦٨ .

[٢/ أ][قلت][1]: حدّثني بعض شيوخي أنّ هذا الشيخ كان عالمًا صالحًا[2]، حُكي أنّه صنّف هذه (الجرّوميّة) بالحرم الشريف تُجاه[3] بيت الله الحرام، وهي كتاب مبارك انتفع بها كثير من الناس، قليل الفصول، صغير الجرم كثير النفع، مبارك إن شاء الله[4].

واسمه: محمّد، وأبوه أيضًا محمّد، وجدّه: داود، وقبيلته: صُنِهاجة[5]، وهي قبيلة بالمغرب نُسب إليها، واشتهر بابن آجرّوم، ومعنى آجرّوم[6] بلسان البربر[7]: الفقير الصوفيّ[8]، فهو ابن الفقير الصوفيّ، و(آجُرُّوم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف، وبعد الألف جيم مضمومة، بعدها راء مضمومة ـ أيضًا ـ مشدّدة، وبعدها واو ساكنة وميم.

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) في «ل»: عالم صالح.

(٣) في «ج»: بجانب.

(٤) (وفي كتاب... إن شاء الله): ساقطة من «ل».

(٥) بنو صُنِهاجة ـ بضمّ الصاد وكسرها ـ: بطن من البرانس من البربر، مساكنهم ببلاد المغرب، ويقال: إنّهم من حِمْيَر من عرب اليمن. الأنساب ٣/ ٥٦٠، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (جمهرة أنساب العرب) ٤٩٥.

(٦) (ومعنى آجرّوم): ساقطة من «ل».

(٧) البربر: بطن من الدُّغمان من الروالة، من مسلم، من عنزة، من أكبر قبائل العرب، يسكنون الجبال في شمال إفريقيا. يُنظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ٧١، والمعجم الوسيط ٤٦.

(٨) التصوّف: من العلوم الشرعيّة الحادثة، وأصله العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله ـ تعالى ـ والإعراض عن زخرف الدنيا، وكان ذلك عامًّا في الصحابة، فلمّا فشا الإقبال على الدنيا في القرن الثاني الهجريّ اختصّ المقبلون على العبادة والزهد باسم الصوفيّة. يُنظر: أبجد العلوم (السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم) ٢/ ١٥٤، ١٥٥.

[تعريف الكلام]

فقوله ـ رحمه الله ـ: «**الكلام هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع**».

أقول: الكلام في اللغة: جنس يطلق على الكثير والقليل، وأمّا في اصطلاح النحاة فكما قال الشيخ.

الكلمة لفظ أو [ما] في قوّته دالّ على معنًى مفرد.

وقلنا: (في قوّته)؛ ليدخل الضمير المستتر، نحو: قم، واركب، ونحوه.

وقوله: «**هو اللفظ**» تحرّز به ممّا ليس ملفوظًا به كالكتابة والإشارة وحديث النفس وما يُفهم من حال الشيء، فالكتابة كقولهم لما بين دفّتي[1] المصحف: هذا كلام الله، والإشارة كقوله[2] [من الطويل]:

إذا كَلَّمَتْنِي بِالْعُيُونِ الْفَوَاتِرِ ... رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدُّمُوعِ الْبَوَادِرِ

وحديث النفس كقوله[3] [من الكامل]:

إِنَّ الْكَلامَ لَفِي الْفُؤادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسانُ عَلَى الْفُؤادِ دَلِيلاً

وما يُفهم من حال الشيء كقوله[4] [من الطويل]:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ مُوحِشًا ... فَما زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخاطِبُهْ

---

(١) (لما بين دفتي): ساقطة من «ج».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الأخطل، البيان والتبيُّن ١/ ٢١٨، ومجمع الحكم والأمثال في الشعر العربيّ ٤٣٨، وقد أخلّ به ديوانه.

(٤) ذو الرمّة، ديوانه ٣٨.

وَأَسْقِيهِ حَتّى كَادَ مِمّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ

ويروى: تخاطبني[1].

[ومنه [من الرجز]:

امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَالَ: قَطْنِي
مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي][2]

وتقول العرب: كلّمني بلسان حاله لا بلسان مقاله[3].

[٢/ ب] وهذا كلّه لغة لا اصطلاحًا.

وقوله: «المركّب» تحرّز به من غير المركّب كالكلمة الواحدة، لا يقال: إنّها كلام.

وقوله: «المفيد» تحرّز به من غير المفيد، نحو: السماء فوقنا، [وكقول الشاعر[4] [من الكامل]:

اللَّيْلُ لَيْلٌ وَالنَّهَارُ نَهَارُ ... وَالأَرْضُ أَرْضٌ وَالْبِحارُ بِحارُ
وَالدِّيكُ دِيكٌ وَالدَّجاجَةُ مِثْلُهُ ... وَكَذلِكُم - أيضًا - لَها مِنْقارُ
وَالدُّبُّ دُبٌّ وَالْقُرِيدة دُونَهُ ... وَالْبَغْلُ بَغْلٌ وَالْحِمارُ حِمارٌ

(١) (ويروى تخاطبني): ساقطة من «ج»، «ل».
(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢». والرجز بلا عزو في مجالس ثعلب ١٨٩، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٥١، ٣٩٤.
(٣) (وتقول العرب. . . مقاله): ساقطة من «ل».
(٤) لم أقف على الأبيات.

وَالْكَلْـبُ كَلْـبٌ وَالْقُطَيْطَـةُ دُونَـهُ   وَكَـذلِكُم - أيـضًا - لَهـا أَظْفـارُ][١]

والأرض تحتنا، والنار حارّة، والثلج بارد، فإنّ هذا عندهم ليس بمفيد، فإنّه وإن كان ملفوظًا به مركّبًا فليس بمفيد؛ لأنّه معلوم بالضرورة.

وقوله: **«بالوضع»**؛ أي: يُقصد[٢] من المتكلّم لإفادة السامع، وتحرّز به من كلام السكران، والساهي، والنائم، والطائر المعلَّم، والمجنون، وما أشبه ذلك، فإنّه ليس بكلام عند النحاة؛ لعدم قصد الإفادة.

وقيل: معنى **«بالوضع»**؛ أي: بوضع العرب لذلك اللفظ دليلاً على ذلك المعنى، فـ (غلام زيد) مثلاً كلام مركّب ملفوظ به يفيد أنّ زيدًا يملك غلامًا، ولكن لم تضعه العرب ليدلّ على أنّ زيدًا يملك غلامًا[٣]، وإنّما وضعته لتعريف الغلام بزيد، فلا يكون كلامًا عند النحاة.

[أقسام الكلام]

قوله: **«وأقسامه ثلاثة»**.

أقسام هنا بمعنى: أجزاء، ولا يصحّ أن تكون بمعنى أنواع؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق اسم الكل [هنا][٤] على الجزء، لا تقول: هذا كلام؛ تشير إلى الاسم أو الفعل أو الحرف، كما يصحّ ذلك في أقسام الحيوان؛ لأنّه يصحّ أن تقول: هذا

(١) من «ل»، «ت»، «ت٢». وفيها: (كذلك) في الموضعين، ولكنّ الوزن لا يستقيم إلاّ بما أثبتّه.

(٢) في «ج»: مقصود.

(٣) في «ل»: الغلام.

(٤) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

حيوان تشير إلى الطائر أو السابح أو الماشي[١].

ومرادهم: أقسام الكلام كلّه منثوره ومنظومه، فالضمير في **«أقسامه»** يعود على جنس الكلام من باب (عندي درهم ونصفه)[٢].

وقوله: **«ثلاثة»** يريد أنّ أقسام الكلام منحصرة في الثلاثة الأقسام[٣] ولا رابع لها، ويُروى أنّها موجودة في كلّ لغة أعجميّة، وهي الذات، والحدث الصادر من الذات، والواسطة بينهما؛ فالذات هي الاسم، والحدث هو الفعل، والواسطة هي الحرف.

وقوله: **«اسم وفعل وحرف جاء لمعنًى»**؛ فالاسم[٤] يُعرف بالحدّ ويُعرف بالعلامات، والفعل يُعرف ـ أيضًا ـ بالحدّ [٣/ أ] وبالعلامات، والحرف كذلك.

[تعريف الاسم]

فأمّا الاسم فحدّه أن تقول: الاسم كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة تدلّ على معنًى في نفسها ولا تتعرّض ببنيتها لزمان.

---

(١) في «ج»، «ل»: أو الماشي أو السابح.

(٢) (فالضمير... ونصفه): ساقطة من «ج».

(٣) لو قال: في ثلاثة أقسامٍ، أو: ثلاثة الأقسام، أو: في أقسام ثلاثة، لكان أفصح؛ لأنّ هذا الاستخدام يلحقه شيء من الضعف، قال ابن أبي الربيع في (البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ) ٢/ ٨٩٤: «ومن العرب من يقول: الثلاثةُ الأبوابِ، وتدخل الألف واللام في الأوّل والثاني، وهذا ضعيف لا يكاد يُعرف» وقال ابن يعيش في (شرح المفصّل) ٢/ ١٢٢: «وإنّما ذلك شيء رواه الكسائيّ، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمرو الجرميّ أنّ قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء».

(٤) (وقوله... فالاسم): ساقطة من «ج».

فقولهم: (الاسم كلمة) تحرّزوا به ممّا ليس بكلمة كحرف الهجاء، وقولهم: (أو ما قوّته قوّة كلمة) أدخلوا به الضمير المستتر في فعل الأمر وشبهه، وقولهم: (تدلّ على معنى) تحرّزوا به ممّا لا يدلّ على معنى كـ (ديز)[١] مثلاً، وقولهم: (في نفسها) تحرّزوا به من الحرف، فإنّه يـدلّ على معنًى ولكن في غيره لا في نفسه، وقولهم: (ولا تتعرّض ببنيتها لزمـان) تحرّزوا بـه من الفعـل؛ لأنّه يتعرّض ببنيته للزمان.

[علامات الاسم]

وأمّا علاماته فكثيرة، وقد أشار الشيخ إلى أربع منها بقوله: **«فالاسم يُعرف بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض»**.

فمثال الخفـض والتنوين وحرف من حروف الخفض قولك: بزيدٍ، وعلى عمرٍو، وإلى خالدٍ، ومثال (أل): الرجل، والمرأة، والفرس، وما أشبه ذلك.

وينبغي أن يُزاد في علامات الاسم ستُّ علامات[٢]، فتكمل للمبتدئ عشر علامات، وهي: جواز الإخبار عن الكلمـة، والفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، وعودة الضمير، وجواز الإخبار بها مع كونها لا حدث فيها.

فمثال جواز الإخبار عن الكلمة: زيد قائم، وعمرو منطلق، فـ (زيد) اسم بدليل أنّك أخبرت عنه أنّه قائم، وكذلك (عمرو) أخبرت عنه أنّه منطلق، ونحو: هو فاضل، وأنت عالم، وأنا مسافـر، فـ (هو، وأنـت، وأنا) أسماء، بدليل أنّك أخبرت عنها.

---

(١) كلمة ديز: هي مقلوب كلمة (زيد)، واستشهد بها النحاة على الكلمة التي لا معنى لها.

(٢) (علامات): ساقطة من «ج»، «ل».

[تنبيه]

واعلم أنّ ضمائر الرفع المنفصلة ليس عليها دليل في باب الاسميّة إلاّ هذا، أو استقلال الكلام بها مع الاسم مع كونها لا حدث فيها.

ومثـال الفاعليّة: قام أحمد، وانطلق إبراهيم، فـ (أحمد وإبراهيم) اسمان [٣/ ب] بدليل الفاعليّة، وكذلك ضمائر الرفع المتّصلة يستدلّ على اسميّتها بالفاعليّة، نحو: قمتُ، وقمتَ، وقمتِ، وضربتما، [وضربتم](١)، وأكلتم، وضربا، وضربوا، وما أشبه ذلك، فالتاء اسم بدليل الفاعليّة، وكذلك ضمير الجمع، وألف الاثنين في (ضربا) و(ضربوا) كلّها أسماء بدليل الفاعليّة(٢)، وقد يُستدلّ على اسميّة ضمائر الرفع المتّصلة باستقلال الكلام بها مع الفعل؛ لأنّ الحرف لا يستقلّ به الكلام مع الفعل ولا مع الاسم، والله أعلم.

ومثال المفعوليّة: أكلت خبزًا، وشربت ماءً، وأكرمت زيدًا، فـ (خبزًا، وماءً، وزيدًا) أسماء بدليل المفعوليّة، وكذلك ضمائر النصب كلّها متّصلة ومنفصلة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، فـ (إيّاك) اسم بدليل المفعوليّة، وكذلك أكرمتك وأعطيتك، فـ (الكاف) اسم بدليل المفعوليّة.

وليس على ضمير النصب المنفصل دليل في باب الاسميّة إلاّ المفعوليّة.

فإن قلت: هذه علامات يصعب فهمها على المبتدئ.

قلت: هو كذلك، ولكن لا بدّ من معرفتها لطالب هذا العلم، فيتعب فيها هنا لتسهل عليه فيما بعد إن شاء الله.

ومثال الإضافة: غلام يوسف، وعبد إسماعيل، فـ (غلام) اسم بدليل إضافته

---

(١) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٢) (وكذلك. . . الفاعلية): ساقطة من «ل».

لـ (يوسـف)، و(يوسف) اسم بدليـل إضافة الغلام إليه، وكذلك عبد إسماعيل، فـ (عبد) اسم بدليل إضافته إلى (إسماعيل)، و(إسماعيل) اسم بدليل إضافة العبد إليه[١]، وكذلك غلامي وجاريتي، فـ (غلام) اسم بدليل إضافته إلى ياء المتكلّم، وكذلك (جارية) اسم بدليل إضافتها إلى ياء المتكلّم، وفيها ـ أيضًا ـ التأنيث، وهو من خصائص الأسماء، و(ياء المتكلّم) اسم بدليل الإضافة إليها.

ومثال عودة الضمير قولك: جاءني الضاربـه زيد، فـ (الألف واللام) اسم بدليل عودة الهاء إليهما، وكذلك: قام المضروب أبوه، وما أشبه ذلك، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾[الأعراف: ١٣٢] فـ (مهما) اسم[٢] بدليل عودة الضمير في (به) إليها.

[٤/أ] وأمّا جواز الإخبار بها مع كونها لا حدث فيها فهو دليل (كيف) و(إذا)، تقول: كيف زيد؟ ، فيخرج الحرف؛ لأنّه لا يُخبر به، و(كيف) هنا خبر مقدّم على زيد، ويدخل الفعل لأنّه يُخبر به، فيخرج بقولي: (مع كونها لا حدث فيها)؛ لأنّ الفعل يدلّ على الحدث و(كيف) لا تدلّ على الحدث، ولها دليل آخر وهو استقلال الكلام بها مع الاسم مع كونها لا حدث فيها.

[تنبيه]

واعلم أنّ (كيف) إذا وقع بعدها الاسم المرفوع كانت خبرًا [مقدّمًا][٣] عنه، وإذا وقع بعدها الفعل كانت حالاً، والله أعلم.

---

(١) (وكذلك. . . العبد إليه): ساقطة من «ل».

(٢) (فمهما اسم): ساقطة من «ج».

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

وكذلك تقول: القتال[١] إذا جاء زيد، فـ (إذا) اسم بدليل أنّك أخبرت بها عن القتال[٢]، فيخرج الحرف ويدخل الفعل؛ لأنّه يُخبر به فأخرجوه بقولهم: (مع كونها لا حدث فيها).

وقوله: **«وهي: مِن وإلى وعن وعلى وفي ورُبّ... إلى آخره»**.

فقوله: **«وهي»** ضمير يعود على (حروف الخفض)[٣]، وسيقع الكلام على حروف الخفض في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى.

وقوله: **«وحروف القسم»** معطوف على قوله: **«وهي من»** فهو مرفوع؛ لأنّه معطوف على «من» وهي خبر عن المبتدأ، فـ **«من»** وما بعدها من حروف الجرّ أسماء؛ لأنّه صيرها أسماء لمدلولاتها، ويجوز خفضه بالعطف على قوله: **«بالخفض»**؛ أي: يُعرف بالخفض ويُعرف بحروف القسم، [وقوله: **«وهي»** عائد على حروف القسم][٤].

[تعريف الفعل]

وقوله: **«والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث»**.

قد تقدّم أنّ الفعل يعرف بالحدّ ويعرف بالعلامات.

فأمّا حدّه فهو كحدّ الاسم، إلاّ أنّه يتعرّض [ببنيته للزمان][٥]، فتقول: الفعل هو كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة[٦] تدلّ على معنًى في نفسها وتتعرّض ببيتها لزمان،

---

(١) (تقول القتال): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) في «ل»: المثال، تحريف.

(٣) (فقوله... الخفض): ساقطة من «ل».

(٤) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٥) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».

(٦) في «ل»: قوّتها.

وتفسيره كتفسير حدّ الاسم، ومعنى (يتعرّض ببنيته لزمان)؛ أي: يدلّ على الزمان بصيغته وشكله وذلك الحركات والسكنات؛ فـ (ضرب) مثلاً يدلّ على الماضي بفتحة[١] الضاد والراء والباء، و(يضرب) يدلّ على الحال والمستقبل[٢]، و(اضرب) يدلّ على الأمر وهو مستقبل وذلك بالحركات والسكنات[٣].

وأمّا قولي في حدّ الفعل: (أو ما قوّته قوّة كلمة) أردت به الحركة الباقية من فعل الأمر الذي فاؤه واو، وعينه همزة، ولامه حرف علّة، نحو: وَأَى يَئِي إذا وعد، فالأمر من هذا: إِ يا زيد [بالخير]؛ أي: عد بالخير، فالأمر لم يبق منه إلاّ همزة واحدة، وحكم الهمزة الواحدة إذا كان قبلها ساكن يقبل [٤/ ب] الحركة، فإنّه يجوز نقل[٤] حركة الهمزة [إلى الساكن][٥] قبلها ثمّ تحذف فتقول: قلِ: ا بالخير؛ أي: قل: عد بالخير، فلم يبق من الفعل إلاّ حركة على[٦] اللام وليست بكلمة ولكن قوّتها قوّة كلمتين[٧]، وقد ألغزْت في ذلك بقولي[٨] [من الرجز]:

---

(١) في «ج»، «ل»: بفتح.

(٢) في «ج»، «ل»: الاستقبال.

(٣) (وذلك بالحركات والسكنات): ساقطة من «ج».

(٤) النقل هو: نقل حركة همزة القطع إذا جاءت في أوّل الكلمة إلى الساكن في آخر الكلمة التي قبل الهمزة إذا لم يكن حرف مدّ ولا هاء سكت ولا ميم جمع، فيتحرّك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ، نحو: خلوِ الى، أصلها: خلوْ إلى. يُنظر: التبصرة في القراءات السبع ٩٢؛ وشرح كتاب التيسير (الدرّ النثير والعذب النمير) ٣٧٤.

(٥) في «أ»، «ج»: للساكن.

(٦) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: تحت.

(٧) في «ج»، «ل»: كلمة.

(٨) يُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٩٧، والأشباه والنظائر ٣/ ٤٧.

حـــاجَيْتُكُمْ نُحاتَنـــا الْمِـــصْرِيَّهْ
أُولِـــي الـــذَّكا وَالْعِلْـــمِ وَالطَّعْمِيَّـــهْ
مـــا كَلِمـــاتٌ أَرْبَـــعٌ نَحْـــوِيَّهْ
جُمِعْـــنَ فِـــي حَـــرْفَيْنِ لِلأُحْجِيَّـــهْ

وارتكبت (الطعميّة) وهي لغة عامّة مصر لحلاوتها في هذا الموضع[١].

وبعد كتبي لهذا الموضع وقفت في كتاب سيبويه على قوله[٢]: وتقول: ليس له طعم؛ أي: ليس للطعام طيب، فصحّت لغة العامّة.

وألغزت فيه ـ أيضًا ـ بقولي[٣] [من الرجز]:

فِـــي أَيِّ قَـــوْلٍ يانُحـــاةَ الْمِلَّـــهْ
حَرَكَـــةٌ قامَـــتْ مَقـــامَ الْجُمْلَـــهْ

[علامات الفعل]

وأمّا علامـات الفعل فليست كثيرة كعـلامات الاسم، وقد ذكر الشيخ منها أربعًا فقال: **«والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث»**، ويريد بقوله: **«تاء التأنيث»**: الساكنة؛ لتخرج المتحرّكة.

فمثال (قد) قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ قَالَهَا﴾[الزمر: ٥٠]، وقد يقوم.

---

(١) (وارتكبت... الموضع): ساقطة من «ل».

(٢) لم أجده في الكتاب. وسيبويه هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، إمام النحاة، أصله من فارس، وُلد في إحدى قرى شيراز سنة ١٤٨هـ، (ت١٨٠هـ). يُنظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥ وما بعدها؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) يُنظر: نفح الطيب ٢/ ٦٩٨، والأشباه والنظائر ٣/ ٤٧.

ومثال السين: سيقوم، وسيكون، [و﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[البقرة: ١٤٢]][(١)].

ومثال (سوف): [﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[الضحى: ٥]][(٢)]، و﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[الليل: ٢١] و﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾[المائدة: ٥٤].

ومثال تاء التأنيث الساكنة: قالتْ، وخرجتْ، وضربتْ، وما أشبه ذلك.

وينبغي أن يُستدرك على الشيخ هنا ثلاث علامات باختصار، وهي: التاء الفاعلة، وحرف من حروف (أنيت) متعاقبة عليها بواقيها، وأن تفهم[(٣)] من الكلمة معنى الأمر مع قَبولها إحدى نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة.

فمثال التاء الفاعلة: قمتُ، وأكلتُ، وخرجتُ، بالحركات الثلاث.

[فائدة]

والفرق بين تاء التأنيث الساكنة وبين التاء الفاعلة: أنّ تاء التأنيث ساكنة وقبلها فتحة، والتاء الفاعلة متحرّكة بالحركات الثلاث وقبلها ساكن.

ومثال حرف من حروف (أنيت): أقوم، نقوم، يقوم، تقوم.

وأمّا [٥/أ] الأمر فله علامة واحدة، وهي أن تفهم من الكلمة معنى الأمر مع قَبولها إحدى نوني التوكيد الشديدة والخفيفة، مثاله: اضرب، واخرج، واقرأ، وما أشبه ذلك، وتحرّزوا بقَبولها[(٤)] إحدى النونين من اسم الفعل[(٥)]؛ لأنّ معناه الأمر

(١) وهي من ج، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) وهي من «ل»، «ت»، «ت٢»، وساقطة من «ج».

(٣) في «ل»: يُفهم.

(٤) (إحدى.. بقبولها): ساقطة من «ج».

(٥) في «ج»: الفاعل، تحريف.

لكنّه لا يقبل إحدى النونين، وذلك نحو: صه، ومه، بمعنى: اسكت، واكفف، لا يُقال فيهما: فعل أمر؛ لأنّهما لا يقبلان إحدى النونين، وكان من حقّ الشيخ أن يذكره؛ لأنّه قد ذكر للماضي علامتين وهما: (قد، وتاء التأنيث الساكنة)، وذكر للمضارع ثلاث علامات وهي: (قد، والسين، وسوف)، فلو ذكر لفعل الأمر علامة[1] لكان حسنًا.

وهذه العلامة خير من علامة ابن مالك حيث قال[2]:

* ... ويا افعلي *

[تعريف الحرف]

قوله: «**والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل**».

أمّا الحرف فيعرف بالحدّ ـ أيضًا ـ وبالعلامة، فأمّا حدّه فهو أن تقول: الحرف كلمة تدلّ[3] على معنًى في غيرها، وذلك أنّ الحرف لم يؤت به ليفيد معنًى في نفسه، وإنّما جيء به ليفيد معنًى في الاسم أو في الفعل.

[علامة الحرف]

وأمّا علامته[4] فهي كما قال الشيخ: «**ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل**

---

(١) في «ج»: علامته.

(٢) ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف ٩، وابن مالك هو: جمال الدين أبو عبدالله محمّد ابن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيّانيّ الشافعيّ النحويّ، أحد الأئمّة في علوم العربيّة، (ت٦٧٢هـ) بدمشق. يُنظر: البلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة ٢٠١، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ١٣٧.

(٣) في «ل»: لا تدلّ، تحريف.

(٤) في «ل»: علاماته.

الفعل» فتركُ العلامة معه علامة، ومعنى ذلك: أنّك إذا سئلت عن كلمة فتختبرها[١] بعلامات الأسماء؛ أي: تدخلها عليها، فإن صلح عليها علامة منها فهي اسم، وإن لم يصلح عليها علامة منها فتختبرها بعلامات الأفعال، فإن صلح عليها شيء منها فهي فعل، وإن لم يصلح عليها شيء منها فهي حرف؛ لأنّها لم يصلح عليها دليل الاسم ولا دليل الفعل.

[فائدة]

وينبغي للطالب إذا سئل عن كلمة [٥/ ب] وهو لا يعرفها أن يقول: هي حرف؛ لأنّه لا يُطلب بدليل، ومن ادّعى الاسميّة أو الفعليّة فيُطلب بالدليل ويعود المسؤول سائلاً.

وقوله: **«جاء لمعنًى»** تحرّز به من حرف الهجاء؛ لأنّه لم يؤت به لمعنًى[٢] لغويّ، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

(١) في «ج»: فتخبرها، تحريف.

(٢) (تحرز... لمعنى): ساقطة من «ل».

بَابُ الإِعْرَابِ

باب الإعراب

ينبغي أن يُنظر هنا[١] في فصول ثلاثة:

الأوّل: في معنى الترجمة وإعرابها.

والثاني: في الإعراب.

والثالث: في ضدّه، وهو البناء.

أمّا **الفصل**[٢] **الأوّل** في الترجمة فـ (الباب) في اللغة هو: المدخل إلى كلّ شيء[٣]، ويكون حسيًّا، ويكون معنويًّا.

فالحسيّ هو: الذي يباشَر بالأقدام كباب المسجد، وباب الدار، وما أشبه ذلك.

والمعنويّ هو: الذي يحاوَل بالأذهان كالأبواب الفقهيّة في الكتب العلميّة، كهذا الباب.

ومعنى الإعراب يتبيّن في الفصل الذي بعد هذا إن شاء الله.

وأمّا إعراب (باب) فهو: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هذا باب الإعراب، و(الإعراب): مضاف إليه.

* * *

(١) في «ل»: يعني يريد أن يُنظرها، تحريف.

(٢) (الأوّل... الفصل): ساقطة من «ل».

(٣) يُنظر: اللسان (بوب).

وأمّا **الفصل الثاني في الإعراب**، فالإعراب في اللغة يُطلق لمعانٍ جملة:

منها البيان[١]، يُقال: أعرب الرجل إذا بيّن عن حاجته، ومنه قوله ﷺ: «الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»[٢]؛ أي: تبين.

ومنها أن يكون بمعنى: التغيير، يُقال: عَرِبَتْ[٣] معدة الرجل إذا تغيّرت، وأعربها الطعام إذا غيّرها، ونقله الشيخ والنحاة من هذا فقالوا: **«الإعراب: تغيّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا»**.

فقوله: **«تغير أواخر الكلم»** معناه: أنّ آخر الكلمة المعربة لا يبقى على حالة واحدة إذا اختلفت العوامل الداخلة عليها، بل يتغيّر الآخر باختلاف العوامل، وقوله: **«لفظًا»** يعني: ينطق به اللسان نحو: قام زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، فـ (زيد) في المثال [٦/ أ] الأوّل مرفوع بضمّة ظاهرة؛ لأنّه فاعل بـ (قام)، وفي المثال الثالث الثاني منصوب بفتحة ظاهرة؛ لأنّه مفعول بـ (رأيت)، وفي المثال الثالث مجرور بكسرة ظاهرة؛ لأنّه مخفوض بباء الجرّ، فقد تغيّرت الدال بالحركات الثلاث لتغيّر العوامل، في الأوّل (قام)، وفي الثاني (رأيت)، وفي الثالث (الباء)، وهذا معنى التغيير في اللفظ.

وقوله: **«أو تقديرًا»** يعني: أنّ التغيير تارة يكون ملفوظًا به كما تقدّم، وتارة يكون مقدّرًا، نحو: قام[٤] الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فـ (الفتى) في

---

(١) يُنظر: اللسان (عرب).

(٢) المسند ٤/ ١٩٢، وسنن ابن ماجه ١/ ٦٠٢، وفيهما: «الثيّب تعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها».

(٣) في «ل»: أعربت، تحريف.

(٤) في «ج»: جاء.

المثال الأوّل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف لأنّه فاعل بـ (قام)، وفي الثاني منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، وفي الثالث مخفوض بكسرة مقدّرة كذلك في[١] الألف، وما ذلك إلاّ لأنّ الألف لا تقبل الحركة، وكذلك تُقدّر[٢] في باقي حروف العلة حسبما يأتي إن شاء الله، وكذلك يُقدّر الإعراب في آخر المضاف إلى ياء المتكلّم، فتقول: قام غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، فـ (الغلام) في المثال الأوّل مرفوع بضمّة مقدّرة على الميم، [وفي الثاني] منصوب بفتحة مقدّرة على الميم، [وفي الثالث] مخفوض بكسرة مقدّرة تحت الميم أيضًا، منع من ظهورها في الجميع اشتغال المحلّ بكسرة ياء المتكلّم، وكسرة الخفض المقدّرة كسرة غير تلك الكسرة الظاهرة على[٣] الميم؛ لأنّها لم يجلبها عامل، وإنّما هي لأجل ياء المتكلّم، خلافًا لابن مالك[٤] ـ رحمه الله تعالى ـ، فإنّه جعل الخفض بتلك الكسرة الظاهرة.

قوله: **«لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا»** يعني أنّ العوامل التي تدخل على الأسماء تختلف أيضًا، تكون ظاهرة ومقدّرة.

ومعنى الاختلاف: أنّ العامل تارة يكون طالبًا بالرفع، وتارة [٦/ ب] يطلب بالنصب، وتارة يطلب بالخفض، نحو: قام، ورأيت، وحرف الجرّ، وقد تقدّم تمثيل ذلك.

وقوله: **«لفظًا أو تقديرًا»** معناه: أنّ العامل قد يكون ظاهرًا نحو ما تقدّم

---

(١) في «ج»: على.

(٢) أي: الكسرة.

(٣) في «ل»، «ت»، «ت٢»: تحت.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد) ٣/ ١٤٤.

من الأمثلة، وقد يكون مقدّرًا؛ أي: محذوفًا فيقدّر، نحو: مررت بزيدٍ الفاضلِ الحسيبَ، بنصب (الحسيب) على القطع وإضمار فعل تقديره: أعني: الحسيب[1]، أو أمدح الحسيب[2]، وما أشبه ذلك.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾[الطلاق: ١٠ ـ ١١] فـ (رسولاً) مفعول بفعل محذوف على أحد الأعاريب[3]؛ أي: (أرسل رسولاً)، ونحو قول بعض العرب: خيرٍ عافاك الله، بخفض (خير) وحذف حرف الجرّ وإبقاء عمله جوابًا لمن قال: كيف أصبحت؟، قال: خير عافاك الله، وهذا قليل[4]، فهذه أمثلة من حذف العوامل؛ أي: من العوامل المقدّرة، ويتبيّن كلّ واحد في موضعه إن شاء الله تعالى.

[أقسام الإعراب]

قوله: «**وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم**».

---

(١) في «ج»: الحسب في الثلاثة، تحريف.

(٢) (أو أمدح الحسيب): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) في «ل»: حده لأعاريب، تحريف. وفي نصب (رسولاً) خمسة أعاريب ذكرها النحاة، وهي:

١ ـ أن ينتصب بفعل محذوف؛ أي: وأرسل رسولاً.

٢ ـ أن ينتصب بـ (ذكرًا)؛ أي: أنزل إليكم ذكر رسولاً.

٣ ـ أن يكون بدلاً من (ذكرًا)، ويكون الرسول بمعنى الرسالة.

٤ ـ أن يكون التقدير: ذكر أشرف رسول، وقد أقيم المضاف إليه مقام المضاف.

٥ ـ أن يكون التقدير: ذكرًا ذا رسول، ثمّ حُذف.

وأجودها الوجه الأوّل، وهو الذي استشهد به المؤلّف على حذف العامل. يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٨٨، وإعراب القرآن ٤/ ٣٠٠، والتبيان ٢/ ١٢٢٨.

(٤) في «ل»: قيل، تحريف.

فقوله: «**وأقسامه**» كان الأولى به أن يقول: (وألقابه أربعة)؛ لأنّه جعل الإعراب معنًى، وأمّا من جعل الإعراب نفس الحركات[1] فالأولى له أن يقول: (وأقسامه) كابن الحاجب[2]، وابن مالك[3]، وغيرهما.

وأحسن ما سمعت في حدّ الإعراب قول الشيخ الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع القرشيّ[4] ـ رحمه الله تعالى ـ، قال[5]: في شرح (الجُمل): الإعراب عند النحويّين تغيير الأواخر لاختلاف[6] العوامل، وهو التحقيق عند شيوخ هذا العلم.

وقوله: «**فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا** [٧/أ] **خفض فيها**».

فتحصّل من كلامه أنّ الرفع والنصب يشترك فيهما الأسماء والأفعال، وأنّ الخفض خاصّ بالأسماء، وأنّ الجزم خاصّ بالأفعال، فلا يكون الخفض في الأفعال[7]، ولا يكون الجزم في الأسماء.

---

(١) في «ج»: الحركة.

(٢) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافية ١/ ٥٦، ٥٧. وابن الحاجب هو: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكرديّ، الدوينيّ الأصل، الإسنائيّ المولد، من أذكياء العالم، (ت٦٤٦هـ) بالإسكندرية. يُنظر: البلغة ١٤٣، ١٤٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤، ١٣٥.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨.

(٤) في «ج»: القريشيّ، تحريف.

(٥) يُنظر: البسيط ١/ ١٧١. وابن أبي الربيع هو: أبو الحسين عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الإشبيليّ، إمام أهل النحو في زمانه، (ت٦٨٨هـ). يُنظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٥، ١٢٦، والأعلام ٤/ ٣٤٤.

(٦) (لاختلاف): ساقطة من «ج»، «ل».

(٧) (فلا يكون الخفض في الأفعال): ساقطة من «ل».

[مسألة]

فإن قلت: لِمَ لم يدخل الجزم الأسماء[١]، ولم يدخل الخفض الأفعال[٢]؟

قلت: قال[٣] الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع حاكيًا عن سيبويه مستدلاً على ذلك بكلام طويل ملخّصه: وإنّما لم تُجزم الأسماء؛ لأنّ الفعل أثقل من الاسم ثقلاً معنويًا لا لفظيًا؛ لأنّ الفعل إنّما جيء به للإسناد إلى غيره، والاسم ليس كذلك، وإنّما جيء به دالاً على مسمّاه فلا يفتقر إلى غيره، فالاسم لذلك خفيف والفعل ثقيل من حيث كان لا يوجد إلاّ لغيره، فألحقوا الاسم التنوين[٤] تعديلاً بين الكلام، وفرقًا بين الخفيف والثقيل، يعني: ليثقّلوه، وجُزم الفعل ليخفّفوه.

ثمّ قال[٥]: فلو جُزم الاسم لذهبت منه الحركة، ولو ذهبت منه الحركة لزال التنوين؛ لأنّ التنوين[٦] ساكن، ولا يُجمع بين ساكنين في الوصل إلاّ بشرطيه[٧]، وليسا هنا موجودين[٨]، ولو ذهب التنوين لاستوى الثقيل والخفيف،

---

(١) في «ل»: في الأسماء، تحريف.

(٢) في «ل»: في الأفعال، تحريف.

(٣) يُنظر: البسيط ١/ ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.

(٤) في «ج»: تنوينًا.

(٥) يُنظر: البسيط ١/ ١٨٢.

(٦) (لأنّ التنوين): ساقطة من «ل».

(٧) لم يبح النحاة الجمع بين ساكنين وصلاً في فصيح الكلام إلاّ بشرطين، هما:
١ ـ أن يكون أوّل الساكنين حرف مدّ أو لين.
٢ ـ أن يكون الثاني صحيحًا مدغمًا في مثله بكلمة واحدة، نحو: الضالّين. يُنظر: شرح المفصّل ٩/ ١٢١، والتقاء الساكنين ١٠، ١١.

(٨) في «ل»: بشرط وليس هنا موجود.

ثمّ قال(١): وإنّما لم تُخفض الأفعال؛ لأنّ الخفض في كلام العرب لا يكون إلاّ بالإضافة، والإضافة على قسمين: إضافة (مِن)، وإضافة اللام.

فإضافة (مِن) هي من إضافة الشيء إلى جنسه، نحو: خاتم حديد، وهذا لا يكون في الأفعال؛ لأنّ الفعل لم يؤت به ليكون اسمًا للحدث، وإنّما قُصد به الإخبار(٢)، والذي وُضع دالاً على الحدث وبياناً له هو المصدر، فهو الذي يضاف إليه(٣) [٧/ ب] إضافة (مِن).

وإمّا إضافة اللام فتكون للملك، نحو قولك: غلام زيد، أو للاستحقاق، نحو قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[الناس: ١] والفعل لا يملك شيئاً ولا يستحقّه.

وقد تمّ الكلام على ما تكلّم عليه الشيخ، وهما مسألتان: في الإعراب وأقسامه.

وينبغي أن تزاد هنا مسألة ثالثة في أقسام المعرب من الكلام.

[أقسام المعرب]

والمعرب من الكلام صنفان:

الأسماء المتمكّنة وهي: التي لم تشبه الحرف ولم تتضمّن معناه، نحو: زيد، ورجل، وامرأة، وما أشبه ذلك.

والأفعال المضارعة السالمة من إحدى النونات الثلاث: نون التوكيد الشديدة

---

(١) يُنظر: البسيط ١/ ١٨٣، ١٨٤.

(٢) في «ل»: الإجبار، تصحيف.

(٣) في «ل»: له، تحريف.

والخفيفة، ونون جماعة النسوة، ولا يُشترط مباشرة نون التوكيد خلافًا لابن مالك[(١)]، فإذا سلم المضارع من دخول إحدى هذه النونات الثلاث عليه كان معربًا، وإن دخل عليه واحدة منها كان مبنيًّا حسب ما يتبيّن بعد إن شاء الله تعالى.

* * *

[البناء]

وأمّا **الفصل الثالث** في البناء ففيه ثلاث مسائل: في حدّ البناء، وألقابه، والمبنيّ من الكلام.

[المسألة الأولى - في تعريفه]

أمّا الأولى: فالبناء ضدّ الإعراب، وحدّه أن تقول: البناء: لزوم آخر الكلمة المبنيّة حالة واحدة وإن اختلفت العوامل الداخلة عليها، ومعناه: أنّ آخر الكلمة المبنيّة لا يزال على حالة واحدة ولو اختلفت عليها العوامل، نحو: (هؤلاءِ) فـ (هؤلاءِ) اسم مبنيّ على الكسرة تحت الهمزة ولا يزال كذلك، تقول: قام هؤلاءِ، ورأيت هؤلاءِ، ومررت بهؤلاءِ، ولم يتغيّر آخر الكلمة مع أنّ العوامل قد اختلفت عليه[(٢)]، وكذلك: قامت تِلك، ورأيت تِلك، ومررت بتِلك، فـ (التاء) اسم الإشارة اختلفت [٨/ أ] عليه العوامل ولم يتغيّر؛ لأنّه مبنيّ، فـ (تِلك) ثلاث

---

(١) قال ابن مالك في الألفيّة ١٠:

وَأَعْرَبُوا مُضارِعًا إِنْ عَرِيا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ، وَمِنْ
نُونِ إِناثٍ كَـ (يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ)

(٢) في «ل»: عليها.

كلمات نحويّة، التاء اسم الإشـارة كلمـة، والكاف حرف الخطاب كلمة، واللام للبُعد كلمة، وكذلك (كذلك) فـ (كذلك) خطاب أربع كلمات.

المسألة الثانية ـ في ألقابه:

وألقابه أربعة: ضمّ، وفتـح، وكسر، وسكون، وقد يُبنى على الحرف كما يبُنى على الحركة، وعلى الحذف كما يبُنى على السكون.

فمثال المبنيّ على الضمّ: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، ومنذُ.

ومثال المبنّي على الفتح: كيفَ، وحَوْثَ، وأينَ [١].

ومثال المبنيّ على الكسر: هؤلاءِ، وحيثِ، وأمسِ[٢].

ومثال المبنيّ على السكون: كمْ، وقطْ، ومنْ، وما أشبه ذلك.

ومثال المبنيّ على الحرف: اسم (لا)، والمنـادى، نحـو: لا مسلمينَ في النار، ولا كافرينَ في الجنّة، ومثال المنادى: يا زيدون، ويا عمرون، فاسم (لا) مبنيّ على الياء؛ لأنّـه في المثـال الأوّل جمـع مذكّـر سالم، وفي المثـال الثاني مبنيّ، وكلاهما[٣] مبنيّ على ما يُنصب به وهي الياء نيابـة على الفتحة، وكذلك المنادى مبنيّ على الواو؛ لأنّه جمع مذكّر سالم، وهو مبنيّ على ما يُرفع به وهو الواو نيابة عن الضمّة.

ومثال المبنيّ على الحذف: فعل الأمر المعتلّ الآخر، والأمر المسند لضمير

---

(١) في «ل»: أيّان، وحوث: لغة في (حيث) رواها اللحيانيّ عن الكسائيّ. يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ١٥٠، واللسان (حيث).

(٢) (ومثـال. . . وأمس): ساقطـة من «ل»، ويُنظـر للغة بناء (حيث) على الكسر: مغني اللبيب ١/ ١٥٠، ١٥١.

(٣) (مبنيّ. . . كلاهما): ساقطة من «ل».

الاثنين أو ضمير الجمع أو ضمير المخاطبة، نحو: اغزُ، ارمِ، اخشَ، واضربا، واضربوا، واضربي، وشبه ذلك، فبُني[1] على حذف آخره كما جُزم مضارعه.

المسألة الثالثة ـ في أقسام المبنيّ من الكلام:

وهي ثلاثة أنواع:

الحروف كلّها.

والأفعال كلّها إلاّ الفعل المضارع السالم من إحدى النونات الثلاث: نوني التوكيد الشديدة والخفيفة، ونون جماعة النسوة.

والأسماء غير المتمكّنة، وهي: التي أشبهت الحروف أو تضمّنت معناها كالضمائر والمبهمات وما أشبه ذلك.

والبناء أصل في الأفعال وفي الحروف، والإعراب أصل في الأسماء[2].

* * *

---

(١) في «ج»: فيُبنى.

(٢) يُنظر: الفصول في العربية ٣، وشرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ١/ ٤٥.

[٨/ ب] باب معرفة علامات الإعراب

بيّـن الشيخ في هـذا الباب علامات الإعراب، وكأنّه من بقية الباب السابق وقد بيّن الإعراب قبل.

[علامات الرفع]

قوله: «**للرفع أربع علامات: الضمّة والواو والألف والنون**».

[تعريف الرفع]

الرفع: عبـارة عن وجود الضمّة أو ما أُجري مجرى الضمّة في آخر الكلمة بعامل الرفع، وله أربع علامات كما ذكر المصنّف ـ رحمه الله ـ الضمّة والواو والألف والنون[1].

فأمّا الضمّة فهي أمّ علامات الرفع، وتكون ظاهرة ومقدّرة؛ فتقدّر في حروف العلّة، وتظهر في حروف الصحّة، ويُرفع بها ـ كما قال الشيخ ـ أربعة أنواع:

الاسم المفرد، نحو: قام زيدٌ، وانطلق عمرٌو.

وجمع التكسير، نحو: قامت الزيودُ، وخرجت الهنودُ والرجالُ.

وجمع المؤنّث السالم، نحو: خرجت الزينباتُ والهنداتُ والطلحاتُ[2].

والفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء؛ أي: لم يتّصل به ألف اثنين

---

(١) (الرفع... والنون): ساقطة من «ج».

(٢) في «ج»، «ل»: الصالحات.

ولا واو جمع ولا ياء واحدة مخاطبة، نحو: يقوم، ويركب، ويخرج، وما أشبه ذلك.

وحروف العلّة هي: الواو والياء والألف، فإذا كان آخر الكلمة حرفًا منها فإنّ الضمّة تقدّر فيه، نحو: القاضي يغزو، والفتى يرمي، فـ (القاضي، ويغزو، والفتى، ويرمي) مرفوعات بضمّة مقدّرة على حروف[1] العلّة الثلاثة.

وأمّا الواو فيُرفع بها نوعان: الجمع المذكّر السالم، والأسماء الخمسة.

مثال جمع المذكّر السالم قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾[المؤمنون: ١ ـ ٣] فـ (المؤمنون، والخاشعون، والمعرضون) مرفوعات وعلامة [٩/ أ] الرفع فيها الواو.

وأمّا الأسماء الخمسة فقد[2] مثّل لها الشيخ بقوله: **«وهي: أبوك، وأخوك، وحموكِ، وفوك، وذو مال»**، فأتى بها خبر المبتدأ مرفوعة بالواو.

[فائدة]

وقد قال[3] بعض اللغويين: إنّ (الْحَمَ) قريب الزوج، فعلى هذا لا يخاطَب به إلاّ المؤنّث[4]، فيجب كسر كافه، بخلاف باقيها، فإنّه يخاطب به المذكّر والمؤنّث، والله أعلم.

قوله: **«وأمّا الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصّة»**.

---

(١) في «ج»، «ت»، «ت٢»: أحرف.

(٢) (فقد): ساقطة من «ل».

(٣) حُكي عن الأصمعيّ أنّه قال: الأحماء من قِبَل الزوج، والأختان من قِبَل المرأة، قال: وهكذا قال ابن الأعرابيّ، وقال ابن برّيّ: وأحماء فلانة قوم زوجها. يُنظر: اللسان (حما).

(٤) في «ل»: الأنثى.

مثالها: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾[المائدة: ٢٣]، وقام الزيدان، وخرجت المرأتان، فـ (الرجلان، والزيدان، والمرأتان) مرفوعات وعلامة رفعها الألف؛ لأنّها تثنية، وهي فواعل بـ (قال، وقام، وخرجت)[1].

ولا أدري لِمَ قال الشيخ: **«في تثنية الأسماء خاصّة»** وأضافها إلى الأسماء، ولا حاجة لذلك؛ لأنّ من المعلوم أنّ التثنية لا تكون إلاّ في الأسماء، ولا تكون في الأفعال، لكنّه أتى بعبارة الشيخ أبي القاسم الزجّاجيّ[2] صاحب (الجُمل).

ويمكن أن يجاب عنهما أنّ المضارع إذا اتّصل به ضمير الاثنين يشبه المثنّى في اللفظ، وهو مرفوع بوجود النون، فيتوهّم المبتدئ أنّه مرفوع بالألف، فتحرّزوا منه بذلك، والله أعلم، ولا يخفى ما فيه.

قوله: **«وأمّا النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتّصل به ألف[3] تثنية أو واو[4] جمع أو ياء الواحدة[5] المخاطبة»**.

مثال ذلك: يقومان، ويخرجون، وتذهبين، فـ (يقومان) اتّصل به ألف تثنية، و(يخرجون) اتّصل به واو الجمع، و(تذهبين) اتّصل به ياء الواحدة المخاطبة، وكلّها مرفوعة وعلامة الرفع فيها النون.

---

(١) (مثالها . . . خرجت): ساقطة من «ج».

(٢) يُنظر: الجُمل ١٨، والزجّاجيّ هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ، نُسب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج، وُلد في نهاوند، ونشأ ببغداد، وسكن دمشق، (ت٣٣٩هـ) في طبريّة. يُنظر: وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣١٧، ٣١٨، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٣) في «ل»: ضمير.

(٤) في «ل»: ضمير.

(٥) في «ل»: ضمير المؤنّثة.

[علامات النصب]

قوله: «وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون».

[تعريف النصب]

النصب: عبارة عن وجود الفتحة [٩/ ب] أو ما أُجري مجرى الفتحة في آخر الكلمة بعامل النصب(١)، وله خمس علامات كما ذكر الشيخ.

فأما الفتحة فهي أمّ علامات النصب، وتقدّر في الألف، وتظهر فيما عداه، قال: «**وتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع، في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع، [الذي](٢) لم يتّصل بآخره شيء**».

فمثال الاسم المفرد: أكرمت زيدًا والقاضيَ، ومثالها مقدّرة: رأيت الفتى، وأكرمت موسى، وضربت غلامي(٣)، فـ (الفتى، وموسى) منصوبان بفتحة مقدّرة في الألف، و(غلامي) منصوب بفتحة مقدّرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة ياء(٤) المتكلّم.

ومثال جمع التكسير: رأيت الزيودَ، وأكرمت الرجالَ، ونكحت الهنودَ، ورأيت الأسارى، وما أشبه ذلك.

ومثال الفعل المضارع [إذا دخل عليه ناصب و](٥) **لم يتّصل بآخره شيء**:

---

(١) (بعامل النصب): ساقطة من «ج».

(٢) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».

(٣) (وضربت غلامي): ساقطة من «ل».

(٤) في «ل»: بحركة المناسبة لياء.

(٥) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

لن يقومَ، ولن يغزوَ، ولن يرميَ، ولن يخشى، والفتحة مقدّرة على الألف في (يخشى)؛ لأنّ الألف لا تقبل الحركة.

قوله: «**وأمّا الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو: رأيت أباك، وأخاك، وحماكِ، وفاك، وذا مال**».

قوله: «**وأمّا الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع**»، يريد: وشبههما[١].

فمثال التثنية وشبهها قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾[النحل: ٥١] فـ (إلهين) تثنية حقيقيّة[٢]، و(اثنين) ممّا جرى مجرى التثنية وليس تثنية حقيقيّة[٣]،

(١) يقصد بشبه المثنّى، وشبه الجمع: ما ذكره ابن مالك في الألفيّة ١١ بقوله:

بالألِفِ ارفَعِ المُثَنَّى وَ(كِلاَ)
إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ
(كِلتَا) كَذاكَ (اثنانِ) و(اثنتانِ)
كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبِ)
وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا)
وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَ(الأَهْلُونَا)
(أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا)
وَ(أَرَضُونَ) شَذَّ وَ(السِّنُونَا)
وَبَابُهُ ... ...

(٢) (فإلهين تثنية حقيقية): ساقطة من «ج».

(٣) (حقيقية): ساقطة من «ج».

وهما منصوبان وعلامة النصب فيهما الياء.

ومثال الجمع - ويريد به: جمع المذكّر السالم[(١)] - قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ [وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ][(٢)]﴾[الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية الكريمة فـ (المسلمين، والمؤمنين، والقانتين[(٣)] ونحوها من الآية [١٠/أ] الكريمة) جموع مذكّرة سالمة، وهي منصوبة بـ (إنّ) وعلامة النصب فيها الياء، و(المسلمات، والمؤمنات، والقانتات[(٤)] إلى آخر الآية الكريمة) جموع مؤنّثة سالمة، وهي منصوبة بالعطف على اسم (إنّ) وعلامة النصب فيها الكسرة ومن التمثيل للنصب بالياء قوله - تعالى -: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[البقرة: ١٧٧] فـ (ذوي) جمع مذكّر سالم؛ لاجتماع شروط جمع الصفات فيه؛ إذ هو صفة لمذكّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، لم يمتنع مؤنّثه من الجمع بالألف والتاء، وهو منصوب وعلامة النصب فيه الياء؛ لأنّه مفعول ثانٍ لـ (آتى) وهو جمع مضاف لـ (القربى)، وحُذفت نونه[(٥)] للإضافة.

قوله: **«وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنّث السالم»**، نحو: رأيت المسلماتِ، وقد تقدّم التمثيل بالآية الكريمة[(٦)] للنصب بالكسرة.

---

(١) في «ج»: يريد به المذكّر.

(٢) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج»، وفي «أ»: والخاشعين والخاشعات، تحريف.

(٣) ساقطة من «ج»، وفي «أ»: الخاشعين، تحريف.

(٤) في «أ»، «ج»: الخاشعات، تحريف.

(٥) (وهو منصوب. . . نونه): ساقطة من «ج».

(٦) يعني: قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ . . .﴾.

قوله: **«وأمّا حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبات النون»**.

والأفعال التي رفعها بثبات النون هي: كلّ فعل [مضارع] اتّصل به ضمير تثنية أو [واو][١] جمع أو ضمير واحدة مخاطبة، نحو: يقومان، ويخرجون، وتذهبين[٢]، فإذا دخلت عليها النواصب[٣] نصبتها، وتكون علامة النصب فيها حذف النون، فتقول: لن يقوما، ولن يخرجوا، ولن تذهبي، وحذف النون علامة للنصب.

[علامات الخفض]

قوله: **«وللخفض ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة»**.

[تعريف الخفض]

الخفض: عبارة عن وجود الكسرة أو ما أُجري مجرى الكسرة في آخر الكلمة بعامل الخفض، وله ثلاث علامات كما ذكر المصنّف.

ثمّ قال: **«فأمّا الكسرة** [١٠/ ب] **فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنّث السالم»**.

فقوله: **«المنصرف»** تحرّز به من غيره[٤].

أمّا الكسرة فهي أمّ علامات الخفض، وتكون ظاهرة ومقدّرة، فتقدّر في

---

(١) في جميع النسخ (ضمير) بدلاً من (واو) ولا يخفى أنّ قوله: (ضمير جمع) يدخل فيه نون النسوة ونا الفاعلين، فهما أيضًا ضمائر جمع، ولكنّها غير مرادة هنا، وإنّما المراد واو الجماعة.

(٢) (وتذهبين): ساقطة من «ل».

(٣) (النواصب): ساقطة من «ج».

(٤) في «ل»: من غير المنصرف.

حروف العلّة، وتظهر في حروف الصحّة، ويُخفض بها ما قال المصنّف.

فمثال الاسم المفرد المنصرف: مررت بزيدٍ والرجلِ، وبغلامِ زيدٍ، وبالقاضي، وبغلامِي، فـ (القاضي) مخفوض وعلامة الخفض فيه كسرة مقدّرة تحت الياء، و(غلامي) مخفوض ـ أيضًا ـ بكسرة غير تلك الكسرة الظاهرة مقدّرة تحت الميم، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة[1] ياء المتكلّم.

ومثال جمع التكسير المنصرف: مررت بالزيودِ[2]، وبالقضاةِ وغلمانِهم، وما أشبه ذلك.

ومثال جمع المؤنّث السالم: مررت بالمسلماتِ، وبالطلحاتِ، وبهنداتٍ، وشبه[3] ذلك.

قوله: «**وأمّا الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع**»، يريد: وما جرى مجراهما.

فمثال الأسماء الخمسة: مررت بأبيك وأخيك وذي مال، وما أشبه ذلك.

ومثال التثنية قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلِلْوَالِدَيْنِ﴾[البقرة: ٢١٥].

ومثال الجمع: ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾.

ومثال ما جرى مجرى التثنية: [مررت][4] بذينِ وتينِ، وما أشبه ذلك.

ومثال ما جرى مجرى الجمع: مررت بأولي والعالمينَ، وبأهلينَ، وشبه ذلك.

---

(١) في «ل»: بحركة.

(٢) في «ج»: بزيود.

(٣) في «ل»: بالصالحات، وبالهندات، وما أشبه.

(٤) من «ج»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ل».

ومن تمثيل الجمع قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾[الأحزاب: ٤٣].

قوله: **«وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف»**، وقال هنا: **«في الاسم الذي لا ينصرف»**، وهو أخصّ ممّا تقدّم، والمعنى واحد، وتحرّز به من الأسماء [١١/أ] التي تنصرف(١).

[فائدة]

وتقريب الاسم الذي لا ينصرف والاسم المنصرف أن يقال: كلّ اسم فيه ألف ولام، أو تنوين، أو أُضيف إلى غيره فهو منصرف، وكلّ اسم ليس فيه ألف ولام، ولا إضافة، ولا تنوين فهو غير منصرف.

ومثال ما لا ينصرف قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾[البقرة: ١٣٦] فـ(إبراهيم وإسماعيل وإسحاق [ويعقوب](٢)) أسماء غير منصرفة [للعلميّة والعجمة](٣)، وهي مجرورة بحرف الجرّ وعلامة الخفض فيها الفتحة، وقوله: (والأسباط) منصرف؛ لأنّ فيه الألف واللام وقد ظهرت فيه الكسرة(٤)، وقد تقدّر الفتحة في الألف وهي علامة على الخفض،

---

(١) تعريف المؤلّف للاسم المنصرف قائم على مذهب من يرى أنّ الصرف هو تنوين التمكين والجرّ، ومذهب المحقّقين أنّ الصرف هو تنوين التمكين فقط، قال ابن مالك:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا
مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

يُنظر: حاشية ابن حمدون ومعها شرح المكّوديّ على ألفيّة ابن مالك ٢/ ٥٧١.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».

(٤) في «ج»: وقد ظهرت فيه الكسرة؛ لأنّ فيه الألف واللام.

نحو: مررت بموسى وعيسى، فعلامة الخفض فتحة مقدّرة على الألف؛ لأنّهما ليسا بمنصرفين.

[تنبيه]

واعلم أنّ الفتحة خفيفة، فلا تُقدّر إلاّ على الألف خاصّة، ولا تُستثقل على غيرها، وفي الاسم الذي لا ينصرف تُستثقل لنيابتها عن[1] الكسرة، والكسرة ثقيلة، قالوا: مررت بجوارٍ وغواشٍ جمع: جارية وغاشية، وكان القياس في هذا النوع أن يقال فيه: مررت بجواريَ وغواشيَ، بغير تنوين ولا كسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف؛ للجمع المتناهي، فاستُثقلت الفتحة هنا لنيابتها عن ثقيل فحُذفت الفتحة هنا استثقالاً لها، فبقي (بجواري وغواشي) بياء ساكنة في آخره، ثّم إنّهم استثقلوا هذه الياء في هذا النوع من الجمع، فحذفوها وعوّضوا منها التنوين فقالوا: (جوارٍ وغواشٍ) [وهذا مذهب سيبويه[2] ـ رحمه الله تعالى ـ، وذهب الأخفش[3] إلى أنّه عاد إليه تنوين التمكين لا تنوين عِوض[4]؛ لأنّه صار على وزن (جناح)، فله نظير في

(١) في «ج»: على، تحريف.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣/ ٣١٠، ٣١١.

(٣) يُنظر: معاني القرآن ٢/ ٥١٧. والأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، عالم باللغة والنحو والأدب، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، (ت٢١٥هـ). يُنظر: البلغة ١٠٥، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠، ٥٩١.

(٤) تنوين التمكين مثل تنوين (زيد، ورجل) وفائدته الدلالة على خفّة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعل فيُمنع من الصرف، أمّا تنوين العوض فهو اللاحق لنحو: (غواشٍ، وجوارٍ) عوضًا عن الياء، واللاحق لـ (كلّ وبعض) عوضًا عن كلمة، واللاحق لـ (إذْ) عوضًا عن جملة. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ١/ ١٥، ١٦، وشرح الأشمونيّ ١/ ٣١، ٣٢.

الآحاد العربية][1]، وكذلك لو سمّيت ابنك بـ (يغزو) خاليًا من الضمير فإنّك تقول فيه: مررت بيغزٍ، وكان أصله [١١/ ب] (بيغزوَ) ممنوع الصرف للعلميّة ووزن الفعل، ثمّ إنّ الواو لا تستقرّ في الأسماء رابعة فقلبوها ياء، وقلبوا الضمّة[2] كسرة لأجلها، فكان القياس: مررت بيغزيَ، فاستُثقلت الفتحة ثمّ الياء فحُذفت وعُوّض منها التنوين كما تقدّم في الجمع، وهذا خاصّ بما لا ينصرف.

وأمّا تنوين (قاضٍ وغازٍ) وشبههما فهو تنوين تمكين لا تنوين عِوض؛ لأنّ (قاضيًا) وبابه مصروف، ولا بدّ فيه من تنوين التمكين، فلما استُثقلت الحركة على الياء وحذُفت رجع التنوين إلى الحرف المحرّك قبل الياء؛ لأنّ التنوين لا يصحب ساكنًا، فالتقى التنوين والياء ساكنين فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، كما حُذفت ألف (فتى ورحا وعصا) في الدَّرْج[3] وما أشبه ذلك، والله أعلم.

[علامتا الجزم]

قوله: **«وللجزم علامتان السكون والحذف»**.

[تعريف الجزم]

الجزم: عبارة عن وجود السكون أو ما أُجرى مجرى السكون في آخر الكلمة بعامل الجزم، وله علامتان كما قال المصنّف.

قوله: **«فأمّا السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخِر»**،

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) في «ل»: الياء، تحريف.

(٣) دَرْج الكتاب: طيّه وداخله، اللسان (درج)؛ أي: تُحذف الياء تخلّصًا من التقاء الساكنين كما قد تحذف ألف (فتى، ورحا، وعصا) في وسط الكلام، بخلاف ما إذا جاءت آخر الكلام فإنّها تثبت.

يريد: الذي لم يتّصل بآخره شيء، وقد تقدّم له ذلك، فقوله: **«الصحيح الآخِر»** تحرّز به من المعتلّ الآخر؛ لأنّه يُجزم بحذف آخره، وسيأتي.

وتحرّزنا بقولنا: (الذي لم يتّصل بآخره شيء)[1] من الفعل المجزوم بحذف النون وسيأتي أيضًا.

فمثال المجزوم بالسكون: لم يقمْ، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص: ٣ ـ ٤].

قوله: **«وأمّا الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتلّ الآخر، وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون»**.

تحرّز بقوله: **«المعتلّ الآخر»** من الصحيح الآخر، والفعل المعتلّ الآخر هو: ما آخره ألف أو واو أو ياء.

فمثال المضارع[2] المعتلّ الآخر بالألف: لم يخشَ، وبالواو: لم يغزُ، وبالياء: لم يقضِ[3]، وكان أصله (يخشى، ويغزو، ويقضي)[4]، فحذف آخر الفعل المعتلّ [١٢/ أ] علامة للجزم.

ومثال الأفعال التي رفعها بثبات النون: لم يقوما، ولم تخرجوا، ولم تذهبي، كانت قبل حذف النون مرفوعة بوجود النون كما تقدّم فحُذفت النون علامة للجزم.

---

(١) (وقد تقدم... بآخره شيء): ساقطة من «ل».

(٢) (المضارع): ساقطة من «ج».

(٣) في «ل»: يرم.

(٤) في «ل»: يرمي.

قوله: **«فصل»**.

أي: هذا فصل، فهو خبر مبتدأ محذوف.

وقوله: **«المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف»**.

اعلم أنّي كنت أنقد على الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ هذا الفصل، وأقول: هذا كتاب صغير كرّر فيه باب (معرفة علامات الإعراب)، ثمّ ظهر لي بعد ذلك أنّه إنّما كرّره اعتناءً بالباب؛ لأنّه أصل جميع الإعراب، فكرّره بعبارة أخرى مختصرة ملخّصة قصدًا لحصول المنفعة بالتّكرار للمبتدئين، ـ رحمه الله ـ.

وقوله: **«المعربات قسمان»** ليست المعربات في الحقيقة قسمين، وإنّما هي أربعة أقسام[1]: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف، وقسم يعرب بالسكون، وقسم يعرب بالحذف، فنقصه الكلام على قسمين[2]: السكون والحذف.

والاعتذار عنه أن يقال: أراد: قسم يعرب بالحركات وحذفها، وقسم يعرب بالحروف وحذفها، والله أعلم.

والإعراب بالحروف نيابة عن الحركات.

ثمّ قال: **«فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع»**، ولم يذكر اسم الجمع ولا اسم الجنس هنا ولا في أوّل الباب كما ذكرهما غيره؛ وذلك لأنّهما دخلا في قوله: **«الاسم المفرد»**؛ لأنّ لفظهما لفظ المفرد.

ثمّ قال: **«وكلّها تُرفع بالضمّة، وتُنصب بالفتحة، وتُخفض بالكسرة، وتُجزم بالسكون»**.

---

(١) (ليست... أقسام): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»: فنقص من الكلام قسمان.

الضمير في «**كلّها**» يعود على الأربعة الأنواع التي تُعرب بالحركات، ويرد على الشيخ هنا إيرادان:

أحدهما: أنّ الاسم لا يُجزم، والفعل لا يُخفض.

والجواب عنه أنّه أراد: وتُخفض بالكسرة إن كانت [١٢/ ب] ممّا يُخفض، وتُجزم بالسكون إن كانت ممّا يُجزم.

والإيراد الثاني: أنّ الاسم الذي لا ينصرف خُفض بالفتحة، وجمع المؤنّث السالم نُصب بالكسرة، والفعل المضارع المعتلّ الآخر جُزم بحذف آخره.

فأجاب عنه بقوله: «**وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: الجمع المؤنّث السالم نُصب بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف خُفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتلّ الآخر جُزم بحذف آخره**»، وكأنّه قدّر قائلاً يقول[١] له: ليس الأمر على ما ذكرت، فأجاب بذلك، فالإشارة بـ «**ذلك**» لقوله: «**وكلّها ترفع بالضمّة... إلى آخره**»؛ أي: وخرج عن هذا الحكم.

وقوله: «**كلّها ترفع بالضمّة**» فيه مسامحة؛ [لأنّ الحركات وحروف الهجاء لا تعمل، وإنّما يعمل الرفعَ وغيره المتكلّمُ؛ إذ هو المؤثر في الحقيقة بواسطة العوامل، والله أعلم][٢]؛ لأنّ الضمّة وغيرها لا ترفع المعرب، وإنّما يرفعه عامل الرفع، وينصبه عامل النصب، وشبه ذلك، ومرادهم بقولهم: (ترفع بالضمّة): أنّ الضمّة وشبهها علامة على الرفع، والله أعلم.

ثمّ قال: «**والأفعال الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون،**

(١) في «ج»: قال.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

وتفعلون، وتفعلين».

ولو قال مثل ما قال في أوّل الباب لكان حسناً؛ لأنّه قال: **«في الفعل المضارع إذا اتّصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء الواحدة المخاطبة»**، وهو تابع للشيخ أبي القاسم[1] في هذه العبارة، ونوّعاها باعتبار الخطاب والغَيبة، وإنّما كانت عبارته أوّلاً أحسن؛ لأنّه ربّما يفهم المبتدئ من كلامه أنّ هذا خاصّ بهذا البناء ولا يدخل فيه مثل: ينفعلان، ويستفعلان، وشبه ذلك من سائر أبنية الأفعال، فلو قال: في كلّ فعل مضارع اتّصل به أحد الضمائر الثلاث لكان أحسن، ودخلت سائر الأفعال ما كان منها للمخاطب وغيره.

ثمّ قال: **«فأمّا التثنية فتُرفع بالألف... إلى آخره»** قد تقدّمت أمثلة كثيرة فأغنت عن الإعادة هنا.

ولم يمثّل الشيخ في الباب لغير الأفعال الخمسة والأسماء الخمسة.

❐ ❐ ❐

(١) يُنظر: الجُمل ١٩.

باب الأفعال

باب الأفعال

[مسألة]

ينبغي هنا أن يُسأل: لم قدّم الشيخ وغيره من النحاة الكلام على الأفعال وأخّروا الكلام[1] على الأسماء، وكان ينبغي أن يكون العكس؛ لأنّ الأسماء أشرف من الأفعال[2]؟

قيل: إنّما قدّم هو وغيره [١٣/ أ] من النحاة الكلام على الأفعال؛ لأنّ الكلام عليها قليل، فيتفرّغ للكلام على الكثير، والله أعلم.

قوله: «**الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر**» وقد مثّل لذلك بقوله: «**نحو: ضرب ويضرب واضرب**»، فقوله: «**ضرب**» مثال للماضي، و«**يضرب**» مثال للمضارع، و«**اضرب**» مثال للأمر، ردّ الأوّل للأوّل، والثانيَ للثاني، والثالث للثالث، فهو لفّ ونشر مرتّب[3]، وكذلك: انطلَق وينطلق وانطلِقْ، وخرج ويخرج واخرج، واستكبَر ويستكبر واستكبِرْ، وما أشبه ذلك، فالأوّل من كلّ مثال ماضٍ، والثاني

---

(١) (على... الكلام): ساقطة من «ل».

(٢) يرى البصريّون أنّ الأسماء أشرف من الأفعال؛ لأنّ المصدر عندهم هو الأصل والفعل مشتقّ منه وفرع عنه، ويرى الكوفيّون خلاف ذلك. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٧.

(٣) اللفّ والنشر هو: ذكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال ثمّ ذكر ما لكلّ؛ أي: ما كان متعلّقًا بكلّ واحد منها من غير تعيين، فإن ذُكر النشر على ترتيب اللفّ فإنّه يسمّى: اللفّ والنشر على السَّنن، أو اللفّ والنشر المرتّب، وإن لم يُذكر على الترتيب سمّي: اللفّ والنشر المشوّش. يُنظر: شرح التلخيص ٦٣١؛ والمعجم المفصّل في علوم البلاغة ٦٣٣، ٦٣٤.

مضارع، والثالث أمر.

وقوله: **«فالماضي مفتوح الآخِر أبدًا»**.

في كلام الشيخ نظر؛ لأنّ الماضيَ قد يسكن وقد يُبنى على حذف النون[1] كما سيأتي، فليس هو مفتوح الآخِر أبدًا، لكن يريد أنّه مبنيّ على الفتحة[2] في الأصل، وسواء سكن أو بُني على حذف النون، وهو مراده بقوله: **«أبدًا»**.

[مسائل]

وقد تقدّم أنّ البناء أصل في الأفعال، فلا يُسأل عن بنائها، ويُسأل في الماضي سؤلان[3]: لِمَ بُني على الحركة ولم يُبن على السكون وهو الأصل في كلّ مبنيّ؟

والسؤال الثاني: لِمَ كانت الحركة فتحة ولم تكن ضمّة ولا كسرة؟

فيجاب عن الأوّل بأنّه بُني على حركة للمزيّة التي له على فعل الأمر، والمزيّة هي: وقوعه موقع معربات الأسماء في الصفة والحال والخبر، وموقع معربات الأفعال في الشرط والجزاء، وفعل الأمر لا يدخل هنالك، فصارت له بذلك مزيّة على أخيه فعل الأمر فاستحقّ البناء على الحركة.

والجواب عن السؤال [١٣/ ب] الثاني: أن يقال: إنّما كانت فتحة؛ لأنّها أخفّ الحركات، ويستمرّ بناؤه على الفتح[4] ما لم يتّصل به ضمير رفع بارز غير الألف

---

(١) بناء الفعل الماضي على حذف النون من الآراء التي انفرد بها الراعي، وقد احتجّ لرأيه وعلّل مذهبه كما سيأتي.

(٢) في «ج»، «ت»، «ت٢»، «ق»: الفتح.

(٣) في «ج»: سؤالين، تحريف.

(٤) في «ل»: الفتحة.

والواو، فإن اتّصل به ضمير رفع بارز[١]، نحو: التاء الفاعلة أو نون النسوة أو نا الفاعلين فإنّه يسكن، نحو (ضربْت، وضربْن، وضربْنا).

فإن قلت: لم سكن عند اتّصال هذه الضمائر به؟

قيل: سكن[٢] لئلاّ يتوالى أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة مع أنّ الفعل ثقيل.

فإن اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة فيُبنى على حذف النون، والدليل على ذلك أنّ الإمام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ قال[٣] في باب التسمية بالحروف: إنّك إذا سمّيت ابنك به عند اتّصال الألف أو الواو به فإنّك تعيد إليه النون فتقول: يا ضربان ويا ضربون[٤].

وأيضًا هو كالأمر مبنيّ على ما يُبنى عليه الأمر عند اتّصال الألف أو الواو به أيضًا، فإنّه أخوه، وهو بِنية بنفسه عند البصريّين.

قوله: **«والأمر مجزوم»**.

ظاهر هذه العبارة أنّ فعل الأمر محذوف من المضارع وأنّه مجزوم أبدًا، وهذا على مذهب الكوفيّين؛ ولذلك ـ والله أعلم ـ لم يجعل له علامة في علامات الأفعال في أوّل الكتاب، وأمّا على مذهب البصريّين فهو بِنية بنفسه، وجعلوه مبنيًّا على ما يُجزم به مضارعه من حذف أو سكون، وقد تقدّم ذلك في إعراب الفعل المضارع[٥].

(١) (غير الألف. . . بارز): ساقطة من «ج».

(٢) (سكن): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) يُنظر: الكتاب ٣/ ٢٠٩.

(٤) في «ل»: ضاربان ويا ضاربون، تحريف.

(٥) يُنظر لهذا الخلاف: الإنصاف ٢/ ٥٩ ـ ٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٥٩.

ويمكن أن يُتأول على الشيخ بأنّه أراد بقوله: «مجزوم أبدًا»: أنّه مبنيّ على ما يُجزم به مضارعه، ويشهد له إتيانه في التقسيم أوّل الباب[١]، فنحو: (اركب، وقم) مبنيّ على حذف آخره، ونحو: (اركبا، واخرجوا، واضربي) مبنيّ على السكون، ونحو: (اغزُ، وارمِ، واخشَ) مبنيّ على حذف النون؛ لأنّ المضارع في جميع هذه [١٤/ أ] الأمثلة يُجزم بذلك، وهذا معنى قولهم: (مبنيّ على ما يُجزم به مضارعه من حذف أو سكون).

قوله: **«والمضارع ما كانت في أوّله إحدى الزوائد الأربعة يجمعها قولك: (أنيت)»** يعني بالمضارع: المشابه للاسم.

وقوله: **«ما كانت في أوّله إحدى الزوائد الأربعة»**، يريد: وتتعاقب عليه بواقيها إذا اختلف المسند إليه فتقول: (أقوم) للمتكلّم وحده، و(نقوم) للمتكلّم ومعه غيره، أو للمعظّم نفسه، و(يقوم) للغائب، وتقوم للمخاطب والمؤنّثة، وما أشبه ذلك.

[حكاية لطيفة]

وقوله: **«يجمعها قولك: (أنيت)»** يُروى بتقديم الهمزة على النون وبالعكس، والأَولى أن تُقدّم الهمزة على النون؛ لما روي عن بعض أولاد ملوك سَبْتَةَ[٢] العربيّين رحمهم الله، وأعادها للإسلام: أنّه طلب من الشيخ أبي إسحاق الغافقيّ[٣] شارح

(١) (أول الباب): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) سَبتة بفتح السين وكسرها: بلدة مشهورة من بلاد المغرب، حصينة ضاربة في البحر، ومرساها أجود مرسى، يقابل جزيرة الأندلس. يُنظر: معجم البلدان ٣/ ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب الغافقيّ الأندلسيّ شيخ النحاة والقرّاء بسبتة (ت٧١٠هـ). يُنظر: بغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(الجُمل) أن يعلّمه وأن يلقيَ له ما يلقي لصغار الولدان، فقرأ عليه من أوّل (الجُمل) للشيخ أبي القاسم الزجّاجيّ[١] حتىّ انتهى إلى هذا الموضع، فقال له الشيخ: يجمعها قولك: (نأيت) بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيّدي ينبغي أن تقدّم الهمزة على النون؛ لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة.

أمّا حسن اللفظ: فـ (نأى) معناه: بعُد، و(أنى) معناه: قرُب[٢].

وأمّا المناسبة فليكون كلّ واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله؛ فإنّ الهمزة لمعنًى واحد: للمتكلّم، والنون لمعنيين: للمتكلّم المعظّم نفسه، أو للمتكلّم ومعه غيره، والياء ضعف النون لأربعة معانٍ: للواحد الغائب، نحو: يقوم، وللمذكّرينِ الغائبينِ، نحو: يقومان، ولجماعة الذكور الغيّب، نحو: يقومون [١٤/ ب] ولجماعة النسوة الغائبات، نحو: يقمن، والتاء ضعف الياء لثمانية معانٍ: للواحد المخاطب، نحو: تقوم يا زيد، وللمخاطبة، نحو: تقومين، وللمذكّرينِ المخاطبينِ، نحو: تقومان، وللمؤنّثين المخاطبتين، نحو: تقومان، ولجماعة الذكور المخاطبين، نحو: تقومون، ولجماعة الإناث المخاطبات، نحو: أنترّ يا هندات تقمن، وللواحدة الغائبة، نحو: هند تقوم، وللغائبتين، نحو: الهندان تقومان، وما أشبه ذلك.

قال: فلمّا سمع الشيخ كلام تلميذه قال له: من يفهم هذه المسألة ليس بمحتاج لمن يعلّمه، بل يستحقّ أن يعلّم غيره، ولم يعلّمه بعد ذلك.

قوله: **«وهو مرفوع أبدًا حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم»**.

الضمير يعود على المضارع، يريد: إذا كان معربًا، وأمّا إذا كان مبنيًّا فلا يكون مرفوعًا.

---

(١) في «ل»: الزجاج، تحريف.

(٢) يُنظر: اللسان (نأي) و(أني).

[مسائل]

وينبـغي أن يُسأل هنا لم أُعرب المضـارع إذا[١] لم يتّصل به إحدى النونات الثلاث؟ ولِمَ بُني عند اتّصالها به ولم يُرفع؟

فالجواب عن الأوّل: أنّه أُعرب لشبهه بالاسم في الإبهام والتخصيص، أو في العموم والخصوص، ومعنى هذا: أنّ الاسم يكون نكرة عامًّا في كلّ واحد من أفراده، فيتخصّص بالقرينة؛ أي: بحذف التعريف، نحو: (رجل وغلام) كلاهما نكرة عامّ في جنسه فإذا قلت: (الرجل والغلام) تخصّص وصار يدلّ على معيّن، وكذلك الفعل يكون عامًّا في الزمانين فتخصّصه القرينة لأحدهما، [فتقول: زيد يقوم، فيحتمـل الحال والاستقبال، فتخصّصه القرينة لأحدهما][٢]، فإذا قصدت الحال تقول: زيد يقوم الآن، وإذا قصدت الاستقبال تقول: زيد يقوم غدًا، فالقرينة هي التي عيّنته لأحدهما [١٥/أ]، فلهذا الشبه أُعرب.

ويمـكن أن يقال: في الأزمنة الثلاثة باعتبار أنّك إذا أدخلت عليه قرينة دلّ على أحدهمـا، فتقول: لفظ (يقوم)[٣] مثلاً إذا أدخلت عليه قرينة دلّ على زمان، فتقول: زيد يقوم غدًا، أو يقوم الآن، ولم يقم أمسِ، والصحيح الأوّل.

وأمّا السؤال الثاني: لِمَ رجع إلى أصله من الإعراب إلى البناء مع أنّ هذا الشبه باقٍ فيه لم يتغيّر عنه؟

فيقال في الجواب: إنّه تعارض فيه شَبَهان: شبهه[٤] بالاسم فيما ذُكر، وشبهه

---

(١) (كان مبنيًا. . . إذا): ساقطة من «ل».

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٣) في «ل»: لفظهم، تحريف.

(٤) (شبهه): ساقطة من «ل».

بأخويه الماضي والأمر؛ فإنّه إذا اتّصل بالمضارع نون النسوة أشبه الماضيَ إذا اتّصل به نون النسوة، [وأشبه الأمر إذا اتّصل به نون النسوة] أيضًا، فأشبه (يضربْنَ) (ضربْنَ)، وأشبه (لِتضربْنَ) (اضْرِبْنَ)، فعاد لأصله من الإعراب إلى البناء؛ لأنّ الشيء يرجع إلى أصله بأدنى سبب.

والسؤال الثالث: لِمَ أعطي الرفع؟

فيقال: لوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال والخبر(١).

وقيل(٢): إنّما أُعرب لتجرّده عن الناصب والجازم، والتجرّد ليس بعامل.

[نواصب الفعل المضارع]

قوله: **«فالنواصب عشرة»** يعني: نواصب الأفعال، والنواصب في الحقيقة أربعة: (أن المصدرية، ولن، وإذن، وكي).

فأمّا (أن) فهي أمّ النواصب، ولذلك نصبت على ثلاثة أقسام: محذوفة ولا يجوز إظهارها، ومحذوفة يجوز إظهارها، وظاهرة لا يجوز حذفها.

فتنصب محذوفة ولا يجوز إظهارها في ستّة مواضع: بعد حتّى الجارّة، وكي الجارّة، ولام الجحود، وبعد الفاء في الجواب، وبعد (أو) إذا قُصد بها معنى(٣) (إلاّ أن)، وبعد الواو إذا قُصد بها معنى الجمع لا معنى العطف ووقعت بعد غير [الواجب](٤).

---

(١) وهو مذهب الكوفيّين. يُنظر: الإنصاف ٢/ ٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧.

(٢) وهو مذهب البصريّين. يُنظر: المقتضب ٢/ ١، والإنصاف ٢/ ٨٣.

(٣) في «ل»: مضي، تصحيف.

(٤) في «أ»: الجواب، تحريف. قال في عنوان الإفادة ٣٠: «وغير الواجب هو: ما لا يقال في جوابه: صدقت ولا كذبت»، يعني: الإنشاء، وأنواعه: الأمر، والدعاء، والنهي، =

[١٥/ ب] وقد ذكر الشيخ خمسة منها، إلاّ أنّه نسب النصب للحروف الظاهرة فقال: «ولام الجحود، وحتّى، والجواب بالفاء، والواو، وأو»، ولم يذكر (كي الجارّة) اكتفى عنها بالمصدريّة، وهو تابع في ذلك للشيخ أبي القاسم[(١)]، وكذلك فعل ابن مالك[(٢)] في باب (إعراب الفعل)؛ لم يذكر لـ (كي) إلاّ قسمًا واحدًا وهي المصدريّة على أصل مذهبه في الخفض بالكسرة الظاهرة في المضاف إلى ياء المتكلّم، ويقول[(٣)]: وجدت حاجتك فلا حاجة لتكلّف غيرها، والله أعلم.

وذكر الشيخ أبو القاسم[(٤)] النواصب ثلاثة عشر، فزاد (كيلا، ولكي، ولكيلا)، وهي كلّها (كي) دخل عليها (لا) و(لام الجرّ) وهذا تمجّز[(٥)] في العبارة.

والصحيح: أنّ النصب بإضمار (أنْ) بعد هذه الأحرف. قاله أكثر النحاة[(٦)].

فمثال (حتّى الجارّة) قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾[آل عمران: ١٧٩]، و: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة: ٢١٤][(٧)].

ومثال (كي الجارّة) قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾[الحشر: ٧]، و: ﴿كَيْ

= والاستفهام، والعرْض، والتحضيض، والتمنّي، والرجاء. يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١٣١ وما بعدها، والبلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني) ٧٥ وما بعدها.

(١) يُنظر: الجُمل ٢٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٧، ٣٣٨.

(٣) يُنظر: نفسه ٣/ ١٤٤.

(٤) يُنظر: الجُمل ٢٢.

(٥) من المجاز؛ أي: التجوّز.

(٦) وهو مذهب البصريّين. يُنظر الإنصاف ٢/ ٨٧، ٨٩، ١٠٣، ١١٨، ١٢١.

(٧) وهي على قراءة غير نافع. يُنظر: السبعة في القراءات ١٨١، والعنوان في القراءات السبع ٧٣.

﴿نَقَرَّ عَيْنُهَا﴾[طه: ٤٠، القصص: ١٣]، ويحتمل أن تكون (كي) هنا ناصبة بنفسها.

ومثال النصب بعد (لام الجحود) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[آل عمران: ١٧٩]، و: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾.

ومثال النصب بـ (أنْ) بعد الفاء في الأجوبة قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[طه: ٦١]، [و]: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون: ١٠]، ومنه قول[1] صاحب البُردة [من البسيط]:

فَـإِنَّ فَـضْلَ رَسُـولِ اللهِ لَـيْسَ لَـهُ ... حَـدٌّ فَيُعْـرِبَ عَنْـهُ نـاطِقٌ بِفَـمِ

لا يجوز فيه إلاّ النصب، ويمتنع في بيت البردة الرفع، وليس هو كمسألة: (ما تأتينا فتحدّثُنا)؛ لأنّ هـذه المسألة يجوز فيها الرفع على معنيين[2]، أحدهما: عطف (تحدّثنا) على (ما تأتينا) فينتفيـان؛ أي: ما تأتينا ولا تحدّثنا، والثاني: أن يُستدل بوجود الحديث على نفي الإتيان؛ أي: ما تأتينا[3] فأنت الآن تحدّثنا؛ أي: والدليـل على عدم إتيانـك أنّـك الآن تحدّثنـا، فلو كنت (تأتينا) لرفعت الحديث حتّى تأتي[4].

والنصب على معنيين أيضًا، أحدهما: عطف (تحدّثَنا) على مصدر مقدّر؛ أي: ما يكون منك إتيان فحديث، والثاني: على الجواب والسببيّة؛ أي: ما تأتينا

---

(١) يُنظر: المجموع الكامل للمتون ٥٢، وصاحب البُردة هو: شرف الدين محمّد بن سعيد ابن حمّاد الصنهاجيّ الدلاصيّ البـوصيـريّ، أبـو عبـدالله، صـوفيّ، ناظـم (ت٦٩٤هـ) بالإسكندريّة. يُنظر: شذرات الذهب ٥/ ٤٣٢، ومعجم المؤلّفين ٣/ ٣١٧، ٣١٨.

(٢) في «ج»: لوجهين.

(٣) في «ل»: تأتنا، تحريف.

(٤) (حتى تأتي): ساقطة من «ج»، «ل»، وفي «ت»: حتّى تأتنا، تحريف.

إتياناً يتسبّب(١) عنه حديث، ولكن تأتينا غير محدث(٢)، [١٦/ أ] بخلاف بيت البُردة، فيمتنع فيه وجها الرفع بكلّ حال، من جهة اللفظ والمعنى، أمّا من جهة اللفظ فلأنّ الفعل لا يُعطف على مبتدأ في الأصل، ولأنّ (حدّ) اسم غير شبيه بالفعل، وأمّا من جهة المعنى فلأنّ الرفع يلزم منه وجود (الإعراب) وقت الإخبار، ويُستدلّ بوجوده على حكم الأوّل، وهو نفي (الحدّ)، فيكون (الإعراب) موجوداً و(الحدّ) منفيًّا، فيتناقض مقصوده؛ إذ مقصوده نفي (الحدّ) والإعراب معًا(٣)، فليس فيه إلاّ الرفع.

قال ابن أبي الربيع(٤): فمتى كان الثاني يُستدلّ بوجوده على حكم الأوّل فليس فيه إلاّ الرفع، وهذا لا يصلح في بيت البُردة؛ لأنّ المراد: نفي (الحدّ والإعراب) معًا، والله أعلم، ويتعيّن فيه النصب على العطف أو الجواب.

[وبعد ما كتبت هذا الموضع ظهر لي أنّه يجوز رفعه؛ يُعرب بالعطف على خبر (ليس) المحذوف، والتقدير: ليس كائناً له فلا يعرب عنه ناطق بفم؛ أي: ولا معربًا عنه ناطق، ودخلت الفاء لمعناها من الترتيب، والضمير في (عنه) يعود على (الحدّ)، و(له) يعود على (الفضل)، والله أعلم](٥).

ومثال (أو) قول(٦) مالك ـ رحمه الله ـ: (والله لا أفتيت في مسألة أبدًا أو

---

(١) في «ت»: فتسبب، تصحيف.

(٢) (ولكن... محدث): ساقطة من «ل»، وفي «ج»: وتأتينا محدّثًا، وفي «ت»: وتأتينا محدّث، وفي «ت٢»: وتأتينا غير محدّث.

(٣) (والإعراب معا): ساقطة من «ج»، «ل».

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة المتوافرة.

(٥) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».

(٦) لم أقف عليه، ومالك هو: إمام دار الهجرة، أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك بن =

تضربَ عنقه)، ومنه: لألزمنّك أو تقضيَني حقّي، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ﴾[البقرة: ٢٣٦].

المعنى في المثال الأول: إلاّ أن تضربَ عنقه، وفي المثال الثاني: إلاّ أن تقضيَني حقّي، وفي الآية الكريمة: إلاّ أن تفرضوا[١].

ومنهم من حمل الآية على أنّ (تفرضوا) مجزوم[٢]، والنصب متعيّن فيها.

ومثال النصب بـ (أنْ) مضمرة بعد (الواو): قول العرب: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن.

مرادهم: لا تجمع بينهما وكل أيّهما شئت منفرداً، فلو جُزم بالعطف لكان نهيًا عن الاثنين معًا، ولو رُفع (تشرب) لكان نهيًا عن الأكل وإباحة للشرب.

والقسم الثاني: تنصب محذوفة[٣] ويجوز إظهارها في موضعين:

أحدهما: بعد (لام كي) إذا لم يقع بعدها (لا)، فإن وقعت بعدها (لا)[٤] وجب إظهارها.

مثالها: جئتك لتعلّمني، معناه: لكي تعلّمني[٥]، فلو قلت هنا: جئتك لأن

= أبي عامر الأصبحيّ الحِمْيريّ (ت١٧٩هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٦١ ـ ٤١٧، وطبقات الحفّاظ ١٠٤، ١٠٥.

(١) يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١/ ٢٨٤، وتفسير البحر المحيط ٢/ ٢٤١.

(٢) يُنظر: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٣١٧، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٥٢.

(٣) (محذوفة): ساقطة من «ل».

(٤) (فإن وقعت بعدها لا): ساقطة من «ل».

(٥) (معناه لكي تعلمني): ساقطة من «ج».

تعلّمني، لكان جائزًا.

ومثالها إذا وقع بعدها (لا): قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِئَلَّا [١٦/ ب] يَكُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠، النساء: ١٦٥](1)، فلا يجوز هنا حذفها.

الموضع الثاني: تنصب فيه محذوفة أيضًا ويجوز إظهارها، وذلك إذا كان (أنْ والفعل) معطوفين على اسم قبلها صريح، وأكثر ما يكون مصدرًا، فمثاله مصدر قول الشاعر(2) [من الوافر]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وتقول: أعجبتني قراءتك وتفهمَ، فلو قال: وأن تقرَّ عيني، [و]: وأن تفهمَ لكان جائزًا(3)، ومثاله غير مصدر قول الآخر(4) [من البسيط]:

وَما أَنا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نافِعِي ... وَيَغْضَبَ مِنْهُ صاحِبِي بِقَؤُولِ

فلو قال: وأن يغضبَ وأظهر (أنْ) لكان جائزًا.

[فائدة]

والفرق بين لام كي ولام الجحود: أنّ لام الجحود لا تقع(5) إلاّ بعد كون ناقص منفيّ، ولام كي لا تقع بعد ذلك.

وقد ظهر بعد هذا التقرير أنّ الشيخ ـ رحمه الله ـ لم يفرّق بين ما ينصب بنفسه،

(١) وفي «ل»: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

(٢) ميسون بنت بحدل، الكتاب ٣/ ٤٥، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤.

(٣) في «ل»: لجاز.

(٤) كعب بن سعد الغنويّ، الكتاب ٣/ ٤٦، والمنصف (شرح كتاب التصريف) ٦٠٠.

(٥) في «ل»: تكون.

وبين ما ينصب بإضمار (أنْ) بعده، بل تمجّز ونسب الحكم لظاهر هذه الأحرف.

وأمّا **القسم الثالث** فتنصب المضارع ظاهرة، ولا يجوز حذفها فيما عدا هذه المواضع الثمانية، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤]، [و]: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ٢٨٠]، ونحو: أعجبني أن تقوم، وأن تقرأ، وما أشبه ذلك، لا يجوز حذفها إلاّ في شعر[1] أو قليل من الكلام، نحو قولهم[2]: تسمعَ بالمعيديّ خير من أن تراه.

وأمّا (لن) فهي لنفي المستقبل، ولا تكون إلاّ ناصبة، ولا تنصب إلاّ ظاهرة، نحو [١٧/ أ] قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[الحج: ٣٧]، ونحو قولك: لن يقومَ زيد، وما أشبه ذلك.

وأمّا (إذن) فهي حرف جواب وجزاء، وهي ناصبة بنفسها، ولا تنصب إلاّ بشروط ثلاثة، أحدها: أن تكون أوّلاً، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً، وألاّ يفصل بينها وبين الفعل فاصل ما عدا القسم والنداء و(لا)، فإنّ الفصل بأحد هذه الثلاثة أو بجميعها كلا فصلٍ، خلافًا لابن هشام[3] في منع جواز الفصل بالنداء.

فمثال الفصل بالثلاثة أن يقول لك إنسان: أزورك، فتقول في جوابه: إذن

---

(١) مثّل المؤلّف للكلام ولم يمثّل للشعر، ومثاله قول طرفة بن العبد [من الطويل]:

أَلا أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الْوَغى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

(٢) جمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب ١/ ٢٨، ٢٩، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٢٦٣. وابن هشام هو: جمال الدين أبو محمّد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف الأنصاريّ الحنبليّ كان من كبار أئمّة العربيّة حتّى قيل: إنه أنحى من سيبويه (ت٧٦١هـ) بمصر. يُنظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٣٣٦، بغية الوعاة ٢/ ٦٨ وما بعدها.

ـ والله يا زيد ـ لا أهينَك، فقد فصلت بجميعها.

فإن تقدّم عليها حرف العطف جاز الوجهان، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[الإسراء: ٧٦][1]، [و]: ﴿وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا﴾[2] بثبوت النون على الرفع وحذفها على النصب، وأنشد بعضهم أبياتًا في شروطها ذكرتها في (عنوان الإفادة)[3].

وأمّا (كي) فتكون جارّة ومصدريّة، فالجارّة ينتصب المضارع بإضمار (أن) بعدها، وقد تقدّمت، واستدلّ النحاة على كونها حرف جرّ بقول العرب: كَيْمَ فعلت؟ بمعنى: لِمَ فعلت؟ بحذف ألف (ما الاستفهاميّة) مع (كي)، وهذا لا يكون إلاّ مع حرف الجرّ.

ومثالها مصدريّة غير جارّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[الحديد: ٢٣]،

---

(١) وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور. يُنظر: معاني القراءات ٢٥٩، وحجّة القراءات ٤٠٨.

(٢) قراءة النصب لأبيّ وابن مسعود. يُنظر: تفسير البحر المحيط ٦/ ٦٣، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ٢/ ٦٤٠.

(٣) قال في (عنوان الإفادة) ٣٤: «وقد نظم بعضهم هذه الشروط فقال [من الرجز]:

أَعْمِــلْ (إِذَنْ) إذا أَتَتْــكَ أَوَّلا
وَسُقْـتَ فِعْــلاً بَعْدَها مُسْتَقْبَلا
وَاحْـذَرْ إِذا أَعْمَلْتَها أَنْ تَفْصِـلا
إِلاَّ بِحَلْـفٍ أَوْ نِداءٍ أَوْ بِـ (لا)
وَإِنْ تَجِئْ بِحَرْفِ عَطْــفٍ أَوَّلا
فَأَحْسَنُ الْوَجْهَيْــنِ أَلاَّ تَعْمَـلا»

وورد هذا الرجز ـ أيضًا ـ في (الكواكب الدريّة على متمّمة الآجرّوميّة) ٢/ ٥٨٠ بلا نسبة أيضًا، وفيه زيادة.

فدخل على (كي) حرف الجرّ، وهو اللام، فثبت أنّها ليست بحرف جرّ، وإنّما هي مصدريّة ناصبة بنفسها لا بإضمار (أنْ) بعدها، وعلامة النصب فيه حذف النون، وقوله: ﴿كَيْ تَقَرَّ﴾[طه: ٤٠، القصص: ١٣]، وشبهه يحتمل الوجهين.

وقد تمّ الكلام هنا على العشرة التي تكلّم على حكمها[١] الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ.

[جوازم الفعل المضارع]

[١٧/ ب] قوله: **«والجوازم ثمانية عشر»**.

الجوازم جمع: جازم، والجزم في اللغة هو: القطع[٢].

وقال ـ رحمه الله ـ: **«إنّها ثمانية عشر»** تابعًا للشيخ أبي القاسم[٣] ـ رحمه الله ـ، ولم يتبعه في عدّ النواصب، ولم يبيّنا ما يجزم فعلاً واحدًا، ولا ما يجزم فعلين، ولم يبيّنا ما يجزم بالتضمين، وبغير التضمين.

والجوازم ـ في الحقيقة ـ عند ابن أبي الربيع[٤] وغيره من النحاة الكبار[٥] أربعة كالنواصب: (إن الشرطية، ولم، ولام الأمر، ولا في النهي)، وهي على قسمين: قسم يجزم فعلاً واحدًا، وقسم يجزم فعلين، ومرادهم: بغير تبعيّة.

فأمّا ما يجزم فعلاً واحدًا فهي: (لم، ولام الأمر، ولا في النهي).

---

(١) (حكمها): ساقطة من «ل».

(٢) يُنظر: اللسان (جزم).

(٣) يُنظر الجُمل ٢٢ وما بعدها.

(٤) يُنظر: البسيط ١/ ٢٣٧.

(٥) لا يخفى ما في كلمة (الكبار) من التعريض بالشيخ ابن آجرّوم والشيخ الزجّاجيّ رحمهما الله تعالى.

فأمّا (لم) فهي حرف نفي تختصّ بالدخول على الفعل المضارع تصرف زمانه للمضيّ[١]، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص: ٣ ـ ٤].

وأمّا قول الشيخ[٢]: **«لم ولمّا وألم وألمّا»** فالجزم إنّما هو بـ (لم) زيدت عليها (ما) ودخلت عليها همزة الاستفهام.

وأمّا لام الأمر فهي اللام الداخلة على الفعل لطلب وقوعه نحو: لِتقمْ ولْتخرجْ، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج: ٢٩]، وإنّما سكنت اللام في المثالين[٣] في الآية الكريمة من باب (كتْف وعضْد) كما سكّنوا هاء (لهْو، ولهْي)[٤] وما أشبه ذلك[٥].

وأمّا (لا) في النهي فهي حرف نهي، وهي الداخلة على الفعل لطلب تركه، كما أنّ لام الأمر لطلب وقوعه، نحو: لا تقمْ، لا تقعدْ، لا تتركِ القرآن، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾[طه: ٦١].

وقول الشيخ: **«لام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء»** هما في الموضعين

---

(١) في «ج»، «ل»: للماضي.

(٢) في «ل»: الشاعر، تحريف.

(٣) قال: (في المثالين) لأنّه استدلّ بالآية برواية ورش عن نافع؛ بكسر اللام من (ثمّ لِيقضوا) وسكونها في (ولْيوفوا) و(ولْيطوفوا) ووافقه قنبل وأبو عمرو وابن عامر ورويس. يُنظر: معاني القراءات ٣١٤، وتفسير التحرير والتنوير ١٧/ ٢٤٨.

(٤) في «ل»، «ت»: وهْو وهْي.

(٥) يُنظر: الحجّة للقرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد ٥/ ٢٦٩، ٢٧٩.

لام الأمر و(لا) في النهي، ولكنّ الطلب إن كان للأعلى، وهو الربّ سبحانه وتعالى، [١٨/ أ] سُمّي دعاء سواء أكان أمرًا أو نهيًا؛ أدبًا مع الله سبحانه، فتقول: لِتغفرْ لي يا ربّ، في الأمر، وتقول في النهي: لا تعذّبْني يا ربّ[1]، وتسمّى في الموضعين دعاء أدبًا مع الله تعالى.

وإن كان الطلب ممّن هو مساوٍ لك أو فوقك من الناس، كالملوك والقضاة والأصحاب سمّي رغبة والتماسًا.

وإن كان للأدنى سمّي أمرًا كالعبيد والموالي والأولاد وما أشبه ذلك، وقد تقدّمت أمثلة كثيرة، وهذا معنى قول الشيخ: «**ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء**» وهما لام الأمر، و(لا) في النهي في الأحوال كلّها.

وأمّا ما يجزم فعلين بغير تبعيّة فهي (إنْ) وحدها، قال[2] ابن أبي الربيع: فأمّا (إنْ) فتجزم في كلام العرب على ثلاثة أقسام: ظاهرة ومضمّنة ومحذوفة؛ فتجزم مضمّنة في اثنتي عشرة كلمة، ثلاثة أسماء وهي: مَن وما ومهما، وثلاثة ظروف زمان، وهي: متى وأيّان وإذما، وثلاثة ظروف مكان، وهي: أين وأنّى وحيثما، وأي، وهي بحسب ما تضاف إليه، وكيفما، وإذا.

والجزم بـ (كيفما) و(إذا) قليل جدًّا.

وتسمّى هذه الكلمات أدوات الشرط، وتسمّى ـ أيضًا ـ حروف المجازاة؛ أي: يجازى بالفعل الثاني على الأوّل، ولهذا يسمّى الفعل الثاني جزاء وجوابًا للشرط، ويسمّى الفعل الأوّل فعل الشرط.

---

(١) (في الأمر... يا رب): ساقطة من «ل».

(٢) يُنظر: البسيط ١/ ٢٤٠، ولم يذكر فيه (مهما وإذا).

فمثال الجزم بـ (إنْ) ظاهرة قولـه ـ تعالـى ـ: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، فـ (تتّقوا) هو الفعل الأوّل، وهو مجـزوم بحذف النون، و(يجعلْ) هو الفعل الثاني، وهو مجزوم بالسكون، وتقول: إنْ تكرمْني أكرمْك.

ومثال (مَن) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، فالفعل الأوّل هو (يتّق)، وهو مجزوم بحذف آخره[1]، و(يجعلْ) هو الفعل الثاني، وهو [١٨/ ب] مجزوم بالسكون، ومنـه قولـه ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١]، فـ (يؤمنْ) مجزوم بالسكون، و(يهدِ) مجزوم بحذف آخره، و(مَن) في الآيتين الكريمتين مبتدأ، وجملة الشرط أو جملة الجزاء أو كلاهما خبر عنه. [هكذا قيل[2]، وأرى أنّ الجواب سدّ مسدّ الخبر، وجملة الشرط كالصلة للموصول؛ لكنّ أسماء الشرط شبيهة بموصولات الأسماء، ولهذا دخلت الفاء في خبر المبتدأ إذا كان موصولاً، والله تعالى أعلم][3].

ومثال (ما) قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ (ننسخْ) هو الفعل الأوّل، وهو مجزوم بالسـكون، و(نـأتِ) هو الفعل الثاني، وهو مجزوم بحذف آخره.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فـ (تفعلوا) مجزوم بحذف النون، و(يعلمْه) بالسكون، و(ما) في الآيتين الكريمتين مفعول به مقدّم على الفعل، و(مِن) بيان لـ (ما).

---

(١) في «ل»: الياء.

(٢) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ١٤/ ٢٧٢، ومعجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ٧٤٦.

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».

ومثال (مهما) قولك: مهما[1] تعطني أعطك، كلاهما مجزوم بحذف آخره، وهو الياء، وتقول: مهما تأكلْ آكلْ معك، وما أشبه ذلك، و(مهما) في المثالين مفعول مقدّم، و(مَن) و(ما) و(مهما) أسماء.

ومثال (متى) قول الشاعر[2] [من الطويل]:

مَتى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلى ضَوْءِ نارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

فـ (تأته) مجزوم بحذف آخره، و(تجدْ) بالسكون، و(تعشو) جملة في موضع الحال من الضمير في (تأته) المرفوع؛ أي: عاشيًا.

ومنه قول الآخر[3] [من الطويل]:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فِي دِيارِنا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنارًا تَأَجَّجا

وإعرابه كالأوّل إلاّ أنّ (تلمم) بدل من (تأتنا).

وضمّن إبراهيم بن سهل الإسرائيليّ الأندلسيّ نصف البيت الأوّل وأحسن

---

(١) (قولك: مهما): ساقطة من «ل». ومثال (مهما) من القرآن قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الأعراف: ١٣٢]، ومن الشعر قول حاتم الطائيّ [من الطويل]:

وَإِنَّكَ مَهْما تُعْطِ نَفْسَكَ سُؤْلَها   وَفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذُّلِّ أَجْمَعا

ديوانه ٥٩.

(٢) الحطيئة، ديوانه ٥١.

(٣) عبيدالله بن الحرّ الجعفيّ، الكتاب ٣/ ٨٦، وشرح المفصّل ٧/ ٥٣، ١٠/ ٢٠. و(الجزل): الغليظ، و(تأجّجا) خبر عن الحطب والنار، ويجوز أن يكون خبرًا عن النار وحدها فيذكّرها؛ لأنّ تأنيثها غير حقيقيّ ضرورة، ويجوز أن يريد: تتأجّجَنْ، بالنون الخفيفة والوقوف عليها بالألف. يُنظر: الدرر الوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٢/ ٤٠٧.

في تضمينه بقوله[١] [من الطويل]:

تَأَمَّـل لَظـى شَـوقِي وَموسـى يَـشُبُّهُ تَجِـدْ خَيْـرَ نـارٍ عِنْـدَها خَيْـرُ مُوقِـدِ

ومثال (أيّان) قول الآخر[٢] [من البسيط]:

[١٩/أ] أَيّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنـا وَإِذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنّا لَـمْ تَـزَلْ حَـذِرا

فـ (نؤمنْك) و(تأمنْ) مجزومان بالسكون.

ومثال (إذ ما) قول الآخر[٣] [من الطويل]:

وَإِنَّـكَ إِذْ مـا تَـأْتِ مـا أَنْـتَ آمِـرٌ بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إِيّـاهُ تَـأْمُرُ آتِيـا

فـ (تأتِ) و(تلفِ) مجزومان، وعلامة الجزم فيهما حذف آخرهما.

والجازم في الأبيات الثلاثة ثلاثة[٤] ظروف زمان، وكلّ منها يتعلّق بفعل الشرط أو بالجواب على ما في ذلك، وهي: (متى) و(أيّان) و(إذ ما).

---

(١) يُنظر: فوات الوفيات ١/ ٤٧، وفيه (يشبّها) بدل (يشبّه)، والشاعر هو: إبراهيم بن سهل الإسرائيليّ الإشبيليّ، أبو إسحاق، كان يهوديًّا وأسلم، من شعراء الغزل، أصله من إشبيليّة، وسكن سبتة (ت٦٤٩هـ) غريقًا. يُنظر: فوات الوفيات ١/ ٤١ وما بعدها، والأعلام ١/ ٣٦، و(موسى): فتًى يهوديّ كان يهواه.

(٢) في «ج»:

أَيّـانَ يُؤْمِنْـكَ تَـأْمَنْ غَيْـرَه وَإِذا لَمْ تُـدْرِكِ الأَمْـنَ مِنْـهُ لَـمْ تَـزَلْ حَـذِرا

والبيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٠١، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٤/ ٢٨، وشرح الأشمونيّ ٣/ ٢٤٤.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٤/ ٢٩، وشرح الأشمونيّ ٣/ ٢٤٦.

(٤) (ثلاثة): ساقطة من «ج»، «ل».

وأمّا ظروف المكان الثلاثة، وهي: (أين) و(أنّى) و(حيثما).

فمثال (أين) قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[النساء: ٧٨]، فالأوّل (تكونوا)، مجـزوم وعلامة جزمه حذف النون، والثاني (يدركْكم) وعلامة جزمه السكون.

ومنه قول الشاعر[١] [من الخفيف]:

أَيْـنَ تَـضْرِبْ بِنَـا الْعُـداةُ تَجِـدْنا نَـصْرِفُ الْعِـيسَ نَحْوَهـا لِلتَّلاقـي

فـ (تضـربْ) هـو الأوّل، و(تجـدْ)[٢] هـو الثـاني، وكلاهمـا مجـزومان، بالسكون[٣].

ومثال (أنّى): أنّى تجلسْ أجلسْ معك، [و]: أنّى تقمْ أقمْ معك[٤].

ومنه قول الشاعر[٥] [من الطويل]:

فَأَصْـبَحْتَ أَنّـى تَأْتِهـا تَبْتَـئِسْ بِهـا كِلا مَرْكَبَيْها تَحْـتَ رِجْلَيْـكَ شـاجِرُ

فـ (تأتها) هو الأوّل، و(تبتئسْ) هو الثاني.

---

(١) ابن همّام السلوليّ، الكتاب ٣/ ٥٨، وشرح المفصّل ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥، وفيه: (تصرف بها) بدل (تضرب بنا). و(العيس) هي: الإبل البيض مع شقرة يسيرة. اللسان (عيس).

(٢) في «ل»: نصرف، تحريف.

(٣) في «ل»، «ت»، «ت٢»: وعلامة الجزم فيهما السكون.

(٤) (أنّى تقم أقم معك): ساقطة من «ج».

(٥) لبيد بن ربيعه العامريّ، ديوانه ٢٢٠، وفيه (رجليك) بدل (رجلك)، و(الشاجر): المشتبك، والمعنى: يصف الشاعر رجلاً وقع في داهية شنيعة مشبهًا له ـ على عادة العرب ـ بشخص ركب مركبًا صعبًا فاشتبك رجله به فهو ينحّيه ويدفعه من غير جدوى. يُنظر: الكتاب ٣/ ٥٨.

ومثال (حيثما) قول الشاعر[١] [من الخفيف]:

حَيْثُمَـا تَـسْتَقِمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ اللَّـ ـهُ نَجاحًـا فِـي غـابِرِ الأَزْمـانِ

فـ (تستقمْ) هـو الأوّل، و(يقـدّرْ) هو الثاني، وهمـا مـجزومان بالسكون، وتقول: حيثما تجلسْ أجلسْ معك.

ولا يجازى بـ (حيث) و(إذ) إلاّ مع (ما) نحو ما تقدّم، وهذه[٢] ثلاثة ظروف مكان، وكلّها تتعلّق بفعل الشرط أو بالجواب على ما فيه.

وأمّا [١٩/ ب] (أي) فهي بحسب ما تضاف إليه، ومعنى (بحسب ما تضاف إليه): أنّها إن أضيفت إلى اسم كان إعرابها إعراب الاسم الذي أضيفت إليه، وإن أضيفت إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان، وإن أضيفت إلى مصدر كانت مصدرًا.

مثالها مضافة إلى اسم: أيَّ رجل تضربْ أضربْه معك، فـ (أيَّ) مفعول به مقدّم بـ (تضربْ).

ومثالها مضافة لظرف المكان: أيَّ مكان تجلسْ فيه[٣] أجلسْ عندك[٤] فيه.

ومثالها مضافة لظرف الزمان: أيَّ يوم تسافرْ فيه أسافرْ معك فيه.

وهي متعلّقة بفعل الشرط، وإعرابها نصب على الظرفيّة.

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ٣٠، وشرح الأشمونيّ ٣/ ٢٤٧.

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: وهي.

(٣) (فيه): ساقطة من «ج».

(٤) في «ل»: معك.

ومثالها مضافة لمصدر: أيَّ ضرب تضربْ أضربْ مثله، فـ(أيَّ) هنا منصوبة على المصدريّة، والعامل فيها (تضربْ).

ومن أمثلة (أيّ) قول الشاعر(١) [من البسيط]:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ

وهي هنا مجرورة بـ(في)، فهي ظرف مكان؛ أي: في أيِّ جهة، و(يميلوا) هو الأوّل، و(يملِ) هو الثاني، والأوّل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والثاني مجزوم وعلامة جزمه السكون، وكُسر لالتقاء الساكنين: اللام ساكنة، والياء حرف الإطلاق ساكنة.

ومثال (كيفما): كيفما تجلسْ أجلسْ عندك(٢).

ومثال الجزم بـ(إذا): إذا تقمْ أقمْ معك، وما أشبه ذلك كلّه(٣).

وقد ذكر الشيخ الجميع ولم يترك منها إلاّ (إذا)(٤)، ولم يكن من حقّ الشيخ

---

(١) ابن همّام السلوليّ، الكتاب ٣/ ٧٩، وبلا نسبة في شرح الأشمونيّ ٣/ ٢٤٢. والمعنى: يصف الشاعر رجلاً اتّصل بالسلاطين فأضاع دينه في اتّباع أمرهم ولزوم طاعتهم؛ أي: لمّا تمكّن من دنياهم، فحذف الجرّ ووصل. يُنظر: الكتاب ٣/ ٨٠.

(٢) في «ل»: معك.

(٣) (وما أشبه ذلك كلّه): ساقطة من ج، ومثال الجزم بها في الشعر قوله [من الكامل]:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنى وَإِذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

مغني اللبيب ١/ ١٠٨، ويروى (فتحمّل) و(فتأمّل).

(٤) نصّ (الجرّوميّة) في (المجموع الكامل للمتون) ١٦٨: «والجوازم ثمانية عشر، وهي: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء، وإنْ، وما، ومَن، ومهما، وإذما، وأيّ، ومتى، وأيّان، وأين، وحيثما، وكيفما، وإذا في الشعر خاصّة» يلاحظ فيه =

أن يذكر (كيفما)؛ لقلّة الجزم بها، وعدّدها الشيخ ومتبوعها[١] ثمانية عشر، ولم يبيّن لنا ما يجزم بالتضمين وبغير التضمين، [٢٠/أ] والتحقيق عند علماء هذا العلم ما ذكرته لك.

وأمّا حيث تجزم (إنْ) محذوفة فإنّ ذلك يكون إذا وقع الفعل جوابًا لغير الخبر، ومرادهم: الأجوبة الثمانية، وهي الأمر والنهي والعرض والتحضيض والاستفهام والتمنّي والترجّي والنفي، لكنّ المضارع لا ينجزم في جواب النفي، وينجزم في جواب غيره، قال ابن مالك[٢] ـ رحمه الله ـ:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعتَمِدْ
إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزاءُ قَدْ قُصِدْ

فأخرج النفي من الأجوبة الثمانية بقوله: «بعد غير النفي».

فمثال ما قُصد به الجزاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾ [الحجر: ٣]، المعنى: إن تذرهم يأكلوا، فقصد الجزاء وصار (يأكلوا) كأنّه جواب لقوله: (إن تذرهم).

= زيادة جازم، ونصّ (الجرّوميّة) المطبوع مع (التحفة السنيّة) ٥٦ ورد فيه قوله: «وإذا في الشعر خاصة» ولم يرد فيه ذكر (مَن) ومن المستبعد جدًّا ألاّ يذكرها الشيخ مع الجوازم؛ لكثرتها في الكلام بحيث لا تخفى.

أمّا الراعي فقد أثبت (مَن) في الشرح ولم يشر إلى خلوّ المتن منها، واستدرك على الشيخ (إذا). والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّ عبارة «وإذا في الشعر خاصّة» هي زيادة من المتأخّرين، وأنّ الشيخ لم يذكرها لتقيدها بالضرورة الشعريّة، ولا سيّما أنّ الراعيَ قد تلقّى (الجرّوميّة) عن شيوخه بالسند المتّصل إلى مصنّفها.

(١) (ومتبوعها): ساقطة من «ل».

(٢) ألفيّة ابن مالك ٤٩.

ومنه قول امرئ القيس[(١)] [من الطويل]:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فقوله تعالى: (يأكلوا) مجزوم وعلامة الجزم فيه حذف النون، وهو مجزوم في جواب الأمر، وقول امرئ القيس: (نبْكِ) مجزوم وعلامة الجزم فيه حذف الياء من آخره، وهو مجزوم في جواب الأمر وهو قوله: (قِفا)، والمعنى: إنْ تقفا نبكِ.

ومثال ما لم يُقصد به الجزاء فارتفع الفعل قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[الأنعام: ٩١] هذه الآية الكريمة لم يُقصد بها المجازاة، وإنّما قُصد بها أن تكون جملة (يلعبون) حالاً من الضمير المنصوب في (ذرهم)، والمعنى: ذرهم في خوضهم لاعبين؛ أي: على هذه الحالة، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾[التوبة: ١٠٣] لم يقصد بقوله: (تطهّرهم) الجزاء، وإنّما قُصد به أن يكون صفة للصدقة، والمعنى: [٢٠/ ب] خذ من أموالهم صدقة مطهّرة لهم، ولم يقصد أن يكون جزاء في الموضعين، والله أعلم.

ومثاله مجزومًا في جواب النهي قولك: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، والمعنى: إن لا تدنُ من الأسد تسلمْ، بخلاف لا تدنُ من الأسد يأكلُك، بالرفع، فإنّ الأكل مسبّب عن الدنوّ لا عن عدمه، وقد قيل[(٢)]: يجوز جزمه في الموضعين، والله أعلم.

---

(١) جمهرة أشعار العرب ٩٥، وشرح ديوانه ٩. و(السقط): منقطع الرمل حيث يستدقّ من طرفه، و(اللوى): رمل يعوجّ ويلتوي، و(الدخول) و(حومل): موضعان. شرح المعلقات السبع ١٣، ١٤. وامرؤ القيس هو: ابن حُجر بن الحارث الكنديّ، أشهر شعراء العرب، وأقدم من وصل إلينا شعره، (ت نحو ٨٠ ق هـ). يُنظر: الأغاني ٩/ ٧٦، والأعلام ٢/ ١١.

(٢) قاله الكسائيّ، يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٣٠، وشرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو) ٢/ ٣٨٤.

وتقول: ليت لي مالاً أنفقْ منه، على معنى: إن يكنْ لي مال أنفقْ منه، وكذلك تقول: هل يقوم زيد أعطِه درهمًا؟ ، فجزم (أنفقْ) في جواب التمنّي، وجزم (أعطِه) في جواب الاستفهام، والمعنى: إن يقمْ زيد أعطِه درهمًا، وما أشبه ذلك.

* **تكملة الباب:**

اعلم أنّ الفعـل ينقسم إلى تقسيمين: تقسيم باعتبار لفظه، وتقسيم باعتبار زمانه[1].

فأمّا تقسيمه باعتبار لفظه فقد تكلّم عليه الشيخ، ـ رحمه الله ـ.

وأمّا تقسيمـه باعتبار زمانـه، فهو ينقسم بأقسام الأزمنة الثلاثة: ماضٍ وهو ما وقع وانقطع، ومستقبل وهو ما لم يقع، [احتمل الحال والاستقبال][2]، وفعل الحال وهو ما وقع ودام ولم ينقطع.

فالماضي زمانه نحو: قام وانطلق واستخرج، وما أشبه ذلك.

والمستقبل زمانه نحو: قم[3]، وسينطلق، وسيقوم غدًا زيد، وما أشبه ذلك.

وأمّا الحـال فله بنيـة المضارع بقرينة الحال، نحو: زيد يقرأ الآن، وعمرو يصلي الساعة، وما أشبه ذلك.

❒ ❒ ❒

(١) في «ج»، «ل»: معناه، في الموضعين.
(٢) من «ل»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ج».
(٣) في «ج»، «ل»: يقوم.

باب مرفوعات الأسماء

باب مرفوعات الأسماء

المرفوعات جمع مرفوع، والمرفوع اسم مفعول من رفعه إذا أطلعه من سفل إلى علوّ[1].

وقوله: **«مرفوعات الأسماء»** إنّما أضافها إلى الأسماء؛ لأنّه لمّا فرغ من الأفعال والكلام على مرفوعها فربّما يتوهّم متوهّم أنّه باقٍ في الكلام على الأفعال.

وجعل الشيخ هذه الترجمة دفتراً[2] لما بعدها من أبواب المرفوعات، ولعمري إنّها لحسنة؛ لأنّ المبتدئ إذا سُئل عن مرفوع عرضه على هذا الدفتر بسهولة فربّما يجده بسرعة.

وعدّدها سبعة، وهي كما قال: **«الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمّ فاعله»** ويسمّى النائب عن الفاعل لنيابته عنه.

[فائدة]

والنحاة هنا يطلقون حذف الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، لكنّ مرادهم أنّه إذا قُصد أن يُخبر بالفعل عن المفعول به ولا يُذكر الفاعل، فيُشتقّ من المصدر فعل يسند إلى المفعول به على بنية غير بنية الفاعل، ولا أقول: إنّ الفاعل حُذف.

---

(١) يُنظر: اللسان (رفع).

(٢) في «أ»، «ت»، «ق»: دفتارًا، في الموضعين.

قوله: «والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل».

وقد أفرد المصنّف لكلّ واحد من هذه المرفوعات بابًا ذكره فيه، وسيبيّن كلّ واحد في موضعه إن شاء الله تعالى.

* * *

باب الفاعل

أي: هذا باب الفاعل، فهو خبر مبتدأ محذوف كما تقدّم، وينبغي أن يُنظر هنا في فصلين.

أحدها: فيما يتعلّق بكلام الشيخ.

والثاني: في إلحاق الفعل علامة التثنية أو الجمع علامة على أنّ الفاعل مثنًى أو مجموع.

[الفصل الأوّل
فيما يتعلق بكلام الشيخ]

أمّا الفصل الأوّل في كلام الشيخ فقال في حد الفاعل: «**الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله**» يريد: هو الاسم أو ما هو في تأويله؛ ليدخل له الحرف المصدريّ مع صلته، نحو قولك: أعجبني أن تقوم، وضرّني ما صنعت، تأويله: أعجبني قيامُك، وضرني صنعُك.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[الحديد: ١٦] فـ (أن تخشع) في تأويل المصدر، وتقديره: ألم يأن للذين آمنو خشوعُ قلوبهم لذكر الله.

وقوله: «**هو الاسم**» تحرّز به من [٢٢/ ب] الفعل والحرف، فإنّ كلّ واحد منهما لا يكون فاعلاً.

فإن قلت: قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾[يوسف: ٣٥][1] ظاهرُهُ أنّ الفاعل ﴿يَسْجُنُنَّهُ﴾، وقد قيل به!

قلت: الفاعل بـ (بدا) ضمير يعود على المصدر المفهوم من (بدا)، وكأنّه قال: ثمّ بدا لهم بداءٌ[2].

وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب[3]؛ الفاعل ضمير يعود على المصدر الذي تضمنه (تقطّع)؛ أي: لقد تقطّع هو؛ أي: التقطّع[4].

وكذلك يكون الفاعل ضميراً يعود على ما لا يصلح في المكان غيره، نحو قوله

---

(١) والآية كاملة: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾.

(٢) في فاعل (بدا) أربعة أقوال:

الأوّل: أنّ الفاعل قوله: (ليسجننّه)، قال المبرّد: وهذا غلط، لا يكون الفاعل جملة، ونسب ابن النحاس هذا القول إلى سيبويه، وكذلك فعل القرطبيّ، ولم يعزه أبو البقاء وأبو حيّان إلى أحد.

والثاني: أنّ الفاعل ما دلّ عليه (بدا) وهو مصدر؛ أي: بدا لهم بداءٌ، فحذف لأنّ الفعل يدلّ عليه، وهو اختيار الراعي.

والثالث: أنّ الفاعل ما دلّ عليه الكلام، أي: ظهر لهم رأي ليسجننّه.

والرابع: أنّ الفاعل ضمير يعود على (السَّجن) المفهوم من قوله: (لَيُسجننّ) أو من قوله: (السِّجن)، وهذا مذهب أبي حيّان. يُنظر: الكتاب ٣/ ١١٠، وإعراب القرآن ٢/ ٢٠٢، ٢٠٣، والكشاف ٢/ ٤٦٨، والتبيان ٢/ ٧٣٢، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٣٠، ١٣١، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٠٦.

(٣) وهي قراءة نافع وحفص والكسائيّ وأبي جعفر. يُنظر: السبعة ٢٦٣، والنشر في القراءات العشر ٢/ ١٩٥.

(٤) يُنظر: الكشاف ٢/ ٤٧، وتفسير الخازن (لباب التأويل في معالم التنزيل) ٢/ ١٦١، ١٦٢.

ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[ص: ٣٢] الفاعل بـ (توارت) ضمير الشمس؛ فإنّه لا يصلح في المكان غيره[١].

وقوله: «**المرفوع**» يريد بالمرفوع: حقيقة أو حكمًا؛ ليدخل له نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء: ٧٩، ١٦٦، الفتح: ٢٨] الفاعل بـ (كفى) هو اللفظة المعظّمة، وهي مرفوعة في الحكم، مجرورة في اللفظ بحرف الجرّ الزائد.

ومنه قولهم: ما جاءني من أحد، فـ (أحد) فاعل بـ (جاء)، وهو مرفوع في الحكم؛ لأنّه فاعل مجرور في اللفظ بحرف الجرّ الزائد[٢].

ويريد بقوله: «**المرفوع**» أيضًا: المرفوع بفعل أو ما جرى مجراه، فالمرفوع بفعل سيأتي له تمثيله.

وأمّا الجاري مجرى الفعل في رفع الفاعل فذلك ثمانية أشياء: المصدر، واسم الفاعل، واسم الفعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، والظرف، والمجرور إذا اعتمد[٣].

فمثال المصدر قولك: أعجبني أكلُ الخبزِ زيدٌ، و[سرّني][٤] ضربُ عمرٍو خالدٌ، فـ (زيد) فاعل بـ (أكل)، و(خالد) فاعل بـ (ضرب) وهما مصدران أُجريا

---

(١) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٣١، وتفسير روح البيان ٨/ ٢٨، ٢٩.

(٢) (ومنه قولهم... الزائد): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) سيأتي معنى الاعتماد، وهو شرط جمهور البصريّين، وخالفهم الأخفش والكوفيّون، فجوّزوا رفع الاسم بعدهما من غير اعتماد. يُنظر: الإنصاف ١/ ٥٥ وما بعدها، ومغني اللبيب ٢/ ٥١١، ٥١٢.

(٤) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

مجرى الفعل في رفع الفاعل.

ومثال اسم الفاعل قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[الأنبياء: ٣] فـ (قلوبهم) فاعل بـ (لاهية)، و(لاهية) اسم فاعل جرى مجرى فعله في رفع الفاعل.

ومثال اسم الفعل قول الشاعر[١] [من الطويل]:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَادِعُهْ

فـ (العقيق) فاعل بـ (هيهات) و(خلّ) كذلك، و(هيهات) اسم فعل جرى مجرى الفعل في رفع الفاعل، ومعناه: بعُد.

ومثال أمثلة المبالغة: زيد شرّابٌ أبوه العسلَ، فـ (أبوه) فاعل بـ (شرّاب)، و(شرّاب) من أمثلة المبالغة [جرى مجرى الفعل في رفع الفاعل][٢].

ومثال الصفة المشبّهة باسم الفاعل: مررت برجل حسنٍ وجهُه، فـ (وجهه) فاعل بـ (حسن)، و(حسن) صفة مشبّهة جرت مجرى الفعل في رفع الفاعل.

ومثال أفعل التفضيل قول العرب: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فـ (الكحل) فاعل بـ (أحسن)، و(أحسن) أفعل تفضيل جرى مجرى الفعل في رفع الفاعل.

ومنه قول ابن مالك[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ في ألفيّته [من الرجز]:

كـ (لن ترى في الناسِ من رفيقِ ... أولى به الفضلُ من الصدّيقِ)

---

(١) جرير، ديوانه ٩٦٥.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٣) ألفيّة ابن مالك ٣٨.

يعني بـ (الصدّيق): أبا بكر[١][صاحب رسول الله ﷺ في الغار[٢] رضي الله عنه فـ (الفضل) فاعل بـ (أولى)، و(أولى) أفعل تفضيل جرى مجرى الفعل في رفع الفاعل][٣].

ومثال الظرف والمجرور قولك: زيد عندك أخوه، وعمرو في الدار أبوه، فـ (أخوه) فاعل بـ (عندك) و(أبوه) فاعل بـ (في الدار) وقد اعتمدا، بأن وقعا خبرين عن المبتدأ، ولا يتعيّن كونها فاعلين بالظرف والمجرور، بل يجوز أن يكونا مبتدأين مؤخّرين والظرف والمجرور خبر مقدّم.

والاعتماد هو: أن يقع الظرف والمجرور خبرًا لذي خبر، أو صفة لموصوف، أو حالاً لذي حال، أو صلة لموصول، أو يتقدّمه نفي أو استفهام، ويحتمل الفاعل بالظرف والمجرور أن يكون مبتدأ مؤخّرًا كما ذكرت قبل[٤] الآن، والله تعالى أعلم.

فهذه الأنواع الثمانية تجري مجرى الفعل في رفع الفاعل.

وقوله: **«المذكور قبله فعله»** يعني أنّ الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل؛

---

(١) هو: عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرّة بن كعب ابن لؤيّ القرشيّ التيميّ، أبو بكر بن أبي قحافة، صاحب رسول الله في الهجرة، والخليفة بعده (ت١٣هـ). يُنظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣/ ٢٨٦ ـ ٣٠٦، والإصابة في تمييز الصحابة ٨٠٤، ٨٠٥.

(٢) يعني: الغار الذي عُرف في التاريخ بغار جبل ثور. يُنظر: السيرة النبوية ١/ ٣٦٣، وأطلس القرآن ١٩٠، ١٩١.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٤) (قبل): ساقطة من «ج».

لأنّه بمنزلة الجزء منه مؤخّرًا، فإن تقدّم عند البصريّين ما كان فاعلاً لو تأخّر، كان مبتدأ والجملة بعده خبره، نحو: زيد قام، فـ (زيد) لو تأخّر كان فاعلاً، فلمّا تقدّم صار مبتدأ والجملة بعده خبره[1].

وأجاز الكوفيّون تقديم الفاعل مستدلّين بقول الزبّاء[2] [من الرجز]:

مـــا لِلْجِمـــالِ مَـــشْيُها وَئِيـــدا
أَجَنْـــدَلاً تَحْمِلْـــنَ أَمْ حَدِيـــدا

فـ (مشيُها) عندهم فاعل بـ (وئيدًا) مقدّم، وهو عند البصريّين مبتدأ، و(وئيدًا) خبر (كان) المحذوفة، وتأويله عندهم: ما للجمال مشيها كان وئيدًا.

وكما أنّ [٢٣/ أ] الفاعل لا يـجوز تقديمـه فكذلك يمتنع حذفه؛ لأنّ الفعل اشتُقّ من المصدر ليحدّث به عن الفاعل، فلو حذفوا الفاعل لكان فيه نقص لغرضهم، بخلاف فاعل المصدر، فإنّه يجوز حذفه قياسًا مطّردًا؛ لأنّه لم يشتقّ له المصدر، وإنّما جيء بالمصدر لنفسه لا لغيره، فجاز حذف الفاعل معه، والله أعلم.

وكذلك جميع العمد[3] لا يجوز حذفها لغير دليل، وأمّا إذا دلّ عليها الدليل

---

(١) (نحو زيد. . . خبره): ساقطة من «ل».

(٢) أدب الكاتب ١٥٠، ١٥١، والكامل في اللغة والأدب ١/ ٣٩٥، وهي: الزبّاء بنت عمر ابن الظرب بن حسان أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في عصر ما قبل الإسلام، (ت نحو ٣٥٨ ق هـ). يُنظر: خزانة الأدب ٨/ ٢٧٣، ٢٧٤، والأعلام ٣/ ٤١، والمشي الوئيد: المشي على تؤدة واطمئنان، والجندل: الصخر. يُنظر: اللسان (وأد) و(جندل).

(٣) العمدة هي: الجزء الأساسيّ في الجملة الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ومنها المبتدأ والخبر وأسماء النواسخ وأخبارها. يُنظر: المعجم المفصّل في علوم اللغة (الألسنيّات) ١/ ٤٣٢.

فيجوز حذفها إلاّ الفاعل لا يحذف[١] لدليل ولا لغير دليل[٢] كما تقدّم.

قوله: **«وهو على قسمين: ظاهر ومضمر»**.

الضمير يعود على الفاعل.

ثمّ قال: **«فالظاهر نحو قولك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام أخوك، ويقوم أخوك»**.

هذا تمثيله للفاعل الظاهر، ويعني بالظاهر: ما ليس بمضمر، فمثّل بالفعل الماضي والمضارع، ومثّل للمفرد والمثنّى والمجموع والأسماء الخمسة، فـ **«زيد»** فاعل بـ **«قام»** وبـ **«يقوم»** وهو مرفوع بالضمّة، و**«الزيدان»** كذلك، وهو مرفوع بالألف لأنّه تثنية، و**«الزيدون»** جمع مذكّر سالم مرفوع بالواو، وكذلك **«أخوك»** فاعل بهما وهو مرفوع بالواو، وهي كلّها أسماء مرفوعة وقد ذُكر قبلها فعلها ولم تتقدّم عن فعلها كما حدّ الفاعل.

ثمّ قال: **«والمضمر نحو قولك: ضربت، وضربنا... إلى آخره»**.

اعلم أنّ المضمرات[٣] على ثلاثة أقسام: مرفوعة، ومنصوبة، ومخفوضة.

فالمرفوعة على قسمين: متّصلة وهي المقصودة في باب الفاعل ونحوه، ومنفصلة ويُحتاج إليها في باب المبتدأ ونحوه.

فالمرفوعة على قسمين: اثنا عشر متّصلة، واثنا عشر[٤] منفصلة، وكلّ من

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: لا يجوز حذفه.

(٢) في «ج»، «ل»: أو لغيره.

(٣) (المضمرات): ساقطة من «ل».

(٤) (متّصلة واثنا عشر): ساقطة من «ل».

القسمين على ثلاثة أقسام: اثنان للمتكلّم، وخمسة للمخاطب [٢٣/ ب]، وخمسة للغائب؛ فالاثنان اللذان للمتكلّم قد أشار إليهما الشيخ بقوله: **«ضربتُ، وضربنا»** والخمسة التي للمخاطب أشار إليهما بقوله(١): **«وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتنّ»** فبدأ بضمير الواحد المذكّر المخاطب، ثمّ بضمير الواحدة المخاطبة، ثمّ بضمير الاثنين كيفما كانا، ثمّ بجماعة الذكور، ثمّ بجماعة الإناث، والخمسة التي للغائب أشار إليها بقوله: **«وضرب، وضربتْ، وضربا، وضربوا، وضربن»**، فبدأ بالواحد الغائب، ثمّ بالغائبة، ثمّ بالاثنين(٢)، ثمّ بالذكور، ثمّ بالإناث على ما تقدّم، فقوله: **«ضرب»** تمثيل لقولك: زيد ضرب، ففي **«ضرب»** ضمير يعود على (زيد)، وكذلك **«ضربتْ»** فيه ضمير يعود على (هند) من قولك: هند ضربتْ، وما أشبه ذلك، وكلّها فعل وفاعل، والتاء الساكنة من قولك: (ضربتْ) علامة تأنيث الفاعل(٣)، والفاعل فيه ضمير مستتر تقديره: (هي)، وأمّا الألف فإن كانت ضمير اثنين مذكّرين فلا تلحق الفعلَ تاءُ التأنيث، وإن كان ضمير اثنتين مؤنّثتين كانت قبلها تاء التأنيث، نحو: الهندان قامتا وخرجتا، وما أشبه ذلك، وضمير الاثنين إنّما هو الألف، والتاء علامة تأنيث الفاعل.

وأمّا المنفصلة فهي اثنا عشر أيضًا، وهي على الترتيب المذكور في المتّصلة، اثنان للمتكلّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، وستأتي في باب (المبتدأ) إن شاء الله تعالى، وقد تمّ الكلام على كلام الشيخ.

* * *

---

(١) (بقوله): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»: بالمثنّى.

(٣) (الفاعل): ساقطة من «ل».

الفصل الثاني

في إلحاق الفعل علامة التثنية وعلامة الجمع

اعلم أنّ للعرب في ذلك لغتين:

إحداهما: لغة فصحاء العرب، وهم لا يُلحقون الفعل علامة التثنية ولا علامة الجمع علامةً على أنّ الفاعل[١] مثنًّى أو مجموع، فيقولون: قام الزيدان، وخرج العمران، وقام الزيدون، وانطلق العمرون، وما أشبه ذلك، فلا يُلحقون الفعل علامة تثنية ولا علامة جمع.

واللغة الثانية: لغة غير الفصحاء[٢]، وتسمّى بلغة: (أكلوني البراغيث)، وبلغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[٣]، فهؤلاء يُلحقون الفعل علامة التثنية والجمع علامة على أنّ الفاعل مثنًّى أو مجموع، فيقولون: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وحمل عليها بعضهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[الأنبياء: ٣][٤] فجعل (الذين) فاعلاً بـ (أسرّوا)، والواو [٢٥/ ب] علامة على

(١) في «ل»: الفعل، تحريف.

(٢) اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنّها لغة طيّئ، وبعضهم يذكر أنّها لغة أزد شنوءة، ومنهم من نسبها إلى بلحارث، وذكر سيبويه ولم يعزها إلى أحد. يُنظر: الكتاب ٢/ ٤٠، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢١، وشرح الأشمونيّ ١/ ٣٩٢، وهمع الهوامع ١/ ٥١٤.

(٣) هذا جزء من حديث للنبي ﷺ. الجامع الصحيح المختصر، رقم ٥٣٠، وسنن النسائي، رقم ٤٥٩، وفي روايات هذا الحديث وجواز الاستدلال به كلام طويل الذيل عميق السيل. يُنظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٥١٠.

(٤) ومثلها قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[المائدة: ٧١] وقد حملهما الأخفش على لغة (أكلوني البراغيث) وتبعه في ذلك ابن مالك، وجوّز الفراء والزمخشريّ هذا =

الجمع، ولا ينبغي أن يُحمل القرآن على هذه اللغة الضعيفة، فيكون (الذين) بدلاً من الواو[١].

[مسألة]

وكان شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت[٢] ـ رحمه الله ـ يسألنا عن الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع، ويقول: المؤنّث فرع عن المذكّر، ويستدلّ على ذلك بدليلين:

أحدهما: أنّ آدم ﷺ خُلق قبل حوّاء، وأنّها خُلقت من ضلعه[٣].

وبدليل أنّ لفظ (شيء) مذكّر، وهو يُطلق على المذكّر وعلى المؤنّث، فصحّ أنّه فرع عن المذكّر.

= التخريج. يُنظر: معاني القرآن ١/ ٣١٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٧٤، ٤٧٥، والكشاف ١/ ٦٦٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٠.

(١) قال سيبويه: «وأمّا قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فإنّما يجيء على البدل» وقال ابن هشام في حديثه عن لغة (أكلوني البراغيث): «وقد حمل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وحملها على غير هذه اللغة أولى؛ لضعفها، وقد جوّز في (الذين ظلموا) أن يكون بدلاً من الواو في (وأسروا). . .» وقال أبو حيّان: «وارتفاع (كثير) على البدل من المضمر، وجوّزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة على الجمع، لا ضمير على لغة (أكلوني البراغيث)، ولا ينبغي ذلك؛ لقلّة هذه اللغة» الكتاب ٢/ ٤١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والبحر المحيط ٣/ ٥٤٣.

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت الأندلسيّ الغرناطيّ، نحويّ وفقيه، أخذ عنه جماعة منهم الراعي، له شرح على منظومة والده في الأحكام. يُنظر: نيل الابتهاج ٣٣٣.

(٣) يُنظر: تفسير النسفيّ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ١/ ٦٢٣، وتفسير البيضاويّ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ١/ ٥٨٧.

والمثنّى والمجموع فرعان عن المفرد، والعلامات إنّما تلحق الفروع لا الأصول، فلمّا كان اللحاق في المؤنّث فصيحًا، وفي المثنى والمجموع غير فصيح فهلاَّ كان بالعكس، أو كان اللحاق أو عدمه[١] فصيحًا فيهما.

فأجاب عن ذلك شيخنا المذكور ـ رحمه الله ـ بأن قال: إنّ الفرق بين المسألتين أنّ المثنّى والمجموع لا يلتبس أحدهما بالمفرد، وكثير من المؤنّث لا علامة فيه تدلّ على التأنيث، فيلتبس بالمذكّر لولا[٢] علامة التأنيث، نحو: هند، ودعد، وزينب، وما أشبه ذلك.

وجواب آخر وهو: أنّ المثنىّ والمجموع أنت قادر [فيهما] على التفكيك والرجوع إلى الأصل، فتقول: قام زيد وزيد، بخلاف المؤنّث فالتأنيث لازم له فلا قدرة على الانفكاك عنه، والله أعلم.

* * *

(١) (أو عدمه): ساقطة من «ل».

(٢) (لولا): ساقطة من «ل».

باب المفعول الذي لم يُسمّ فاعله

يتعلّق به ثلاث مسائل:

إحداها: في حدّه.

والثانية: في كيفية بناء الفعل للمفعول.

والثالثة: في الأشياء التي تنوب عن الفاعل [٢٦/ أ].

[المسألة الأولى]:

وتكلّم الشيخ على(١) المسألتين الأوليين، فقال في حدّه: «وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله».

فقوله: «هو الاسم» تحرّز به من الفعل والحرف، يريد: أو ما في تأويله؛ ليدخل في كلامه الحرف المصدريّ مع صلته كما تقدّم ذلك في حدّ الفاعل، نحو قولك: كُرِهَ ما صنعت، واستُحبّ أن تقرأ، فـ (ما صنعت) و(أن تقرأ) في تأويل مصدر تأويله: كُره صنعُك، واستُحبّ قراءتُك، وهما مفعولان لم يُسمّ فاعلهما.

وقوله: «المرفوع» يريد: حقيقة أو حكمًا؛ ليدخل له ما جُرّ بحرف الجرّ الزائد، نحو: ما ضُرب من رجل، وما أُكرم من أحد، وما أشبه ذلك.

ومثال المرفوع حقيقة: ضُرب زيدٌ، وأُكل الخبزُ، ويُضرب زيدٌ، ويُستخرج المتاعُ، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ

(١) في «ل»: عن، تحريف.

﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[هود: ٤٤].

فقوله: ﴿قيل﴾ في الموضعين فعل ماضٍ مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله، وكذلك ﴿غيض﴾، و﴿قضي﴾، وقوله: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾ هو المفعول الذي لم يُسمّ فاعله(١) بـ ﴿قيل﴾ الأول، وهو محكيّ بـ ﴿قيل﴾، وقوله: ﴿ٱلۡمَآءُ﴾ مفعول لم يُسمّ فاعله بـ ﴿غيض﴾، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ مفعول لم يُسمّ فاعله بـ ﴿قضي﴾.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مفعول لم يُسمّ فاعله بـ ﴿قيل﴾ الثاني، وهو محكيّ بـ ﴿قيل﴾ أيضًا، و﴿بُعۡدٗا﴾ منصوب على المصدريّة بفعل محذوف؛ أي: ابعدوا بعدًا، ونحو ذلك.

[فائدة]

والنحاة هنا يقولون بحذف الفاعل لأمور وهو لا يُحذف(٢)، فيحتمل أن يكون مرادهم بالمنع من حذفه إذا لم ينب غيره عنه، ويحتمل أن يكون مرادهم أنّه إذا قُصد الإخبار بالفعل عن المفعول ونحوه، ولا يُذكر الفاعل فيُشتقّ من المصدر فعل على بنية غير بنية [٢٦/ ب] الفاعل ليحدّث به عن المفعول، ولا يقال: حُذف الفاعل؛ لما فيه من إظهار التناقض، وقد تقدّمت الإشارة إليه في أوّل المرفوعات، فهذا حدّ الشيخ للباب.

[لطيفة]

وقد حدّه بعض أدباء الأندلسيّين وظرفائها ونحاتها بحدّ أدنى فقال: المفعول الذي لم يُسمّ فاعله هو: المأخوذ بصيغة (صُعدا)، المروِّم إلى الثكلى ولدًا، المنشِد

---

(١) (وكذلك غيض. . . فاعله): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: والفاعل عندهم لا يحذف.

بلسان حاله أبدًا [من الكامل]:

خَلَتِ الدِّيارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسَوَّدِ ... وَمِنَ الشَّقَاءِ تَفَرُّدِي بِالسُّؤْدَدِ(١)

وهذا حدّ أدنى ظريف من رجل لطيف.

المسألة الثانية ـ في كيفية بناء الفعل للمفعول الذي لم يُسمّ فاعله:

وقد أشار إليه الشيخ بقوله: «**فإن كان الفعل ماضيًا ضُمّ أوّله وكُسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا ضُمّ أوّله وفُتح ما قبل آخره**».

مثال الماضي قولك: ضُرب زيدٌ، وأُكرِم عمرو، ومنه قول المصنّف: «**ضُمّ أوّله وكُسر ما قبل آخره**»، فقوله: «**ضُمّ**» فعل ماضٍ مبنيٍ لما لم يُسمّ فاعله، وهو مضموم الأوّل ومكسور ما قبل الآخر، وكان أصله: (ضُمِمَ)، فالتقى مثلان محركان فوجب الإدغام(٢)، و«**أوّله**» مفعول لم يسمّ فاعله بـ «**ضُمّ**» و«**ما**» في كلام الشيخ مفعول لم يُسمّ فاعله بـ «**كُسر**» موصولة.

ومثال المضارع مبنيًّا للمفعول: يُخرَج زيدٌ، ويُكرَم عمرٌو، ويُستخرَج المتاعُ، وما أشبه ذلك، ومثاله من كلام المصنّف قوله: «**لم يُذكر معه فاعله**» و«**لم يُسمّ فاعله**» في الترجمة، ففي الموضعين (فاعله) مفعول لم يُسمّ

---

(١) في حاشية «ت٢»: السؤدد: المجد والشرف، والبيت لحارثة بن بدر الغدّانيّ في الموسوعة الشعرية ١٥٠. ومعنى قوله: المأخوذ بصيغة (صُعدا): أنّ الفعل المسند إلى المفعول الذي لمّ يسم فاعله يبنى للمجهول كما بني (صُعدا)، ومعنى قوله: المروِّم إلى الثكلى ولدًا: أنّ الفعل عندما فقد فاعله وبني للمفعول أشبه الثكلى التي فقدت ولدها وروّمت ولدًا جديدًا، ومعنى قوله: خلت الديار...: أنّ المفعول الذي لم يسمّ فاعله لم يسد ويتفرّد بالمجد والشرف والعمادة إلاّ بعد حذف الفاعل، ولولا ذلك لم يسد.

(٢) يُنظر: المقتضب ١/ ٣٣٣ وما بعدها.

فاعله، وما أشبه ذلك[١].

[مسألة]

فإن قلت: لِمَ لم يذكر الشيخ فعل الأمر وذكر أخويه؟

قلت: فعل الأمر بالصيغة لا حظّ له في البناء لما لم يُسمّ فاعله، وأمّا بصيغة المضارع فقد قالوا[٢] [من الطويل]:

* لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

وأمّا بصيغة الأمر فلا.

[تنبيه]

واعلم أنّ ما تقدّم من ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر [٢٧/ أ] أو فتحه إنمّا هو في الصحيح العين غير المضاعف[٣].

وأمّا في المعتلّ العين، نحو: باع، وقال[٤]، واختار، وانقاد، وشبهها، فعلى

---

(١) (ومثاله... ذلك): ساقطة من «ل».

(٢) تمام البيت:

* وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ *

و(الضارع) الذليل الخاضع، و(بخصومة)؛ أي: لأجل الخصومة، وقد اختلف العلماء كثيراً في نسبة هذا البيت، والذي عليه العلماء المدقّقون، والشيوخ المحقّقون، أمثال عبد السلام محمّد هارون، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد رحمهما الله تعالى: أنّ هذا البيت لنهشل ابن حري. يُنظر: الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون ١/ ٢٨٨، ومعجم شواهد العربيّة ١٠٣، وعدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/ ٨٤.

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: المضعّف.

(٤) (قال): ساقطة من «ل».

قياس ما تقدّم كنت تحتاج أن تقول: بُيِــع، وقُوِل، واختُيِر، وانقُوِد، بضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر، إلاّ أنّ العرب رفضت هذا ولم تنطق به، بل نقلت حركة حرف العلّة لما قبله فازدحمت عليه حركتان فحذفوا الأصليّة وأبقوا المنقولة فقالوا: بِيع، وقِيل، واختِير، وانقِيد.

وأمّا المضعّف نحو: ردّ، وارتدّ، واستردّ، فكان القياس فيه إذا بنيته للمفعول الذي لم يُسمّ فاعلـه أن تقول: رُدد، وارتُدد، واستُـردد، لكنّـها التقى فيها مثلان محرّكان فوجب الإدغام، فقالوا: رُدّ، وارتُدّ، واستُردّ، وما أشبه ذلك.

وهـذا كلّـه في اللغة الفصيحـة، وفي غيـرها ذكرتها في (عنوان الإفادة)[١] فانظرها هناك.

قوله: «**وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو قولك: ضُرب زيد، ويُضرب زيد، وأُكرم عمرو، ويُكرم عمرو**».

فقوله: «**ضُرب**» فعل ماضٍ مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله، وقد ضُمّ أوّله وكُسر ما قبـل آخره، وكذلك «**أُكرم**» و«**يُضرب**» فعل مضارع مبني لما لم يُسمّ فاعله،

(١) قـال في (عنوان الإفادة) ٥٩، ٦٠: «ومن العرب من حذف حركة حرف العلّة، فقال في (قُوِل) و(انقُوِد): قُـول وانقُود، وفي (بُيِـع) و(اختُيِـر): بُوع واختُور، كان أصلهما (بُيْع) و(اختُيْر) فوقعت الياء ساكنة بعد ضمّة، فوجب قلبها واوًا، فقالوا: بُوع واختُور.

ومن العرب من ينطق بالإشمام، وهو أن ينطق بحركة بين الضمّ والكسر، وبعدها حرف بين الواو والياء، بقدر ما يكون في الحركة من الضمّ يكون فيه من الواو، وبقدر ما يكون فيها من الكسر يكون فيه من الياء، واللغة الفصيحة الكسر، ويليها الإشمام، ويليها الضمّ. وأمّا المضعّف نحو: رُدّ، وارتُدّ، واستُردّ. . . من العرب من نقل حركة الدال الأولى إلى الحرف الذي قبله فقال: ردّ، وشِدّ، وارتِدّ، وما أشبـه ذلك، ومنهم من ينطق بالإشمام، واللغة الفصيحة الضمّ، ويليها الإشمام، ويليها الكسر، بعكس المعتلّ».

وقد ضُمّ أوّله وفُتح ما قبل آخره[1]، وكذلك «يُكرم».

فـ «زيد» و«عمرو» في الأمثلة مفعول لم يُسمّ فاعله، وقد مثّل لك الشيخ مثالاً بالماضي والمضارع، ومثالاً من الثلاثي والرباعيّ، وقد تقدّمت أمثلة كثيرة من الباب.

وقوله: **«والمضمر نحو قولك: ضُربتُ، وضُربنا، وما أشبه ذلك»**.

فقوله: [٢٧/ ب] **«ضُربتُ»** فعل ماضٍ، والتاء مفعول لم يُسمّ فاعله، وهو ضمير المتكلّم وحده[2]، وكذلك **«ضُربنا»** فعل ماض مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله، و**«نا»** ضمير المتكلّم [المعظّم نفسه أو][3] معه غيره مفعول لم يُسمّ فاعله بـ **«ضُرب»**.

واكتفى الشيخ في التمثيل بضميري المتكلّم؛ لأنّه قد ذكر باقيَ الضمائر في باب الفاعل، والبابان في ذلك سواء، فتقول: ضُرِبْتَ، ضُرِبْتِ، ضُرِبْتُما، ضُرِبْتُم، ضُرِبْتُنَّ، فهذه الخمسة التي للمخاطب، ومثال الخمسة التي للغائب قولك: زيدٌ ضُرِبَ، وهندٌ ضُرِبَتْ، والزيدان ضُرِبا، والهندان ضُرِبَتا، والزيودُ ضُرِبُوا، والهنداتُ ضُرِبْنَ، فتقدّر في الأوّل: هو، وفي الثاني: هي، والألف، والواو، والنون، على حسب ما رأيته، ولا بدّ من التاء مع ألف المؤنّثين وما أشبه ذلك.

وأمّا المسألة الثالثة ـ في الأشياء التي تنوب عن الفاعل:

هذه المسألة لم يذكرها المؤلّف، والأشياء التي تنوب عن الفاعل خمسة:

---

(١) (وكذلك أكرم. . . آخره): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) (وحده): ساقطة من «ج».

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

المفعـول به، وقد تقدّم حكمه، والمجرور، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان(١).

والجميـع يُشترط فيها ألاّ يحضر الفاعل، ويشترط في المجرور ألاّ يحضر المفعـول به، ويُشتـرط في المصدر والظرفين أن يكنَّ متصرّفات(٢)، وأن ينتصبن نصب المفعول به مجازًا واتّساعًا، وألاّ يحضر المفعول به أيضًا.

مثال بناء الفعل المجرور: انطُلق بزيد، وجُلس في الدار، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾[الزمر: ٦٩]، [و]: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾[الإنسان: ١٥] وما أشبه ذلك.

ومثال المصدر: أُكل أكلٌ شديد، وقيل قولُ حقّ، وما أشبه ذلك.

ومثال ظرف الزمان: سير يومُ الجمعة (٢٨)، وخُرج يومُ الخميس، وما أشبه ذلك.

ومثال ظرف المكان: جُلس مكانُك، وسير أمامُك، ونزلت منزلتُك، وسوفر فرسخٌ وبريدٌ(٣)، وما أشبه ذلك.

ومعنـى قولهـم: لا يُبنـى الفعـل للمصـدر والظرفيـن حتّـى ينصبن نصب المفعول به مجازًا واتّساعًا؛ أي: تقدّر أنّها مفعول به قبل بناء الفعل لها، وحينئذٍ تكون مفعولات لم يُسمّ فاعلها.

---

(١) (وظرف المكان): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»: يكونا متصرّفين.

(٣) الفرسخ: ثلاثة أميال أو ستّة، وهو فارسيّ معرّب، والبريد: فرسخان، وقيل: ما بين كلّ منزلتين بريد. يُنظر: اللسان (فرسخ) و(برد).

قال[١] ابن أبي الربيـع: لأنّ هذا البناء إنّما يطلب المفعول به، فلا يرتفع به إلاّ ما نُصب نصب المفعول به حقيقة أو [مجازًا و][٢] اتّساعًا.

* * *

(١) يُنظر: البسيط ٢/ ٩٦٠.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت٢»، «ق»، وفي «ت»: مجازًا أو، تحريف.

قوله: «باب المبتدأ والخبر»

جمع الشيخ في هذه الترجمة بابين من المرفوعات التي تقدّم له ذكرها في برنامج المرفوعات.

أمّا المبتدأ فحدّه الشيخ بقوله: **«المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل»**.

فقوله: **«هو الاسم»** تحرّز به من الفعل والحرف والجملة، فإنّ كلّ واحد منها لا يكون مبتدأ حتّى يصير اسمًا لمدلوله؛ أي: للفظه، نحو: قام فعلٌ ماضٍ، ومِن حرفُ جرّ، ولا إله إلاّ الله كلمةُ التوحيد.

وقوله: **«هو الاسم»** يريد: أو ما هو في تأويله ليدخل له الحرف المصدريّ مع صلته، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤]، [و]: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ٢٨٠] تقديره: وصيامُكم خيرٌ لكم، وصدقتُكم خيرٌ لكم، وما أشبه ذلك.

وقوله: **«المرفوع»** تحرّز به من المنصوب والمخفوض، ويريد المرفوع حقيقة أو حكمًا، فالمرفوع حقيقة سيأتي تمثيله، وحمّلنا كلامه (أو حكمًا) ليدخل له نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[الأعراف: ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٨٤، وهود: ٥٠، ٦٠، ٨٣، والمؤمنون: ٢٣، ٣٢]، و(بِحَسبكَ درهمٌ)، فقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾(ما) نافية، و(لكم) جارّ ومجرور في موضع الخبر لـ (إله)، و(إله) مبتدأ مرفوع في الحكم مجرور في اللفظ بـ (من) الزائدة، وتقديره: (٢٩) ما لكم إلهٌ

غير الله، و(غير) مرفوع صفة على موضع (إله)[1].

وكذلك: (بحسبك درهم) فـ(حسبك) مبتدأ، و(درهم) خبره، وهو مرفوع في الحكم مجرور في اللفظ بالباء الزائدة.

وقوله: **«العاري عن العوامل»** يريد به: المجرّد عن العوامل، ويعني بـ**«العوامل»**: اللفظيّة غير الزائدة؛ لأنّ العامل في المبتدأ إنّما هو معنويّ وهو الابتداء.

[مسألة]

فإن قلت: فما الابتداء؟

قلت: هو جعلك الاسم أوّل الكلام على الصفة المذكورة في حدّ المبتدأ المخبر عنه، هذا هو الابتداء، وفيه خلاف[2] ـ أعني: في العامل في المبتدأ ـ فلهذا حملنا كلامه على إرادة العوامل اللفظيّة، وحملناه أيضًا على إرادة غير الزائدة؛ لأنّ حرف الجرّ الزائد قد يعمل في المبتدأ كما تقدّم.

وقوله: **«والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه»**.

فقوله: **«هو الاسم»** يريد: أو ما هو في تأويله؛ ليدخل له الجملة الواقعة خبرًا على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وتحرّز به من الفعل والحرف؛ لأنّهما لا يقعان

---

(١) (صفة... إله): ساقطة من «ج».

(٢) يرى سيبويه وجمهور البصريّين أنّ العامل في المبتدأ الابتداء، ووافقهم ابن جنّيّ وابن مالك، وهو اختيار الراعي. وذهب الكوفيّين إلى أنّه مرفوع بالخبر، ووافقهم أبو حيّان والسيوطيّ. يُنظر: في الكتاب ١/ ٨١، ٢/ ١٢٧، والخصائص ١/ ٧٢، ٧٣، ١٤٩، ١٩٤، ٢٢٣، والإنصاف ١/ ٤٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٣١١.

خبرين حتىّ يصيرا اسمين لمدلوليهما، نحو قول الشيخ في أوّل الكتاب: «**وهي من وإلى**» فـ (مِن) هنا خبر مبتدأ[١]، وكذلك قولك: هذه قام، وهذا يقوم، وشبه ذلك، فـ (قام) و(يقوم) خبران.

وقوله: «**المسند إليه**»؛ أي: المحدّث به عن المبتدأ، أو المخبر به عن المبتدأ، وما أشبه ذلك.

[فائدة]

مثال ما ينطبق[٢] عليه حدّ المبتدأ والخبر قولهم في الأذان والإقامة: الله أكبر الله أكبر[٣]، برفع (أكبر) وأمّا نصبها أو تحريكها بالفتح فلا وجه له؛ لأنّ الأذان لم يُسمع إلاّ موقوفًا فوصله مخالف للسنّة[٤]، ولو قلنا بجواز وصله فرفعه واجب كالإقامة؛ لأنّه خبر عن لفظ الجلالة، وهو مفرد معرب فلا وجه لبنائه لا على السكون ولا على الحركة، ولا وجه لنصبه أيضًا[٥].

ولو سلّمنا أنّ لفظ (أكبر) موقوف [كألفاظ العدد][٦]، أو مبنيّ على السكون، كان القياس تحريكه بالكسر على الأصل؛ لالتقاء الراء الساكنة مع لام التعريف، كما

---

(١) في «ج»، «ل»: المبتدأ السابق.

(٢) في «ج»، «ل»: يطلق.

(٣) (الله أكبر): ساقطة من «ل».

(٤) في سنن أبي داود، رقم ٢٠٥ أنّ رسول الله ﷺ علّمه الأذان تسع عشرة كلمة، ولا يتحقّق ذلك إلاّ بالوقف على كلّ تكبيرة من التكبيرات، فيكون وصل كلّ تكبيرة بالتي تليها مخالفًا للسنّة عند من احتجّ بهذا الحديث.

(٥) قال ابن منظور: «والراء في (أكبر) في الأذان والصلاة ساكنة لا تضمّ؛ للوقف، فإذا وصل بكلام ضمّ». اللسان (كبر).

(٦) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

تقول: قلِ الحق، وذرِ الباطل، وصلِ الرحم، ونحو ذلك، وليس هذا كنقل حركة همزة.

وليس هذا كنقـل حركة همزة (أربعة) إلى تاء (ثلاثة) في العدد؛ لأنّ ألفاظ العدد موقـوف عليها ولا وجه لإعرابهـا، وهمزة (أربعة) همزة قطع لا يجوز نقل حركتها لتاء (ثلاثة) الساكنة للوقف عليها، بخلاف لفظ (أكبر) فهو معرب وهو خبر عن اللفظة المعظّمة كما مرّ، سواء وُقف عليه أو وُصل، ولا وجه لبنائه.

وإنّمـا وُقف عليه بسبـب مدّ المـؤذّن صوتـه للإسماع فينقطع النفس فيقف عليه بالسكون.

والهمزة في لفظ الجلالة همزة وصل لا يصحّ نقل حركتها بوجه من الوجوه[1]، كما مرّ.

وليـس هـذا أيضًـا كفتـح نـون: (مـنَ الرجـل) و[ميـم]: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ـ٢]؛ لأنّ العرب فتحت هذا فرارًا من توالي الكسرتين.

قال[2] ابن أبي الربيع وغيره: [وليس من نقل حركة همزة الوصل؛ لأنّ الله تعالى لم يخلق حركة همزة وصل يجوز نقلها][3].

قالوا: فقد نُقل فتحها عن المبرّد[4].

---

(١) في «ج»، «ل»: نقلها من الوجوه، تحريف.

(٢) لم أجده في البسيط.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) لم أجده في كتبه المطبوعة المتوافرة، والمبرّد هو: أبو العباس محمّد بن يزيد الأزديّ، إمام العربيّـة ببغداد في زمنه، وأحد أئمّة الأدب والأخبار، ولد بالبصرة (ت٢٨٥هـ) ببغداد. يُنظر: البلغة ٢١٦، ٢١٧، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩ ـ ٢٧١.

قلت: إن صحّ عنه النقل، فإن كان قياسًا منه فقواعد العربيّة تردّه عليه[١]، ولا يمكن أن يكون سماعًا مع إطباقهم أنّه لم يُسمع إلاّ موقوفًا، ولو صحّ النقل عن العرب لكان شاذًّا في القياس وفي الاستعمال لا يُلتفت إليه، ولا يعوّل عليه[٢].

وقد رأيت كثيرًا من العلماء يناظرون عليها، وقد صنّف بعضهم فيها يرومون بذلك جواز فتح الراء، وربمّا أوجبه بعض من لا خبرة له بعلم العربيّة، والتحقيق ما ذكرته لك، والله تعالى أعلم.

وقد ظهر لك أنّ فتح الراء من (أكبر) قبيح جدًّا؛ لمخالفة السنّة، واللحْن.

[فائدة]

وأمّا مدّ المؤذّنين والمسمّعين[٣] في الصلاة بجامع الأزهر[٤]وغيره همزة الوصل من لفظ الجلالة، وهمزة (أكبر)، ومدّ الباء في (أكبر)، فكان لحنه في الثلاثة كفرًا[٥]؛ للزوم إدخال همزة الاستفهام في الأوّلين، ولصيرورة (أكبر) بمدّ بائه

---

(١) (فإن كان. . . عليه): ساقطة من «ج».

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) (المسمّعين): ساقطة من «ج»، وفي «ت٢»: المبلّغين.

(٤) الجامع الأزهر هو: جامع كبير بالقاهرة أُسّس سنة ٣٥٩هـ، وتمّت عمارته سنة ٣٦١هـ على يد جوهر الصقليّ. يُنظر: قصّة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم (مصر) ٢٥/ ٦٩، ومحاضرات في تاريخ الحضارة الإسلاميّة ٣٤١، ٣٤٢.

(٥) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: فكلّ واحد من الثلاثة لحن كفر. قال ميارة: «يغلط بعض المؤذّنين في مواضع منها: أن يمدّ الباء من (أكبر) فيصير (أكبار) والأكبار: جمع كَبَر وهو الطبل، فيخرج إلى معنى الكفر». الدرّ الثمين والمورد المَعين شرح المرشد المُعين على الضروري من علوم الدين ٢٠٣. وفي الموسوعة الفقهيّة ٢/ ٣٦٢: «اللحْن الذي يغيّر المعنى في الأذان كمدّ همزة (الله أكبر) أو بائه يبطل الأذان».

جمعًا لـ (كَبَر) كـ (جمل) أو لـ (كبر) كـ (عدل)[١] وإطلاقه على الباريء سبحانه كفر، فيكفرون في التكبيرة الواحدة ثلاث مرّات طلبًا للتنغيم.

فإن قالوا: مدّ الباء من (أكبر) إشباع للوقف فهو جائز.

قلت: ذكر[٢] أبو الحسين ابن أبي الربيع ـ رحمه الله ـ في الوقف على نحو هذا سبعة أوجه، ولم يذكر منها الإشباع، ولو جاز لغة امتنع شرعًا، ويحرم[٣] النطق به، والله أعلم.

ومن سمع ذلك منهم وعلم وقدر على تغييره ولم يفعل لزمه ما لزم القائل، والله تعالى أعلم.

وقوله: **«نحو: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وما أشبه ذلك»**.

هذا تمثيل للمبتدأ والخبر، فمثّل لك في المثال الأوّل مثال من مبتدأ وخبر مفردين، وفي المثال الثاني بمبتدأ[٤] وخبر مثنيين، وفي المثال الثالث مجموعين، وكلّ مبتدأ منها اسم [٣٠/أ] مرفوع عارٍ عن العوامل اللفظيّة كما ذُكر، وكلّ خبر منها اسم مرفوع مسند إلى مبتدئه كما ذُكر في حدّيهما.

قوله: **«والمبتدأ قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدّم، والمضمر اثنا عشر»**.

قد تقدّم له الكلام على ضمائر الرفع المتّصلة في باب الفاعل، وتكلّم هنا

(١) يُنظر: اللسان (كبر).

(٢) لم أجده في البسيط.

(٣) في «ل»: يجوز، تحريف.

(٤) (بمبتدأ): ساقطة من «ل».

على ضمائر الرفع المنفصلة، وقد تقدّم أنّ كلّ اثني عشر منها على ثلاثة أقسام:

اثنان للمتكلّم وهي: أنا ونحن.

وخمسة للمخاطب وهي: أنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ.

وخمسة للغائب وهي: هو، وهي، وهما، وهم، وهنّ.

وكلّ خمسة منها أوّل ما يُبتدأ فيه بالواحد المذكّر، ثمّ بالواحدة المؤنّثة، ثمّ بالاثنين كيف ما كانا، ثمّ بجماعة الذكور، ثمّ بجماعة الإناث[١]، وكذلك كلّ خمسة من المنصوبة والمخفوضة[٢].

وكذلك تصريف الفعل؛ أوّل ما يُبتدأ فيه بالأمر للواحد، ثمّ الواحدة، ثمّ الاثنين، ثمّ الذكور، ثمّ الإناث؛ لأنّ الضمائر المخفوضة اثنا عشر متّصلة لا غير، فجميع الضمائر ستّون ضميرًا، وزاد سيبويه[٣] الياء من (تفعلين)، وسيتبيّن كلٌّ في موضعه إن شاء الله تعالى.

فتقول: أنا قائم، ونحن قائمون، وهي قائمة، وأنت مسافر، وأنتم قائمون[٤]، وما أشبه ذلك، وكلّ ضمير منها مبتدأ وما بعده خبر.

ثمّ قال: **«والخبر قسمان: مفرد، وغير مفرد، فالمفرد نحو قولك: زيد قائم»**.

ومراده بالمفرد ما ليس بجملة ولا شبيه بها، وهو المجرور والظرف، فيدخل

---

(١) في «ل»: النسوة.

(٢) في «ج»، «ل»: المنصوبات والمخفوضات.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/ ١٥٥.

(٤) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: مسافرون.

فيقوله: «المفرد» الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، والهندات شاخصات؛ لأنّ هذه الأمثلة كلّها ليس الخبر فيها جملة، وهذا هو المراد بقوله: مفرد وغيره.

والمفرد قسمان: جامد [٣٠/ ب] ومشتقّ.

فالجامد يطابق المبتدأ ولا ضمير فيه، نحو قولك: زيد[١] أخوك، والزيدان أخواك، وشبهه.

والمشتقّ لا بدّ فيه من ضمير يعود إلى[٢] المبتدأ، فإن رفع ضمير الأوّل كان خبرًا حقيقيًّا ولزمته مطابقته للمبتدأ، فتقول: زيد قائم، والهندان قائمتان، والزيدون قائمون، ففي المثال الأوّل رُفع ضمير (زيد) وهو مفرد، وفي المثال الثاني رُفع ضمير (الهندان) وهما مؤنّثان، وفي الثالث ضمير جماعة الذكور، وليست الألف في (قائمتان) والواو في (قائمون) بضميري رفع، وإنّما الألف علامة التثنية، والواو علامة الجمع، والصحيح أنّ علامة التثنية والجمع عادة بعده تُعدّ غير معيّنة، يبرزها العامل ألفًا أو واوًا أو ياء، وهذا الضمير الذي يحتمله الاشتقاق لا يجوز بروزه، وإنّما يبرز الضمير[٣] في حالة واحدة، وهي إذا جرى الوصف على غير من هو له، وسواء أكان خبرًا أم صفة أم حالاً.

فمثال[٤] بروز الخبر: زيد جاريته ضاربها هو، وزيد عمرو ضاربه هو، فالضارب هو (زيد)، والمضروب هو (عمرو)، فجرى (ضارب) على (عمرو) في اللفظ وهو لـ (زيد) في المعنى؛ لأنّه هو الضارب لـ (عمرو)، فبرز ضمير الرفع الذي

---

(١) (قولك زيد): ساقطة من «ج».

(٢) في «ج»، «ل»: على.

(٣) (الضمير): ساقطة من «ج».

(٤) من «ج»، «ت»، «ت٢»، وفي «أ»: مثال، وهي ساقطة من «ل».

يتحمّـله (ضارب) لجريانه في المعنى على (زيد) وهو في ظاهر اللفظ لـ (عمرو) وكذلك المثال المتقدّم.

ومثاله في الصفة: مررت بمسلم وكافر قاتله هو، إذا كان القاتل هو المسلم، فالوصف في اللفظ جارٍ على الكافر، فلو كان القاتل هو الكافر لم يبرز الضمير فيه.

ومثـال بروزه في الحال: مررت بزيدٍ وعمروٍ ضاربًا له هو، إذا كان الحال من (زيد) [في المعنى وهو لـ (عمرو) في اللفظ][١]، فلو كان الضارب عمرًا لكان الحال منه ولم يجـز بروز الضميـر، [وإنّما يبـرز الضمير إذا رفعته الصفة الجارية على غير من هي له، سواء كانت تلك الصفة حالاً أم خبرًا أم نعتًا، بخلاف الفعل إذا رفع ضمير غير من هو له في اللفظ؛ فإنّ الضمير يستتر فيه، وذلك إذا كان الضمير مفردًا.

والفرق بين الفعل والصفة: أنّ الفعل لمّا كان للضمائر[٢] معه حالتان: حالة بروز، وحالة استـتار، أرادوا أن يكون للصفـة الجاريـة عليه مع الضمير حالتان، فأبـرزوا الضمير إذا جرت الصفة على غير من هي له، واستتر فيما عدا ذلك. من (عنوان الإفادة)[٣]][٤].

وإن رفع الخبر المفرد [٣١/أ] المشتقّ اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً لزم فيه الإفراد على اللغة الفصيحة، نحو: الزيدان قائم أبواهما، والزيدون قائم آباؤهم،

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) (للضمائر): ساقطة من «ل».

(٣) ٧٣، ٧٤.

(٤) من «ل»، «ت». وفي «أ»، «ج»، «ت٢»، «ق»، لم يذكر هذه الزيادة واكتفى بقوله: وقد بيّنت ذلك في (عنوان الإفادة).

وما أشبه ذلك، ولا يشترط فيه المطابقة، ويسمى هذا الخبر سببيًا، وتجوز مطابقته على لغة (أكلوني البراغيث)(١).

ثمّ قال: «**وغير المفرد أربعة أشياء: المجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره**».

كان ينبغي له أن يقول: والخبر قسمان: مفرد، وغير مفرد، والمفرد قسمان: جامد، ومشتقّ، وغير المفرد قسمان أيضًا؛ لأنّ الجملتين حكمهما واحد، والظرف والمجرور حكمهما واحد.

أمّا المجرور والظرف فحكمهما كحكم المبتدأ المفرد المشتقّ من غير فرق.

فإن رفعا ضمير الأوّل لزم تقدير ما يتعلّقان به مطابقًا، نحو: الزيدان في الدار، والهندات عندك، فتقدّر في الأوّل: كائنان في الدار، وفي الثاني: كائنات عندك، وما أشبه ذلك.

وإن رفعا الظاهر أو الضمير المنفصل لزم الإفراد على اللغة الفصيحة كما كان ذلك في المفرد المشتقّ(٢).

فمثال رفعهما الظاهر: زيد في الدار أبواه، وعمرو عندك أخوته، فـ (أبواه) يحتمل أن يكون فاعلاً بالمحذوف، وأن يكون مبتدأ مؤخّرًا عن خبره، وهو المجرور، وتكون الجملة في موضع خبر(٣) الأوّل، وكذلك (إخوته).

[تنبيه]

واعلم أنّ الظرف والمجرور إذا وقعا خبرين أو حالين أو صفتين أو صلتين

---

(١) تقول على هذه اللغة: الزيدان قائمان أبواهما، والزيدون قائمون آباؤهم، وما أشبه ذلك.

(٢) (المشتق): ساقطة من «ل».

(٣) في «ج»، «ل»: الخبر عن.

فإنّهما يتعلّقان بمحذوف لازم الحذف، وتقدّره في الصلة: فعلاً؛ لأنّ الصلة لا تتمّ بمفرد، وتقدّر في غيرها: فعلاً، أو اسم فاعل على الخلاف فيه(١).

وأمّا الجملة فلا يخلو [٣١/ ب] إمّا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى، أو ليست كذلك.

فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، نحو قولك: نطقي: لا إله إلاّ الله، وقولي: حسبي الله، فهذه لا تحتاج إلى رابط؛ لأنهّا نفس المبتدأ في المعنى؛ لأنّ النطق هو (لا إله إلاّ الله)، والقول هو (حسبي الله).

وإن كانت الجملة ليست نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ أن يكون للمبتدأ في الخبر ذكر ظاهر أو مقدّر يربط بين الجملة الواقعة خبرًا وبين المبتدأ.

ومرادهم بالذكر الظاهر والمقدّر: الضمير أو ما يقوم مقامه، والذي يقوم مقام الضمير ثلاثة أشياء: العموم، وتَكرار المبتدأ بلفظه، واسم الإشارة.

فمثال العموم قولهم: زيد نعم الرجل، وعمرو بئس الغلام، فـ(زيد) مبتدأ، و(نعم الرجل) فعل وفاعل في موضع الخبر، والرابط ما في الألف واللام من معنى العموم.

ومثال تَكرار المبتدأ بلفظه قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[الحاقة: ١ ـ ٢]، فـ(الحاقّة) مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثانٍ وهي استفهامية، و(الحاقّة) الثانية خبر (ما)، والجملة خبر (الحاقّة) الأولى، والرابط بين الجملة والمبتدأ تكرار (الحاقة)، وكُرّرت تهويلاً وتعظيمًا، وكذلك: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[القارعة: ١ ـ ٢].

(١) قدّره أكثر النحاة فعلاً واختاره ابن هشام، وقدّره بعضهم وصفًا واختاره ابن مالك. يُنظر: مغني اللبيب ٢/ ٥١٥، ٥١٦، وهمع الهوامع ٣/ ٨٩، ٩٠.

ومثال اسم الإشارة قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف: ٢٦][١]، فـ (لِبَاسُ التَّقْوَىَ) مبتدأ ومضاف إليه، و(ذَلِكَ) مبتدأ ثانٍ، و(خَيْرٌ) خبر (ذَلِكَ)، والجملة خبر (لِبَاسُ)، والرابط اسم الإشارة؛ لأنّه إشارة إلى المبتدأ.

ومثال المقدّر قولك: السمن مَنَوانِ[٢]بدرهم، فـ (السمن) مبتدأ، و(منوان) مبتدأ ثانٍ، و(بدرهم) خبر (منوان)، والجملة خبر (السمن)، والرابط محذوف تقديره: منوان منه بدرهم.

ومثّل الشيخ للخبر المجرور بقوله: **«زيد في الدار»** فـ **«زيد»** مبتدأ [٣٢/ أ]، و**«في الدار»** خبر.

ومثّل للظرف بقوله: **«زيد عندك»** فـ **«زيد»** مبتدأ، و**«عندك»** خبر.

ومثّل الجملة الفعليّة بقوله: **«زيد قام أبوه»**.

ومثّل للجملة الاسميّة بقوله: **«زيد جاريته ذاهبة»**.

* * *

[باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر]

قوله: «باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر».

العوامل: جمع عامل، وهو اسم فاعل من عمل يعمل عملاً، والعمل المهنة والفعل[٣]، فسمّاها الشيخ عوامل باعتبار أنّها تدخل على المبتدأ والخبر تعمل فيهما

---

(١) وهذه قراءة ابن كثير وعاصم وحمزة ويعقوب وخلف. يُنظر: السبعة ٢٨٠، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١٨٤.

(٢) المنوان، والمنيان: تثنية منا، وهو المكيال الذي يكال به السمن وغيره. يُنظر: اللسان (مني).

(٣) يُنظر: اللسان (عمل).

رفعًا ونصبًا، ورفعهما غير الرفع بالابتداء[١].

وسُمّيت ـ أيضًا ـ نواسخ الابتداء باعتبار أنّها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما[٢]، ويصير العمل لهذه النواسخ.

قوله: **«وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها»**.

* * *

(١) هذا مذهب البصريّين، أما الكوفيّون فذهبوا إلى أنّها باقية على رفعها قبل دخول العوامل. يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب ٤٨، والإنصاف ١/ ١٦٧.

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»: حكم الابتداء.

[كان وأخواتها]

ذكر الشيخ أنّ العوامل ثلاثة أبواب، وهي كما ذكر، وبدأ بالكلام على باب (كان)، وكذلك غيره من النحاة، وذكر من مسائله مسألتين:

إحداهما: في عملها.

والثانية: في عددها.

وبقي عليه مسألتان أكيدتان:

إحداهما: في ترتيبها.

والثانية: في تقسيمها لناقص وغيره.

[المسألة الأولى]

فأمّا عملها فقد تقدّم أنّها ترفع المبتدأ فيبقى اسمها، وتنصب الخبر ويُعرب خبرها، تشبيهًا لهذه الأفعال بالفعل المتعدّي لواحد يطلب اسمين من جهتين مختلفتين، يطلب الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب، فكذلك هذه الأفعال تطلب اسمين من جهتين مختلفتين[1]، تطلب الخبر لتفيد فيه معنًى، وتطلب المبتدأ لأنّه مطلوب بالخبر، ومطلوب المطلوب مطلوب.

[تنبيه]

واعلم أنّ جميع ما يصحّ أن يكون خبرًا عن المبتدأ [٣٢/ ب] يصحّ أن يكون

(١) (فكذلك... مختلفتين): ساقطة من «ج»، «ل».

خبرًا لـ (كان وأخواتها) إلاّ الجملة، فيُشترط فيها أن تكون خبريّة تحتمل الصدق والكذب، فلا تقول: كان زيد هل قام أبوه، ولا: أصبح زيد اضربه، ولا ما أشبه ذلك، على أن تكون الجملة الطلبيّة خبرها.

ويجوز على أن يكون[1] في (كان) ضمير الأمر والشأن، وكذلك (إنّ وأخواتها).

وقد أشار الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ إلى عملها بقوله: **«فأمّا كان وأخواتها فإنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر»**.

ولقد أحسن ابن مالك في قوله[2] [من الرجز]:

تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدا اسْمًا وَالْخَبَرْ
تَنْصِبُهُ، كَـ (كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

حيث أعطى الحكم والمثال في شطرين ـ رحمه الله ـ.

[المسألة الثانية]

وأمّا المسألة الثانية في عددها فقد أشار إليها الشيخ بقوله: **«وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وليس وما زال وما انفكّ وما فتئ وما برح وما دام، وما تصرّف منها»**.

ويعني بقوله: **«وما تصرّف منها»**: أنّ كلّ فعل مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو مصدر يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وكلّها تتصرف إلا (ليس) وحدها.

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: ولا يجوز أن يكون، تحريف.
(٢) ألفيّة ابن مالك ١٧.

ومثّل للمتصرّف بقوله: «**نحو: كان ويكون وكن وأصبحَ ويصبح وأصبحْ، تقول: كان زيد قائمًا، وليس عمرو شاخصًا**».

فـ«**كان**» فعل ماضٍ، و«**زيد**» اسمها، و«**قائمًا**» خبرها، و«**ليس**» فعل ماضٍ، و«**عمرو**» اسمها، و«**شاخصا**» خبرها، فمثّل مثالين للماضي.

ومثال المضارع: يكون زيد قائمًا، ويصبح عمرو منطلقًا.

ومثال الأمر: كن قائمًا، وأصبحْ مسافرًا، ففي (كن) ضمير مستتر هو اسمها، و(قائمًا) خبرها، وفي (أصبحْ) ضمير مرفوع مستتر هو اسمها، و(مسافر) خبرها.

ومثال المصدر: أعجبني كون زيد قائمًا، فـ(زيد) مضاف إليه المصدر وهو [٣٣/ أ] في الأصل اسمها، لكنّه جُرّ بالإضافة، و(قائمًا) خبر المصدر.

ومثال اسم الفاعل: زيد كائن أبوه قائمًا، فـ(أبوه) اسم (كائن)، و(قائمًا) خبرها.

[المسألة الثالثة]

اعلم أنّه لا يجوز تقديم أسمائها عليها؛ لأنّه شبيه بالفاعل وقد أطلق عليه سيبويه[١] فاعلاً، وعلى خبرها مفعولاً مسامحةً؛ لقوة الشبه.

ويجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها[٢] إلاّ زال وأخواتها؛ لأنّ حرف النفي له صدر الكلام، فإنّه لا يجوز تقديم أخبارها على حرف النفي، وحروف النفي التي لها صدر الكلام هي: (ما، وإن النافيتان، ولا النافية في جواب القسم) فلا تقول: قائمًا ما زال زيد، ولا: **شاخصًا** ما انفكّ عمرو، وتقول: قائمًا لم يزل زيد؛ لأنّ

(١) يُنظر: الكتاب ١/ ٤٩، ٥٠.

(٢) (عليها): ساقطة من «ل».

(لم) ليس لها صدر الكلام، وكذلك (ما دام) لا يتقدّم عليها خبرها؛ أعني: على (ما)؛ لأنّ (ما) مصدريّة مع (دام)، وهي وما بعدها في تأويل مصدر، والمصدر موصول ولا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول.

[مسألة]

فإن قلت: فهل يجوز توسيطه بين (ما) والفعل في الموضعين؟

قلت: ذكر[1] الشيخ أبو عبدالله محمّد بن الفخّار الشهير بالْبِيرِيّ الأندلسيّ شارح (الجُمل) للشيخ أبي القاسم أنّه يمتنع توسيط الخبر بين (ما) و(دام)؛ لأنّهما لمّا تلازما صارا كالشيء الواحد، قال[2] الأستاذ البيريّ المذكور: «ويمتنع عند كلّ النحاة توسيط الخبر بين الفعل وحرف النفي في (زال وأخواتها)؛ لأنّهما لمّا تلازما صارا كالشيء الواحد». انتهى.

قلت: وقد قيل[3] بجواز توسيطه بين (ما) والفعل.

وأمّا خبر ليس [٣٣/ ب] فاختُلف[4] في جواز تقديمه عليها؛ فقيل: يمتنع؛

(١) يُنظر: شرح الجمل ١٥٤. والبيريّ هو: أبو عبدالله محمّد بن عليّ بن أحمد الخولانيّ الأندلسيّ المعروف بابن الفخّار البيريّ، الأستاذ المقرئ، الخطيب البارع، خاتمة النحاة والقرّاء بالأندلس (ت٧٥٣هـ) بغرناطة. يُنظر: غاية النهاية ٢/ ٢٠٠، ٢٠١، وبغية الوعاة ١/ ١٧٤، ١٧٥.

(٢) شرح الجمل ١٥٥.

(٣) قال السيوطيّ: «أمّا تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسّط بينهما، نحو: ما قائمًا زال زيد، فالأصحّ جوازه، وعليه الأكثرون، ومنعه بعضهم». همع الهوامع ١/ ٣٧٣، ويُنظر: شرح التصريح ١/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٤) جمهور الكوفيّين، والمبرّد، والزجّاج، وابن السرّاج، والسيرافيّ، والفارسيّ، والجرجانيّ، وأكثر المتأخّرين، ومنهم ابن مالك على المنع فيها قياسًا على فعل التعجّب، وعسى، =

لأنّها غير متصرّفة في نفسها فلا تتصرّف في غيرها، وقيل: يجوز، بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود: ٨] فإنّه يتعلّق بـ (مصروفًا)؛ أعني: (يوم)، و(مصروفًا) خبر (ليس)؛ أي: لا يُصرف عنهم يوم يأتيهم.

وقال بعضهم: الفاعل في (يوم) محذوف دلّ عليه الكلام[١]؛ أي: لا يُصرف عنهم العذاب يوم يأتيهم، واسم (ليس) مضمر فيها؛ أي: ليس العذاب مصروفًا عنهم. نقله أبو البقاء[٢].

وأمّا معمول الخبر فكالخبر يجوز تقديمه حيث يجوز تقديم الخبر، ويمتنع حيث يمتنع تقديم الخبر[٣].

المسألة الرابعة ـ في تقسيمها لناقص وغيره:

اعلم أنّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم لا يُستعمل إلاّ ناقصًا.

= ونعم، وبئس، بجامع عدم التصرّف، وقدماء البصريّين، ونسبه ابن جنّيّ إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزمخشريّ، والشلَوبين، وابن عُصفور، على الجواز. يُنظر: الإنصاف ١/ ١٥١، همع الهوامع ١/ ٣٧٣.

(١) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: العذاب. والآية كاملة: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٦٩٠، وأبو البقاء هو محبّ الدين عبدالله بن الحسين ابن عبدالله بن الحسين العكبريّ البغدادي الضرير، أصله من عكبرا، برع في الحديث والفقه والخلاف والأصول والفرائض والحساب والنحو واللغة والأدب، وُلد ببغداد أوائل سنة ٥٣٨هـ، ت٦١٦هـ. يُنظر: البلغة ١٢٢، وبغية الوعاء ١/ ٣٨ وما بعدها.

(٣) (تقديم الخبر): ساقطة من «ج».

وقسم لا يُستعمل تامًّا وناقصًا وزائدًا.

وقسم يُستعمل تامًّا وناقصًا.

فأمّا القسم الأوّل، وهو ما لا يستعمل إلاّ ناقصاً لا غير فتلك ثلاثة أفعال: فتئ، وليس، وزال[١].

وأمّا ما يستعمل ناقصًا وتامًّا وزائدًا فتلك (كان) وحدها دون سائر أخواتها.

فالناقص: هو ما يفتقر لاسم وخبر، ولهذا عُقد الباب، فكلّ أفعاله يستعمل ناقصًا.

[فائدة]

و(كان) هي أمّ الباب، بل أمّ[٢] جميع الأفعال؛ لأنّ كلّ فعل ينحلّ إليها.

والتامّ: ما يكتفي بمرفوع، ويُعرب فاعلاً به كسائر الأفعال القاصرة[٣].

والزائد: مـا يكون خروجه كدخوله[٤]؛ أي: إذا قُدّر سقوطه يصحّ المعنى دونه.

وقد اجتمعت الوجوه الثلاثة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[ق: ٣٧] فـ [(كان)][٥] يجوز أن تكون ناقصة ويكون (قلب) اسمها، و(له) خبرها مقدّم على اسمها، ويجوز [٣٤/ أ] أن تكون تامّة، فيكون (قلب) فاعلاً بها،

---

(١) (وزال): ساقطة من «ل».

(٢) (الباب بل أم): ساقطة من «ل».

(٣) القاصرة: اللازمة التي لا تطلب مفعولاً به.

(٤) في «ج»، «ل»: دخوله كخروجه.

(٥) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

و(له) يتعلّق بـ (كان)، وتكون كفعل لازم، ويجوز أن تكون زائدة فيكون (قلب) مبتدأ، و(له) خبره مقدّم عليه، وكأنّه قال: إنّ في ذلك لذكرى لمن له قلب، ويجوز أن تكون ناقصة واسمها ضمير الشأن مضمر فيها والجملة بعدها خبرها.

وأمّا ما يُستعمل تامًّا وناقصًا فتلك باقي أفعال الباب[1] غير (كان، وليس، وفتئ، وزال) والله أعلم، وقد تقدّم الكلام على ذلك.

* * *

(١) (وأمّا ما... الباب): ساقطة من «ل».

[إنّ وأخواتها]

قوله: «**وأمّا إنّ وأخواتها فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر**».

هذا هـو الباب الثاني من العوامل، وتكلّم الشيخ على ثلاثة مسائل من هذا الباب:

المسألة الأولى: في عملها.

المسألة الثانية: في عددها.

والثالثة: في معناها، فأمّا معانيها فتُذكر في مسألة عملها.

وينبغي أن يُستدرك على الشيخ بعض المسائل المهمّة في هذا الباب وهي:

مسألة في ترتيبها مع معمولاتها.

ومسألة في دخول اللام في خبرها.

ومسألة في العطف على اسمها.

فتبقى خمس(1) مسائل.

المسألة الأولى ـ في عملها(2):

وهو الذي أشار إليه بقوله: «**فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر**».

اعلم أنّ هذه الحروف مختصّة بالدخول على الجمل الاسميّة، فلاختصاصها

---

(1) في «ل»: ستّ، تحريف.

(2) (عملها): ساقطة من «ل».

وجب لها أن تعمل، وكان القياس أن تعمل الجرّ؛ لأنّه عمل الحروف، لكنّها رفعت ونصبت تشبيهًا لهذه الأحرف بالفعل الماضي[١] المتعدّي لواحد، وشبهها به من أربعة أوجه:

أحدها: أنّ عدد حروفها كعدد حروف الأفعال.

الثاني: أنّ أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال.

الثالث: أنّها تطلب اسمين من جهتين مختلفتين كما يطلبهما الفعل المتعدّي لواحد؛ فتطلب الخبر لتفيد فيه معناها، والخبر طالب للمبتدأ، فهو مطلوب مطلوبها، ومطلوب [٣٤/ ب] المطلوب مطلوب.

الرابع: أنّ معانيَها كمعاني الأفعال، فمعنى (إنّ) و(أنّ): أؤكّد، ومعنى (لكنّ): استدرك، ومعنى (كأنّ): أشبّه، ومعنى (ليت): أتمنّى[٢]، ومعنى (لعلّ): أترجّى[٣].

فبهذا الشبه رفعت ونصبت، وكان القياس أن ترفع الأوّل وتنصب الثانيَ كما كان ذلك في الفعل الماضي، إلاّ أنّ العرب فرّقت بين باب (كان) وباب (إنّ) فأعطوا (كان) عمل الفعل[٤] الأصل، وهو الذي يُقدّم فيه المرفوع على المنصوب؛ لأنّها أفعال حقيقية، وأعطوا (إنّ) عمل الفرع وهو الذي يُقدّم فيه المنصوب على المرفوع؛ لأنّها حرف حقيقية، فقالوا: إنّ زيدًا قائم، كما قالوا: ضرب عمرًا زيدٌ.

---

(١) (الماضي): ساقطة من «ل»، وفي «ج»: المضارع.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وفي «أ»: تمنّي، تحريف.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وفي «أ»: ترجّي، تحريف.

(٤) (الفصل): ساقطة من «ج»، «ل».

ومثل الشيخ لعملها بقوله: **«تقول: إنّ زيدًا قائم، وليت عمرًا شاخص»**.

فـ **«إنّ»** حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، و**«زيدًا»** اسمها، و**«قائم»** خبرها، و**«ليت»** حرف تمنٍّ، تنصب الاسم وترفع الخبر أيضًا، و**«عمرًا»** اسمها و**«شاخص»** خبرها.

المسألة الثانية ـ في عددها:

وهي ستّة: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وقد أحسن ابن مالك ـ رحمه الله ـ في قوله[1] [من الرجز]:

لـــ (إنَّ أنَّ لَيـــتَ لَكِـــنَّ لَعَـــــلّ
كأنَّ) عَكسُ مَـا لِـ (كـانَ) مِـن عَمَـلْ

لأنّه أعطى الحكم[2] والعدد في شطرين.

وفي (لعلّ) لغات عشر[3]، أشهرها أربعة: لعلّ، وعلّ، وأنّ، ولأنّ، قال الشاعر[4] [من الطويل]:

---

(١) ألفيّة ابن مالك ١٩.

(٢) في «ج»، «ل»: أتى بالحكم.

(٣) ذكر ابن منظور ما ورد عن العرب من لغات في (لعلّ) وهي: (لعلَّ) و(علَّ) و(لعلِّ) و(لعنَّ) و(لغنَّ) و(رعنَّ) و(رغنَّ) و(لأنَّ) و(لأنَّنا) يُنظر: اللسان (علل). وزاد أبو البركات: (العلْنَ) و(عنَّ) و(غنَّ) و(لغلَّ) و(غلَّ). يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٠٦، ٢٠٧.

(٤) العُديل بن الفرخ العجليّ، الحماسة بشرح أبي القاسم الفارسيّ ٢/ ٣٥١، وخزانة الأدب ٨/ ٥١٦، والنـوى: التحـوّل من مكان إلى مكان آخر، أو من دار إلى دار غيرها، وهي مؤنّثة لا غير. يُنظر: اللسان (نوي).

وَعَلَّ النَّوى فـي الـدارِ تَجْمَـعُ بَيْنَنَـا وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفان وَيْحَكِ فـي غِمْـدِ

ومثال (أنّ) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[الأنعام: ١٠٩][(١)]، وعلى [٣٥/ أ] هذا المعنى يجوز الوقف على قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ ويبتدئ ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ﴾[(٢)].

ومثال (لأنّ) قول امرئ القيس[(٣)] [من الكامل]:

عُوجـا عَلـى الطَّلَـلِ الْمُحيـلِ لأَنَّنـا نَبْكِي الدِّيارَ كَمـا بَكـى اِبـنُ خِـذامِ

المسألة الثالثة ـ في ترتيبها:

اعلم أنّ الأصل في هذا الباب أن يؤتى بالعامل، ثمّ بالمشبّه بالمفعول، ثمّ بالمشبّه بالفاعل، وقد تقدّم بيانه فتقول: إنّ زيدًا قائم، وليت عمرًا منطلق، ويمتنع أن يقدّم الاسم أو الخبر أو معمول الخبر على هذه الأحرف لمانعين:

---

(١) وقراءة (أنّها) لنافع، وابن عامر، وعاصم بخلف عن شعبة، والكسائيّ، وخلّاد، وأبي جعفر. يُنظر: الكافي في القراءات السبع ١١٠، ١١١، وتقريب النشر في القراءات العشر ١٥٦. قال الخليل بن أحمد: «هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئًا؛ أي: لعلّك، فكأنّه قال: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون». الكتاب ٣/ ١٢٣. ويقوّي قولَ الخليل قراءةُ أبي: ﴿لَعَلَّهَا إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ يُنظر: تفسير الطبريّ (جامع البيان في تفسير القرآن) ٥/ ٢١٢، وتفسير القاسميّ (محاسن التأويل) ٦/ ٢٤٦٧.

(٢) جوّز هذا الوقـف ابن الأنباريّ، وابن النحّاس، والأشمونيّ وهو المعمول به في الوقوف الهبطيّة، ومنعه أبو عمرو الدانيّ. يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ ٢/ ٦٤٢، القطع والائتناف ٢٠٢، والمكتفى في الوقف والابتدا ٧٠، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٨٠، وتقييد وقف القرآن الكريم ٢١٩.

(٣) ديوانه ١٤٤.

أحدهما: أنّ هذه الأحرف لها صدر الكلام، فلا يتقدّم عليها شيء ممّا في حيّزها[١].

والثاني: أنّها غير متصرّفة في نفسها، فلا تتصرّف في معمولاتها.

ويزيد الخبر بمانع ثالث، وهو: أنّه شبيه بالفاعل، فلا يجوز تقديمه على هذه الأحرف[٢] كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل.

ويمتنع تقديم أخبارها على أسمائها لمانع واحد، وهو: كونها غير متصرّفة في نفسها، فلا تتصرّف في معمولاتها[٣].

ويجوز تقديم خبرها على اسمها إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا؛ لضعف المانع[٤]، ولأنّ الظروف والمجرورات اتّسعت العرب فيها ما لم تتّسع في غيرها.

وأمّا معمول أخبارها فكأخبارها؛ يجوز حيث يجوز، ويمتنع حيث يمتنع، والله أعلم.

فتقول: إنّ في الدار زيدًا، وليت عندك عمرًا، ولعلّ في الدار زيدًا قائم.

ويمتنع: إنّ طعامك زيدًا آكل؛ لأنّ (الطعام) معمول الخبر وهو غير ظرف ولا مجرور، ويجوز[٥] تقديم معمولات أخبارها على أخبارها مطلقًا؛ لأنّ المعمول يتقدّم عامله.

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: خبرها.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) (أسمائها... معمولاتها): ساقطة من «ل».

(٤) في «ج»، «ل»: الفاعل العامل.

(٥) في «ج»، «ل»: لا يجوز، تحريف.

[فائدة]

وربط هذه المسألة أن يقال: إنّ (إنّ) لا يليها إلاّ اسمها أو ظرف [٣٥/ ب] أو مجرور يكون خبرها أو معمول خبرها.

المسألة الرابعة ـ في اللام الداخلة في خبرها:

اعلم أنّ هذه اللام هي لام التوكيد في الأصل، تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة.

فإن دخلت على جملة فعليّة فتكون جوابًا لقسم محذوف، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ﴾[هود: ٧] ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾[الملك: ٥][١] [و] ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾[هود: ٢٥][٢]، وهذا كثير.

وإن دخلت على جملة اسميّة فتسمّى لام الابتداء، ومعناها في الموضعين التوكيد، ولا تدخل إلاّ مع (إنّ) المكسورة، وسُمعت مع (لكنّ) قليلاً[٣]، وكان أصلها أن تدخل على المبتدأ، لكنّهم كرهوا الجمع بين حرفين مؤكّدين، فأخّروها عن (إنّ)، فلذلك تدخل على الاسم بشرط تأخيره على (إنّ)، وتدخل على الخبر كذلك، وعلى معمول الخبر، وعلى الفصل[٤] كذلك بشرط التأخير عن (إنّ) نحو

---

(١) وهي ساقطة من «ل».

(٢) وعدد تكرار هذه الآية في القرآن الكريم ١٥.

(٣) ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

سرّ صناعة الأعراب ٢/ ٥٨، الإنصاف ١/ ١٩٣، مغني اللبيب ١/ ٢٦٠.

(٤) (الفصل): ساقطة من «ل». والفصل هو: ضمير الفصل الذي يقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر؛ وذلك لإزالة اللبس؛ أي: ليدلّ على أنّ الاسم بعده خبر =

قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾[ص: ٤٩]، ونحو: إنّ زيدًا لقائم، ونحو: إنّ زيدًا لطعامك آكل، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج: ٦٤](١).

المسألة الخامسة ـ في العطف على معمولها:

اعلم أنّ المعطوف على اسمها بعد الخبر لا يخلو من(٢) أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا.

فإن كان منصوبًا فلا يكون إلاّ معطوفًا على الاسم، ولا إشكال في أنّ جميع هذه الأحرف متساوية فيه، فتقول: إنّ زيدًا قائم وعمرًا، وليت زيدًا قائم وخالدًا(٣).

وإن كان مرفوعًا فلك فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معطوفًا على موضع اسم (إنّ) على تقدير سقوطها.

الثاني: أن يكون معطوفًا على الضمير في الخبر إن كان الخبر ممّا يحتمل ضميرًا، وهذا قبيح حتّى يؤكّد الضمير أو يُفصل.

الثالث: [٣٦/ أ] أن يكون من عطف الجمل.

= وليس صفة أو بدلاً أو غيرهما من التوابع. المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) ١/ ٣٨٦.

(١) ولقد لخّص السيوطيّ هذه المسألة بقوله: «تدخل اللام اسم المكسورة المفصول، والعماد، والخبر المؤخّر». همع الهوامع ١/ ٤٤٨.

(٢) في «ج»، «ل»: إمّا.

(٣) (وليت... وخالدًا): ساقطة من «ج».

مثاله: إنّ زيدًا قائم وعمرو، فيجوز في (عمرو) الوجوه الثلاثة، وهذه الثلاثة الوجوه[١] خاصّة بـ (إنّ) المكسورة و(لكنّ)، وأمّا (ليت) و(لعلّ) و(كأنّ)[٢] فلا يجوز فيها إلاّ وجه واحد وهو العطف على الضمير في الخبر إن كان الخبر يتحمّل ضميرًا، فإن كان الخبر لا يتحمّل ضميرًا فيمتنع رفع المعطوف بعد الخبر، وهذا عند الطلبة من حجارة المخلاة يرجم بها الطلبة بعضهم بعضًا[٣].

فإذا قلت: ليت زيدًا قائم وعمرو، يمتنع أن يكون من عطف الجمل؛ لأنّ الجملة الأولى غير خبريّة وهي جملة (ليت)، والثانية خبريّة، ويمتنع عطفه على موضع اسم (ليت)؛ لأنّ تقدير سقوط (ليت) يخلّ بالمعنى ويفوّتك معنى التمنّي، بخلاف (إنّ)، فلا تفيد[٤] إلاّ التوكيد خاصّة، فيجوز تقدير سقوطها، فلم يبق إلاّ أن يكون معطوفًا على الضمير في (قائم) وهو قبيح حتّى يؤكّد أو يُفصل.

فإن قلت: ليت زيدًا أخوك وعمرو، فلا تجوز المسألة بحال على الرفع؛ لأنّ الخبر لا يتحمّل ضميرًا، فيمتنع رفع المعطوف ويتعيّن نصبه بالعطف على الاسم، وتجوز على أن[٥] تكون من عطف الجمل على مذهب من أجاز عطف الإنشائيّة

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: الأوجه الثلاثة.

(٢) (وكأنّ): ساقطة من «ل».

(٣) المخلاة: جمع خلاة، وهي في الأصل ما يوضع فيه الحشيش والنباتات لتأكله الدوابّ، وربّما استخدمت أيضًا لحفظ الحجارة. يُنظر: اللسان (خلا). ولعلّ المعنى: أنّ هذه المسألة من المسائل الخفيّة التي يمتحن بها الطلبة بعضهم بعضًا، فشبّهها بحجارة المخلاة التي يرمون بها بعضهم.

(٤) في «ج»، «ل»: تقبل.

(٥) (وتجوز على أن): ساقطة من «ج»، «ل».

على الخبريّة والعكس(١).

[تنبيه]

واعلم أنّ قـول النحـاة: إنّـه يجوز أن يكون معطوفًا على موضع اسم (إنّ) على تقدير سقوطها وتشبيههم هذه المسألة بمسألة العطف على المجرور في خبر (ليس) مشكـل في غاية؛ لأنّ (إنّ) ناسخة حكم الابتداء، فلا موضع للابتداء مع الناسخ، بخلاف مسألة (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا) فإنّ هنا عاملين، أحدهما(٢): (ليس) تطلـب نصـب الخبـر، والثاني: البـاء حرف الجرّ تطلب الجرّ، فهنا لفظ وموضع يجوز أن يُحمل عليه، بخلاف مسألة (إنّ)، والله أعلم.

وأمّا (أنّ) المفتوحة فإن [٣٦/ ب] صلح في مكانها المكسورة فتلحقها بـ (إنّ) المكسورة و(لكنّ)، وإن لم يصلح في مكانها المكسورة فتلحقها بـ (ليت) و(كأنّ) و (لعلّ)، وفيها خلاف(٣).

مثالها قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ﴾[التوبة: ٣] فـ (رسـوله) يجـوز فيه الوجـوه الثلاثـة، والله أعلم.

وأمّا مسألة فتحهـا وكسرهـا فضابطهـا كمـا قال(٤) ابن هشام: «تتعيّن (إنّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها، و(أنّ) المفتوحة

(١) يُنظر: البسيط ٢/ ٨٠٦، ٨٠٧.

(٢) (هنا عاملين أحدهما): ساقطة من «ل».

(٣) يُنظر: الكتاب ١/ ٢٣٨، ٢/ ١٤٤، ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦.

(٤) أوضح المسالك ١/ ٢٩٨.

حيث يجب ذلك، ويجوزان إن صحّ الاعتباران»، وانظر (عنوان الإفادة)[١].

* * *

(١) قال في (عنوان الإفادة) ٩٧، ٩٨، ٩٩: «اعلم أنّ (إنّ) في كلام العرب على ثلاثة أقسام: مكسورة لا يجوز فتحها، ومكسورة يجوز فتحها، ومفتوحة لا يجوز كسرها.

فأمّا القسم الأوّل فتكون مكسورة لا يجوز فتحها في تسعة مواضع:

أحدها: إذا وقعت في أوّل الكلام، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾.

الثاني: إذا كان في خبرها اللام، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ﴾.

الثالث: بعد واو الحال، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾.

الرابع: بعد حتىّ الابتدائيّة، نحو قولهم: مرض زيد حتىّ إنهُ لا يُرجى.

الخامس: بعد (كلاّ) الزجْريّة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ﴾.

السادس: إذا وقعت صلة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾.

السابع: بعد (ألا) الاستفتاحية، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾.

الثامن: إذا حُكيت بالقول أو ما في معناه، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾.

التاسع: بعد القسم، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾.

وأمّا القسم الثاني ـ فتكون مكسورة يجوز فتحها في خمسة مواضع:

أحدها: بعد القول المشرَب معنى الظنّ، فمن أجراه مجرى الظنّ فتحها، ومن حكى بعده كسرها.

الثاني: في نحو: خير القول إنّي أحمد الله.

الثالث: بعد (أما) نحو: أما إنّك فاضل.

الرابع: بعد (إذا) الفجائيّة، نحو: خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم.

الخامس: بعد القسم على قول بعض النحاة. قال الأستاذ البيريّ: لا ينبغي أن يجوز غير الكسر هنا لأمرين:

أحدهما: أنّ الفتح لم يأت في القرآن أصلاً.

والثاني: أنّ جواب القسم لا يكون إلاّ جملة اسميّة أو فعليّة».

[ظنّ وأخواتها]

قوله: **«وأمّا ظننت وأخواتها»**.

هذا هو الباب الثالث من نواسخ الابتداء، وذكره في باب المرفوعات، وإن كان ليس مرفوعًا؛ لأنّه من النواسخ، فذكره بحكم الانجرار.

وتكلّم الشيخ فيه على مسألتين:

أحدهما: في عملها.

والثانية: في عددها.

وينبغي أن يُستدرك على الشيخ هنا مسألتان[1]:

أحدهما: في بيان الاقتصار والاختصار.

والثانية: في بيان التعليق[2] والإلغاء.

فتكون مسائله أربعًا[3].

[المسألة الأولى]

أمّا المسألة الأولى فقد أشار إليها بقوله: **«وأمّا ظننت وأخواتُها فإنّها تنصب الاسم والخبر على أنّهما مفعولان»**، المبتدأ مفعولها الأوّل، والخبر هو مفعولها الثاني.

---

(١) في «أ»: مسألتين، تحريف.

(٢) (التعليق): ساقطة من «ل».

(٣) في «ج»، «ل»: أربعة.

وقد تدخل عليهما لتدلّ على التحقيق في الخبر أو التردّد فيه، ولذلك سُمّيت (أفعال القلوب)؛ لأنّ العِلْم والظنّ وما أشبههما من أفعال القلوب، فالخبر مطلوبها، والمبتدأ مطلوب الخبر، [فهو مطلوب مطلوبها][(١)]، فأشبهت بذلك (أعطى)؛ لأنّ (أعطى) فعل أخذ فاعله وطلب بعده محلّيْن، أحدهما معطًى والآخر [٣٧/ أ] معطًى له، فنصبتْ المبتدأ والخبر بهذا الشبه، كما عملتْ (كان) تشبيهًا[(٢)] بالفعل المتعدّي لواحد.

ومثّل لذلك بقوله: «**تقول: ظننت زيدًا منطلقًا، خِلت عمرًا شاخصًا، وما أشبه ذلك**».

فـ «**ظننت**»: فعل ماضٍ وفاعل، و«**زيدًا**»: مفعولها الأوّل، و«**منطلقًا**»: مفعولها الثاني، وكذلك «**خِلت**»: فعل [ماضٍ][(٣)] وفاعل، و«**عمرًا**»: مفعولها الأوّل، و«**شاخصًا**»: مفعولها الثاني.

وقد يقع موقع المفعولين في هذا الباب (أنّ وأنْ) كثيرًا نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[البقرة: ٤٦][و] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة: ٧١] و﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾[التغابن: ٧] وما أشبه ذلك.

المسألة الثانية ـ في عددها:

قال الشيخ: «**وهي: ظننت، وحسبت، وخِلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتّخذت، وجعلت، وسمعت**[(٤)]»، فعدّها عشرة، وعددتها

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) في «ل»: عملت لأنّ شبهها.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) ألحق الأخفش بـ (علم) (سمع) المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت، =

في (عنوان الإفادة) سبعة عشر، وربمّا زادت[١]، وعليك بـ (عنوان الإفادة)[٢].

[فائدة]

وضابط هذا الباب أن يقال: كّل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فهو من باب (ظنّ).

[مسألة]

فإن قلت: قد عرفنا باب (ظنّ)، فما ضابط باب (أعطى) وهو المشبّه به فيما تقدّم؟

قلت: ضابط باب (أعطى) كلّ فعل يتعدّى إلى مفعولين ليس[٣] أصلهما المبتدأ والخبر، ولا أصل[٤] الثاني منهما حرف الجرّ فهو من باب (أعطى)، وكلّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ فهو من باب (أمر).

= نحو: سمعت زيدًا يتكلّم، بخلاف المعلّقة بمسموع، نحو: سمعت كلامًا، وسمعت خُطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ، وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن مالك. والجمهور أنكروا ذلك، وقالوا: لا تتعدّى (سمعت) إلاّ لمفعول واحد. يُنظر: همع الهوامع ١/ ٤٨٤.

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٨ وما بعدها، ٢١٣٣ وما بعدها، و: همع الهوامع ١/ ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) قال في (عنوان الإفادة) ١٠٤: «عددها سبعة عشرة، وربّما زادت، وهي: ظنّ، ورأى، وعلم، ووجد، وجعل بمعنى: اعتقد، واتّخذ، وألفى، وحسب، وخال، وزعم، وعدّ، وحجا، ودرى، وهبْ، وتعلّم، وأُرى، وصيّر، وما في معناها، نحو: جعل وضرب، تقول: جعلت الفضّة خَلخالاً، وضربت الذهب سوارًا؛ أي: صيّرته».

(٣) (ليس): ساقطة من «ل».

(٤) في «ج»، «ل»: والأصل. تحريف.

تقول: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوت عمرًا جُبّة.

ومثال باب (أمر) تقول: أمرت [٣٧/ ب] زيدًا بالخير، ويجوز: أمرت زيدًا الخيرَ؛ قال الشاعر[١] [من البسيط]:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وَ ذا نَشَبِ

وتقول: سمّيت ولدي بزيد، وسمّيت ولدي زيدًا، وكذلك كتبت ودعوت وما أشبه ذلك.

وقد تقدّم التمثيل بـ (ظنّ وخال) في كلام المصنّف، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ﴾[غافر: ٣٧]، وقال الشاعر[٢] [من الطويل]:

ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبَّتْ لَظى الْحَرْبِ صالِيًا [فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كانَ عَنْها مُعَرِّدا][٣]

ومثال (حسبت) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[آل عمران: ١٨٠] فـ (الذين) فاعل، والمفعول محذوف تقديره: (بخلَهم) دلّ عليه (يبخلون) والضمير المرفوع، (وخيرًا) مفعول ثانٍ، وهذا على قراءة الياء[٤].

---

(١) البيت مختلف في قائله، فهو لعمرو بن معد يكرب، أو لخُفاف بن ندبة، أو للعبّاس ابن مرداس، أو لأعشى طرود، أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، و(النشب) هو: المال والعقار. يُنظر: اللسان (نشب).

(٢) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢/ ٨٠، وأوضح المسالك ٢/ ٣٩ وشرح الأشمونيّ ١/ ٣٥٢.

(٣) من «ج»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ل»، «ت».

(٤) وهي قراءة الجمهور، على اختلاف بينهم في فتح السين وكسرها. يُنظر: السبعة ٢١٩، ٢٢٠، وشرح طيّبة النشر في القراءات العشر ٢١١.

وأمّا على قراءة التاء[١] فقد بيّنت ذلك في (عنوان الإفادة)[٢] ووفّيت إعرابها فيه.

ومثال (خال) قول الشاعر[٣] [من الطويل]:

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذا هَـوًى   يَسُومُكَ ما لا يُـسْتَطاعُ مِـنَ الْوَجْـدِ

ومثال (زعم) قولك: زعمت زيدًا قائمًا، ومنه قول الشاعر[٤] [من الخفيف]:

زَعَمَتْنِـي شَـيْخًا وَلَـسْتُ بِـشَيْخٍ   إِنَّمَـا الـشَّيْخُ مَـنْ يَـدُبُّ دبيبًـا

وأمّا (رأى) فتكون حُلميّة وتكون عِلْميّة، وهما معًا من هذا الباب يتعدّيان إلى مفعولين.

تقول في الحُلميّة: رأى زيد في منامه كذا وكذا، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾[يوسف: ٤٣] فالمفعول الأوّل: (سبع)، والثاني: الجملة الفعليّة.

ومثال العِلميّة قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ

---

(١) وهي قراءة حمزة. يُنظر: التيسير في القراءات السبع ٧٧، والإقناع في القراءات السبع ٣٨٩.

(٢) ذكر في (عنوان الإفادة) ١٠٧ وجهًا آخر لقراءة الجمهور، ثمّ وجّه قراءة حمزة قائلاً: «ويمكن أن يكون الفاعل بـ (يحسبنّ) ضمير الرسول، ويكون (الذين) هو المفعول الأوّل على حذف مضاف؛ أي: بخل الذين، ويكون باقي الإعراب كما تقدّم، وأمّا على قراءة حمزة بالتاء فالفاعل ضمير المخاطب، والمفعول الأوّل (الذين) على حذف مضاف أيضًا كما تقدّم».

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٨٢، وشرح الأشمونيّ ١/ ٣٥٠.

(٤) أبو أمية أوس الحنفي، شرح التصريح ١/٣٦١، الدرر ١/٣٣١.

﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[سبأ: ٦] فـ (الذين أوتوا العلم): فاعل [٣٨/ أ] بـ (يرى) والمفعول الأوّل هو: (الذي أنزل إليك من ربك) أعني: الموصول وصلته، والضمير: فصل، و(الحقّ) مفعول ثانٍ لـ (يرى).

ومثال (عَلِم) قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[الممتحنة: ١٠] فـ (علمتموهنّ): الفاء: ربط وعطف، و(عَلِم) فعل ماضٍ، والضمير المرفوع: فاعل بـ (عَلِم)، والضمير المنصوب: مفعول أوّل، و(مؤمنات) هو: الثاني.

ومثال (وجد) قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[المزمل: ٢٠] فـ (الهاء) هو: المفعول الأوّل، و(خيرًا) هو: [المفعول][١] الثاني، و(هو): إمّا فصل أو بدل من المفعول الأوّل، والفاعل هو: (الواو).

ومثال (اتّخذ) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء: ١٢٥]، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ [الإسراء: ٢ ـ ٣] على بعض الأعاريب؛ فـ (ذريّة من حملنا) هو: المفعول الأوّل لـ (تتّخذوا)، و(وكيلاً) هو: الثاني، ومعنى وكيلا: ربًّا أو مفوّضًا إليه، ويجوز أن تكون (ذريّة) بدلاً من (وكيلاً)، أو من (موسى)[٢]، أو منادًى، أو منصوبًا بإضمار (أعني)[٣].

ومثال (جعل) قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) الآية كاملة: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِى وَكِيلًا﴾.

(٣) يُنظر للأوجه الإعرابية في هذه الآية: إعراب القرآن ٢/ ٢٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٢٦، والتبيان ٢/ ٨١٢.

ومثال (سمعت): سمعت زيدًا منطلقًا، وسمعت الزيدين منطلقين، وما أشبه ذلك.

وقد استوفينا باقيَ أفعال الباب في (عنوان الإفادة)[1].

[تنبيه]

واعلم أنّ كلّ ما يتصرّف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي، فتقول: يظنّ زيدٌ عمرًا منطلقًا، وزيدٌ ظانّ خالدًا مسافرًا، وما أشبه ذلك.

وأمّا القول فإن لم يُشرب معنى الظنّ فالحكاية [٣٨/ ب]، ولا يُحكى به إلاّ جملة أو مفرد يعطي معنى الجملة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾[آل عمران: ٧٥، ٧٨]، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[2] فـ (الحقّ) الأوّل: منصوب عن[3] إسقاط حرف القسم، والثاني: منصوب بـ (أقول)[4].

فإن أُشرب القول معنى الظنّ ووقعت بعده الجملة الاسميّة فللعرب

---

(١) ومثال (ألفى) قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ ومثال (عدّ) قول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرى لَولا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعا

ومثال (حجا) قول الآخر:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عَمْرٍو أَخا ثِقَةٍ ... حَتّى أَلَمَّتْ بِنا يَوْمًا مُلِمّاتُ

(٢) وهي قراءة غير عاصم وحمزة وخلف. يُنظر: النشر ٢/ ٢٧١، وغيث النفع في القراءات السبع ٢٤٢.

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: على.

(٤) يُنظر للأوجه: الحجّة للقرّاء السبعة ٦/ ٨٧، وحجّة القراءات ٦١٨، والكشف ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥، والتبيان ٢/ ١١٠٧.

فيه ثلاث لغات:

الحكاية مطلقًا.

وإعماله إعمال الظنّ مطلقًا[١].

واللغة الفصيحة[٢]: إجراؤه مجرى الظنّ بشروط أربعة وهي:

أن يكون مضارعًا، مفتتحًا بتاء الخطاب، قد تقدّم عليه الاستفهام، والرابع: أن لا يُفصل بينه وبين الاستفهام [بفاصل][٣] إلاّ أن يكون الفاصل ظرفًا أو مجرورًا أو معمولاً للقول.

مثال ما اجتمعت فيه الشروط: أتقول زيدًا منطلقًا، بمعنى: أتظنّ زيدًا منطلقًا.

ومثال الفصل بالمجرور والظرف: أفي الدار عندك تقول زيدًا جالسًا.

ومن[٤] الفصل بالمعمول قول الشاعر[٥] [من الوافر]:

أَجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا

المسألة الثالثة[٦] ـ في بيان الاقتصار والاختصار:

أمّا الاقتصار بالقاف فهو: الحذف لغير دليل، ولا يجوز في هذا الباب، ولا في كلّ ما أصله المبتدأ والخبر، ولا يجوز في جميع العمد، ويجوز في جميع

---

(١) وهي لغة سليم. يُنظر: أوضح المسالك ٢/ ٦٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٢٩.

(٢) قال السيوطي: وهي لغة جمهور العرب. يُنظر: همع الهوامع ١/ ٥٠٤.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) في «ل»: مثال.

(٥) الكميت بن زيد، شعره ٢/ ٣٩.

(٦) (المسألة الثالثة): ساقطة من «ل»، وفي «أ»: الثانية، تصحيف.

المنصوبات غير ما ذُكر، وفي جميع المجرورات؛ لأنّها ليست عمدًا.

وأمّا الاختصار بالخاء فهو: الحذف لدليل، ويجوز في العمد وغيرها إلاّ باب الفاعل ونائبه كما تقدّم، فلا يُحذف إلاّ فاعل [٣٩/ أ] المصدر.

ومثال حذف المفعولين اختصارًا قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[القصص: ٦٢، ٧٤] تقديرهما: الذين كنتم تزعمونهم شركائي.

المسألة الرابعة ـ في بيان التعليق والإلغاء:

أمّا التعليق فهو: إبطال عمل العامل في اللفظ دون المعنى لموجِب لفظيّ، والموجِب أحد أربعة أشياء:

الاستفهام، ولام التوكيد، و(ما) و(إنْ) النافيتان، أو ما أشبه ذلك.

فإذا دخل على الجملة الواقعة بعد هذه الأفعال شيء من هذه المعلِّقات فإنّ العمل يبطل في اللفظ دون المعنى، فتقول: خلت إنْ زيدٌ قائمٌ، وظننت لعمرٌو منطلقٌ، وعلمت أيّهم قائمٌ، فأُلغي عملها في اللفظ فلم تنصب، وبقي معنى الظنّ والعلم مرادًا، فالصورة صورة الاستفهام، وليس المعنى معنى الاستفهام، فإذا قلت: علمت أيّهم في الدار، فالمعنى: علمت الذي هو في الدار، وعلى هذا جميع الاستفهام الذي عُلّق عنه الفعل، ولذلك لا يستدعي جوابًا البتّة، بخلاف[1] إذا لم يُعلّق عنه الفعل، والله تعالى أعلم.

وإذا عُلّقت هذه الأفعال عن العمل جاز أن تقع بعدها الجملة الفعليّة، قال الشاعر[2] [من الكامل]:

---

(١) (لا يستدعي... بخلاف): ساقطة من «ل»، وغير مقروءة في «أ».

(٢) لبيد بن ربيعة، ديوانه ٣٠٨ برواية صدره.

* صـادَفْنَ مِنْهـا غِـرَّةً فَأَصَـبْنَها * =

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ لَتَـأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـي [إنَّ الْمَنايـا لا تَطِـيشُ سِـهامُها][١]

وأمّا الإلغاء فهو: إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى لغير موجِب لفظيّ، ويكون بشرطين:

أحدهما: ألاّ يتقدّم الفعل.

الثاني: ألاّ يؤكّد بمصدره؛ لأنّه إن وُكّد[٢] الفعل أو تقدّم كان الكلام مبنيًّا على الظنّ.

فمثال الإلغاء قولك: زيدٌ قائمٌ ظننت، وعمرٌو منطلقٌ خِلت، وما أشبه ذلك.

ولا يكون التعليق والإلغاء في (هَبْ)، ولا في (تعلّم)، ولا في (صيّر)، ولا في[٣] ما في معناها، وقد استوفيت الكلام عليه في (العنوان)[٤]، فانظره هناك.

❐ ❐ ❐

= وفي الكتاب ٣/ ١١٠، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩، ١٦١.

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: أكّد.

(٣) (في): ساقطة من «ل».

(٤) لم يزد في (العنوان) شيئًا على ذكره هنا، ولعلّه استوفى الكلام على هذه المسألة في أحد كتبه الأخرى فتوهّم أنّ ذلك في (العنوان)، والله أعلم.

[التوابع]

[التوابع]

قوله: «باب النعت»

شرع الشيخ يتكلّم على التوابع التي أشار إليها في برنامج المرفوعات، وبدأ بالكلام على (النعت)، ولم يشر[1] إلى حدّه.

وقد حدّه غيره فقال[2]: النعت هو: الاسم أو ما هو في تأويله [٣٩/ ب]، المشتقّ أو ما هو في تقديره، الجاري على ما قبله لإفادة وصف[3] فيه أو في ما هو من سببه.

فقولهم: (هو الاسم) تحرّزوا به من الفعل والحرف، وقولهم: (أو ما هو في تأويله) أدخلوا به الجملة الواقعة نعتًا، فإنّها ليست باسم ولكنّها في تأويل الاسم في باب (النعت) وباب (الحال) وخبر المبتدأ ونحوه[4]، وقولهم: (المشتقّ) تحرّزوا به من الجامد؛ [لأنّ من شرطه أن يكون مشتقًّا، نحو: القائم والعاقل][5]، وقولهم: (أو ما هو في تقديره) أدخلوا به[6] النعت باسم الإشارة، وبالأنساب،

---

(١) في «ل»: يسير، تصحيف.

(٢) يُنظر: البسيط ١/ ٢٩٧.

(٣) في «ب»: وصل، تحريف.

(٤) (وخبر المبتدأ ونحوه): ساقطة من «ج».

(٥) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٦) (أدخلوا به): ساقطة من «ل».

وبـ (ذي) إذا كانت بمعنى صاحب، ونحوها.

فمثال النعت بالجملة قوله ـ تعالى ـ: ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾[البقرة: ٧١] فـ (تثير الأرض) جملة في موضع الصفة لـ ﴿ذَلُولٌ﴾[١]، ولا يصحّ أن تكون نعتًا للبقرة؛ لأنّ المراد: لم تُذلّل بالحرث، فلو جعلناها صفة للبقرة كان المعنى: إنّها بقرة تثير الأرض؛ أي: تحرث لا ذلول؛ أي: لم تذلّل بالحرث، ولا يخفي ما فيه[٢].

ويُشترط في الجملة أن تكون خبريّة، ولا يُنعت بها إلاّ النكرة، ومنه: ﴿تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾[البقرة: ٦٩] فـ (تسرّ) صفة للبقرة، وتقديرهما: لا ذلول مثيرة، وإنّها بقرة سارّة للناظرين.

ومثال النعت بما هو في تقدير المشتقّ وليس بمشتقّ: مررت بزيدٍ هذا، أو برجلٍ قرشيٍّ ذي مال، تقديره: مررت بزيدٍ المشارِ إليه، وبرجلٍ منسوبٍ لقريش صاحبِ مال.

وقولهم: (الجاري على ما قبله) تحرّزوا به من [سائر الأسماء][٣] غير التوابع؛ فإنّها غير جارية على ما قبلها، وتحرّزوا[٤] بقولهم: (لإفادة وصف فيه) من التوابع غير النعت؛ لأنّها لا تفيد وصفًا في متبوعها، ومعنى (لإفادة وصف فيه)؛ أي: التابع لمنعوته ليفيد وصفًا فيه إن كان النعت حقيقيًّا، أو يفيد وصفًا فيما هو من سبب منعوته

---

(١) الآية كاملة: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾.

(٢) يُنظر: التبيان ١/ ٧٦، وتفسير البحر المحيط ١/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٤) (فإنّها... تحرّزوا): ساقطة من «ج».

إن كان سببيًّا، وسنبيّن النعت الحقيقيّ والسببيّ [٤٠/أ] في ما بعد إن شاء الله تعالى.

فالنعت لا بدّ أن يكون جاريًا على منعوته؛ أي: تابعًا له مؤخّرًا عنه، فإن تقدّم ما ظاهره أن يكون نعتًا لو تأخّر[١] أُعرب بحسب ما تطلبه العوامل من رفع أو نصب أو جرّ.

ويُعرب المنعوت إذا كان جامدًا بدلاً، أو نعتًا إن كان مشتقًّا، نحو قولهم: قال الشيخُ الفقيهُ العالِمُ فلانٌ، فـ(الشيخ): فاعل بـ(قال)، و(الفقيه): نعت له، و(العالم): نعت آخر، و(فلان): بدل من (الشيخ).

ومثال ما ينطبق عليه الحدّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[النمل: ٣٠]، فـ(الرحمن الرحيم): نعتان لله تعالى، والظاهر أنّ (الرحمن) بدل، أو عطف بيان؛ لاستعماله استعمال[٢] الأسماء.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[النحل: ٩٨]، فـ(الرجيم) صفة للشيطان.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾[غافر: ١ ـ ٣]، فكلّها نعوت لله تعالى حقيقة، وهي أسماء مشتقّة، وفي الآية الكريمة ليس بمشتقّ، ولكنّه في تأويل المشتقّ كما تقدّم[٣].

قوله: **«النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره»**[٤].

---

(١) (لو تأخّر): ساقطة من «ج»، وفي «ل»: أو تأخّر، تصحيف.

(٢) في «ج»، «ل»: لجريانه مجرى.

(٣) يعني: (ذي) فإنّها في تأويل (صاحب) وهو مشتقّ.

(٤) في «أ»: «أو نصبه، أو خفضه، وتعريفه، أو تنكيره» والذي أثبتّه موافق لباقي النسخ =

يريـد أنّ النعت كلّه بقسميه الحقيقيّ والسببيّ لا بدّ أن يتبع منعوته في اثنين من خمسة، يتبعـه في واحد من ألقاب الإعراب، فإن كان المنـعوت مرفوعًا كان النعت مثله، وإن كان منصـوبًا أو مخفوضًـا كان مثلـه، ويتبعه أيضًا في واحد من التعريف والتنكير.

فإن كان حقيقيًا يتبعـه في اثنين من خمسة أخرى أيضًا؛ يتبعه في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي ثانٍ[1] من التذكير والتأنيث، وقد تقدمت أمثلة كثيرة من النعت [٤٠/ ب] الحقيقـيّ، ومنهمـا مثّل به المصنّـف بقوله: **«تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيت زيدًا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ»**، فـ **«العاقل»** في الأوّل مرفوع؛ لأنّ **«زيد»** مرفـوع، وفي الثاني منصـوب؛ لأنّـه تـابع للمنصوب[2]، وفي الثالث مخفوض؛ لأنّه تابع للمخفوض، فالنعت الحقيقيّ يتبع منعوته في أربعة من عشرة كما في هذا المثال الذي مثّل به الشيخ.

ومثال النعت السـببيّ: مررت برجلٍ ضاحكةٍ أمّه، وبرجلين قائمٍ أبواهما، وبرجالٍ خارجةٍ جاريتهم، فقد تبع النعت المنعوت في اثنين من خمسة؛ تبعه في واحد من أوجه الإعراب، وفي ثانٍ[3] من التعريف والتنكير، وإنّما اقتصر المؤلّف على هذين الاثنين؛ [لأنّهما جاريان][4] في كلّ نعت سببيّ أو حقيقيّ.

* * *

= ولنصّ «الجرّوميّة» الذي رواه لنا الراعي، ـ رحمه الله تعالى ـ.

(١) (وفي ثان): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) في «ل»: للمنعوت، تصحيف.

(٣) في «ج»، «ل»: واحد.

(٤) في «أ»: لأنّها جارية.

[المعرفة والنكرة]

قوله: «**والمعرفة خمسة**[1] **أشياء**».

[مسألة]

فإن قلت: ما الجامع بين قوله: «**والمعرفة**» وبين ما تقدّم؟

قلت: الجامع بينهما قوله: «**وتعريفه وتنكيره**»، فلمّا قال: إنّه يتبع منعوته في التعريف والتنكير، احتاج أن يبيّن المعرفة والنكرة لذلك؛ أي: لتُنعت المعرفة بالمعرفة والنكرة بمثلها فقال: «**والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المضمر، نحو: أنا وأنت**»، ويريد به: جنس المضمرات، «**والاسم العلم، نحو: زيدو مكّة، والاسم المبهم، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والفرس، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة**»، ويريد: إضافة محضة، وهي على الترتيب الذي ذكر الشيخ فأعرفها: المضمرات، ثمّ العلم، ثمّ المبهم، ثمّ ذو[2] الألف واللام، ثمّ المضاف إلى واحد منها.

وحكي أنّ سيبويه[3] ـ رحمه الله ـ رُئِي في المنام فقيل له: ما فعل الله [٤١/ أ]

---

(١) المعارف في المشهور: خمسة، وزاد بعضهم المنادى، والموصول، وهو اختيار ابن مالك. يُنظر: الكتاب ٢/ ٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٩٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٨، ٩٠٩.

(٢) في «ل»: ذوي، تحريف.

(٣) ذكر أبو البركات الأنباريّ أنّ أعرف المعارف عند سيبويه الاسم المضمر. يُنظر: الانصاف ٢/ ٢١٥.

بك؟ ، فقال: غفر لي بكوني جعلت اسمه أعرف المعارف.

وينبغي أن يُستثنى من العلم والله أعلم، إلاّ أنّ تقرير النحاة على ما قلته لك من غير تعرّض لاسم الجلالة في هذا الموضع.

واعلم أنّه لا يُنعت اسم من هذه المعارف إلاّ بما هو في رتبته في التعريف أو في رتبة أقلّ منه، ولا يُنعت بما هو أعلى منه في رتبة التعريف[1]، فإن جاء ما يوهم ذلك كان بدلاً منه، فتقول: مررت بالرجل هذا، فيكون (هذا) بدلاً، وتقول: مررت بزيد هذا، فيكون نعتًا لما ذكر.

قوله: **«والنكرة: كلّ اسم شائع في جنسه لا يختصّ به واحد دون آخر، وتقريبه: كلّ ما صلح دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل والفرس»**.

فـ (الرجل) و(الفرس) كانا قبل دخول الألف واللام عليهما (رجل) و(فرس) نكرتين شائعتين في كلّ رجل وفي كلّ[2] فرس، فلمّا كان بين المتكلّم والمخاطب فيهما عهد أدخل عليهما الألف واللام فقال: الرجل والفرس، وما أشبه ذلك، والله تعالى أعلم.

* * *

---

(١) قال في (عنوان الإفادة) ١١٩، ١٢٠: ودرجات التعريف ثلاثة: الأولى: للعلم، وللمضاف إلى العلم، وللمضاف إلى الضمير، والدرجة الثانية: للمبهم (اسم الإشارة)، وللمضاف إلى المبهم، والدرجة الثالثة: لذي الألف واللام، والموصول، وما أضيف إلى واحد منهما، وذهب بعض المتأخّرين ومنهم ابن خروف إلى أنّه يجوز أن توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة. ويُنظر: الإنصاف ٢/ ٢١٥، ٢١٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢.

(٢) (في كل): ساقطة من «ج».

باب العطف

قوله: «وحروف العطف عشرة».

بوّب الشيخ للعطف، وتكلّم على حروفه، وكان الأولى به أن يتكلّم على العطف، وبعد ذلك على حروفه.

والعطف عند النحاة: تشريك الثاني مع الأوّل في عامله بحرف من حروف العطف، ومعناه: أنّ الحكم الذي للأوّل أعطي للثاني بوساطة(١) الحرف، وصار حرف العطف يتنزل منزلة العامل.

والعطف على قسمين: عطفُ بيانٍ، وعطفُ نسقٍ.

فعطف البيان هو: التابع المشبّه للصفة إلاّ أنّه يكون بالجامد(٢) [٤١/ ب]، فهو يُشبِه البدل، بخلاف النعت، نحو قولهم: يا عبدالله زيدًا، أو يا غلامَ يَعمُرَ، بنصب (زيدًا)، و(يعمُرَ)، ونحو قول الشاعر(٣) [من الوافر]:

أنـا ابـنُ التَّـارِكِ البَكـرِيِّ بِـشْرٍ … عَليـهِ الطَّيـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعـا

الشاهد في الأمثلة الثلاثة هو: (زيد، ويعمر، وبشر) فيمتنع في الثلاثة

(١) في «ج»، «ل»: بواسطة.

(٢) في «ل»: جامدًا.

(٣) المرار الأسدي، وبشر هذا هو: بشر بن عمرو بن مرثد الذي قتله رجل من بني أسد. الطير ترقُبُه؛ أي: تنتظر موتَه بفارغ الصبر لتنقض عليه. والوقوع: جمع واقع وهو ضد الطائر. الكتاب ١/ ١٨٢، وشرح المفصّل ٣/ ٧٢، ٧٣.

النعت؛ لأنّها جوامد، ويمتنع فيها البدل أيضًا؛ لأنّ البدل يحلّ محلّ المبدل منه، وهو فـي تقدير جملة ثانية، فلو باشر حرف النداء (زيدًا ويَعمُرَ) لكانا مبنيّين على الضمّ؛ لأنهما مفردان علمان، وأمّا (بِشر) فيمتنع فيه البدل أيضًا؛ لأنّه اسم للبكريّ وواقع عليه، وأنت لو قدّرت سقوط (البكريّ) لم يصحَّ أن يقعَ (بشر) موضعه؛ لأنّه يكون في الجمع[1] بين الألف واللام والإضافة، وليس في (بشر) ألف ولا لام؛ لأنّ (بشرًا) يبقى مضافًا إليه (التارك)، فكأنّه قال: أنا ابن التارك بشرٍ، وهذا لا يصحّ؛ لما ذُكر، فيتعيّن في هذه الأمثلة عطفُ البيان، والله تعالى أعلم[2]، وليس الباب معقودًا لهذا، وإنّما هو معقود لعطف النسق الذي تكلّم عليه الشيخ.

قوله: **«وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكنْ، وحتّى في بعض المواضع»**.

يعني: وهو على قسمين:

قسم يشترك في اللفظ والمعنى، وهي: الواو والفاء وثمّ وأو وأم وحتّى.

وقسم يشترك في اللفظ لا في المعنى، وهي: بل ولا ولكنْ.

وأمّا (إمّا) فليست من حروف العطف [على الصّحيح][3]، وستأتي.

فأمّـا الواو فهي أُمّ حروف العطف؛ لأنّها تدخل في موضعٍ لا يدخُل فيه[4] غيرُها، تقولُ: اختصم زيدٌ وعمروٌ، وهي لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معيّةٍ،

(١) في «ل»: الجملة، تحريف.

(٢) (وهذا... أعلم): ساقطة من «ج».

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٤) في «ج»، «ل»: مواضع لا يدخُلُ فيها.

نحو قولكَ: قام زيد وعمروٌ، فهذا يحتمل ثلاثة[١] معانٍ:

أحدها: أن يكونا قاما معًا [٤٢/أ] في فورٍ واحدٍ[٢].

والثاني: أنّ المتقدّم قام أوّلاً، والمتأخّر في اللفظ قام متأخّرًا في الفعل.

والمعنى الثـالـث: العكس، وهـو: أن يكـون المتأخّر في اللفظ قامَ أوّلاً، والمتقدّم في اللفظ قام متأخّرًا.

فهذا معنى قولهم: لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معيّةٍ.

وأمّا (الفاء) فلها ثلاثة معانٍ أيضًا: الجمع والترتيب والاتّصال؛ فإذا قلتَ: قام زيدٌ فعمرٌو، معناه: أنّهما قد تشاركا[٣] في القيام، [وأنّ (عَمْرًا)][٤] قام بعد قيام (زيد) متّصلاً به.

وأمّا (ثُمّ) فمعناها: الجمع والترتيب والمهلة؛ فإذا قلتَ: قام زيد ثمّ عمرو، فمعناه: أنّ (عمرًا) قام بعد (زيد)[٥] وبينهما مهلة من الزمان.

[تنبيه]

واعلم أنّ الترتيب في الفاء و(ثمّ) يكون على ثلاثة أوجه: ترتيب الإخبار، وترتيب الشرف، وترتيب الوقوع حسب ما هو مذكور في المطوّلات[٦].

---

(١) في «ل»: ثلاث، تحريف.

(٢) (في فور واحد): ساقطة من «ج»، وفي «ل»: فورًا واحدًا.

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»: اشتركا.

(٤) في «أ»: وأنه.

(٥) (متّصلاً به... زيد): ساقطة من «ل».

(٦) لم أقف عليه.

وأمّا (أو) فلم يُثبت لها سيبويه[١] والأقدمون إلاّ معنًى واحدًا، وهو أنّها لأحد الشيئين أو الأشياء، وأثبت لها المتأخّرون معانيَ كثيرة، وهي راجعة لما تقدّم، قال ابن مالك[٢] [من الرجز]:

خَيِّـرْ، أَبِـحْ، قَـسِّـمْ بِـ (أَوْ)، وَأَبْهِـمِ
وَاشْكُكْ، وَإِضْـرابٌ بِها - أَيْضًـا - نُمِي

فالتخييرُ نحو: خذ من مالي دينارًا أو [درهمًا][٣].

ومثال الإباحة: جالسْ مالكًا أو ابنَ هُرمز[٤].

[فائدة]

والفرق بين التخيير والإباحة: جواز الجمع بين الشيئين في الإباحة، ومنعه في التخيير، وهذا الفرقُ لا يُستفاد من لفظ (أو)، بل من قرينةٍ انضمت إلى اللفظ، وذلك أنّ التخيير[٥] يَرِدُ فيما أصله الحظر، والإباحة ترد فيما ليس أصله الحظر.

والملخّص من كلام الأستاذ أبي الحسين ابن أبي الرّبيع القرشيّ - رحمه الله تعالى - أنَّ (أو) لها ثلاثة معانٍ[٦]:

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣/ ١٦٩، وقال ابن هشام: «التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون» مغني اللبيب ١/ ٨٠.

(٢) ألفيّة ابن مالك ٤١.

(٣) في «أ»: حبّة.

(٤) في «ج»، «ل»: ابن سيرين، وابن هرمز لعلّه أبو عبدالله بن يزيد بن هرمز من فقهاء المدينة من التابعين، أخذ عنه مالك الفقه، قال مالك: «وانقطعت إليه سبع سنين لم أخلطه بغيره» يُنظر: طبقات الفقهاء ٥١؛ والديباج المذهب في معرفة أعلام المذهب ٢٠.

(٥) (وهذا الفرق... التخيير): ساقطة من «ج».

(٦) يُنظر: البسيط ١/ ٣٤٢، وما بعدها.

أحدها: أن تكونَ لأحدِ الشيئين أو الأشياء.

الثاني: أن [٤٢/ ب] تكون للإضراب، نحو: قام زيدٌ أو عمرٌو، فتقولُ أوّلاً: قامَ زيدٌ، وأنت قاطع أنّه قام، ثُمّ يطرأ عليك التردّد فتقول: أو عمرو، على معنى: بل عمرو، وبهذا تفارق (إمّا)، فإنّ (إمّا) مبناها أوّلاً على الشكّ والتفصيل، بخلاف (أو)، ومنه ما أثبته الكوفيّون[١]، وهو قول العرب: رُحْ إلى زيدٍ أو دعْ ذلك فلا تَبرحِ اليوم.

المعنى الثالث: أن تكونَ بمعنى الواو، نحو قولك: سيّان عندي قيامُك أو قعودُك؛ لأنّ الواقع في الوجود أحدُهما، فجئت بـ (أو) لذلك، والمراد: المعنى الذي في قولك: سيّان قيامُك وقعودُك[٢].

ومنه قول الشاعر[٣] [من البسيط]:

جـاءَ الْخِلافَـةَ أَوْ كانَـتْ لَـهُ قَـدَرا ... كَمـا أَتـى رَبَّـهُ مُوسـى عَلـى قَـدَرِ

وتقول: اشتريـت الثوب بعشرة أو بتسعـة؛ لأنّ الواقع به الشراء أحدهما، وتقول في هذا المعنى: اشتره بعشـرة وتسعة[٤]؛ لأنّك قد جعلتَهما ثمنًا، ومنه: خذه بما عزّ أو بما هان، على معنى: وبما هان، وتقول جالـسِ الحسن[٥] أو ابن

---

(١) حكاه الفرّاء. يُنظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(٢) (لأنّ الواقع... وقعودك): ساقطة من «ل».

(٣) جرير، ديوانه ١/ ٤١٦.

(٤) في «ج»، «ل»، «ت»: أو تسعة، تحريف.

(٥) هو: أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أحد القراء الأربعة عشر، تابعي إمام زمانه علمًا وعملاً، ولد بالمدينة، وسكن البصرة، (ت١١٠هـ). يُنظر: غاية النهاية ١/ ٢٣٥، والأعلام ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧.

سيرين[١]، إذا أمرتَه بمجالستهما معًا، وتقول أيضًا: هذا أو أنت، تريد أنّهما جميعًا[٢] أهل للمجالسة، فلو جالس[٣] أحدَهما دون الآخر لم يكن عاصيًا، وعلى هذا أخذ مالك[٤] ـ رحمه الله ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[التوبة: ٦٠].

وعلى المعنى الأوّل أخذ الشافعيّ[٥]، ـ رحمه الله ـ.

قال ابن أبي الربيع[٦]: وهو أظهر، ومذهب مالك ممكن إن عُضد بدليل من خارج.

قلت: ويعضد قولَ مالكٍ قولُه ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾[التوبة: ٥٨]، فإنّ ظاهر معنى الآية الكريمة يقتضي ما أراده مالك ـ رحمه الله ـ لا إرادة التعميم، والله أعلم[٧].

وأمّا (أم) فهي في كلام العرب على قسمين[٨]: منقطعة ومتّصلة.

---

(١) هو: أبو بكر محمد بن سيرين البصريّ، تابعي، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة، ولد بالبصرة وبها توفي سنة ١١٠هـ. يُنظر: تقريب التهذيب ٢/ ١٦٩، والأعلام ٦/ ١٥٤.

(٢) (جميعًا): ساقطة من «ل».

(٣) في «ل»: جلس، تحريف.

(٤) يُنظر: أحكام القرآن ٢/ ٩٥٩، وتفسير آيات الأحكام ٣/ ٥٦.

(٥) يُنظر: تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣/ ٤٩٣، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ٢/ ٢٧٨. والشافعي هو إمام الأئمّة وقدوة الأمّة، محمّد ابن إدريس بن العبّاس القرشيّ، ثمّ المطّلبيّ، الشافعيّ المكّيّ، (ت٢٠٤هـ) بمصر. يُنظر: طبقات الشافعيّة للأسنونيّ ١/ ١٨ ـ ٢٠، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٩ ـ ٤٢٩.

(٦) لم أجده في البسيط.

(٧) (قال ابن أبي الربيع... أعلم): ساقطة من «ج».

(٨) (فهي... قسمين): ساقطة من «ج».

فالمنقطعة تقع بعد كلّ جملةٍ خبريّةٍ أو استفهاميّة، ومعناها: الإضراب عن الأوّل والسؤال عن الثاني، حُكي عن العرب: إنّها لإبلٌ أَم شَاءٌ، رأى[١] أشخاصًا ظنّهـا إبلاً فأخبر عنها، ثمّ تبيّن له أنّها ليست بإبل، ثمّ شكّ في أنّها شاء فاستفهم [٤٣/ أ] عن ذلك وأضرب عن الأوّل، فكأنّه قال: إنّها لإبل بل أم[٢] شاء.

وأمّا المتّصلة فهي العاطفة، وهي المتكلَّم عليها هنا، وتكون بمنزلة (أي)، ولا تكون المتصلة عاطفة إلاّ بثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدّمها همزة الاستفهام.

الثاني: أن تكون الهمزة سؤالاً عن التعيين[٣] لا عن الوقوع.

الثالث: ألاّ يتكرّر ما عُلم[٤].

مثال ما اجتمعت فيه الشروط: أقام زيدٌ أم قعد، فقد تقدّمت همزة الاستفهام المسؤول بها عن تعييـن القيام أو القعـود، ولـم يتكـرّر ما عُلم، وهـو (زيد) وهو المعلوم[٥]، ونسبة أحد الفعلين إليه مجهولة فسُئل عن تعيينها، ومعنى هذا الكلام: أيّ الفعلين فعل زيد؟

وتقول: أزيدٌ قام أم عمرو؟ فالقيام معلوم والتردّد وقع في نسبة القيام لأحد الرجلين.

---

(١) في «ل»: أي، تحريف.

(٢) في «أ»، «ل»، «ت»: هي، تحريف.

(٣) في «ل»: المتعيّن، وفي «ت»: المعيّن.

(٤) في «ج»، «ل»، «ت»: عُمل فيه، في الموضعين.

(٥) في «ج»، «ل»: المعمول.

وتقول: أفي الدار زيد أم في الحانـوت؟ و: أزيد أم عمرو قائمٌ؟ وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعـت الشروط جاز أن تكون متّصلة ومنقطعة بحسب ما يُقصد من المعنى.

وأمّا (إمّا) فذكرها الشيخ من حروف العطف، وهو تابع في ذلك للشيخ أبي القاسم[(١)]، وربّما نُسب إثباتها في حروف العطف للإمام سيبويه[(٢)] ـ رحمه الله ـ، والصحيح أنّ (إمّا) ليست من حروف العطف، وإنّما هي ملازمة لحروف العطف، يدلّ على ذلك أنها لا تُستعمل إلاّ مكرّرة، فتقول: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، فأمّا (إمّا) الأولى فلا تكون حرف عطف؛ لأنّ ما بعدها فاعل لما قبلها، ولا يُعطف الفاعل على فعله[(٣)]، وأمّا (إمّا) الثانية فليست بحـرف عطـف لملازمتها حرف العطف، وحرف العـطف لا يدخل على مثـله، والعطـف إنمّا هو للواو، و(إمّا) [معناها: التفصيل][(٤)].

وأمّا (بل) فمعناها: الإضراب عن الأوّل على حسب ما يكون بدل الإضراب [٤٣/ ب] غلطًا أو نسياناً أو بداءً حسب ما يأتي[(٥)]، وهذا بعد[(٦)] الواجب، فتقول: قام زيدٌ بل عمرٌو، على معنى: قامَ عمرٌو.

---

(١) يُنظر: الجمل ٣٠.

(٢) لم أجده في الكتاب.

(٣) في «ل»: الفعل المعمول على فاعله، وفي «ت»: الفعل على فاعله.

(٤) في «أ»: لمعناها من التفصيل.

(٥) (حسب ما يأتي): ساقطة من «ج».

(٦) في «ل»: فعل، تصحيف.

وأمّا بعد النفي فاختُلف[١] فيها؛ فقال بعضهم: لها معنيان كالإثبات وبمنزلة[٢] (لكن)، وقال بعضهم: لا تكون إلاّ بمعنى (لكن) توجب للثاني ما نُفي عن الأوّل.

وأمّا (لا) فهي حرف نفـي، تنفي عن الثانـي مـا وجب للأوّل، وفيها تأكيد للخبر الأوّل، نحو: قام زيد لا عمرو، ولا تقع إلاّ بعد الواجب.

وأمّا (لكنْ) فمعناها الاستدراك، ولا يُعطَف بها إلاّ بعد نفي أو شِبهِه، نحو: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، ومثال شِبه النفي: لا تضرِبْ زيدًا لكنْ عمرًا، وإذا وقعت بعد الواو كانت لمعناها من الاستدراك، والعطف للواو.

وقوله: **«وحتّى في بعض المواضع»**.

تبع الشيخ في هذه العبارة الشيخ أبا القاسم[٣]، ومرادهما أنّ العطف بـ (حتّى) قليل، وأكثر ما تكون حرف جرٍّ أو حرفَ ابتداء، ومعناها في المواضع الثلاثة: الغاية، فتقول: أكرمني الناسُ حتّى الشرفاءُ، وأهانني الناسُ حتّى السفهاءُ.

ومثالها حرفَ جرٍّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر: ٥].

ومثالها حرفَ ابتداءٍ ـ وذلك إذا وقعت بين الجمل ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾[الكهف: ٧١]، وشبه ذلك كلّه.

---

(١) ظاهر كلام سيبويه والمبرّد والزجّاجيّ أنّ (بل) للإضراب عن الأوّل والإثبات للثاني، سواء أكانت بعد الإيجاب أم بعد النفي، ويدلّ كلام أبي عليّ الفارسيّ وأبي عليّ الشلَوبين على أنّهـا تكون بعد النفي للإضراب عن الأوّل والنفـي عن الثاني. يُنظر: الكتاب ١/ ٤٣٤، ٤٣٩، ٤/ ٢٢٣، والمقتضـب ١/ ١٢، والجمـل ٣٠، والإيضاح العضديّ ١/ ٢٩٧، والتوطئة ١٨٥، والبسيط ١/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»: كالابتداء بمنـزلة، تصحيف.

(٣) يُنظر: الجمل ٣٠.

قوله: **«فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت»**.

هذه عبارة الشيخ أبي القاسم[1] ـ رحمه الله ـ، وقد تقدم أنّ العطف من التوابع؛ فلذلك يكون مُعربًا إعراب متبوعه.

ونبّها بقولهما: **«أو على مجزوم جزمت»** على أنّ العطف يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء، قال الله سبحانه: ﴿يُضَٰعَفۡ[٤٤/ أ] لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾[الفرقان: ٦٩].

ويجوز عطف الجملة الخبريّة على مثلها، والطلبيّة على مثلها، كانتا فعليّتين أو اسميّتين، أو إحداهما فعليّة والأخرى اسميّة، ولا يجوز عطف الخبريّة على الإنشائيّة ولا العكس.

وقيل[2]: يجوز.

ويجوز عطف الفعل على الاسم الشبيه به والعكس، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنۡيَا﴾[آل عمران: ٤٥] ثمّ عطف عليه ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ﴾[آل عمران: ٤٦].

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[الأنعام: ٩٥] فعطف (يكلّم) على (وجيهًا) و(مُخرج) على (يخرج).

ثمّ مثّل للباب فقال: **«تقول: قامَ زيدٌ وعمرٌو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍو»**.

فمثّل للمرفوع بالأوّل، وللمنصوب بالثاني، وللمخفوض بالثالث،

---

(١) يُنظر: الجمل ٣٠.

(٢) يُنظر: البسيط ٢/ ٨٠٦، ٨٠٧.

ولم يمثِّل للمجزوم.

ومثاله قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[يوسف: ٩٠]، فقوله: (ويصبر) معطوف على (يتَّقِ)، وهما فعلان مجزومان.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾[البقرة: ١٠٦]، فـ (نُنسها) معطوف على (ننسخ)، وهما مجزومان، الأوّل بالسكون، والثاني بحذف آخره، والمثال الأوّل بالعكس.

* * *

باب التوكيد

التوكيد في اللغة: التوثيق والشدّ، والهمزة لغة فيه، يقال: أكّد تأكيدًا أو توكيدًا[1].

وفي الاصطلاح [يقال][2]: التوكيد تمكين المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز.

وهو على قسمين: لفظيّ، ومعنويّ.

فاللفظيّ هو: تكرار اللفظ بعينه، ويكون في الأسماء والأفعال والجمل وفي بعض الحروف، فتقول: قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قامَ خالدٌ، وزيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، وبلى بلى، ولا لا، ونعم نعم[3].

قال الشاعر[4] [٤٤/ ب] [من الكامل]:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها ... أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وَعُهُودا

وأمّا التوكيد المعنويّ فيكون بألفاظ معلومة، وله بُوّب هذا الباب، وهي: (النفس، والعين، وكلّ، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع، وأبصع، وأبتع).

وهي على قسمين: قسم لإثبات الحقيقة، وقسم للإحاطة والشمول.

---

(١) يُنظر: اللسان (وكد).

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) (ولا لا ونعم نعم): ساقطة من «ج».

(٤) جميل بثينة، ديوانه ٥٨.

فالذي لإثبات الحقيقة: النفس والعين.

والذي للإحاطة والشمول(١): كلّ وأجمع وتوابع أجمع.

ومعنى قولهم في حدِّه: تمكين المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز: أنّ التوكيد لم يُفد زيادة على المؤكَّد، ولكن جيء به ليُمكّن المعنى في نفس السامع، ويُثبت الفعل لحقيقة المؤكَّد، ويرفع المجاز الموهم؛ لأنَّ كلام العرب يحتمل إذا قلتَ: جاء زيدٌ، أنْ يكون جاء بنفسه وهو حقيقة، ويحتمل بطريق المجاز أنْ يكونَ جاءك رسوله أو كتابه أو صديقه.

وكذلك إذا قلت: جاء أهل مكّة، فيحتمل أنْ يكونوا جاؤوا كلّهم فهو حقيقة، ويحتمل أنْ يكونَ جاءَ(٢) أشرافهم وعلماؤهم، فإذا قلت: جاءَ أهلُ مكّةَ كلّهم، فقد أثبتّ الفعل لحقيقة المؤكَّد، ومكّنت المعنى في نفس السامع، ورفعت ذلك المجاز المُتوهّم، وأثبتّ الفعل لحقيقة القوم، وأنّهم جاؤوا كلّهم ولم يتخلّف منهم أحد.

وكذلك [إذا قلت جاء زيدٌ نفسُه](٣)، أثبتّ الفعل لحقيقته وأنّه جاءك بنفسه ولم يأتك كتابه ولا رسوله.

قوله: **«التوكيد»**.

قد تقـدَّم أنّ التوكيـد من التوابـع وأنـه يتبع المؤكَّـد في واحـدٍ من أوجـه الإعراب الثلاثة؛ ولهذا قال الشيخ: **«تابع للمؤكَّد»**، وقال: **«وتعريفه»**، ولم يقل [٤٥/ أ]: وتنكيره؛ لأنّ ألفاظ التوكيد كلّها معارف فلا تجري إلاّ على معارف، أمّا (النفس والعين وكلّ) فمعارف بإضـافتها لضمير المؤكَّد، وأمّا (أجمع وتوابعه)(٤)

---

(١) (فالذي... والشمول): ساقطة من «ج».

(٢) في «ل»: جاؤوا، تحريف.

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٤) (أجمع وتوابعه): ساقطة من «ج»، وفي «ل»: وتوابع أجمع.

فمعارف بالعلميّة الجنسيّة.

قوله: **«ويكون بألفاظٍ معلومةٍ»**.

قد تقدّم أنّ التوكيد المعنويّ يكون بسبعة ألفاظ وقد ذكرتها.

ثمّ مثّل الشيخ للباب بقوله: **«تقول: قام زيدٌ نفسُه، ورأيت القومَ كلَّهم، ومررت بالقومِ أجمعين»**.

فمثّل للمرفوع والمنصوب والمخفوض؛ لأنّه قال: **«تابع للمؤكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه»**، والأمثلة الثلاثة معارف؛ أمّا (زيد) فمعرفة بالعلميّة، و(نفسه) معرفة بإضافته لضميره، و(القوم) معرفة بـ (أل)، و(كلّهم) معرفة بإضافته لضمير (القوم)، و(أجمعين) معرفة بالعلميّة[١] الجنسيّة.

[تنبيه]

واعلم أنّ (النفس والعين) يؤكَّدُ بهما ما يتبَعّض وما لا يتبعّض، وأمّا (كلّ وأجمع) فلا يُؤكَّد بهما إلاّ ما يتبعّض وتصحُّ تجزئته[٢] بالنسبة إلى الفعل العامل[٣] في المؤكَّد، فلا تقول: قام زيدٌ كلُّه؛ لأنَّ (زيد) لا يتجزّأ بالنسبة إلى القيام؛ لأنّه لا يمكن أن يقوم نصفه دون النصف الآخر، فلو كان الفعل (رأى) لصحَّ؛ لأنّه يمكن فيه التجزئة بالنسبة إلى الرؤية[٤]، فيصحّ لك أن تقول: رأيت بعضَ زيدٍ يدَه أو رأسَه أو رجلَه، فتقول: رأيت زيدًا نفسه، عينه، كلَّه، أجمع، أكتع، أبصع، أبتع، بهذا الترتيب لا غير؛ تُقدّم النفس ثمّ العين ثمّ كلّ[٥] ثمّ أجمع ثمّ أكتع ثمّ أبصع ثمّ

---

(١) (ونفسه... بالعلمية): ساقطة من «ل».

(٢) في «ل»: جزئيّته، تصحيف.

(٣) (العامل): ساقطة من «ل».

(٤) في «ج»: الرؤيا.

(٥) في «ج»، «ت»: كلاً.

أبتع، والترتيب مُلتزَم نصَّ عليه العلماء(١).

ولم يتعـرَّض لكثيـر من مسائل هذا الباب، وذكرتها في (عنوان الإفادة)(٢) فانظرها هناك.

* * *

(١) يُنظر: البسيط ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢.

(٢) قال في (عنوان الإفادة) ١٤٦، ١٤٧:
«وأمّا المسألة الرابعـة: فأقسام الأسماء المؤكَّدة ستّةٌ وهي: مفرد مذكّر، ومفرد مؤنّث، ومثنّى مذكّر، ومثنّى مؤنّث، ومجموع مذكّر، ومجموع مؤنّث.
فالمفرد المذكّر يجوز أن يُؤكّد بالألفاظ السبعة كما تقدّم.
والمفرد المؤنّث يجوز أن يُؤكّد بسبعة ألفاظٍ أيضًا نحو: رأيت هندًا نفسَها عينَها كلَّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ بتعاءَ.
والمثنّى المذكّر يجوز أن يُؤكّد بثلاثة ألفاظ، نحو: رأيت الزيدين أنفسَهُما أعينَهما كليهما.
والمثنّى المؤنّث يجوز أن يُؤكّد بثلاثة ألفاظ أيضًا نحو: رأيت الهندين أنفسهما أعينهما كلتيهما.
والجمع المذكّر يجوز أن يُؤكَّد بسبعة ألفاظ، نحو: جاء القوم أنفُسُهم أعينُهم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، وهذه الألفاظ جاءت على طريق الجمع وليست بجموع؛ لأنّ من شرط الجمع التنكير، وعَلَميّة هذه الألفاظ جنسيّة فلا يصحُّ تنكيرها.
والجمع المؤنّث يجوز أن يُؤكَّد بسبعة ألفاظ أيضًا نحو: سافرت الهندات أنفسُهنّ أعينُهنّ كلُّهنّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ. وهذه الألفاظ ممنوعات من الصرف للعدل والتعريف.
وأمّا المسألة الخامسة: فاعلم أنّ الضمائر كلَّها مخفوضها ومنصوبها ومرفوعها تُؤكَّدُ كالظاهر، إلاّ الضمير المرفوع المتّصل فلا يُؤكَّد بالنفس ولا بالعين حتى يُؤكَّد بالمنفصل، فتقول: هندٌ خرجت هي نفسُها، ولا تقول: خرجت نفسُها؛ لأنّه يَلتبس بالفاعل ويَحتمل أنّها قد ماتت، وكذلك لا قول: هندٌ خرجتْ عينُها، تريد التوكيد؛ لأنّه يَحتمِل أنْ خرجت عينُها الباصرة.
فهو يحتمل في بعض المسائل، ثمّ أُجري باقي الباب حيث لا يلتبس مجرى ما يلتبس».

[باب البدل]

قوله: «باب [٤٥/ ب]: البدل».

البدل في اللغة هو: الخَلَفُ والعوضُ من الشيء[١].

وفي الاصطلاح هو: التابع على تقدير تكرار العامل.

[فقولهم: (التابع) أخرجوا به ما عداه من غير التوابع، وقولهم: (على تقدير تكرار العامل])[٢] تحرّزوا به من سائر التوابع غير البدل؛ لأنّها ليست على تقدير تكرار العامل، بل العامل في المتبوع هو العامل في التابع، إلاّ البدل فإنَّ الإمام سيبويه[٣] ـ رحمه الله ـ جعله في تقدير جملةٍ ثانية؛ لأنّه يكون بالجامد، والجامد لا يكون تابعًا من غير واسطة الحرف، وإنَّما يكون واليًا للعوامل، وإذا قُلنا: إنَّه في تقدير جملة ثانية فكان القياس ألاّ يُعرَبَ تابعًا، ويُعرَبَ بحسبِ إعراب متبوعِه، لكنَّهُ لمّا كان مُعربًا بإعراب المبدلِ منه سمِّيَ تابعًا، ولا يُعرَبُ البدل بدلاً إلاّ بشرط تأخّرِه عن المبدَل منه، وكذلك سائرُ التوابع، لا يُعرَبُ النعتُ نعتًا، ولا التوكيدُ توكيدًا إلاّ مع التأخُّر، وجاز تقديم المعطوف بحرفٍ على المعطوف عليه قليلاً، وذلك بشرط أن يكونَ هناك ما يطلب بتقديم المعطوف عليه، نحو قول الشاعر[٤] [من الوافر]:

---

(١) يُنظر: اللسان (بدل).

(٢) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٣) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٨٦.

(٤) الأحوص، ديوانه ٢٣٩، وفي «ج»، «ل»:

* أَلاَ يـــا نَخْلَــةً مِـــنْ دارِ عَـــوْنٍ *

أَلا يــا نَخْلَــةً مِــنْ ذاتِ عِــرْقٍ عَلَيْــكِ وَرَحْمَــةُ اللهِ الــسَّلامُ

فقوله: (وَرَحْمَةُ اللهِ) معطوفٌ على (السَّلامُ) وجاز هذا في الشعر؛ لأنّ الخبر هو الجارّ والمجرور، وقد تقدّم وهو طالب بالمبتدأ، فجاز تقديم المعطوف على المعطوف عليه لذلك.

قوله: **«إذا أُبدِلَ اسم من اسم الفاعل أو فعلٌ من فعلٍ تبِـعَهُ في جميع إعرابه»**.

قد تقدّم أنّ البدل من التوابع، وأنَّ كلّ تابعٍ يتبع متبوعَه في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة، ونبّهكَ أيضًا على أنّ البدل يكون في الأفعال كما يكون [٤٦/أ] في الأسماء، وأنَّ الفعـل إذا أُبدِل من الفـعل(١) أُعطِيَ حُكمَه في الرفـع أو النصب أو الجزم أو غير ذلك(٢).

مثـال بَدَل الفعـل من الفعـل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] فـ (يُضَاعَفْ) بدل من (يَلْقَ) وهو مجزوم بحذفِ آخره كما أنّ (يُضَاعَفْ) مجزوم بالسكون، ونحو زيد يقوم يخرج، وهما مرفوعان.

وقد يكون البـدل جـارًا ومجـرورًا، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾[الأنعام: ٩٩] فـ (مِنْ طَلْعِهَا) بدلٌ من قوله (مِنَ النَّخْلِ).

وقوله: **«وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكلّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط»**.

فقوله: **«بدل الشيء من الشيء»** يريد به: وهما لحقيقة واحدة، نحو قولك:

---

(١) (إذا أبدل من الفعل): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»: والنصب والجزم وغير ذلك.

جاء زيدٌ أخوكَ، فـ (أخوك) هو (زيدٌ)، و(زيدٌ) هو (أخوك)، وهذا معنى: وهما لحقيقة واحدة؛ أي: لشيء واحدٍ.

ويكون في الأسماء[(١)]، والأفعال، والجمل، ويكون معرفةً من معرفةٍ، ونكرةً من نكرةٍ، ومعرفةً من نكرةٍ، ونكرةً من معرفةٍ، أربعُ صورٍ عقليّةٍ، وكلُّها في الكتاب العزيز، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة: ٦ ـ ٧]، و﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[النبأ: ٣١ ـ ٣٢] و﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[الشورى: ٥٢ ـ ٥٣] و﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[العلق: ١٥ ـ ١٦].

[تنبيه]

[واعلم أنّ النّكرة لا تُبدَلُ من النكرة ولا من المعرفة إلاّ بمُسوِّغٍ من نعتٍ أو عطفٍ عليهما ونحوِه، وإلاّ لم يكن للبدل فائدة][(٢)].

ومن البدل قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[آل عمران: ٦٤] فـ (أَلاَّ نَعْبُدَ) بدلٌ من (كَلِمَةٍ).

[مسألة]

فإن قلتَ: (كِلْمَةٌ) في الآية بمعنى كلام، والكلام في الاصطلاح لا يكون إلاّ جُملة أو جُمَلاً، فكيف أجَزْتَ أن تكونَ (أنْ وصِلتُها) بدلاً من (كِلْمَةٍ)[(٣)]؟!

---

(١) في «ج»، «ل»: ويكون في كلّ شيء في الأسماء، وفي «أ»: أضرب المؤلف ـ رحمه الله ـ عن قوله: (في كلّ شيء) بخطين متوازيين، فلم أثبته في النصّ.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) في «ج»، «ل»، «ت٢»: (بدلاً من كلمة، وكلمة بمعنى كلام؟) وفي «أ»: كتب المؤلف ـ رحمه الله ـ بخطه: (وكلمة بمعنى كلام) ثمّ أضرب عنها فلم أثبتها في النصِّ.

قلت: قد أورده جماعة عظيمة على[1] ابن عطية[2]، والجواب أنّ الكلمة إنّما أُطلقت مرادفة للفظ الكلام، والكلام لفظ مفرد، فسواء أُريد معناه لغة أو اصطلاحًا فهو بدل مفرد من مفرد، لا بدل مفرد من جملة، ومن البدل أيضًا قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥۚ﴾[الكهف: ٦٣] فـ ﴿أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾ بدلٌ من الضمير في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾[3]، والله تعالى أعلم.

ويوجد ظاهرًا من مُضمَرٍ، نحو قولك: أكرمتُهُ المسكينَ، ومررتُ بهِ الضعيفِ، وما أشبه ذلك.

وجوّزوه مضمرًا من ظاهرٍ، نحو قولك: أكرمت زيدًا إيّاه، وهذا لم يُسمَع من العرب، وإنّما هو من وضع[4] النُّحاة، وكذلك مضمرًا من مضمرٍ[5].

وأمّا بدل بعض[6] الشيء من كلّه فهو ما كان واقعًا [٤٦/ ب] على بعض ما يقع عليه المُبدَل منه، وهذا لا يكون إلاّ بشرطين:

---

(١) في «ج»، «ل»: عن.

(٢) يُنظر: المحرّر الوجيز ٣/ ١٥٤، ١٥٥. وابن عطية هو: عبد الحقّ بن غالب بن عبد الملك ابن غالب بن تمّام بن عطيّة، برع في الفقه والأحكام والتفسير والحديث والأدب واللغة، (ت٥٤٦هـ). يُنظر طبقات المفسّرين ١٧٦.

(٣) (فأن أذكره... أنسانيه): ساقطة من «ج»، «ل».

(٤) في «ج»، «ل»: موضوع، وفي «ت»: موضع، تحريف.

(٥) قال ابن مالك: «والصحيح عندي هو أنّ نحو: رأيتُ زيدًا إياه، لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استُعمل لكان توكيدًا لا بدّ، وأمّا رأيتك إيّاك فقد تقدّم في باب التوكيد أنّ البصريّين يجعلونه بدلاً، وأنّ الكوفيّين يجعلونه توكيدًا، وأنّ قول الكوفيّين عندي أصحّ». شرح التسهيل ٣/ ١٩٢، ويُنظر: همع الهوامع ٣/ ١٥٢، ١٥٣.

(٦) (بعض): ساقطة من «ج»، «ل».

أحدهما: أنْ يكون فيه ضمير يعود إلى المُبدل منه.

والثاني: أنْ يصحَّ إسناد الفعل إلى الجميع بضربٍ ما من المجازِ.

نحو: قُطِع زيدٌ يدُهُ، وضُرِبَ زيـدٌ ظهـرُهُ، وأكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه، وما أشبه ذلك.

[فائدة]

وقول الشيخ: «**وبدل البعض من الكلّ**» منقود؛ لأنّه أدخل (أل) على (كلّ وبعض) وهمـا يلازمـان الإضافـة[1] إمّـا لفظًا وإمّـا تقديرًا، فكأنّه جمع بين (أل) والإضافة، والشيخ ـ رحمه الله ـ تابعٌ في هذه العبارة للشيخ أبي[2] القاسم الزجّاجيّ، وذكرها الشيخ أبو القاسم[3] واعتذر عنها بقوله: «**وإنّما قلنا: البعضَ والكلَّ مجازًا**» وكان الأولى به أن يتركها ولا يعتذر، ـ رحمه الله ـ.

ونكّت الأديبُ إبراهيمُ بن سهلٍ الإسرائيليّ الأندلسيّ على الشيخ أبي القاسم في تغزّله حيث قال[4] [من الطويل]:

أَمُـوسى أيَـا كُلِّي وَبَعْـضِـي حَقِيْقَـةً ... وَلَيْـسَ مَجَازًا قَوْلِيَ الكُـلَّ وَالبَعْضا

خَفَضْتَ مَكَانِي إِذْ جَزَمْتَ وَسَائِلِـي ... فَكَيْفَ جَمَعْتَ الجَزْمَ عِنْدِيَ وَالْخَفْضا[5]

وهذا دليل على أنّ يهود الأندلسيّين كانوا يشتغلون بعلم العربيّة، فإنّ إبراهيم

---

(١) في «ل»: ملازمان للإضافة.

(٢) في «ج»، «ل»: الشيخَ أبا.

(٣) الجمل ٣٧.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) البيت ساقط من «ج»، وفي «ب»: (جَزَمْتَ) بدل (جَمَعْتَ)، تحريف.

قال [هذين البيتين][١] قبل إسلامه، والله أعلم.

وروينا أنّه مات مسلمًا غريقًا في البحر، فإنْ كان حقًّا فإنّ الله ـ تعالى ـ رزقه الإسلام في آخر عمره، والموت على الشهادة شهيدًا[٢].

حكاية لطيفة:

كان شيخنا أبو الحسن عليّ بن سمعت الغرناطيّ ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: شيئان لا يصحّان: إسلام إبراهيم بن سهل الإسرائيليّ، وتوبة الزمخشريّ[٣] من الاعتزال[٤].

قلت: وهما من مرويّاتي.

أمّا إسلام إبراهيم بن سهل الإسرائيليّ[٥] فيغلب على ظنّي صحّته؛ لعلمي بروايته.

وأمّا توبة الزمخشريّ فحدّثني الشيخ أبو الحسن عليّ بن سليمان بن ليلة، عن الشيخ أبي سعيد فرج بن أبي سعيد الخطيب[٦] بمدينة سلا[٧] المغربيين، وكانا

---

(١) في «أ»: هذا البيت.

(٢) صحّ عن سيّدنا رسول الله ﷺ أنّ الغريق شهيد. يُنظر: صحيح مسلم ٣/ ١٥٢١، ومسند الإمام أحمد ٢/ ٤٤١.

(٣) هو: أبو القاسم محمودُ بن عمرَ بن محمد بن أحمد الخوارزمي، جار الله (ت٥٣٨هـ) بالجرجانيّة، يُنظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠، والأعلام ٧/ ١٧٨.

(٤) يُنظر لعقائد المعتزلة وفرقهم: الملل والنحل ١/ ٦٥ ـ ٩٣، والفَرْق بين الفِرَق ٧٨ ـ ١٥٠.

(٥) (وتوبة... الإسرائيليّ): ساقطة من «ج».

(٦) لم أقف لهما على ترجمة.

(٧) سلا: مدينة متوسطة الحجم بأقصى المغرب، وهي من مرّاكش جنوبيَّةُ غربيَّةُ. يُنظر: معجم البلدان ٣/ ٢٦٢.

عالمين صالحين ـ نفع الله بهما وبعلومهما ـ أنّه وقف بالبلاد المشرقيّة على محضر مثبت[١] محكوم فيه، يتضمّن[٢] توبة الزمخشريّ من الاعتزال، وأنّه مات على مذهب أهل السنّة، والحمد لله[٣].

وأمّا بدل الاشتمال فيُشترط فيه شرطان:

أحدهما: أنْ يكون فيه ضمير يعود إلى المُبدَل منه.

والثاني: أنْ تذكُر الأوّل وأنت تريد الثاني.

نحو قولك: أعجبتني الجاريةُ حُسنُها، بدليل قول بعض العرب: أعجبني الجاريةُ حسنُها، بغير تاءٍ.

[٤٧/ أ] قوله: **«وبدل الغَلَطِ»**.

هذا القسم سمّاه (غلطًا) وليس كذلك، وإنمّا هو بدل (الإضراب)، و(الغلط) أحد أقسام (الإضراب)، وتبع الشيخ في هذه العبارة الشيخ أبا القاسم[٤].

وبدل الإضراب على ثلاثة أقسام:

الأوّل: بدل الغلط.

---

(١) في «ج»: قعد مبوه، وفي «ل»، «ت»: عقد منوّه، تحريف.

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»: بتضمين.

(٣) لم يذكر أحد ممن ترجم للزمخشريّ أنّه تاب من الاعتزال، فقد قال عنه الذهبيّ: إنّه كبير المعتزلة، وكان داعيةً إلى الاعتزال، وقال ابن خلّكان: إنّه معتزلي الاعتقاد، وقال عبد القادر القرشيّ: كان معتزليًا في الأصول، ينتحل مذهب أبي حنيفة في الفروع، وقال ابن كثير: كان يُظهر مذهب الاعتزال ويصرِّح بذلك في تفسيره ويناضل عليه. يُنظر: الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة ١/ ١٦٠، ووفيات الأعيان ٤/ ٢٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٩٠، وميزان الاعتدال في نقد الرجال ٥/ ٢٠٣، والبداية والنهاية ١٢/ ٢٣٦.

(٤) يُنظر: الجمل ٣٥.

والثاني: بدل النسيان.

والثالث: بدل البَدَاء.

والفرق بين الغلط والنسيان والبداء: أنّ الغلط من اللسان[١]، والنسيان من القلب، والبداء أن تنطق بالشيء ثمّ يبدو لك الانتقال عنه وأنت في الأوّل غير غالط ولا ناسٍ[٢]، وكان شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت ينقد على ابن مالك ـ رحمه الله ـ هذا الموضع[٣]، ويقول: إنّه في الألفيّة من التخليط في الاصطلاح، مع أنّه كان يُعظِّم الألفيّة تعظيمًا كثيرًا[٤].

وقد مثَّل الشيخ للأقسام الأربعة بقوله: «**نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلتُ الرغيفَ ثلثَه، ونفعني زيدٌ علمُهُ، ورأيتُ زيدًا الفرسَ أردتَ أنْ تقول: الفرس فغلطت فأبدلت زيدًا منه**» انتهى.

فردّ المثال الأوّل للأوّل، وهو بدل شيءٍ من شيء[٥]، والثاني للثاني، وهو

---

(١) في «ل»: النسيان، تصحيف.

(٢) يُنظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ٩٩.

(٣) ذلك قول ابن مالك في الألفية ٤١:

«التابِـعُ المَقـصُـودُ بالحُـكْمِ بِـلا
واسِطَـةٍ هُـوَ المُـسَمَّى بَـدَلا
مُطَابِقًـا، أَوْ بَعْـضًا اوْ مـا يَـشْتَمِـلْ
عَلَيْـهِ، يُلفـى، أَوْ كَمَعْطُـوفٍ بِـ (بَـلْ)
وَذا للاضْـرَابِ اعْـزُ إنْ قَـصْدًا صَـحِبْ
وَدُوْنَ قَـصْد غَلَـطٌ بِـه سُـلِبْ»

(٤) (مع أنّه. . . كثيرًا): ساقطة من «ج»، «ل»، «ت».

(٥) في «ج»، «ل»، «ت٢»: الشيء من الشيء.

بدل بعضٍ من بعض، والثالث للثالث، وهو بدل الاشتمال، والمثال الرابع للرابع، وهو بدل الغلط ـ على ما قاله ـ وبدل الإضراب على ما بيّناه.

وما مثّل به الشيخ لبدل الغلط يقبل أن يكون مثالاً للأقسام الثلاثة:

أمّا بـدل الغلط فقد بيّنـه الشيخ بقوله: **«أردتَ أن تقول: الفرس، فغلطتَ فأبدلتَ زيدًا منه»** وعبارة الشيخ قلقة؛ لأنّ المراد أن يكون قد رأى الفرس، وأراد الإخبار برؤيته فغلط اللسان فنطـق بـ (زيد) ثمّ أبدل (الفرس) من (زيد)، وعبارة الشيخ لا تُعطي هذا [٤٧/ ب] [المعنى][(١)]، وإنّما تُعطي أن يكون (زيد) هو المبدل من (الفرس)، ويمكن أن يكون مراده بقوله أي: فأوقعت زيدًا مكان الفرس ثمّ أبدلت الفرس منه.

ومثاله لبدل النسيان أن تكون قد رأيت أوّلاً الفرس ثمّ تنسى فتقول: رأيت زيدًا، ثمّ تتذكّر فتقول: الفرس.

ومثاله لبدل البَداء أن تذكر زيدًا معتقدًا أنّك رأيتَه رؤيةً صحيحةً من غير غلطٍ ولا نسيان، ثمّ يظهر لك أن تُبدل الفرس منه؛ أي: يبدو لك الانتقال عنه، وكذلك: رأيت زيدًا عَمرًا، ومررت بخالد أبي عبدالله، وما أشبه ذلك.

فيكون المثال الأخير[(٢)] محتملاً للثلاثة إن كان أبو عبدالله غيرَ خالد[(٣)]، ولبدل الشيء من الشيء إذا كان اسمه خالدًا، وكنيته أبو عبدالله.

❐ ❐ ❐

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»: الآخر.

(٣) (للثلاثة... خالد): ساقطة من «ل»، «ت».

[باب منصوبات الأسماء]

[باب منصوبات الأسماء]

قوله: «باب منصوبات الأسماء».

المنصوبات: جمع منصوب، والمنصوب اسم مفعول من نَصَبه ينصِبه نصبًا إذا وضَعه(1).

والنحاة يُطلقونه على كلّ منصوبٍ من الكلام فعلاً كان أو اسمًا، إلاَّ أنّ الشيخ ـ رحمه الله ـ بوّب على منصوبات الأسماء وجعله برنامجًا لما بعده من منصوباتها.

وذكر أنّها خمسة عشَر، ثمّ إنّه لمّا عدّها عدّها أربعة عشر؛ إن كان قد عدّ التّابع في واحدٍ وهو الظاهر، وإن عددنا التّابع أربعة فهي سبعةَ عشَر، وعلى كلّ تقدير فليست خمسةَ عشَر، والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنّه لمّا عدّ الأبواب سقط له من الأبواب مفعولاً (ظننت وأخواتها)، ولو ذكر مفعولي (ظننت وأخواتها) كانت ستّة عشر؛ لأنّهما منصوبان(2)، وأظنّ أنّي رأيته في بعض نسخ (الجرّوميّة)، والله أعلم بحقيقة ذلك، وأيضًا فيكون بهما ستّة عشر؛ لأنّهما منصوبان(3).

واعلم أنّ الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ سلك في هذا المُختصر مسلكًا حسنًا،

---

(1) يُنظر: اللسان (نصب).

(2) (ولو ذكر... منصوبان): ساقطة من «ل»، «ت».

(3) (وأيضًا... منصوبان): ساقطة من «ج»، وقد تخلّصَ الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله ـ من هذا الإشكال بأن عدَّ الظرفين منصوبًا واحِدًا، وكذلك اسم (إنَّ) وخبر (كان)، وذكر كلّ تابعٍ وحده، فصارت بذلك خمسةَ عشَر تابعًا. يُنظر: التحفة السنيّة ٩٨، ٩٩.

وهو أنّه صنع فيه برنامجًا للمرفوعات، وبرنامجًا للمنصوبات، وبرنامجًا للمخفوضات؛ قصدًا للتسهيل على المبتدئ، فإنّه إذا سئل عن [٤٨/ أ] مرفوعٍ نظره في برنامج المرفوعات، وإن سُئل عن منصوب نظره في برنامج المنصوبات، وإن سُئل عن مخفوض نظره في برنامج المخفوضات، فربّما[1] يجده بسرعةٍ، ـ رحمه الله ـ.

قوله: **«المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم (لا)، والمنادى، وخبر (كان وأخواتها)، واسم (إنّ وأخواتها)، والمفعول لأجله، والمفعول معه، وتابع المنصوب»**.

وسيتبين كلٌّ في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ إلاّ اسم (إنّ)، وخبر (كان)، وتابع المنصوب فقد تقدّم له الكلام عليها.

* * *

(١) في «ل»: لكي.

قوله: «باب المفعول به»

المفاعيل خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، وهو: المصدر المنصوب على المصدريّة، والمفعول فيه، وهو: ظرف الزمان وظرف المكان، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وتكلّم الشيخ هنا على المفعول به.

[فائدة]

وجرت عادة النحاة أن يحذفوا قيده وهو (به)، فيقولون: مفعولاً، ولا يذكرون: (به)، والمفعول حقيقةً إنّما هو المصدر المنصوب على المصدريّة، فلو قالوا فيه: مفعولاً، من غير قيدٍ لكان أولى، لكنّهم قيّدوا المُطلق وأطلقوا المقيّد اصطلاحًا، فقالوا في المصدر: المفعول المطلق وقيّدوه، وفي المفعول به: مفعولاً ولم يزيدوا فأطلقوه؛ وإنّما فعلوا ذلك لكثرة دورانه على ألسنتهم.

قوله: **«وهو: الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل»**.

الضمير يعود على المفعول به، وقوله: **«هو: الاسم»** يريد: أو ما هو في تأويله؛ ليدخل له الحرف المصدريّ مع صلته، نحو قولك: كرهتُ أن تقوم، وعلمتُ أنّك فاضل، تأويله [٤٨/ ب]: كرهت قيامك، وعلمت فضلك، فـ (أنْ تقوم)، و(أنّك فاضلٌ) في موضع المفعول لـ (كرهتُ)، ولـ (علمتُ).

وتحرّز بقوله: **«هو: الاسم»** من الفعل والحرف؛ لأنّ الفعل والحرف لا يكون واحدٌ منهما مفعولاً به إلاّ أنْ يصير اسمًا لمدلوله، نحو: كتبت مِن، ورأيتُ قام، وما أشبه ذلك، فـ (من) و(قام) مفعولان بـ (كتبت) و(رأيت).

وقوله: «**المنصوب**» يريد به: المنصوب حقيقةً أو حكمًا.

فمثال المنصوب حقيقةً قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ﴾[النمل: ٣٦] فـ ﴿سُلَيْمَٰنَ﴾ مفعول بـ ﴿جَآءَ﴾ والفاعل ضمير يعود على الرسل[١]؛ لأنّ ذلك مفهوم من سياق الكلام[٢].

ويدلُّ عليه قراءة ابن مسعود[٣]: ﴿فَلَمَّا جَاءُوا سُلَيْمَانَ﴾.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾[التوبة: ١٠] فـ (إلاّ) مفعول به[٤] بـ (يرقُبون)، و(إلاّ) و(سليمان) منصوبان حقيقةً، وكذلك ضربتُ زيدًا، وأكلتُ الخبزَ، وشبه ذلك.

ومثال المنصوب حكمًا قولك: ما ضربت من أحدٍ، وما أكرمت مِن رجلٍ، فـ (أحد)، و(رجلٍ) منصوبان في الحكم؛ لأنّهما مفعولان بـ (ضربت) و(أكرمت)، وهما مجروران في اللفظ بحرف الجرّ الزائد.

وقوله: «**الذي يقع بعد الفعل**»؛ أي: الذي فعل الفاعلُ به فعلَه، وتحرّز به من الظرف؛ لأنّه الذي أوقع الفاعلُ فيه فعلَه.

وأمّا نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ﴾[الأنفال: ٢٦] [و] ﴿وَاذْكُرُوٓا۟

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: الرسول.

(٢) الآية التي قبلها: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[النمل: ٣٥].

(٣) يُنظر: تفسير الثعالبيّ (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ٤/ ٢٥٠، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٤/ ١٣٨. وابن مسعود هو: عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذليّ، أبو عبد الرحمن، أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا ولازم النبيّ ﷺ وكان صاحب نعليه (ت٣٢هـ) يُنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (القسم الثالث) ٩٨٧ ـ ٩٩٤، والإصابة ٨٣٢، ٨٣٣.

(٤) (به): ساقطة من «ج»، «ل».

﴿إِذْ كُنتُمْ﴾[الأعراف: ٨٦] [و]﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٨١، ١٨٧] [و]﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا﴾ [البقرة: ٥٣] وما أشبه ذلك، فكلُّها مفعولاتٌ بها وليست ظروفَ زمان، والعامل في المثالين الآخِرين محذوفٌ، تقديره: واذكروا، ولو جعلتها(١) تتعلّق بفعل الأمر لم يصحّ؛ لأنَّ (اذكروا) مستقبل الزمان و(إذ) لما مضى من الزمان، والمعنى في الآية الكريمة: واذكروا [٤٩/أ] الزمان الذي جرى فيه كيت وكيت(٢).

ومثّل الشيخ للباب بقوله: **«ضربتُ زيدًا، وركبت الفرسَ»**.

فـ **«زيدًا»** مفعول بـ **«ضربت»**، و**«ضربت»** فعلٌ وفاعل، و**«الفرس»** مفعول بـ **«ركبت»**، و**«ركبت»** فعل وفاعل، و**«زيدًا»** و**«الفرس»** منصوبان حقيقةً، وكلّ واحدٍ منهما اسم منصوب قد وقع به الفعل.

وقوله: **«وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدّم، والمضمر قسمان: متّصل ومنفصل»**.

قد تقدّم أنّ الضمائر على ثلاثة أقسام مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة(٣)، وقد تقدّم الكلام على المرفوعات.

وأمّا المنصوبات فهي على قسمين أيضًا: متّصل ومنفصل، كما ذكر الشيخ.

«فالمتّصلة اثنا عشَر» وهي على ثلاثة أقسام أيضًا، اثنان للمتكلّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

فالاثنان اللذان للمتكلّم أشار إليهما الشيخ بقوله: **«ضربني وضربنا»** فـ **«ضربني»**

---

(١) في «ل»، «ت»: جعلناها.

(٢) كَيت وكَيت: كناية عن الأمر أو الأحدوثة أو القصّة، وإن شئت كسرت التاء. يُنظر: اللسان (كَيتَ).

(٣) في «ل»، «ت»: مرفوع ومنصوب ومخفوض.

فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول به، و«**ضربنا**» فعل ومفعول، وقد تقدّم أنّ (نا) من ضمائر الرفع المتّصلة أيضًا.

[مسألة]

فإنْ قلتَ: ما الفرق بين (نا) إذا كانت ضمير رفع، وبينها إذا كانت ضمير نصب أو جرّ؟

قلت: الفرق أنّها إذا كانت فاعلاً يكون قبلَها ساكن[1]، وإنْ كانت مفعولاً كان قبلها فتحة، وإن كانت مجرورة أو منصوبة بحرف لا يَظهر العامل فيها.

وأمّا الخمسة التي للمخاطب فقد أشار إليها بقوله: «**وضربكَ، وضربكِ، وضربكما، وضربكم، وضربكنَّ**» فبدأ بضمير الواحد المُذكّر، ثمّ بضمير الواحدة المؤنّثة، ثمّ بضمير الاثنين كيفما كانا مذكّرين أو مُؤنّثين، ثمّ بجماعة الذكور، ثمّ بجماعة النسوة[2] المخاطبات، وهكذا في كلّ خمسة منها.

وأشار إلى الخمسة التي للغائب [٤٩/ ب] بقوله: «**وضربَه، وضربها، وضرَبهما، وضربهم، وضربهُنَّ**» فبدأ بالواحد المذكّر، ثمّ بالواحدة، ثمّ بالاثنين[3]، ثمّ بجماعة الذكور، ثمّ بجماعة الإناث.

فـ (ضَرب) في الجميع فعلٌ ماضٍ، والضمير المنصوب المتّصل مفعول به.

وأمّا المنفصلة فهي اثنا عشرأيضًا، وهي على الترتيب المتقدّم: اثنان للمتكلّم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: ما قبلها ساكنًا.

(٢) في «ل»: الإناث.

(٣) في «ل»: بالواحدة المؤنّثة ثمّ بالتثنية.

فالاثنان اللذان للمتكلّم أشار إليهما بقوله: «**إيّاي وإيّانا**» فتقول: إيّاي أكرمتَ، وإيّانا أعطيتَ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: [﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾][البقرة: ٤١](١) [و]﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١].

وأشار إلى الخمسة التي للمخاطب بقوله: «**وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكُنّ**»، فتقول: إيّاك أكرمت، وإيّاكنّ كلّمت، وما أشبه ذلك.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥] فـ ﴿إِيَّاكَ﴾ مفعول مقدّم في الآية الكريمة، وقُدّم تعظيمًا واعتناءً به. وقيل(٢): لإفادةِ الحصر؛ أي: ما نعبد إلاّ إيّاك.

وأشار إلى الخمسة التي للغائب بقوله: «**وإيّاهُ، وإيّاهَا، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاهنّ**»، وأتى بها على الترتيب المذكور.

ولم يُمثّل الشيخ للمنفصل مع عامله، فتقول: إيّاه أهنت، وإيّاه ما أكرمت، وما أشبه ذلك، فـ (إيّاهما) و(إيّاه) مفعول مُقدّم على فاعله، فلو تأخّرت الضمائر المنفصلة عن عاملها وجب اتّصالها.

وأمّا المخفوظة فهي اثنا عشَر متّصلة لا غير، وهي كالمنصوبة [سواء](٣)، ولا فرق بينهما إلاّ في العامل، وهي: منّي، ومنّا، ومنكَ، ومنكِ، ومنكما، ومنكم، ومنكنّ، ومنه، ومنها، ومنهما، ومنهم، ومنهنّ، وما أشبه ذلك.

* * *

(١) وهي ساقطة من «ج»، «ل»، وفي «أ»: (فإيّاي)، تحريف.

(٢) يُنظر: تفسير النسفيّ (مدارك التنـزيل وحقائق التأويل) ١/ ٣١، وتفسير القرآن العظيم ١/ ٢٦.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

قوله: «باب المصدر»

والمصدر في اللغة: اسم مصدرٍ من صدر يصدُرُ صَدْرًا ومصدرًا، والصَّدَر: نقيض الوِرْد.

وقيل: الصَّدَر من كلّ شيء: الرجوع(١).

وأمّا في اصطلاح النحاة فهو: اسمُ الحَدَث أو ما ناب منابه، المنصوبُ بفعل من لفظه أو من معناه.

وقد حدّه الشيخ بقوله: **«هو: الاسم المنصوب [٥٠/أ] الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل»**.

وليس في هذه (الجرُّوميَّة) حدّ أبعد منه، وسنبيّن لك ذلك.

فقول الشيخ: **«هو الاسم»** يريد به: هو اسم الحدث أو ما ناب منابه، وتحرّز الشيخ بقوله: **«هو الاسم»** من الفعل والحرف.

وإنمّا حملناه على إرادة اسم الحَدَث؛ لأنّ المصدر لا يكون مصدرًا لمجرّد كونه اسمًا، بل لا بدّ أن يكون اسمًا دالاً على الحدث، وحينئذ يُعرب مصدرًا.

وإنمّا قلنا: (أو ما ناب منابه) وحملنا كلامه على إرادة ذلك؛ لأنّ العرب وضعت أسماء كثيرة دالّة على المصادر وليست بمصادر، ولكنّها إضافتها إلى

---

(١) يُنظر: اللسان (صدر).

المصادر أو أطلقتها عليها فنابت مناب المصادر وتنزلت[١] منزلتها وأُعربت بإعرابها، نحو: كلّ، وبعض، وأيّ، وما أشبه ذلك إذا أُضفن إلى مصدر، نحو: ضربْت كلَّ الضربِ، وبعضَ الضربِ، وأيَّ الضربِ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء: ٢٢٧] فـ ﴿أَيَّ﴾ في الآية الكريمة منصوبة على المصدريّة بـ ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ وقُدّمت على العامل فيها؛ لأنهّا استفهاميّة ولها صدر الكلام، فلا يعمل فيها عامل مقدّم عليها، و﴿مُنقَلَبٍ﴾: اسم مصدر ميميّ يجري مجرى المصدر[٢].

ويجري مجرى المصدر أيضًا عدده، نحو: ضربْتُ ثلاثَ ضرباتٍ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[النور: ٢] فـ (مِئة) منصوب على المصدريّة بـ (اجْلِدُوا).

[فائدة]

وسمعت أكثر الموقّعين، وبعض القضاة يقرؤون (مِائَة) بفتح الميم في تواريخ المكاتيب وغيرها، وهو خطأ، وكأنّهم لم يقرؤوا القرآن العزيز، وغرّهم في ذلك رسمها بألف بعد كسرة الميم، وإنّما كُتبت بالألف بعد الكسرة ليفرّق بالألف بين (مِائة) و(منه). وقيل: ليفرّق بين (مِائة) و(فئة)[٣].

ومن ذلك: (نَقِيرًا، وفَتِيلاً، وشَيْئًا)، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩، الإسراء: ٧١] [و]﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[النساء: ١٢٤] [و]﴿فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾[آل عمران: ١٤٤].

---

(١) في «ج»، «ل»: نـزلت.

(٢) (ميمي... المصدر): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) (وسمعت... فئة): ساقطة من «ج»، «ل»، «ت». ويُنظر: علم الكتابة العربيّة ١٢٨ وما بعدها.

المعنى: ظلمًا قليلاً ولا كثيرًا، وتُعرب جميع هذه الأسماء منصوبة على المصدريّة، أو مفعولاً مطلقًا.

وقول المصِّنف: «**المنصوب**» يريد: بفعل من لفظه أو من معناه، وتحرّز به من المرفوع والمخفوض؛ لأنّ المصدر لا يُعرب مصدرًا حتّى يكون منصوبًا، وقد يكون اسمًا للحدَثِ [٥٠/ ب] وهو مرفوع أو مخفوض، ولا يُعرب مصدرًا، وإنمّا حمّلنا كلامَه إرادةَ المنصوب بفعل من لفظه أو من معناه؛ لأنّ المصدر لا يُعرب مصدرًا مع كونه منصوبًا حتىّ يكون[1] الناصب له فعلاً من لفظه، نحو: ضربته ضربًا، أو من معناه، نحو: آلت حلفًا، فلو كان منصوبًا بغير فعله أو مرفوعًا أو مجرورًا لم يُعرب في الاصطلاح مصدرًا، بل يكون إعرابه بحسب ما تطلبه العوامل، فتقول: أعجبَني الضربُ، ورأيت الضربَ، ومررْت بالضربِ، فتعربه في المثال الأوّل فاعلاً، وفي الثاني مفعولاً به، وفي الثالث مجرورًا؛ لأنّه منصوب بغير فعله[2].

قوله: «**فإن وافق لفظُه فعلَه فهو لفظيّ، نحو: قتلته قتلاً**» وضربتُه ضربًا، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[النساء: ١٦٤].

أي: فإن كان العامل في المصدر فعلاً من لفظ المصدر فهو عامل لفظيّ، نحو: ما مثّل به.

وقوله: «**وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنويّ**».

أي: فالعامل في المصدر فعل من معناه، ثمّ مثّل له بقوله: «**نحو: جلسْت قعودًا وقمْت وقوفًا، وما أشبه ذلك**».

(١) (منصوبًا. . . يكون): ساقطة من «ل».

(٢) (لأنّه. . . فعله): ساقطة من «ج».

ومنه قول امرئ القيس[1] [من الطويل]:

* عَلَيَّ وآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلِ *

لأنّ معنى (آلَتْ): حَلَفَتْ، فـ (قُعُودًا) و(وُقُوفًا) و(حَلْفَةً) منصوبات على المصدريّة بفعل من معنى المصدر.

وجعل أبو البقاء منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٥]؛ لأنّ أخذه ونكّل به هنا بمعنًى واحدٍ[2]. وقيل[3]: هو مفعول له.

وكذلك يكون المصدر غير جارٍ على فعله، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فـ (نَبَاتًا) مصدر ثلاثيّ و(أَنْبَتَ) رباعيّ.

وقوله: «**الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل**».

هذه العبارة [٥١/ أ] فيها مسامحة؛ لأنّ المصدر ليس من ضروريّاته أن يجيء ثالثًا[4]، فقد يمكن أن يجيء ثالثًا وثانيًا ورابعًا[5] بحسب ما يريد الناطق به، فتقول: ضرَبَ يضرِبُ ضربًا، وضرَبْت ضَرْبًا، وضرَب يضرِب فهو ضاربٌ ضرْبًا، وما أشبه ذلك.

وقد ظهر لك أنّ حدّ الشيخ للمصدر منقودٌ، وأنّه لا يمسّ المصدر.

---

(١) الشطر في ديوانه ١٢، وصدره:

* وَيَوْمًا عَلى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ *

(٢) التبيان ٢/ ١٢٦٩.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٦٣٠.

(٤) (هذه العبارة... ثالثًا): ساقطة من «ج».

(٥) (فقد يمكن... ورابعًا): ساقطة من «ل».

ويمكن أن يُجاب عن الشيخ بأنّ أهل التصريف اصطلحوا على أن يجعلوه ثالثًا؛ لأنّ العامل فيه أكثر ما يكون فعلاً، فلذلك قدّموه على اسم الفاعل واسم المفعول.

[مسألة]

فإن قلت: فلم قدّموه على فعل الأمر؟

قلت: لأنّ فعل الأمر الكلام في تصريفه يطول بالنسبة إلى أمر الواحد وغيره، وإلى التوكيد بالنونين، وغير ذلك فأخّروه، فلذلك قالوا: ضَربَ يضرِبُ ضرْبًا فهو ضاربٌ ومضروبٌ، فهذا[1] الذي جعل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ يجعله[2] ثالثًا في تصريف الفعل، وكان شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت إذا سألناه عن ترتيب التصريف، يقول لنا مثل ما تقدّم: ابدؤوا بالماضي ثمّ المضارع ثمّ المصدر[3] كما تقدّم.

حكاية لطيفة:

قدِم على الأندلس طالب من فاس[4]، وكان كثير الجدال، فهجاه بعض شياطين الأندلسيّين ببيتين وكتبهما في رقعة وألزقها[5] في الحائط على[6] رأسه في

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: وهو.

(٢) في «ل»: فجعله، تصحيف.

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»: بالمضارع ثمّ بالمصدر.

(٤) فاس: مدينة مشهورة كبيرة على برّ المغرب من بلاد البربر تتخلّلها العيون والأنهار والجداول والسواقي. يُنظر: معجم البلدان ٤/ ٢٦١، ٢٦٢.

(٥) في «ج»، «ل»، «ت»: ألصقها.

(٦) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: فوق.

المكان الذي كان يقعد[١] فيه للتدريس يقول[٢] فيها [من الوافر]:

أَتانــا طالِــبٌ مِــنْ آلِ فــاسِ يُجادِلُ فـي الكِتـابِ وفـي القِيـاسِ
وَمَــا فــاسٌ ببِلْدَتِــهِ وَلكِــنْ قَـسا يَقْـسُو قُـساءً فَهْـوَ قـاسِ

بتصحيف مادّة (فسا)[٣]، فكان شيخنا المذكور إذا سألناه عن ترتيب التصريف: بِمَ نبدأ يقول: [٥١/ ب] أنسيتم بيتي الفاسيّ؟ لا تنسَوْهما فإنّهما يعلّمانكم ترتيب التصريف.

وكان ـ رحمه الله ـ لا ينطق [لسانه][٤] بفاحش القول إلاّ بكناية أو تصحيف؛ سمعته ـ رحمه الله ـ يُقرأ عليه في الألفيّة مرارًا، فإذا وصل لباب الفاعل وقرأ القارئ قول ابن مالك[٥] ـ رحمه الله ـ [من الرجز]:

وإِنَّمَــا تَلْــزَمُ فِــعلَ مُــضْمَرِ
مَتَّــصِلٍ أَوْ مُفْهِــمٍ ذاتَ حِــرِ

لم ينطق به قطّ إلاّ: (ذات كذا)، مع أنّه كان من اللطافة والذكاء واللوذَعيّة[٦] على جانب عظيم، ـ رحمه الله ـ.

وحين كَتْبي لهذا الموضع سألني بعض الفضلاء عن إعراب قوله ـ تعالى ـ:

---

(١) في «ج»، «ل»: يجلس.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال ابن منظور: «الفَسْو: معروف، والجمع الفُساء». يُنظر: اللسان (فسو).

(٤) في «أ»: بلسانه.

(٥) ألفيّة ابن مالك ٢٢.

(٦) اللوذع واللَّوْذَعِيُّ: الخفيف الذكيّ، الظريف الذّهن الحدِيدُ الفُؤادِ كأنه يَلْذَعُ بالنار من ذكائه. القاموس المحيط (لذع).

﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾[يس: ٥٨] فـ (قولاً) منصوب على المصدريّة بفعل محذوف؛ أي: يقول الله لهم ذلك قولاً، أو يقول لهم قولاً.

وأمّا (سلامٌ) فقُرئ بالرّفع[١]، وقُرئ بالنصب[٢].

فعلى قراءة النصب يكون من الباب، فيكون منصوبًا بفعلٍ محذوف مثل (قولاً)؛ أي: يسلِّمون سلامًا، أو يُسلّم عليهم سلامًا، أو ما أشبه ذلك.

وعلى الرفع إمّا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو سلامٌ، وقيل: بدل من (ما)، وقيل: خبر عنها[٣].

مسألة:

قد تقدّم أنّ المصدر لا يُعرب مصدرًا حتّى يكون منصوبًا بفعل من لفظه أو من معناه، وقد يعمل فيه مصدر مثله، أو اسم مفعول، أو اسم فاعل، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ضربًا، و: زيدٌ مضروبٌ ضربًا.

ومثال اسم الفاعل عاملاً[٤] في المصدر قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا﴾[الصافات: ١ ـ ٢] وما أشبه ذلك، قال ابن مالك[٥] [من الرجز]:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ

---

(١) قراءة الرّفع هي قراءة الجمهور، يُنظر: النشر ٢/ ٢٦٥، والمكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر ٣٤٤.

(٢) قراءة النصب هي قراءة ابن مسعود وأبيّ وعيسى. يُنظر: مختصر في شواذ القراءات ١٢٦، والدرّ المصون ٥/ ٤٩٠.

(٣) يُنظر للأوجه الإعرابيّة في قراءة الرفع: إعراب القرآن ٣/ ٢٧١، والتبيان ٢/ ١٠٨٥.

(٤) في «أ»: عامل، تصحيف.

(٥) ألفيّة ابن مالك ٢٥.

وَكَـــونُه أَصْـــلاً لِهـــذَين انتُخِـــبْ

مسألة رافعة، وفائدة من الباب نافعة:

تقول: توضّأْت للصلاة وَضوءًا حسنًا بفتح الواو، قال[١] سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ: هذا باب ما جاء من المصـادر على (فَعول)، وذلك: توضّـأْت للصـلاة وَضـوءًا حسـنًا، وتطّهـرْت طَهورًا حسـنًا، وأُولعْـت به وَلوعًـا، وقَبِـلْته قَبـولاً. انتهى.

قـال الشيخ الإمـام أبو الحسن [عليّ][٢] بن خروف الأندلسيّ شارح كتاب سيبويه[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ: وزعموا أنّ الوَضوء من أسماء الماء كالوقود، ولم يَحْكِ أحد يوثق به الوُضوء بضمّ الواو لشيء من الأشياء[٤]. انتهى.

قلت: ولولا أنّه ضعيف ما نسبه الجوهريّ[٥] لليزيديّ[٦] وتبرّأ من نقْله.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/ ٤٢.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٣) اسم شرح ابن خروف للكتاب: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) وقد حقّقه الدكتور صالح الغامـديّ بجامعـة أمّ القرى لنيل درجة الدكتوراه عام ١٩٩٥م، ولكنّني لم أتمكّن من الاطلاع عليه.

(٤) (الوضوء... الأشياء): ساقطة من «ل».

(٥) يُنظر: الصحّاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) (وضأ). والجوهريّ هو: إسماعيل بن حمّاد، أبو نصر الفارابيّ، إمام اللغة والأدب والخطّ والكلام والأصول. (ت٣٩٣هـ)، وقيل سنة (٤٠٠هـ). يُنظر: البلغة ٦٦ ـ ٦٨، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٦) في «ج»، «ل»: الزبيديّ، تصحيف، واليزيديّ هو: يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ، أبو محمّد، الإمام المقرئ النحويّ اللغويّ، سكن بغداد، (ت٢٠٢هـ) بخراسان. يُنظر: البلغة ٢٤٠، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٠.

وتقـول: غسلْتـه غَسلاً حسنًا، بفتح [الغين][1] المعجمة على القياس فيه، والاسم: الغُسل بضمّها.

وتقول: أكلْته أَكلاً ذريعًا[2]، بفتح الهمزة أيضًا، والاسم: الأُكْل بضمّها، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا [كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ][3]﴾[إبراهيم: ٢٥].

الجوهريّ[4]: والذِّكْر والذِّكْرى نقيض النسيان، وقولهم: اجعله منك على [ذُكرٍ وذِكرٍ][5] بمعنًى، وذكرْت الشيء بلساني وبقلبي. انتهى.

قلت: ولم يُقرأ في السبعة بضمّ الذال، والله أعلم.

* * *

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) الذريع: السريع. يُنظر: اللسان (ذَرَعَ).

(٣) من «ج»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ل».

(٤) يُنظر: الصحاح (ذَكَر).

(٥) في «ج»، «ل»: ذِكرٍ وذِكرى.

باب: ظرف الزمان، وظرف المكان

الظرف في اللغة: هو الوعاء[1].

وفي الاصطلاح كما قال المصنِّف ـ رحمه الله ـ: «**ظرف الزمان** [٥٢/أ] **هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير (في)**»، [وبعضهم زاد: (حقيقة أو حُكمًا) ومراده بالحُكْم: الظروف التي لا تتصرّف كـ (لدى وحيث) ونحوهما، فإنّهما على تقدير (في) حُكْمًا][2].

فقوله: «**هو: اسم الزمان**» الزمان هو مدلوله، وهو كالجنس له، وتحرّز به من اسم المكان، وقوله: «**المنصوب**» تحرّز به من المخفوض والمرفوع [حقيقة أو حكمًا][3]؛ لأنّ اسم الزمان لا يُعرب ظرفًا في الاصطلاح حتّى يكون منصوبًا.

وقوله: «**بتقدير (في)**» تحرّز به من المفعول به؛ لأنّ اسم الزمان قد يكون منصوبًا ولا يُعرب ظرف زمان، نحو: رأيْت اليومَ، وشاهدْت الساعةَ، وما أشبه ذلك؛ فإنّ هذا لا يُعرب ظرف زمان؛ لأنّه على تقدير: (به)؛ أي: هو مرئيّ[4]، فلو زدت في المثالين (زيدًا وعمرًا) لكان (زيدًا) مفعولاً به وكذلك (عمرًا)، وكان (اليومَ والساعةَ) ظرفي زمان، فكنت تقول: رأيْت زيدًا اليومَ، وشاهدْت عمرًا الساعةَ،

---

(١) يُنظر: اللسان (ظرف).

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) في «ج»، «ل»: مرّبي، تصحيف.

وما أشبه ذلك.

وقد تقدّم إعراب قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ﴾[الأعراف: ٨٦] [و] ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ﴾[الأنفال: ٢٦]، ونحوها في باب المفعول به، وأنّها مفعولات بها وليست ظروفًا.

ثمّ مثّل الشيخ لظروف الزمان بقوله: **«نحو: اليوم والليلة وغدوة وبكرة وسَحَرًا وغدًا وعَتَمة وصباحًا ومساءً وأبدًا وأمدًا وحينًا، وما أشبه ذلك»**.

فهذه كلّها إذا كانت منصوبة على تقدير (في) فإنّها تعرب ظروف زمان، أو منصوبة على[1] الظرفيّة أو مفعولاً فيه، كلّ ذلك بمعنًى واحدٍ، فتقول: سافرت الليلةَ أو غدوةً أو بُكْرةً، أو أسافرُ غدًا، أو أصوم أمدًا[2]، أو حينًا، وما أشبه ذلك، فيتعلّق بالفعل؛ أي: يعمل فيه الفعل؛ لأنّه طالبٌ به، والفعل واقع فيه.

[مسألة]

وذكر الشيخ من الظروف (سَحَرَ) و(سَحَر) إذا كان من يوم بعينه مجرّدًا من (أل) والإضافة فإنّه لا يتصرّف، ولا ينصرف، [منعه من التصريف العَدْل، ومن الانصراف العَدْل والتعريف][3].

فإذا قلت: خرجْت يومَ الجمعةِ [٥٢/ ب] سَحَرَ فتعرب (سَحَرَ) بدلاً على[4] اللفظ من (يوم الجمعة)، فإذا قلت: سافرت في يومِ الجمعةِ سَحَرَ، فتعرب (سحر) بدل بعض من كلّ على موضع المجرور؛ لأنّ مواضع المجرورات كلّها نصب،

(١) (تقدير في... على): ساقطة من «ل».

(٢) في «ج»، «ل»: أبدًا.

(٣) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) في «ج»، «ل»: عن، تحريف.

يجوز أن يُحمل عليه، ولا يعرب نعتًا؛ لأنّه جامد، ولا يجوز أن تجعله مخفوضًا فيكون بدلاً من (يوم) على اللفظ؛ لأنّ اليوم مخفوض بحرف الجرّ، والبدل يحلّ محلّ المبدل منه، ولو قدّرنا سقوط (اليوم) لم يَحُلّ (سَحَر) محلّه؛ لأنّ (سَحَر) لا يتصرّف ولا ينصرف، فلا يستعمل إلاّ منصوبًا على الظرفيّة لا غير، ولا نظير له[١].

قوله: **«وأمّا ظرف المكان»**.

ظرف المكان[٢] لا فرق بينه وبين ظرف الزمان إلاّ في المدلول؛ لأنّ ظرف الزمان يدلّ على الزمان، وظرف المكان يدلّ على المكان، وأحكامهما واحدة.

وقد حدّه الشيخ بقوله: **«وظرف المكان هو: اسم المكان المنصوب بتقدير (في)»**.

فقوله: **«هو اسم المكان»** تحرّز به من ظرف الزمان، وقوله: **«المنصوب»** [تحرّز به من اسم المكان المخفوض والمرفوع، وقوله: **«بتقدير (في)»**][٣] تحرّز به من اسم المكان المنصوب على غير تقدير (في)، نحو قولك: رأيت مكانَك، فـ (مكانَك): اسم مكان منصوب ولكن ليس هو منصوبًا على تقدير (في)، وإنّما هو منصوب على تقدير (به)[٤]، فهو مفعول به؛ لأنّه مرئيّ.

فلو قلت: رأيت زيدًا مكانَك لكان (زيدًا) مفعولاً به ولكان (مكانَك) منصوبًا على الظرفيّة؛ لأنّه منصوب على تقدير (في)؛ أي: رأيت زيدًا في مكانِك.

---

(١) (ولا نظير له): ساقطة من «ج»، «ل».

(٢) (ظرف المكان): ساقطة من «ج».

(٣) من «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ج».

(٤) (وإنما هو... به): ساقطة من «ج»، «ل».

واعلم أنّ ظرفي الزمـان والمكان والجارّ والمجرور لا يعمل فيها إلاّ الفعل أو ما فيه حروف الفعل أو معنى الفعل [٥٣/ أ]، وهو معنى قول[١] المعربينَ: بأيّ شيء يتعلّق هذا الظرف، أو ما العامل فيه؟ وقد يكون ظاهرًا، وقد يكون مقدّرًا؛ أعني: العامل في الظروف والمجرورات.

ومعنى قولهم: بأيّ شيء يتعلّق [هذا الظرف؟][٢]: ما الفعل[٣] الواقع في هذا الظرف؟ لأنّ الظرف وعاء للفعل والفاعل والمفعول إن وُجد وقت وقوع الفعل، ولا يتعلّق به حتّى يكون الجميع فيه وقت الفعل، فإن كان الفاعل في الظرف دون المفعول فيكون الظرف حالاً من الفاعل، وإن كان المفعول فيه وقت الفعل[٤] كان حالاً من المفعول دون الفاعل.

فإذا قلت: ضرب زيد عمرًا مكانك، فإنْ كان الضرب والضارب والمضروب في المكان تعلّق المكان بالفعل، وإنْ كان الفاعل فيه دون المفعول كان حالاً منه؛ أي: ضرب زيدٌ في حال كونه في مكانك عمرًا، ولو كان المضروب في مكانك كان حالاً من المفعول؛ أي: ضرب زيد عمرًا في حال كون عمرٍو في مكانك، ومثله: ضرب زيد عمرًا في الدار، ورمى زيد عمـرًا بسهم في الدار، فإن كان الجميع في الدار [وقت الرمي][٥] تعلّق بالفعل، وإن كان الرامي في الدار دون المرميّ كان حالاً منه، وإن كان المرميّ في الدار دون الرامي كان حالاً منه[٦]، وتقول: رمى زيد من

---

(١) (معنى قول): ساقطة من «ل».

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) في «ج»، «ل»: العامل.

(٤) (فإن كان. . . الفعل): ساقطة من «ل».

(٥) من «ج»، «ت»، «ت٢»، وهي ساقطة من «ل».

(٦) (وإن كان المرمي. . . منه): ساقطة من «ج».

المدرسة عمرًا في السوقِ، فكلّ [واحد من المجرورات][١] حال ممن كان فيه وقت الرمي، وتقول: ضرب زيد أمامك عمرًا خلفك، لا يصح تعلّق الظرفين بـ (ضرب) لاستحالة وقوع فعل واحد في وقت واحد في مكانين، فيكون (أمامك) حالاً من الفاعل، و(خلفك) حالاً من المفعول.

وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[الأنعام: ١٢٤] فـ (حيث) في الآية الكريمة مفعول به بفعل مقدّر [٥٣/ ب] يدلّ عليه (أعلم)، كأنّه قال: الله أعلم، يعلم المكان الذي يجعلُ فيه رسالاتهِ، ولا يجوز أن يتعلّق بأفعل التفضيل؛ لأنّه سبحانه لا يكون في مكان أعلم[٢] منه في مكان، وهو سبحانه منزه عن المكان والزمان بكلّ حال[٣].

وقد مثّل الشيخ لظروف المكان بقوله: **«نحو: أمام، وخلف، وقُدّام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وتلقاء، وحِذاء، وهنا، وثَمّ، وما أشبه ذلك»**.

فالستّة الأولى من كلام الشيخ تُسمّى عند النحاة: الجهات الستّ.

و(عند) ظرف مكان غير متصرّف، ولا يستعمل إلاّ منصوبًا على الظرفيّة أو مجرورًا بـ (مِنْ) خاصّة.

وأمّا (مَعَ) فهي بتحريك العين، وسُمع[٤] فيها السكون قليلاً.

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) (كأنّه قال. . . أعلم): ساقطة من «ل»، «ت».

(٣) يُنظر: شرح جوهرة التوحيد ١٨٠ ـ ١٩٦، وحاشية الدسوقيّ على أمّ البراهين وشرحها للسنوسيّ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٤) تسكين العين من (معْ) لغة قليلة تُنسب إلى ربيعة وغُنم. يُنظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٧٠، وشرح الأشمونيّ ٢/ ١٦٢، ١٦٣.

و(هُنَا) إشارة للمكان القريب.

و(ثَمَّ) إشارة للمكان البعيد.

قال ابن مالك[١] [من الرّجز]:

وَبِـــ (هُنَـــا) أَوْ (هَهُنـــا) أَشِـــرْ إِلـــى
دَانِـــي المَكَـــانِ وَبِـــهِ الكَـــافَ صِـــلاَ
فِـــي البُعْـــدِ أَوْ بِـــ (ثَـــمَّ) فُـــهْ أَوْ (هَنّـــا)
أَوْ بِـــ (هُنَالِـــكَ) انْطِقَـــنْ أَوْ (هِنّـــا)

فتقول: جلسْت قُـدّامك أو وراءك أو فوقـك، وسافرْت معك أو حِذاءك، وجلسْت هنالك، أو نمت ثَمّة[٢]، وما أشبه ذلك.

ولم يمثّـل الشيخ لظرفي الزمان والمكان أمثلة مع العامل فيها، وقد مثّلت من ذلك كثيرًا، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) ألفيّة ابن مالك ١٤.

(٢) (أو نمت ثمّة): ساقطة من «ج»، «ل».

قوله: «باب: الحال»

الحال في اللغة هي: كِينَةُ الإنسان، وكِينة بكسر الكاف وسكون الياء: ما هو عليه من خير أو شرّ[1]، وهي تُذكّر وتُؤنّث[2].

وفي اصطلاح النحاة كما قال الشيخ: «**الحال هو: الاسم المنصوب المفسِّر لما انبهم من الهَيآت**».

[٥٤/أ] فقوله: «**هو: الاسم**» تحرّز به من الفعل والحرف، ويريد هو: الاسم أو ما هو في تأويله؛ ليدخل له الجملة الواقعة حالاً، نحو: جاءَ زيدٌ يضحكُ، ومررْت بعمروٍ يركضُ، وما أشبه ذلك.

وقوله: «**المنصوب**» تحرّز به من المخفوض والمرفوع، وقوله: «**المفسِّر لما انبهم من الهَيآت**» تحرّز به من التمييز؛ لأنّه مفسِّر لما انبهم من الذوات[3].

[فائدة]

[قال شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن سمعت الغرناطيّ الأندلسيّ ـ رحمه الله تعالى ـ][4]: وقول النحاة: (انبهم) في حدّ التمييز وفي حدّ الحال منقود عليهم؛ لأنّ (انبهم) لم يُلْفَ في لغة العرب، وصوابه: (استبهم)، فكان الأولى لهم أن

(١) (وكينة... شرّ): ساقطة من «ل».

(٢) يُنظر: اللسان (حول).

(٣) (تحرّز... الذوات): ساقطة من «ل».

(٤) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

يقولوا: الحال: بيان لما استبهم من الهَيآت.

ومعنى قولهم: (المفسِّر لما انبهم من الهيآت): أنّ الحال إنمّا جيء بها لتبيّن حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه أَوْ له.

وقد مثّل الشيخ للحال بقوله: **«نحو: جاءَ زيدٌ راكبًا، وركبت الفرسَ مُسْرَجًا، ولقِيت عبدَاللهِ راكبًا، وما أشبه ذلك»**.

فقوله: **«جاءَ زيد»** فعل وفاعل، و**«راكبًا»**: حال من **«زيد»**، و**«ركبْت»** فعل وفاعل أيضًا، و**«الفرسَ»** مفعول به، و**«مَسْرَجًا»** حال من **«الفرس»**، و**«لقِيت»** فعل وفاعل، و**«عبدالله»** [مفعول به][1] ومضاف إليه، و**«راكبًا»** يحتمل أن يكون حالاً من التاء[2] الفاعلة، ويحتمل أن يكون حالاً من **«عبدالله»** المفعول: فإذا كان حالاً من الفاعل كان المتكلِّم راكبًا وقت اللقّاء، وإذا كان من المفعول كان الراكب وقت اللقاء[3] **«عبـدالله»**، وتقدّر إذا كان من الفاعل: لقيت في حال كوني راكبًا، ومن المفعول: في حالة كون عبدالله راكبًا.

قوله: **«ولا يكون الحال إلاّ نكرة، ولا يكون إلاّ بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلاّ معرفة»**.

هذه إشارة من المصِّنف [٥٤/ ب] ـ رحمه الله ـ لشروط الحال، وذكر لها ثلاثة شروط، وذكر في الحدّ رابعًا، وهو أن تكون منصوبة، وزادوها ثلاثة شروط أُخَر:

أحدها: أن تكون مشتقّة.

الثاني: أن تكون منتقلة.

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) في «ب»، «ج»: تاء.

(٣) (وإذا كان... اللقاء): ساقطة من «ل».

الثالث: أن يكون العامل فيها فعلاً أو ما في معنى الفعل.

وقد اجتمعت الشروط السبعة في أمثلة الشيخ.

ومتى جاءت الحال معرّفة فإنّها[١] تكون مصدرًا وُضع موضع[٢] الحال، نحو: أَرْسَلَها العِراكَ[٣]؛ أي: تعترِكُ العراك؛ أي: معتركةً، أو اسمًا وُضع موضع المصدر الموضوع بوضع الحال، نحو قولك: جاءَ زيدٌ وحده، فكان أصل هذا الكلام: جاء زيد منفردًا[٤]، ثمّ وُضع موضع (منفردًا) (انفرادًا)، ثمّ وضع موضع (انفرادًا) (وحده)[٥]، فتعرب (العراك) مصدرًا وُضع موضع الحال[٦]، وتعرب (وحده) اسمًا وُضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال.

ومعنى قولهم: (بعد تمام الكلام)؛ أي: بعد أخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره، فهي فضلةٌ من الفضلات.

ومعنى قوله: **«ولا يكون صاحبها إلاّ معرفة»** يريد: في أكثر الكلام، وقد يكون صاحبها نكرة.

قال الشيخ أبو القاسم في (الجُمل)[٧]: «وإذا تقدم نعت النكرة عليها انتصب

---

(١) في «ل»: فإنّما، تصحيف.

(٢) في «ج»، «ل»: وقع موقع، في كلّ المواضع.

(٣) هذا مأخوذ من قول لبيد في ديوانه ٨٦:

فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخالِ

(٤) في «ج»، «ل»: أي منفردًا.

(٥) في «ج»، «ل»: وحده موضع انفرادًا.

(٦) (فتعرب... الحال): ساقطة من «ج»، «ل».

(٧) ٢٧.

على الحال» نحو: جاءَ راكبًا رجلٌ، وهذا مقبلاً أسدٌ، وما أشبه ذلك، فلو تأخّرت الحال هنا صارت نعتًا للنكرة.

وأمّا اشتراط كونها مشتقّة منتقلة فقال ابن مالك(١) [من الرجز]:

وَكَوْنُــــــهُ مُنْـــــتَقِلاً مُــــشْتَقّـا
يَغْلِـــبُ، لَكِـــنْ لَـــيْسَ مُـــسْتَحقّا

فمثال الحال مشتقّة قد تقدّم كثير منه.

ومثـالها غير مشتقـةً قولهم: أَبِيعُ الْبُرَّ قَفِيزًا بِدِرْهَمٍ؛ أي مُسَعَّرًا، وكذلك: بايعته(٢) يَدًا بِيَدٍ؛ أي: نقدًا، وكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَىَ فِيَّ؛ أي: مشافهةً.

والحـال أكثـر ما تكون منتقلة، وقد تكون غير منتقلـة ثابتـة مؤكّـدةً، نحو قوله ـ تعالـى ـ: ﴿قَآيِمًا بِٱلْقِسْطِۚ﴾[آل عمران: ١٨] [و] ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾[مريم: ١٥] [و] ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[البقرة: ٩١]، [٥٥/ أ] وهذا زيد عطوفًا، وأنا عنترة شجاعًا، وما أشبه ذلك.

والأحوال كلّها مع اسم الباري ـ جلّ جلاله ـ ثابتة غير متنقلة، ولا يصحّ أن تكون منتـقلـة بوجه ولا بحال، نحو: قال الله، ويقول الله ﷻ، وما أشبه ذلك إذا قُصد الخبر لا الإنشاء(٣).

واعلـم أنّ الحـال تتعدّد كما تتعدّد الصفات وإن كان صاحبُها مفردًا، نحو

---

(١) ألفيّة ابن مالك ٢٨.

(٢) في «ل»: بعته.

(٣) إذا قُصد الخبر فإنّ التقـدير يكون: قال الله عزيزًا جليلاً، وتكون (عزيزًا جليلاً) حالاً غير منتقلة، وإذا قُصد الإنشاء؛ أي: الثناء والتنزيه، فإنّه لا يكون حالاً؛ لأنّ الحال لا يكون إلاّ وصفًا.

قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[الفجر: ٢٨] فـ (رَاضِـيَةً) حال أولى من الياء في (ارْجِعِي) و(مَّرْضِيَّةً) حال ثانية منها أيضًا، والياء مفردة.

وقد تقدّم أنّ الحال تكون بالجملة الاسميّة والفعليّة، ولا بدّ فيها من الضمير أو الواو أو كليهما.

فمثال ذات الضمير قوله ـ تعالى ـ: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[المائدة: ٤٦] وهي جملة اسميّة حال من (الإِنْجِيلَ)(١)، والهاء عائدة عليه.

ومثالها اسـميّة ذات واو قولـه ـ تعالى ـ: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[يوسف: ١٤] ومنه قولهم: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، فـ (نَحْنُ عُصَبةٌ) حالٌ من الضمير في (أكلَهُ)، و(الشمسُ طالعةٌ) حال من (زيد)(٢).

ومثالها بالواو والضمير قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[البقرة: ٢٤٣] فقوله: (وَهُمْ أُلُوفٌ) جملة حاليّة ذات واو وضمير يعود إلى الواو في (خَرَجُواْ).

ومثالها فعليّة: جاءَ زيدٌ يركضُ؛ أي: راكضًا، وقامَ عمرٌو وقد خرجَ غلامُه، وما أشبه ذلك.

وقد تكون الحال مهيـّئة وموطِّئة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فـ (قُرْآنًا) حال، و(عَرَبِيًّا) توطئة وطّأت الاسم الجامد أن يقع حالاً لوصفه بـ (عَرَبِيًّا).

---

(١) الآية كاملة: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

(٢) (فنحن... زيد): ساقطة من «ج»، «ل».

ومنــهم[١] من جـعل (عَرَبِـيًّا) هو الحال، و(قُرْآنًا) هو التوطئة، وحجتّه أنّ الحال مـا كان صفة معنويّة شُبّهت بالصفة[٢] اللفظيّة، فجُعل لها موصوف يجري عليها[٣] في بعض المواضع، والله أعلم.

فالحاصل أنّ الحال إمّا مبينّة لما انبهم[٤] من الهَيآت، وإمّا توكيد.

* * *

(١) يُنظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/ ٨٠.

(٢) في «ج»، «ل»: أشبهت الصفة.

(٣) في «أ»: عليه.

(٤) (كذا)، والصواب على ما نقله: استبهم، في كلّ المواضع.

قوله [٥٥/ ب]: «باب التمييز»

التمييز في اللغة: مصدر ميّزه تمييزًا؛ أي: فَصلَ بعضه من بعض[١].

وحدّه عند النحاة كما قال الشيخ: **«التمييز هو: الاسم المنصوب المفسِّر لما انبهم من الذوات»**.

[فقوله: **«هو الاسم»** تحرّز به من الفعل والحرف،][٢] وقوله: **«المنصوب»** تحرّز به من المرفوع والمخفوض، وقوله: **«المفسِّر لما انبهم من الذوات»** تحرّز به من الحال؛ لأنّ الحال تفسير[٣] لما انبهم من الهيآت.

ونقص الشيخَ اشتراطُ التنكير؛ لأنّ التمييز لا يكون إلاّ نكرة، وقد نصّ عليه في آخر الباب.

وأجاز بعض[٤] النحاة أن يكون معرفة مستدلاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[البقرة: ١٣٠] وهذا عندهم[٥] منصوب على إسقاط الخافض.

ومعنى قولهم: (المفسِّر لما انبهم من الذوات): أنّ التمييز إنمّا جيء به ليبيّن

---

(١) يُنظر: اللسان (ميز).

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) في «ج»، «ل»: مفسِّر.

(٤) هذا مذهب الكوفيين وابن الطراوة. يُنظر: معاني القرآن ١/ ٧٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٩.

(٥) يعني: بعض البصريين. يُنظر: تفسير البحر المحيط ١/ ٥٦٥.

ذات الشيء المفسَّر وحقيقته؛ لأنَّها كانت مبهمة(١) قبل التمييز، نحو قولك: عندي مُدٌّ، ومعي قَفِيزٌ، واشتريْت عشرينَ، ونحو ذلك، لا تعرف حقيقة ذلك إلاّ بالتمييز(٢)؛ لأنّ المقدار معلوم، والكميّة معروفة، والجنس مُبهم(٣) لا يُعرف، فإذا قلت: عندي مدٌّ قمحًا، وقَفِيزٌ بُرًّا، واشتريْت عشرينَ جاريةً، فسّرْت ذات الشيء المبهم، وجنسه وحقيقته، ولولا التمييز لم يُعرف.

والتمييز على قسمين: منصوب عن(٤) تمام الاسم، ومنصوب عن تمام الكلام.

فالمنصوب عن تمام الكلام هو: تمييز النسبة، وهو التمييز المنقول مِن الفاعل، نحو ما مثّل به الشيخ ـ رحمه الله ـ، وهو قوله: **«تصبّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقّأَ بكرٌ شحمًا، وطابَ محمّدٌ نفسًا»** كان أصل هذه الأمثلة: تصبّب عرقُ زيدٍ [٥٦/ أ] وتفقّأَ شحمُ بكرٍ، وطابت(٥) نفسُ محمّدٍ، فنصبوا ما كان فاعلاً في الأصل(٦) على التمييز، ورفعوا ما كان مخفوضًا بالإضافة على الفاعليّة.

وهذا نوع من التمييز لا يكون منقولاً إلاّ من الفاعل، ولا يُنقل من المفعول خلافًا لبعضهم(٧)، واستدلّ عليه بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر: ١٢]

---

(١) في «أ»: منبهمة.

(٢) في «ج»، «ل»: بتمييزه.

(٣) في «ج»، «ل»: منبهم في الموضعين.

(٤) في «ج»، «ل»: على، في كلّ المواضع.

(٥) في «ج»، «ل»: طاب.

(٦) (في الأصل): ساقطة من «ج»، «ل».

(٧) أجاز أكثر المتأخّرين نقل التمييز من المفعول، وبه قال ابن عصفور، وابن مالك، والجزوليّ، واختاره الراعي، وأنكره الشلَوبين، والأبّذيّ، وابن أبي الربيع. يُنظر: شرح الجمل =

كان الأصل عند المجيز: وفجّرنا عيونَ الأرضِ، وهذا عند البصريّين يحتمل أن يكون على إسقاط الخافض، فلا دليل فيه.

والمتبادر إلى الذهن أن يكون تمييزًا؛ لأنّ النصب على إسقاط الخافض في غير باب (القسم) يُحفظ ولا يقاس عليه وإن كان كثيرًا جدًّا.

وأمّا المنصوب عن تمام الاسم فهو: التمييز المنصوب[1] بعد الأعداد والمقادير، والمقادير[2] على ثلاثة أقسام: مكيل وموزون وممسوح.

وقد مثّل الشيخ للتمييز بعد الأعداد بقوله: **«اشتريْت عشرين غلامًا، وملكت تسعينَ نعجةً»**.

فـ **«غلامًا»** و**«نعجةً»** تمييزان للعشرينَ وللتسعينَ، و**«اشتريْت»** و**«ملكْت»** فعل وفاعل، و**«عشرينَ»** و**«تسعينَ»** مفعول.

ومثاله بعد الموزون: عندي رَطْلٌ زيتًا، ومنًا[3] سمنًا.

ومثاله بعد الممسوح: معي شبرٌ أرضًا، وما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحابًا، وما أشبه ذلك كلّه.

فكلّها - كما قال المصنِّف - أسماء نكرات مفسِّرة للذّوات منصوبة على التمييز، والناصب لها هي الأسماء المفسَّرة بها؛ لأنّها التي تطلب التمييز ليفسِّرها، وأصل العمل للمطالِب.

= لابن عصفور ٢/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦٢٣، ٤/ ٦٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٦٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٠.

(١) (عن تمام... المنصوب): ساقطة من «ل».

(٢) (والمقادير): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»: منوان.

وأمّا المنصوب عن تمام الكلام فلا يعمل فيه إلاّ الفعل أو ما جرى مجراه.

[تنبيه]

واعلم أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان فعلاً أو اسمًا، وأجازه المازنيّ[(١)] والمبرّد[(٢)] إذا كان [٥٦/ ب] العامل فيه فعلاً متصرّفًا قياسًا على الحال، وحجّة سيبويه[(٣)] في منع تقديمه أنّه لم يُسمع تقديمه، وأنّه فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدّم، وقولك: حَسُنَ وجهًا زيدٌ، فيه اتّساع؛ لأنّك أسندت الفعل لغير من هو له في المعنى، والتقديم اتّساع[(٤)]، والاتّساع بعد الاتّساع[(٥)] يفتقر إلى السماع، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) يُنظر: المقتضب ٣/ ٣٦، والخصائص ٢/ ٣٨٤. والمازنيّ هو: أبو عثمان بكر بن محمّد، نزل في بني مازن فنسب إليهم، من أهل البصرة، كان إمامًا في العربيّة (ت٢٤٩هـ) بالبصرة. يُنظر: البلغة ٧١، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣/ ٣٦.

(٣) يُنظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٤) (والتقديم اتّساع): ساقطة من «ل».

(٥) (بعد الاتّساع): ساقطة من «ج»، «ل».

قوله: «باب المستثنى»

المستثنى في اللغة: اسمُ مفعولٍ من قولهم: استثنيت الشيء أستثنيه استثناء: حاشيته، فهو مُستثنًى؛ أي: مُحاشًى(١).

والاستثناء في الاصطلاح هو: إخراج بعض ما يُتوهّم دخوله في اللفظ المتقدّم بـ (إلاّ) أو ما في معناها.

والمستثنى في الاصطلاح هو: [الْمُخرَج] تحقيقًا أو تقديرًا بـ (إلاّ) أو ما في معناها(٢).

فالمُخْرَج تحقيقًا هو المستثنى المتّصل، والمخرج تقديرًا هو المستثنى المنقطع.

فالمستثنى المتّصل(٣) هو أن يكون ما بعد الأجزاء ممّا قبلها، نحو قولهم: جاءَ القومُ إلاّ زيدًا، وخرجَ الناسُ إلاّ عمرًا، وما أشبه ذلك.

والمستثنى المنقطع هو: أن لا يكون ما بعد الأجزاء ممّا قبلها، وهو منصوب عند أهل الحجاز، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[النساء: ١٥٧] كأنّه قال: لكنَّ اتباعَ الظنِّ.

وأمّا بنو تميم(٤) فهو عندهم على قسمين؛ أعني: الاستثناء المنقطع:

---

(١) يُنظر: اللسان (ثني).

(٢) (والمستثنى. . . معناها): ساقطة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) (والمخرج. . . المتّصل): ساقطة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٤) يُنظر للغة الحجاز ولغة بني تميم: الكتاب ٢/ ٣١٩، ٣٢٠، ومعاني القرآن ١/ ٤٧٩، ٤٨٠.

قسم ينصبونه مع العرب كلّها.

وقسم يُجيزون فيه البدل، وهو ما إذا كان ما بعد (إلاّ) يُتصوّر فيه أن يكون كالجزء ممّا قبلها بضرب ما من المجاز، نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلاّ فرسًا وإلاّ فرسٌ، أو أن يجريَ ما بعدها مجرى ما قبلها، نحو قوله[1] [من الرجز]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ
إِلاّ الْيَعافِيرُ وَ إِلاّ الْعِيسُ

[٥٧/ أ] ونحو قول النابغة[2] [من البسيط]:

وَقَفْتُ بِهَا أُصَيْلاناً أُسَائِلُها عَيَّتْ جَوابًا وَما بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلاّ الأَوارِيُّ لأْيًا ما أُبَيِّنُها وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

فقوله: (إِلاّ الْيَعافِيرُ) يجوز فيه وفي (الأَوارِيُّ) البدل عند بني تميم، والنصب عند جميع العرب.

و(الْيَعافِيرُ) جمع: يَعْفُور وهو الخَشَفُ ولد البقرة الوحشيّة، و(الْيَعَافِيرُ) أيضًا: تيوس الظباء[3]، و(العِيس) بالكسر: الإبلُ البِيض يخالط بياضَها شُقرة[4]،

---

(١) جران العَوْد، ديوانه ٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٤، برواية:

* بسابسًا ليس بها أنيس *

وفي خزانة الأدب ١٠/ ١٥، ١٧، ١٨ برواية: (وبلدة).

(٢) ديوانه ١٤، ١٥، وهو: النابغة الذبيانيّ، أبو أُمامة، زياد بن معاوية، شاعر جاهليّ، من الطبقة الأولى (ت ١٥ قبل الهجرة) يُنظر: الأغاني ١١/ ٣، وما بعدها، والأعلام ٣/ ٥٤، ٥٥.

(٣) يُنظر: اللسان (عفر).

(٤) يُنظر: نفسه (عيس).

و(الأَوَارِيُّ) جمع: آرِايّ، وهو: مجلس الدابّة، ووزنه: فاعول[١]، وقد يُخفّف[٢]، و(النُّؤْيُ): حفيرة حول الخِباء لئلاّ يدخله ماء المطر، والجمع: نُئِيٌّ[٣] على وزن: فعـول[٤]، و(لأْيًا) مصـدر في موضـع الحـال من التاء في وقفـت؛ أي: مُبطِئًا[٥] ما أبينها.

فقوله: «وحروف الاستثناء ثمانية».

بوّب الشيخ على المستثنى، وتكلّم على حروف الاستثناء، وكان الأنسب أن يتكلّـم على المستثنـى، ثمّ بعـد ذلك على حروف الاستثناء، وأطلق الشيخ على أدوات الاستثناء حروفًا باعتبار الكلمات، وكأنّه قال: وكلمات الاستثناء، وهذا كثير في كلام الأقدمين؛ يُطلقون الحروف على الأسماء والأفعال.

قوله: «وهي: إلاّ وغير وسِوى وسُوى وسَواء وخلا وعدا وحاشا».

فأمّا «إلاّ» فهي حرف.

وأمّا «غير» فهي اسم.

وأمّا «سـوى» فهي مقصـورة إن كسرت السيـن أو ضممتـها، وممدودة إن فتحتها، وهي ظرف عند سيبويه[٦]، وبمنزلة «غير» عند غيره.

---

(١) في «ج»، «ل»: فاعل، تحريف.

(٢) يُنظر: اللسان (أري)، والذي يُخفّف هو الجمع، قال الجوهريّ: وهو في التقدير (فاعول)، والجمع (الأواريّ)، يُخفّف ويشدّد، يُنظر: الصحاح (أري).

(٣) في «ج»، «ل»: نيوء.

(٤) يُنظر: اللسان (نأي).

(٥) يُنظر: اللسان (لأي).

(٦) يُنظر: الكتاب ١/ ٣١، ٣٢، ٤٠٧ ـ ٤٠٩.

وأمّا **«خلا، وعدا، وحاشا»** فمذهب سيبويه[١] أنّ **«عدا»** فعل، وأنّ **«حاشا»** حرف، وأنّ **«خلا»** يجوز فيها الوجهان.

وذكر الشيخ في (سوى) ثلاث لغات، ولم يتعرّض لـ (حاشا)، وفيها ثلاث لغات [٥٧/ ب] أيضًا، يُقال: حاشا، وحاش، وحشا.

قوله: **«فأمّا المستثنى [بـ (إلاّ)][٢] فينصب إذا كان الكلام موجبًا، نحو: قام القوم إلاّ زيدًا، وخرج الناس إلاّ عَمرًا»**.

شرع الشيخ يتكلّم على إعراب المستثنى، وقال: إنّه ينتصب إذا كان الكلام موجبًا[٣]، يعني: أنّه لا يجوز فيه إلاّ النصب.

ومعنى الموجب هنا: ما لا يُتصوّر فيه تفريغ ما قبل إلاّ لما بعدها؛ لأنّه غير منفيّ، نحو ما مثّل به الشيخ، [وهو قوله][٤]: **«قام القوم إلاّ زيدًا، وخرج الناس إلاّ عمرًا»**، فـ **«قام»** فعل ماضٍ، و**«القوم»** فاعل، و**«إلاّ»** حرف استثناء، و**«زيدًا»** منصوب على الاستثناء، وكذلك إعراب المثال الثاني.

قوله: **«وإن كان الكلام منفيًّا تامًا جاز فيه البدل والنصب»**، يعني: على الاستثناء.

وتلخيص هذه المسألة أن يُقال: لا يخلو أن[٥] يتقدّم نفيٌ أو شبهُه، أو لا.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠.

(٢) في «أ»: بعد إلاّ، وما أثبتّه موافق لنصّ الجرّوميّة.

(٣) (نحو قام... موجبًا): ساقطة من «ج».

(٤) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٥) في «ب»: لا يخلو إمّا أنْ.

فإن لم يتقدّم نفي أو شبهه فالنصب على الاستثناء لا غير كمثالي الشيخ المتقدّمين.

وإن تقدّم نفي أو شبهه فلا يخلو أن يكون المستثنى منه مذكورًا أو لا.

فإن لم يُذكر المستثنى منه كان مفرّغًا، وسيأتي.

وإن كان المستثنى منه مذكورًا جاز لك وجهان:

أحدهما: النصب على الاستثناء.

والثاني: التبعيّة على البدل.

وإليهما أشار بقوله: «**وإن كان الكلام منفيًا تامًّا جاز فيه البدل والنصب**» يريد: على الاستثناء.

ثمّ مثّل لذلك بقوله: «**نحو: ما قام أحد إلاّ زيد وإلاّ زيدًا**».

فـ «**قام**» فعل ماضٍ، و«**أحد**» فاعل، و«**إلاّ**» حرف إيجاب بعد النفي، و«**زيد**» بدل من «**أحد**»، وعلى النصب تكون «**إلاّ**» حرف استثناء، و«**زيدًا**» منصوب على الاستثناء، وكذلك تقول: ما خرج الناس إلاّ عمرًا وإلاّ عمرٌو، وإعرابه كما تقدّم.

قال ابن مالك[1] ـ رحمه الله ـ [من الرجز]:

مـا اسْـتَثْنَتِ (الاّ) مَـعْ تَمـامٍ يَنْتَـصِبْ
وَبَـعْدَ نَفْـيٍ اَوْ كَنَفْـيٍ انْـتُخِـبْ [٥٨/أ]
إتْبـاعُ مَـا اتَّـصَلَ وَانْـصِبْ مـا انْقَطَـعْ
وَعَـــنْ تَمِـيمٍ فِيــهِ إبْـــدَالٌ وَقَـــعْ

---

(١) ألفيّة ابن مالك ٢٧.

وشبه النفي هو: النهي، تقول لا تضرب القوم إلاّ زيدًا، فيجوز فيه الوجهان: التبعيّة على البدل، والنصب على الاستثناء، وهو منصوب في الوجهين.

وتقول: لا يخرج القوم إلاّ زيدٌ وإلاّ زيدًا، وما أشبه ذلك، فتكون (إلاّ) مع البدل إيجابًا بعد النفي، ومع النصب حرف استثناء.

قوله: **«وإنْ كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل»**.

أي: فإن لم يُذكر المستثنى منه فيكون الكلام مفرّغًا؛ أي: يكون ما بعد (إلاّ) بحسب ما تطلبه العوامل، وتقدِّر سقوط النفي و(إلاّ)، وتعربه بحسب ما تطلبه العوامل، وقد مثّل له الشيخ بقوله: **«نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، وما ضربت إلاّ زيدًا، وما مررت إلاّ بزيدٍ»**، فـ **«زيد»** في المثال الأوّل فاعل بـ **«قام»**، و**«زيدًا»** في المثال الثاني مفعول بـ **«ضربت»**، و**«زيد»** [في المثال الثالث][1] مجرور يتعلّق بـ **«مررت»**، فلو قدّرت سقوط النفي و**«إلاّ»** كان الإعراب كذلك أيضًا، وتعرب **«إلاّ»** حرف[2] إيجاب بعد النفي في الأمثلة الثلاثة، وكذلك تقول: ما قام زيدٌ إلاّ ضاحكًا، وما سافر عمرو[3] إلاّ يوم الخميس، وما أشبه ذلك، وهذا كلُّه إذا لم تتكرّر (إلاّ).

وأمّا لو[4] تكررت (إلاّ) فتكون زائدة للتوكيد، وغير زائدة والكلام فيها يطول، وقد بيّنت ذلك في (عنوان الإفادة)[5]. . . . .

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) في «ج»، «ل»: الأحرف، تصحيف.

(٣) في «ب»، «ج»: زيدٌ.

(٤) في «ل»: إذا.

(٥) قال في (عنوان الإفادة) ٢١٠ ـ ٢١٢: اعلم أنّ (إلاّ) إذا تكرّرت كانت على وجهين: للتوكيد ولغير التوكيد.

فتكون زائدة للتوكيد بعد حرف العطف، نحو: قام القوم إلاّ زيدًا وإلاّ عمرًا، وفي البدل، =

= وهـو إذا وقع بعدها اسم واقع على ما قبلها، نحو: ما قام إلاّ زيد إلاّ أبو بكر، وكما قال الشّيخ ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

. . . . لا تَمْــرُرْ بِهِــمْ إلاّ الفَتَــى إلاّ العَــلا

فـ (الفتى) هو (العلا)، و(الفتى) مستثنًى من الضمير، والأرجح أنْ يكون تابعًا له في جرّه، ويجوز نصبه على الاستثـناء، و(العلا) بـدل شيء من شيء من (الفتى)؛ لأنّهما لمسمًّى واحد، و(إلاّ) الثانية للتوكيد.

وأمّا إن تكرّرت لغير توكيد فيكون العامل الذي قبلها مفرّغًا لما بعدها، وغير مفرّغ، فإن كان مفرّغًا تُصوّر فيه صورتان:

إحداهما: تفريغه إلى ما يصحّ الاستثناء منه، نحو: ما جاءني إلاّ قريش إلاّ بني مخزوم، فيكون (قريش) بحسب ما فُرّغ له، ولا يجوز في (بني مخزوم) إلاّ النصب؛ لأنّه مستثنًى من (قريش)، وهو واجب.

والصورة الثانية: تفريغه إلى ما لا يصحّ الاستثناء منه، فتُعملُه في هذه الصورة في واحدٍ من المستثـنيات، وتنـصب ما عدا ذلك الواحد، نحو: ما جاءني إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا إلاّ بكرًا، رفعت الأوّل بالفعل، ونصبت الباقي، وقد يجوز رفع غير الأوّل، فتقول: ما جاءني إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا إلاّ بكرٌ.

وأمّـا إن كان غير مفرّغ، فإنْ قدّمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت جميعًا، نحو: ما قام إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا إلاّ خالدًا أحدٌ، وإنْ تأخرت أتيت بواحدٍ منها على حسب ما يكون إذا كان منفردًا، ونصبت باقيَ المستثنيات، نحو: ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا، وأنت تريد أنّهما قاما، فيجـوز لك نصبهما، ورفع أحدهما ونصب الآخر، فإذا نصبتهما كان الأوّل مستثنًى من (أحد)، وكان الثاني مستثنًى من معنى الكلام، وكأنّك قلتَ: ما قام غيرُ زيدٍ إلاّ عمرًا، وعلى رفع أحدهما ونصب الآخر يكون المرفوع بدلاً، والمنصوب مستثنى، قال ابن مالك ـ رحمه الله ـ:

كَــ (لَــمْ يَفُــوا إلاّ امْــرأً إلاّ عَلِــي)
وَحُكْمُهَــا فِــي القَــصْدِ حُكْــمُ الأَوّلِ

بنصب (امرأ) على الاستثناء، ورفع (علي) على البدل، ويُروى بالعكس على لغة:

. . . جَعَــلَ الْقَــيْنُ عَلـى الــدَّفِ إبَــرْ =

بياناً شافيًا فتنظر هناك إن شاء الله[١].

قوله: **«والمستثنى بغير وسِوى وسُوى وسواء مجرور لا غير»**.

هو كذلك؛ لكنّ[٢] حكم (غير) نفسها حكم المستثنى الواقع بعد (إلاّ)، فحيث تقول: قام القوم إلاّ زيدًا، تقول: قام القوم غيرَ زيدٍ، بنصب [٥٨/ ب] (غير) على الاستثناء، و(زيد) مضاف إليه وهو المستثنى في الحقيقة، وحيث تقول: ما قام القوم إلاّ زيدٌ، تقول: ما قام القوم غيرُ زيدٍ، برفع (غير) على البدل أو نصبه على الاستثناء، وحيث تقول: ما قام إلاّ زيدٌ، تقول: ما قام غير زيدٍ، وتُعرب (غير) فاعلاً بـ (قام)، و(زيد) مخفوض بالإضافة.

وأمّا (سِوى) ولغتاها[٣] فعلى مذهب سيبويه تكون منصوبة على الظرفيّة، والمستثنى مخفوض بها خفض الظروف [فيتعلّق بالفعل قبلها، وكذلك غيرها إذا كان حرف جرّ][٤]، وعلى مذهب غيره كابن مالك[٥] يكون حكمُ (سوى) حكمَ (غير).

قوله: **«والمستثنى بـ (خلا وعدا وحاشا) يجوز نصبه وجرّه»**.

= وأمّا إنْ تكرّرت حيث لا يجوز البدل، فلا بُدّ من نصب جميع المستثنيات، كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ۝٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾ فـ ﴿ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾ مستثنًى من «آل لوط»، و«آل لوط» مستثنًى من «قوم مجرمين».

(١) في «ت»: فانظره هناك.

(٢) في «ل»: لأنّ، تصحيف.

(٣) في «ج»، «ل»: لغاتها.

(٤) من «ج»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وهي ساقطة من «ل».

(٥) قال ابن مالك في الألفيّة ٢٨ [من الرجز]:

وَلِـ (سِوَى) (سُوَى) (سَواءٍ) اجْعَلا
عَلى الأَصَحِّ ما لِـ (غَيْرٍ) جُعِلا

هذا إنباءٌ منه على أنّ في الجميع الخلاف[١]، والصحيح مذهب سيبويه: أنّ (عدا) فعل، و(حاشا) حرف، و(خلا) يجوز فيها الوجهان، فتقول: قام القوم خلا زيدًا وخلا زيدٍ، وقام القوم عدا زيدًا، وخرج الناس حاشا عمرٍو.

وإذا كانت (خلا) فعلاً كان المستثنى بعدها مفعولاً بها، وإذا كانت حرفًا كان المستثنى مجرورًا بها، وكانت هي حرف جرّ تتعلّق بالفعل قبلها، وكذلك غيرها إذا كان حرف جرّ عند من يقول به[٢].

وزادوا في أدوات الاستثناء: ليس، ولا يكون، ولا سيّما[٣].

فأمّا المستثنى بـ (ليس) و(لا يكون) منصوب[٤] على أنّه خبرهما.

[مسألة]

فإن قلت: قد علمنا أنّ المستثنى بـ (عدا وخلا وحاشا) عند من يقول به يكون منصوبًا فيكون مفعولاً، ويكون مجرورًا، فتكون هذه الأدوات حروف جرٍّ تتعلّق بالفعل قبلها، فإذا كانت أفعالاً فما يكون المرفوع بها؟

قلت: أمّا (عدا وخلا وحاشا) فيكون المرفوع بها ضميرًا مستترًا، ويكون فاعلاً بها على الخلاف في ذلك.

وأمّا (ليس ولا يكون) [٥٩/ أ] فيكون المرفوع بهما اسمَهما، والمستثنى خبر عنهما.

---

(١) يُنظر: الإنصاف ١/ ٢٥٨، وما بعدها، والجنى الداني في حروف المعاني ٤٣٦ ـ ٤٣٨، ٤٦١، ٥٥٨ وما بعدها.

(٢) (عند من يقول به): ساقطة من «ج»، «ل».

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٢/ ٢٤١ وما بعدها.

(٤) (كذا) والصواب: فمنصوب.

والضمير في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالاً لا يكون إلاّ مفرداً مذكّرًا ضميرًا يعود على بعض المفهوم من معنى الاستثناء، فإذا قلت: قام القوم عدا زيدًا، وخلا عمرًا، أو لا يكون عمرًا، أو ليس زيدًا، فإنّ الضمير المرفوع المستتر يعود على البعض المفهوم من معنى الاستثناء؛ أي: عدا هو؛ أي: بعضهم، أو: لا يكون هو؛ أي: بعضهم، فلو قلتَ: النساء أتينني[(١)] ليست هندًا ـ بالتاء ـ لم يكن استثناء حتّى يكون الضمير مفرداً مذكّرًا، فإن ظهر فيه التأنيث فتكون الجملة حالاً من ضمير النسوة، والله أعلم.

وأمّا المستثنى بـ (لا سيّما) فيكون مرفوعًا ومجرورًا.

فإنْ جعلت (ما) موصولة كان (زيد) خبر مبتدأ محذوف[(٢)]، تقديره: لا سيّ[(٣)] الذي هو زيد.

وإنْ جعلت (ما) زائدة كان مجرورًا بالإضافة إليه، نحو: أكرمني الناس لا سيّما زيدٌ وزيدٍ.

و(السيّ): المثل، قال سيبويه[(٤)]: وسألته ـ يعني: الخليل[(٥)] ـ عن قوله: لا سيّما زيد، فزعم أنّه: لا مثل زيد، و(ما) لغو[(٦)].

---

(١) في «ج»، «ل»، «ت»: أتتني، تصحيف.

(٢) في «ج»، «ل»: المبتدأ المحذوف.

(٣) في «ج»، «ل»: سيّما.

(٤) يُنظر: الكتاب ٢/ ٢٨٦.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ، إمام في اللغة والنحو، واضع علم العَروض بلا منازع، شيخ سيبويه (ت١٧٥هـ) بالبصرة. يُنظر: البلغة ٩٩، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧ وما بعدها.

(٦) في «ج»، «ل»: نفي، تحريف.

ومثّل الشيخ لـ (غير) بقوله: «**قام القوم غير زيدٍ**» فـ «**غير**» في مثاله منصوبة على الاستثناء، و«**زيد**» مضاف إليه وهو المستثنى في الحقيقة.

ثمّ قال: «**قام القوم خلا زيدًا وزيدٍ، وعدا عمرًا وعمرٍو**»، وقد تقدّم إعراب هذه الأمثلة كلّها.

ولم يمثّل الشيخ لـ (حاشا) فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ، ويجوز على ما قال غير[1] سيبويه: حاشا زيدًا، بنصب (زيدًا)، وقد أحكمت[2] هذا الباب في (عنوان الإفادة)[3] فانظره هناك، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) وممّن أجاز ذلك المازنيّ والمبرّد والزجّاج، وصحّح الأشمونيّ جوازه؛ لأنّه ثابت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيبانيّ والأخفش وابن خروف. يُنظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وشرح الأشمونيّ ١/ ٥٢٥ ـ ٥٢٧.

(٢) في «ل»: حكيت.

(٣) قال في (عنوان الإفادة) ٢٠٥: وأمّا المستثنى بعد (حاشا) فحكمه الخفض عند سيبويه؛ لأنّها عنده حرف جرّ، وأجاز المبرّد أن تكون فعلاً ويكون ما بعدها منصوبًا، وأمّا قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ فقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الرّبيع ـ رحمه الله ـ: معناه: صار في حاشية من هذا الذي نُسب إليه، و(لله) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: لله فعله ومجانبته ما أريد منه، وقد يتعلّق بـ (حاش). انتهى كلامه. وكان الأستاذ ـ رحمه الله ـ يقول: إنّه قُرئ بالتنوين في الشاذّ: ﴿حاشًا لله﴾ ويكون اسمًا مبتدأ، و«لله» خبره، ويقال: (حاش) و(حشا) و(حاشا).

قوله: «باب (لا)»

اعلم أنّ (لا) النافية تقع في كلام العرب [٥٩/ ب] فتكون ردًّا لمن قال: أكذا أم كـذا؟ سائلاً عن التعيين، وتكون جوابًا لمن قال: هل من كذا؟ وهذا لا يكون إلاّ سؤالاً عن الوقوع.

فإن كانت ردًّا لمن قال: كذا أم كذا؟ فتُلغى ولا يبقى لها عمل فيما بعدها، ويرتفع مـا بعـدها على الابتـداء والخبر، فتقول لمن قال لك: أرجل في الدار أم امرأة؟ أو: أزيد في الدار أم عمرو، ردًا لقوله: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو، ويلزم هذا التّكرار.

ولم يتعرّض الشيخ لذكر هذه، وإنّمَا عقد الباب لـ (لا) التي هي جواب لمن قال: هل من كذا؟

وهذه لا تعمل إلاّ بأربعة شروط، وهي مشترطة في زيادة (مِن):

أحدها: أن تدخل على نكرة.

الثاني: أن يراد بالنكرة استغراق الجنس.

الثالث: أنْ لا يُفصل بينها وبين اسمها.

الرابع: أن تكون جوابًا لمن قال: هل من كذا؟

فإذا قيل لك: هل من رجل في الدار؟ فلك أن تقول في جوابه: لا رجلَ في الدار، ولك أن تقول: ما من رجلٍ في الدار.

فصارت (لا) نائبة مناب (ما) و(مِن)، فوجب لذلك أن تَعمل فيما عملت فيه

(مِن) الزائـدة، فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز أن تعمل عمل (ليس)، وهو قليل، أنشد[١] سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ [من الطويل]:

فَـرَطْنَ فَـلا رَدٌّ لِمـا بُـتَّ وَانْقَـضى   وَلكِـنْ بَغُـوضٌ أَنْ يُقـالَ: عَـدِيمُ

وقوله[٢] [من مجزوء الكامل]:

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرانِهـــا   فَأَنـــا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــراحُ

وجاز أن تعمل عمل (إنَّ) وهو كثير فصيـح؛ فتدخل على المبتدأ والخبر، تنصب المبتدأ اسمها وترفع الخبر خبرها، وذلك إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا به؛ فالمضاف هو: المطوّل، وهو كلُّ ما عمل فيما بعده في اللفظ أو في الموضع رفعًا أو نصبًا، أو [٦٠/ أ] تعلَّق به مجرور أو ظرف[٣].

فمثال المضاف: لا غلامَ رجلٍ عندي، ولا عبدَ امرأةٍ لك، وما أشبه ذلك.

ومثال المشبَّه بالمضاف: لا ضاربًا زيدًا عندك، ولا مارًّا بخالدٍ في الدار[٤].

فهذا ينتـصب نصبًا صحـيحًا، فإن كان اسـم (لا) مفردًا ـ والمفرد في هذا الباب، وفي باب (النداء): ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف ـ لم يظهر فيه عملها وبُني؛ لتركيبـه مع (لا)، وبُنـي على حركة؛ لأنَّ البناء طارئٌ عليه، وكانت فتحة حملاً على حركة إعرابه، فتقول: لا رجلَ في الدار، وهذا مثال الشيخ، فـ (لا) نافية،

---

(١) مزاحم العقيليّ، الكتاب ٢/ ٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١.

(٢) سعد بن مالك القيسيّ، الكتاب ١/ ٥٨، وفيه (فرّ) بدل (صدّ)، وشرح الفصل ١/ ١٠٨، ١٠٩.

(٣) في «ج»، «ل»: مجرورًا أو ظرفًا.

(٤) (في الدار): ساقطة من «ج»، «ل».

و(رجل) اسمها، و(في الدار) خبرها، وهو مركّبٌ مع (لا) مبنيّ لما ذُكر.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[هود: ٤٣] فـ ﴿لَا﴾ نافية، و﴿عَاصِمَ﴾ اسمها، وأمّا خبرها فيُمكن أن يكون ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ و﴿ٱلْيَوْمَ﴾ تعلّق بما يتعلّق به الخبر، ويمكن أن يكون الخبر ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ويتعلّق ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بالمحذوف، وجاز الإخبار هنا بظرف الزمان عن الجثّة؛ لأجل تعلّق المجرور بالمحذوف، ولولا ذلك لم يجُز الإخبار بظرف الزمان عن الجثّة.

ولا يجوز أيضًا أن يكون صفة لها، ولا حالاً منها؛ لعدم الفائدة، فلو أفاد لجاز، قال ابن مالك[1] [من الرجز]:

وَلا يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمـــانٍ خَبَـــرا
عَـــنْ جُثَّـــةٍ، وَإِنْ يُفِـــدْ فَأَخْبِـــرا

ولا يجوز أن يتعلّق ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ ولا ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ بـ ﴿عَاصِمَ﴾؛ لأنّه لو تعلّق به كان ﴿عَاصِمَ﴾ منوّناً.

ومن الباب قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[الطور: ٢٣]، فعلى قراءة الرفع[2] يكون ردًّا لمن قال: ألغو فيها أم تأثيم؟ فقيل له ردًّا لقوله: ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾؛ لأنّ السؤال وقع عن التعيين، فرُدّ بالإلغاء والرفع على الابتداء والتّكرار.

وعلى قراءة الفتح[3] يكون جوابًا لمن قـال: هل من لغو فيها وتأثيم؟ فقيل

(١) ألفية ابن مالك ١٦.

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبي جعفر وخلف، يُنظر: التيسير ٦٩، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٥١٨، ٥١٩.

(٣) في «ج»، «ل»: النصب. وقراءة الفتح لابن كثير، وأبي عمرو ويعقوب. يُنظـر: زاد =

في الجواب [٦٠/ ب]: لا لغوَ فيها ولا تأثيمَ.

وقول الشيخ: «**اعلم أنّ (لا) تنصب النكرة بغير تنوين**».

ظاهر عبارته أنّ اسم (لا) معرب حُذف مِنه التنوين، وأنّه منصوب نصبًا صحيحًا وليس بمبنيّ، وهذا مذهب بعض النحاة، وجماهير النحاة على أنّه إذا كان مفردًا مبنيّ مركّب مع (لا)[1]، وقد تقدّم وجه ذلك.

قوله: «**إذا باشرت النكرة**».

إشارة إلى الشروط المتقدِّمة، فقوله: «**إذا باشرت النكرة**» يُفهم منه شرطان:

أحدهما: أنّه لا يجوز الفصل بينها وبين اسمها.

والشرط الثاني: أن تدخل على نكرة.

ويُفهم أيضًا هذا من قوله: «**تنصب النكرة بغير تنوين**»، وقد تقدّم باقي الشروط الأربعة ولم يستوفها المصنّف.

وقوله: «**ولم تتكرّر (لا)**».

يعني: أنّه يجب إعمالها عمل (إنّ) إذا لم تتكرّر في اللغة الفصيحة، وقد تقدّم إعمالها عمل (ليس) وهو قليل.

قوله: «**فإن لم تُباشرها وجب الرفع، ووجب تَكرار (لا)**»؛ أي: فإن نقص

= المسير في علم التفسير ٧/ ٢٦٦، والقراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم ٥٢٤.

(١) ذهب الكوفيّون إلى أنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ (لا) معرب منصوب، وذهب البصريّون إلى أنّه مبنيّ على الفتح. يُنظر: الإنصاف ١/ ٣٤١، وهمع الهوامع ١/ ٤٦٦، ٤٦٧.

شرط من الشروط المذكورة وجب الرفع على الابتداء والتَّكرار، وقد تقدّم إعراب مثاله[(١)].

قوله: «**وإن تكرّرت جاز إعمالها وإلغاؤها**».

يريد: وإن تكرّرت واجتمعت الشروط جاز إعمالها عمل (إنّ) وجاز إلغاؤها ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر، وجاز إعمالها عمل (ليس) وهو قليل؛ ولم يذكر الشيخ إعمالها عمل (ليس) لقلّته، وقد تقدّم ذلك كلّه مبيّنًا.

ثمّ مثّل لذلك بقوله: «**نحو: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ**».

وإن شئت قلت: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ.

فتعرب المثال الأوّل: (لا) نافية، و(رجل) اسمها، و(في الدار) خبرها و(ولا امرأة)[(٢)]، الواو: عطف [٦١/ أ]، و(لا) نافية أيضًا، و(امرأة) اسمها، والخبر محذوف دلّ عليه الأوّل.

وتعرب الثانيَ: (لا) حرف نفي، و(رجل) مبتدأ، وسوّغ الابتداء بالنكرة حرف النفي، و(في الدار) خبره، وكذلك (ولا امرأة).

وقد تكون (لا) مكرّرة زائدة للتوكيد ولغيره، فانظرها في (عنوان الإفادة)[(٣)].

[مسألة]

وأمّا إعراب كلمة التوحيد، وهي: (لا إله إلاّ الله) فـ (لا) حرف نفي، و(إله) اسمها، و(إلاّ الله) بدل على الموضع، ولا يكون على اللفظ، ولا خبرًا؛ لأنّ (لا)

---

(١) (قوله: فإن... مثاله): ساقطة من «ج».

(٢) (وإن شئت... ولا امرأة): ساقطة من «ل».

(٣) لم يتطرّق إلى هذه المسألة في (عنوان الإفادة).

لا تعمل في معرفةٍ لا خبرًا ولا اسمًا ولا بدلاً؛ لأنّ البدل يحِلّ محلَّ المبدل منه، والخبر محذوف تقديره: لا إله في الوجود إلاّ الله، أو موجودٌ، أو لنا، أو ما أشبه ذلك.

ومن الباب: (لا حول ولا قوّة إلاّ بالله) يجوز في اسم (لا) والمعطوف عليه ثمانيــة أوجه: فتحهما على التركيب، وإعمال (لا) عمل (إنّ)، ورفعهما إمّا على إعمال (ليس)، [وهو قليل كما تقـدّم][1]، وإمّا على الابتداء وإلغاء (لا)، ورفع أحدهما على أنْ تكون (لا) معملة[2] عمل (ليس) وفتح الآخر على أنْ تكون (لا) معملة عمل (إنّ)، فهذه خمسة أوجه.

ويجوز في الثاني مع فتح الأوّل وجهان: النصب عطفًا على اللفظ، والرفع عطفًا على الموضع، وتكون (لا) الثانية زائدة في هذين الوجهين بمنزلتها بعد (ليس).

والوجه الثامـن: أن تكون (لا) الأولى معملة عمل (ليـس) والثانية زائـدة بمنزلتها بعد (ليس)، ويكون (قوّة) معطوفًا على اسمها، فهذه ثمانية أوجه، والله أعلم.

وأمّا الخبر في هذا المثال فجعله أبو عليّ[3] محذوفًا تقديره: لا حول ولا قوّة لنا إلاّ بالله.

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) في «ج»، «ل»: عاملة، في المواضع الثلاثة.

(٣) يُنظر: المسائل المنثورة ٩٣، والمثال الذي ورد فيها: لا إله إلا الله، وتقدير أبي عليّ للخبر كالذي ذكره المؤلّف؛ أي: لا إله لنا إلا الله. وأبو عليّ هو الحسن بن أحمد الفارسيّ، أحد الأئمة في علم العربية (ت٣٧٧هـ) ببغداد. يُنظر: البلغة ٨٠، ٨١، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦ وما بعدها.

قال ابن عبيدة[1]: ومنهم من جعل الخبر المجرور، وهو ممكن جيّد، وعليك بـ (عنوان الإفادة)[2].

* * *

(١) في «ل»، «ت»: أبو عبيدة، والأقـرب أن يكون هو: أبا بكر محمّـد بن عبدالله بن عبيدة الأنصاريّ الإشبيليّ، مقرئ أديب (ت٧٠٦هـ) يُنظر: غاية النهاية ٢/ ١٨٢، وبغية الوعاة ١/ ١٧٠.

(٢) لم يذكر في (عنوان الإفادة) عن هذه المسألة شيئاً لم يذكره هنا، ولعلّه بسط القول فيها في أحد كتبه الأخرى فتوهّم أنّه (العنوان).

«باب : المنادى»

المنادى في اللغة: اسم مفعول من ناديته نداءً فهو منادًى(١).

وفي الاصطلاح هو: الاسم المدعوّ بحرف مِن [٦١/ ب] حروف النداء ليُقبل.

[والنداء: دعاء مَن تريدُ إقباله عليك بحرف من حروف النداء فيُقبل](٢).

وحروف النداء سبعة وهي: الهمزة، ويا، وأي، وآ، وأيا، وهيا، ووا.

وهي على ثلاثة أقسام: الهمزة للقريب، وأي للمتوسّط، وباقي الأحرف للبعيد.

قوله: **«المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّه بالمضاف»**.

يريد بقوله: **«المشبّه بالمضاف»**: ما أُريد به في باب (لا)، وهو كلّ ما عمل فيما بعده في اللفظ أو في الموضع رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو تعلّق به ظرف أو مجرور.

والمراد بالمفرد في البابين: ما ليس بمضاف ولا شبيه به، فالمثنّى والمجموع فيهما مفردان بهذا الاعتبار.

قوله: **«فأمّا المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيُبنيان على الضّمّ من غير تنوين»**.

---

(١) يُنظر: اللسان (ندو).

(٢) زيادة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

[تنبيه]

اعلم أنّ المنادى كلّه منصوب لفظًا أو محلاً، فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضّمّ كما قال الشيخ، [ومحلّهما منصوب][1].

وقوله: «من غير تنوين» لا حاجة إليه؛ لأنّ الاسم المنادى إذا كان مبنيًّا لا يدخله التنوين؛ لأنّه إذْ ذاك مقصود، فلو نُكّر أُعرب ودخله التنوين والنصب والرفع[2]؛ قال[3] الشاعر [من الوافر]:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

كان الوجه أن يبنِيَه على الضمّ؛ لأنّه كنّى بالنخلة عن امرأة مخصوصة، لكنّه نوّن ونصب ضرورةً، ولو رفعَ لكان جائزًا، نحو قوله[4] [من الوافر]:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

ومثّل الشيخ للمفرد العلم المبنيّ على الضمّ بقوله: «يا زيدُ»، ومثّل للنكرة [٦٢/ أ] المقصود بقوله: «يا رجلُ»؛ فـ «يا زيد» في مثاله: مفرد علم منادى [مبني] على الضمّ، و«يا» حرف نداء، و«رجل» نكرة مقصودة مبنيّ على الضمّ أيضًا[5].

---

(١) زيادة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٢) ما ذهب إليه ابن آجرّوم من أنّ المنادى المفرد العلم معرب مرفوع بغير تنوين وهو مذهب الكوفيّين، وما ذهب إليه الراعي من أنّه مبنيّ على الضمّ هو مذهب البصريّين والفرّاء. يُنظر: الإنصاف ١/ ٣٠١ وما بعدها، ومسائل خلافيّة في النحو ١٢٤.

(٣) تقدّم هذا الشاهد في ص١٢٠.

(٤) الأحوص، ديوانه ٢٣٧.

(٥) (و«يا» حرف... أيضًا): ساقطة من «ج»، «ل».

ومن أمثلة الباب قول[١] كثيّر عزّة أيضًا [من البسيط]:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيِّ ـ وَيْحَكَ ـ مَنْ حَيَّاكَ يا جَمَلُ
لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي فَأَقْبَلَها مَكانَ (يا جَمَلاً) حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

قالها كثيّر لما لقيته عزّة وكانت بينهما وحشة، فحبّست بخطام[٢] جمل كثيّر، وقالت: حيّاك الله يا جمل!، فأنشد كثيّر البيتين.

فقوله: (مكان يا جملاً) بدل من خبر (ليت)، وقوله: (حُيّيت يا رجل) بدل من اسمها.

[مسألة]

فإن قلت: لِمَ بُني المفرد العلم والنكرة المقصودة؟

قلت: قالوا[٣]: بني المفرد العلم لتضمّنه معنى الخطاب، أو لشبهه بـ (أنت) في الإفراد والتعريف والخطاب، ولم يُبنَ على السكون؛ لأنّ البناء طارئٌ عليه، فأرادوا أن تكون له مزيّة على غيره ممّا البناء أصلٌ فيه، ولم يُبن على الفتح؛ لئلاّ يكونَ لفظه كلفظ المعرب، ولم يُبن على الكسر؛ لئلاّ يلتبس بالمضاف لياء المتكلم، وأمّا

---

(١) ديوانه ٤٥٣، وبينهما فيه ثلاثة أبيات. وكثيّر هو: أبو صخر بن عبد الرحمن الخزاعيّ، من أهل المدينة، وأكثر إقامته بمصر (ت١٠٥هـ) بالمدينة. يُنظر: الشعر والشعراء ١/ ٤١٠، والأعلام ٥/ ٢١٩. وعزّة هي: بنت حميل بن حفص بن إياس الحاجبيّة الغفاريّة الضمريّة، من أهل المدينة، انتقلت إلى مصر (ت٨٥هـ). يُنظر الأعلام ٤/ ٢٢٩. وفي «ج»، وحاشية «أ» (فأشكرها) بدل (فأقبلها) وفي باء (مكان يا جملٌ).

(٢) أي: أمسكت بخطام، والخطام: كلّ ما وضع في أنف البعير ليقاد به. يُنظر: اللسان (حبس) و(خطم).

(٣) يعني: البصريّين. يُنظر: الإنصاف ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤.

النكرة المقصودة فمحمولة على المفرد العلم، والله أعلم.

[تنبيه]

واعلم أنّ هـذه الضمّـة في المنادى، والفتحة في باب (لا) شبيهتان بحركة الإعراب يجوز أن يُتبع عليهما.

قوله: **«والثلاثة الباقية منصوبة لا غير»**.

قد تقدّم أنّ المنادى كلّه منصوب لفظًا أو محلاً، فالمضاف والمشبّه به والنكرة غير المقصودة منصوبات نصبًا صحيحًا، وإليها أشار بـ«الثلاثة الباقية»، والمفرد العلم والنكرة المقصودة مبنيّان على الضمّ ومحلّهما نصب كما مرّ.

مثال المضاف: يا غلامَ زيد، ويا عبدَالله.

ومثال المشبَّه به: يا طالعًا جبلاً، ويا مارًّا بزيد.

ومثال النكرة غير المقصـودة [٦٢/ ب] قـول الأعمـى: يا رجلاً خذ بيدي، وما أشبه ذلك.

واعلم أنّه يجوز حذف حرف النداء بشرطين:

أحدهما: أن يكون المنادى معرفة.

الثاني: أن تكون المعرفة ممّا لا يصحّ دخول (أي) عليها.

نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾[يوسف: ٤٦][١]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[النور: ٣١]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[ص: ٣٥، نوح: ٢٨]، فقوله ـ تعالى ـ: ﴿يُوسُفُ﴾ و﴿أَيُّهَا﴾ و﴿رَبِّ﴾

(١) وفي «ل»: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[يوسف: ٢٩].

مناديات حذف حرف النداء من جميعها وهي كلّها معارف لا يصحّ دخول (أيّ) عليها، فلا يصحّ دخول (أيّ) على (يوسف)؛ لأنّه علم، ولا على (أيّ)؛ لأنّ (أيًا) لا تدخل على (أيّ)، ولا على (ربّ)؛ لأنّه معرفة بإضافته لياء المتكلّم.

ولم يستوفِ الشيخ الكلام على مسائل النداء، وقد استوفيناها في (عنوان الإفادة)[1].

---

(١) لم يذكر الشيخ من مسائل النداء سوى مسألتين هما:

١ ـ أنواع المنادى.

٢ ـ إعراب المنادى.

وقد استدرك عليه المؤلّف هنا ثلاث مسائل، هي:

١ ـ معنى المنادى.

٢ ـ أحرف النداء.

٣ ـ حذف حرف النداء.

وبقيت ستّ مسائل ذكرها في (عنوان الإفادة) ٢٢٨ ـ ٢٤٤ هي:

المسألة الأولى:

فأعلم أنَّه لا ينادى اسم فيه ألف ولام حتّى يُفصل بينه وبين حرف النداء بـ (أيّ)، أو باسم الإشارة؛ لأنَّهم لم يريدوا أن يجمعوا بين أداتـي تعريف على اسم واحد، وكأنَّهم قالوا: يا أيُّ الرجل، ثم إنَّه بعد ما في حرف النداء من التنبيه؛ فوضعوا بعد (أيّ) (ها) التي للتنبيه فقالوا: يا أيُّها الرَّجُلُ، ويَا هذَا الرَّجُلُ، فـ (أيّ) وصلة لنداء ذي الألف واللام، لكنها تعرب منادى، و(ها) حرف تنبيه و(الرجل) نعت لـ (أيّ)، وهو عند سيبويه مرفوع لا غير، وأجاز المازنيّ نصبه بالحمل على: يَا زَيْدُ الْعَاقل، والصحيح عندهم ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّه لا يصحّ أن يقدر مع (أيّ): أريد أو أنادي.

وهذا كله في غير اللفظة المعظمة، وأمّا اللفظة المعظّمة فتنادى، وحرف النداء مباشر للألف واللام، فقالوا: يا أللهُ، وقطعوا همزة الوصل لمّا لم يمكن دخول (أيّ) ولا دخول اسم =

= الإشارة عليها، لأنَّ اللفظة المعظّمة علم، ولا يمكن إسقاط الألف واللام منها؛ لأنَّهما لازمتان، فقطعوا همزة الوصل لمَّا دخل على الألف واللام ما قياسُه ألاَّ يدخل عليهما، وذلك حرف النداء.

والأكثر في كلام العرب أن يُحذف حرف النداء، ويُعوّض منه الميم المشدّدة في آخر اللفظة المعظّمة، وبهذا جاء القرآن العزيز، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾.

واعلم أنَّ اللفظة المعظّمة تختصّ بأشياء لا توجد في غيرها، وذلك في أبواب متفرقة، منها ثلاثة في النداء، وهي:

مباشرة حرف النداء للألف واللام.

وقطع همزة الوصل.

وحذف حرف النداء مع تعويض الميم المشدّدة من آخرها بدلاً منه.

وتختص في باب القسم بدخول التاء واللام، مثال التاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ﴾، ومثال اللام قول الشاعر:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

وبتعويض همزة الاستفهام، أو (ها) التي للتنبيه، أو قطع همزة الوصل من واو القسم، وبحذف حرف الجرّ وإبقاء عمله، نحو: اللهِ لأقومنّ، وهذا لا يكون في غيرها إلاّ قليلاً جدًّا، نحو قولهم: خَيْرٍ عافَاكَ اللهُ، والكثير إذا حذف حرف الجرّ أن ينصب المجرور ونصبه في القسم أرجح منه في غير القسم، فمثاله في القسم قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾، فقوله: (فَالحَقَّ) منصوب على إسقاط حرف الجرّ، كان أصله: فبالحقّ، ثم حذف حرف الجرّ وانتصب المقسم به، و(الْحقَّ) الثاني مفعول مقدّم لـ (أَقُولُ) ومثاله في غير القسم قول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذًا حَرَامُ

وقد حملوا عليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، و﴿مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾، كأنَّه قال: بالعيون، وفي نفسه، فحذف الجارّ وانتصب المجرور. =

= وتختص أيضًا بتفخيم اللام، نحو: قالَ الله، ويقولُ الله، وما أشبه ذلك.

وهذا كلّه في فصيح الكلام.

المسألة الثانية:

فالتوابع في النداء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: النعت، والتوكيد، وعطف البيان.

الثاني: البدل، وعطف النسق العاري عن الألف واللام.

الثالث: عطف النسق المحلّى بالألف واللام.

فأمّا النعت فإن كان المنادى منصوبًا فلا يكون نعته إلاَّ منصوبًا، مفردًا كان النعت أيضًا أو مضافًا؛ لأنَّ لفظه موافق لموضعه، فتقول: (يا عبدَالله الفاضلَ، ويا رجلاً حَسيبًا)، بالنصب لا غير، وكذلك: يا ذاهبًا مستعجلاً إن جعلت (مستعجلاً) نعتًا لـ (ذاهبًا) كان من هذا، وإن جعلته حالاً من الضمير كان المنادى مطوّلاً، ولم يكن من هذا.

فإن كان المنادى مبنيًا على الضمّ فلا يخلو نعته من أنْ يكون مفردًا أو مضافًا.

فإن كان مفردًا جاز لك فيه وجهان: النصب حملاً على الموضع، والرفع حملاً على اللفظ، وإنّما حمل هنا على لفظ المبنيّ؛ لأنَّ هذه الحركة شبيهة بحركة الإعراب من حيث كانت توجد بوجود كلمة، وتعدم بعدمها، فجرى مجرى: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، إن حمل على موضع خبر (ليس) كان منصوبًا، وإن حمل على اللفظ كان مجرورًا، وكذلك المنادى له لفظ وموضع لما ذكرته، وقد تقدّم نحو من هذا في باب (لاَ)، فتقول: يَا زَيْدُ الفاضلُ، بالرفع والنصب.

وإن كان النعت مضافًا إضافة غير محضة جاز فيه أيضًا الوجهان المذكوران، فتقول: يا زَيْدُ الحسنُ الوَجْهِ، ويا زيدُ الحسَنَ الوَجْهِ، بالرفع والنصب، وجاز هذا وإن كان مضافًا؛ لأنَّ هذه الإضافة في تقدير الانفصال؛ فجرى مجرى المفرد.

وإن كانت إضافة النعت محضّة فلا يجوز فيه إلاَّ النصب؛ لأنَّ حرف النداء لا يعمل الضمّ إلاَّ في المفرد أو شبهه؛ فتقول: يَا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو؛ لأنَّ (صاحب) مضاف لـ (عمرو).

وهذا كلّه إن كان النعت بغير (ابن)، فإن كان النعت بـ (ابن) تعيّن في (ابن) النصب، =

= وجاز في: (زيد) الضمّ؛ لأنَّه مفرد، و(ابن) نعت له على الموضع، فتقول: يَا زَيْدُ ابْنَ عَمْرٍو، بضمّ (زيد)، وجاز أيضًا التركيب مع (ابن) بشروط ثلاثة:

أحدهما: أن يكون المنادى المبنيّ على الضمّ علمًا.

الثاني: أن يكون (ابن) مضافًا لعلم.

الثالث: ألاّ يُفصل بين (ابن) ومنعوته.

نحو: يَا زَيْد بن عمرٍو، بفتح (زيد) ونصب (ابن) تركّبهما وتصيّرهما كاسم واحد.

فإن لم تجتمع الشروط فيلزم الضمّ وهذا في النداء.

وأمّا في غير النداء فيلزم حذف التنوين في اللفظ، وحذف ألف (ابن) في الخطّ عند اجتماع الشروط الثلاثة المذكورة.

ويجرى مجرى (ابن) في جميع ما ذكر في النداء وغيره (ابنة) المبدوءة بألف الوصل فتقول: يَا هِنْدُ بْنَةَ قيسٍ، بضمّ (هند) وفتحه على التركيب، وتقول: جاءت هندُ بْنَةُ قيسٍ، بحذف التنوين والألف، على لغة من يصرف (هندًا).

وأمّا النعت بـ (بنت) المبدوءة بالباء المكسورة فلا أثر له في النداء، ويجوز في النعت بها في غير النداء وجهان حكاهما سيبويه، فتقول: هذه هِنْدُ بنتُ عمرو، بتنوين (هند)، وبغير تنوين، سمع ذلك ممّن لغته صرف (هند).

وأمّا عطف البيان والتوكيد فكالنعت، إلاّ إنّ إضافتهما لا تكون غير محضّة.

فمثال عطف البيان: يا أبا بكر زيـدًا، ويا زيدُ أخانا، ويا خالدُ قُفَّةَ وقُفَّةٌ، بنصـب (قُفَّة) ورفعه على اللفظ والموضع، وما أشبه ذلك.

ومثال التوكيد: يا بَني تميم أَجْمَعِين، بالنصب لا غير، ويا تميمُ أَجْمَعُون، على اللفظ، ويا تميمُ أَجْمَعِين على الموضع، ويا تميمُ كلَّهم وكلَّكم، بالنصب لا غير؛ لأنَّه مضاف، وبضمير الغيبة والخطاب، فمن قال: كلَّهم، بلفظ الغيبة اعتبر اللفظ، ومن قال: كلَّكم بلفظ الخطاب اعتبر المعنى؛ لأنّ المنادى واقع موقع الخطاب.

وأمّا القسم الثاني، وهو البدل والمعطوف المجرد من الألف واللام فحكمهما كما باشرا حرف النداء؛ لأنّ البدل في تقدير جملة ثانية، وحرف العطف يتنزل منزلة العامل. =

= فتقول في البدل: يا أخانا زيدُ، ويا زيدُ أخانا، بضمّ (زيد)؛ لأنّه مفرد علم، ونصب (أخانا)؛ لأنَّه مضاف.

وكذلك المعطوف بغير الألف واللام، فتقول: يا زيدُ وعمرُو، ويا زيدُ وأخانا، ويا عبدَالله وزيدُ، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ حرف العطف يتنزل منزلة حرف النداء.

وأمّا القسم الثالث، وهو المعطوف ذو الألف واللام، فيجرى مجرى عطف البيان والتوكيد، فتقول: يا عبدَالله والرجلَ، بنصب (الرجل)؛ لأنّ المنادى هنا لفظه هو موضعه، وتقول: يا زيدُ والرجلُ، بالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾، قرأ الجماعة بالنصب، وقرأ الأعرج بالرفع، وقال الشاعر:

ألا يَا زَيْدُ وَالضَّحاكَ سِيرَا ... فَقَدْ جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

و(الخَمَر) بفتح الخاء والميم: ما واراك من الشجر وغيره، ويجوز الرفع والنصب في (الضَّحاك) على ما أعلمتك.

المسألة الثالثة: في حذف حرف النداء والمنادى.

فاعلم أنَّ حرف النداء يجوز حذفه بشرطين:

أحدهما: أن يكون المنادى معرفة.

الثاني: أن تكون المعرفة ممّا لا يصحّ دخول (أيّ) عليها، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ و﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، وقال ـ تعالى ـ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾، فقوله ـ تعالى ـ: ﴿يُوسُفُ﴾، و﴿أَيُّهَا﴾ و﴿رَبِّ﴾، مناديات حذف حرف النداء من جميعها، وهي كلّها معارف لا يصح دخول (أيّ) عليها، فلا تدخل على (يُوسُف)؛ لأنَّه معرفة، ولا على (أيّ)؛ لأنّ (أيّا) لا تدخل على (أيّ)، ولا تدخل هنا على (رَبِّ)؛ لأنّه مضاف لياء المتكلم، معرفة بإضافته لها.

فإن كان المنادى نكرة أو مِمّا يصحّ أن تدخل عليه (أيّ) فلا يحذف منه حرف النداء، فلا تقول: رجلُ، وأنت تريد: يا رجلُ؛ لأنّه يصحّ أنّ تدخل عليه (أيّ)، فتقول: يا أيُّها الرجلُ، وقد سمع قليلاً: (ثَوْبِي حَجَرُ) و(أَطْرِقْ كَرَا) أراد: يا حجرُ ويا كَرا، فحذف حرف النداء، والْكَرَا: الذكر من الكَرَوَان وهو طائر، والأنثى كَرَوَانَة وليس بترخيم. =

= ويجوز حذف المنادى، نحو قول ـ تعالى ـ: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ و﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ فالمنادى محذوف تقديره: يا قوم، أو يا هؤلاء ليتني قدّمت، وليتني كنت معهم، وقيل: إنّ (يا) ليست حرف نداء، وإنَّما هي حرف للتنبيه.

المسألة الرابعة: في نداء المضاف إلى ياء المتكلم.

فاعلم أنّ ياء المتكلّم في غير النداء بعد كسرة، وبعد ساكن.

فإذا جاءت بعد كسرة فتكون ساكنة، ومفتوحة، والفتح هو الأصل؛ لأنَّها اسم على حرف واحد، ولأنّه المطّرد فيها؛ لأنَّه يكون بعد الحركة وبعد السكون، والسكون لا يكون فيها بعد ساكن، فتقول: غلامِيَ، وغلامِي، بفتح الياء وسكونها.

وإذا جاءت بعد ساكن فلا بدّ من تحريكها بالفتح، لئلا يلتقي ساكنان، قال ـ تعالى ـ: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾، وقال الشاعر:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

على هذا تجري ياء المتكلّم في غير النداء.

وأمّا في النداء فللعرب فيها خمس لغات:

فتحها.

وسكونها.

وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة كما يحذف التنوين؛ لأنّها شبيهة به في كونهما طرفًا، ساكنين على حرف واحد.

والرابعة: قلب الكسرة التي قبلها فتحة، فتقلب ياء المتكلّم ألفًا.

وهذه الأربعة جاءت في القرآن، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾، و﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ و﴿يَا قَوْمِ﴾ وهذه كثيرة في القرآن و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾.

والخامسة: حذفها، وبناء الاسم على الضمّ تشبيهًا بما حذف منه التنوين في النداء؛ لأنّها شبيهة به، فتقول: يا غلامُ، ويا عبدُ، على معنى يا غلامي ويا عبدي.

أمّا المسألة الخامسة: في ترخيم المنادى.

فالتَّرْخِيم في اللغة: التَّلْيِين والتَّسْهِيل، ويقال: الْحَذْف، وفي الاصطلاح: حذف آخر =

= الاسم في النداء تخفيفًا، والأسماء على قسمين:

أحدهما: ما آخره تاء التأنيث التي تبدل في الوقف هاء، فهذا يجوز أن يرخّم بشرطين:

أحدهما: أن يكون منادًى.

الثاني: أن يكون مبنيًا على الضمّ، نحو: يا طلحُ، ويا حمزُ، في ترخيم (طلحة) و(حمزة).

وإذا لم ترخمّ جاز أن تقول: يا طلحَةُ، ويا حمزَةُ، ويجوز نصب (طلحة) و(حمزة) وهذه الفتحة التي على التاء هي حركة الحرف الذي قبلها، وهي في مثالينا الزاي والحاء في قولك: يا طلحَ، ويا حمزَ، إذا رخمت على لغة من نوى، فأقحموا التاء بين الحرف وحركته.

القسم الثاني: ما ليس في آخره هاء التأنيث، فهذا لا يرخم إلاّ بأربعة شروط:

الشرطين المذكورين.

والثالث: أن يكون علمًا.

والرابع: أن يكون على أربعة أحرف فصاعدًا.

فإذا اجتمعت الشروط الأربعة جاز أن ترخم وجاز ألاّ ترخم، فإذا رخمت قلت: يا مالُ ويا جعفُ، في ترخيم (مالك) و(جعفر)، وما أشبه ذلك، وحذفت آخر الاسم فقط إلاّ في موضعين، فإنّك تحذف الآخر والحرف الذي قبله:

أحدهما: إذا كان آخر الاسم حرفين زائدين قد زيدا معًا، نحو الاسم المثنى، والجمعين السالمين، وما آخره الألف والنون، نحو: سكران، أو الألف والهمزة، نحو: حمراء، إذا سميت بواحد منها، فإنك تحذف الآخر وما قبله فتقول: يا سكرُ، ويا حمرُ، ويا زيدُ، وما أشبه ذلك.

الموضع الثاني: يشترط فيه أربعة شروط:

أحدهما: أن يكون ما قبل الآخر حرف مدّ ولين وقبله حركة من جنسه.

والثاني: أن يكون حرف اللين زائدًا.

والثالث: أن يكون ساكنًا.

والرابع: أن يبقى الاسم بعد الترخيم على ثلاثة أحرف فأكثر.

فتقول في ترخيم منصور وعمّار: يا مَنْصُ، ويا عمٌّ، وما أشبه ذلك، إلاّ أن يكون =

= الاسم قد استعمل على حرفين، نحو: يدان، ودمان، إذا سميت بهما، فإنّك تقول فيه: يا يدُ، ويا دمُ، وما أشبه ذلك.

والترخيم على قسمين: على لغة من نوى، وعلى لغة من لم ينو.

فأمّا على لغة من نوى فيحذفون الحرف الأخير، ويتركون الحرف الذي قبله كما كان قبل الترخيم، فيقولون: يا جَعْفَ، ويا مَالِ، ويقدرون المحذوف موجوداً.

وأمّا على لغة من لم ينو المحذوف، فيحذفون الأخير، ويحسبونه لم يوجد في تلك الكلمة قطّ، ويصيرون الحرف الذي كان قبل الأخير، فيبنونه على الضمّ، فيقولون: يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا مَالُ، وما أشبه ذلك، ويقولون في ترخيم دِرْحايَة إذا سمي به: يا دِرَحاءُ، بالهمز.

واعلم أنّه لا يرخم كلّ اسم آخره تاء التأنيث الفارقة بين المذكّر والمؤنّث إلاّ على لغة من نوى، فتقولا في ترخيم مُسْلِمَة: يا مُسْلِمَ، بفتح الميم، ولا تقول: يا مسلمُ بضمّها على لغة من لم ينو؛ لأنّه يلتبس بالمذكّر.

فإن بقي في هذا الباب بعد الترخيم واو متطرّفة قبلها ضمّة، نحو: يا ثَمُودُ، ويا قَلَنْسُوَةُ، إذا رخمت فتقول على لغة من نوى: يا ثَمُو، ويا قَلَنْسُو، وعلى لغة من لم ينو: يا ثَمِي، ويا قَلَنْسِي، بالياء، وتقلب الضمّة كسرةً والواو ياءً؛ لأنّه لا يوجد في كلام العرب اسمٌ عربي معرب غير ملازم للإضافة آخره واوٌ قبلها ضمّة، ومتى أدّى قياسٌ إلى ذلك رفض بقلب الضمّة كسرة وقلب الواو ياء، ووجهه أنّ الأسماء لمّا كانت الإضافة من أحكامها، وقد تضاف إلى ياء المتكلّم، وياء المتكلّم تطلب كسر ما قبلها، وكذلك إذا أضيف إليها اسم آخره واو وقبلها ضمّة، فلا بد من قلب الضمّة كسرة، وقلب الواو ياء، فراعوا هنا ما يؤول الأمر إليه، فقلبوه قبل الإضافة، وأنشدوا:

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ ... فَصَيَّرَ آخِرَه أَوَّلاَ

فإن قيل: فهلاّ فعلوا هذا بواو الجمع، فالجواب: أنّ واو الجمع سيقت لمعنًى، فلا تغيّر عنه.

وقد يجوز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر، حيث يرخّم في النداء، نحو قول الشاعر:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا ... وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا =

= أراد: أُمَامَة، ورخّم، وقال الآخر:

وَهَـــذَا رِدَائِـــي عِنْـــدَهُ يَـــسْتَعِيرُهُ لِيَـــسْلُبَنِي نَفْـــسِي أَمَـــالِ بـــنَ حَنْظَـــلِ

المسألة السادسة:

ومن المنادى: المستغاث به، والمتعجّب منه، والمندوب.

فأمّا المتعجّب منه، أو المستغاث به، فلا يناديان إلاّ بـ (يا)، ولا تحذف، ويلحق الاسمَ ألفٌ من آخره، ويوقف عليه بهاء السكت، نحو: (يا زَيْدَاهْ)، أو لامُ الجرِّ من أوّله، ولا يجتمع لام الجرّ والألف، وتكون لام الجرّ مفتوحة إن وَلِيت حرف النداء، نحو يا لَلَّهِ، ويا لَلْمسلمين، ومكسورة إن وليت حرف العطف، نحو قول الشاعر:

.... يـــا لَلْكُهُـــولِ ولِلـــشُّبَّانِ لِلْعَجَـــبِ

بكسر لام (الشُّبَّانِ) وتقول: يَا لَزَيْدٍ ولِعمـرو، بكسر لام (عمرو) إذا استغثت بهما، أو تعجّبت منهما.

وأمّا لام المستغاث من أجله فمكسورة، نحو: يا لَزيد لِلسارقِ، بكسر لام السارق.

ورجعت هذه اللام إلى أصلها من الفتح بعد أن كانت مكسورة لأمن اللبس؛ لأنّ المبتدأ لا يقع هنا، فارتفع اللبس، وبقيت اللام الثانية التي بعد حرف العطف مكسورة؛ لأنّ اللبس لم يؤمن، والموضع يصلح فيه أن تقول: ولَعمرٌو مِمَّن استغيث به.

وتتعلّق لام المستغاث به، ولام المستغاث من أجله بمحذوفين، فتقدّر في المستغاث به: ألجأ لزيد، وتقدّر في المستغاث منه: أناديه لأجل السارق، والأجود أن يكونا خبرين لمبتدأين محذوفين؛ لأنّ الفعل الذي يتعدّى بحرف الجرّ يضعف حذفه.

وأمّا المندوب فهو منادى على وجه التفجّع والحسرة عليه؛ لأن لا يجيب، ولا يندب الشخص إلاّ بأشهر أسمائه، وينادى بحرفين: بـ (يا)، و(وَا)، ويلحق من آخرِ الاسم المندوبِ ألفٌ، ويوقف عليه بهاء السكت، فتقول: وَا زَيْدَاهْ، وَا غلامِيَاهْ، وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ.

ومن العرب من يتركـه على حاله بصـورة المنادى غير المندوب، وتفهم الندبة من قرائن الأحوال.

وكذلك المتوجّع منه حكمه حكم المندوب، نحو: وَا ظَهْرَاهْ، وما أشبه ذلك.

«باب: المفعول من أجله»

المفعول من أجله هو أحد المفاعيل الخمسة، ويقال: مفعولاً[1] له، وقد حدّه الشيخ بقوله: **«وهو: الاسم المنصوب الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل»**.

أي: الذي وقع الفعل من أجله أو بسببه، فتحرّز بـ **«المنصوب»** من المخفوض والمرفوع، وبـ **«الاسم»** من الفعل والحرف، وتحرّز بقوله: **«الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل»** من المفعول معه.

وله شروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون مصدرًا.

الثاني: أن يتّحد فاعله وفاعل العامل فيه.

الثالث: أن يكونا في زمان واحد.

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة جاز نصبه مفعولاً من أجله، وجاز جرّه بحرف التعليل، وإن نقص منها شرط أو أكثر لم يُنصب مفعولاً من أجله، وخرج عن بابنا.

مثال ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة: ما مثّل به الشيخ: **«قام زيد إجلالاً لعمرو [٦٣/ أ] وقصدتك ابتغاء معروفك»**.

فإنّ **«إجلالاً»** و**«ابتغاء»** مصدران، والفاعل بهما والفاعل بـ **«قام»** و**«قصد»**[2]

---

(١) في «ج»، «ل»: مفعولٌ.

(٢) في «ج»، «ل»: قصدتك.

واحد؛ لأنّ القائم هو المُجِلّ، والقاصد هو المبتغي، وزمانهما واحد؛ وقت القيام هو وقت الإجلال، ووقت القصد هو وقت الابتغاء.

فتعرب **«قام زيد»** فعل وفاعل، و**«إجلالاً»** مفعول من أجله، و**«العمرو»** جارّ ومجرور متعلّق بالمصدر أو صفة له، و**«قصدتك»** فعل، والتاء فاعل، والكاف مفعول به و**«ابتغاء»** مفعول من أجله[1] و**«معروفك»** مضاف إليه، والكاف مضاف ثانٍ.

ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[البقرة: ٢٤٣] فـ (حذر) مفعول من أجله.

ومثال ما نقص منه شرط قول[2] امرئ القيس [من الطويل]:

فَفاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مِنّي صَبابَةً ... على النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِي

فـ (صبابة) حال من ياء المتكلّم ولا يكون مفعولاً من أجله؛ لأنّ الفاعل بـ (فاضت) الدموع، والفاعل بالصبابة ياء المتكلّم، فخرج عن الباب لذلك.

واعلم أنّ المفعول من أجله يكون بـ (أل) ومضافًا ومعرًّى عنهما، وقد اجتمع الجميع في قول[3] الشاعر [من الرجز]:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ
وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

---

(١) (ولعمرو... من أجله): ساقطة من «ل».

(٢) ديوانه ٩.

(٣) العجاج، ديوانه ١/ ٣٥٤، ٣٥٥.

فقوله: (مخافة) معرًّى، و(زعل) مضاف، و(الهول) بـ (أل)، ولو كانت الثلاثة مجرورات بحرف التعليل لجاز.

و(العاقر): الرمل الذي لا يُنبت، و(الجمهور): المتراكب و(الزعل): النشاط و(المحبور): المسرور، و(الهبور): جمع تكسير، واحده: هَبْرة، وهو مَكمَن الصائد[1].

ومعنى الأبيات: يركب هذا الوحشُ العاقرَ؛ أي: الرمل الكثير [٦٣/ ب] المتراكب؛ لأجل خوفه ونشاطه وفراره من مكمن الصائد.

ومثال ما نقص منه اتّحاد الزمان: أكرمك الآن لقصدك لي أمس، والله أعلم.

* * *

(١) يُنظر: اللسان (عقر) و(جمهر) و(زعل) و(حبر) و(هبر).

قوله: «باب المفعول معه»

المفعول معه: هو أحد المفاعيل الخمسة، وقد حدّه الشيخ بقوله: «**هو الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل**».

فقوله: «**هو الاسم**» تحرّز به من الفعل والحرف، وقوله: «**المنصوب**» تحرّز به من المخفوض والمرفوع، وقوله: «**الذي يُذكر لبيان من فعل معه الفعل**» تحرّز به من[1] المفعول من أجله.

وقوله: «**المنصوب**» يريد: بما قبله من الفعل وما جرى مجراه بوساطة[2] الواو وإنّما حمّلناه إرادة ذلك؛ لأنّ العامل فيه لا يكون إلاّ فعلاً أو جاريًا مجراه، ظاهرًا أو مقدّرًا، ولا تعمل فيه الواو، خلافًا لمن زعم ذلك[3]، وإنّما قلنا: (بما قبله) ليُفهم منه أنّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه؛ لأنّ الأصل في الواو العطف، فلم يقدّموا مراعاة لذلك، وقولنا: (بوساطة الواو)[4] تحرّزنا به من المنصوب دون الواو.

ومثّل الشيخ له بمثالين:

أحدهما: قوله: «**جاء الأميرُ والجيشَ**».

---

(١) (المخفوض... به من): ساقطة من «ج».

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»: بواسطة، في الموضعين.

(٣) يُنظر للخلاف في عامل النصب في المفعول معه: الإنصاف ١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٨، ٤٩.

(٤) (وإنما حملناه... بوساطة الواو): ساقطة من «ل».

والثاني: «استوى الماءُ والخشبةَ».

فقوله: **«جاء»** فعل ماض، [و] **«الأميرُ»** فاعل، و**«الجيشَ»** مفعول معه، وكذلك الثاني، والواو: واو المعيّة، فكلّ واحد من مثالي الشيخ اسم منصوب قد ذُكر لبيان من فعل معه الفعل، ويجوز في مثالي الشيخ الرفع على العطف.

فلو قلت: سرتُ والنيلَ، تعيّن فيه النصب.

ونحو قولهم: ما أنت وقصعة من ثريد؟ يجوز فيه الوجهان، والعطف أحسن، وكذلك قولك: ما لزيدٍ وعمرو، العامل فيه فعل مقدّر، يطلب به الاستفهام، تقديره: ما تكون وقصعة؟ وما يكون لزيد وعمرًا[١]؟ فحُذف الفعل لكثرة دورانه، وعملت (كان) الناقصة في المفعول معه؛ لأنّها في موضع: لا تستوي وقصعة.

[٦٤/أ] ونحو قولهم: مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، يجوز فيه الوجهان والنصب أحسن، وإن عطفت هنا أعدت الخافض.

وأمّا قولهم: كلّ رجل وضَيعتُه، وكلّ فقيه وكتابُه، فيتعيّن فيه العطف، ويخرج عن بابنا.

قوله: «وأمّا خبر (كان وأخواتها)، واسم (إنّ وأخواتها) فقد تقدّم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع [فقد تقدّمت هنالك][٢]».

قد تقدّم الكلام على جميع ذلك، وعليك بـ (عنوان الإفادة)[٣].

❐ ❐ ❐

(١) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: وعمرٍو.

(٢) زيادة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) يُنظر: ٨٠ ـ ١٠٣.

باب مخفوضات الأسماء

باب مخفوضات الأسماء

تكلّم الشيخ في هذه الترجمة على فصلين:

أحدهما: في المخفوض بحرف الجرّ.

والثاني: في المخفوض بالإضافة.

وتقدّم له الكلام على التوابع، وينبغي أن يُزاد [فصل ثالث][1] في الترجمة، و[فصل رابع][2] في إعراب المتضايفين.

[الفصل الأوّل
في الترجمة]

فأمّا «**باب**» فأصله: بَوَب، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا، وقد تقدّم معناه في باب (الإعراب)، وإعرابه.

وأمّا «**المخفوضات**» فهو جمع مخفوض، والمخفوض اسم مفعول من خفضه يخفضه خفضًا إذا أنزله من علوّ إلى سفل[3].

[تعريف الخفض]

والخفض في الاصطلاح: ما تقدّم في باب (معرفة علامات الإعراب)، وهو:

---

(١) في «أ»: فصلاً ثالثًا، تحريف.

(٢) في «أ»: فصلاً رابعًا، تحريف.

(٣) يُنظر: اللسان (خفض).

عبارة عن وجود الكسرة أو ما أُجري مجرى الكسرة في آخر الكلمة بعامل الخفض، ويقال: خفض، وجرّ، والجر عبارة البصريّين، والخفض عبارة الكوفيّين، وهما بمعنًى واحد.

والخفض من خصائص الأسماء، ولا يكون في الأفعال، والعلّة في ذلك والله أعلم: أنّ الخافض ومخفوضه كالشيء الواحد، والفعل لا يتصوّر فيه أن يكون مع ما قبله كالشيء الواحد؛ لثقله، ولأنّه لا يملك شيئًا ولا يستحقّه، وقد تقدّم بيان [٦٤/ ب] ذلك في باب (الإعراب).

* * *

[الفصل الثاني
في المخفوض بحرف الجرّ]

قوله: **«المخفوضات ثلاثة: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالإضافة، وتابع المخفوض، فأمّا المخفوض بالحرف فهو: ما يُخفض بـ (مِن) و(إلى)... إلى آخره»**.

شرع الشيخ يتكلّم على فصل حروف الجرّ، وقد ذكرها في هذا المختصر مرّتين، ولم يكن من حقّه أن يكرّرها، مع أنّه لم يتكلّم على معانيها في الموضعين، والله أعلم(١).

وينبغي أن يُنظر هنا في مسألتين:

---

(١) (وقد ذكرها... والله أعلم): ساقطة من «ج»، وفي «ت»: وقد ذكرها أوّل الكتاب ثمّ ذكرها ههنا مع أنّه لم يتكلّم على معانيها في الموضعين، وكان الأنسب أن يذكرها مرّة واحدة. والله أعلم.

إحداهما: في عدد حروف الجرّ.

والثانية: في معانيها.

أمّا المسألة الأولى:

فعددتها في (عنوان الإفادة)[١] ثمانية وعشرين حرفًا، وذكرت فيه أنهّا على خمسة أقسام:

قسم على أربعة أحرف كـ (حتىّ وحاشا).

وقسم على ثلاثة أحرف كـ (رُبّ وعلى).

وقسم على حرفين كـ (مِن وعن).

وقسم على حرف واحد كـ (الباء واللام).

ولم يوجد حرف على خمسة أحرف، فأين القسم الخامس؟

قال شيخنا أبو الحسن عليّ بن محمّد الأندلسيّ الشهير بابن سمعت ـ رحمه الله ـ: القسم الخامس هو حرف جرّ على أقلّ من حرف واحد، وذلك قطع همزة الوصل في اللفظة المعظّمة في باب (القسم) نحو قولهم: ألله لأفعلن، كانت همزة وصل لا تثبت في الوصل فقُطعت وصارت حرف قسم تثبته في الوصل والابتداء، وذلك أقلّ من حرف واحد.

وذكر الشيخ من حروف الجرّ أربعة عشر هنا، وقد ذكرنا (حتىّ) في باب العطف و(حاشا ولغاتها، وعدا، وخلا) في باب الاستثناء، وعليك بـ (عنوان الإفادة)[٢] في باقيها.

---

(١) يُنظر: ٢٥٤.

(٢) زاد في (عنوان الإفادة) ٢٥٤: لولا، ولعلّ، ومتى، ومُن، ورُبَ مخفّفة، وها، وكي.

وهي قوله: **«ما يخفض بـ (مِن وإلى وعن وعلى وفي ورُبّ والباء والكاف واللام، وبحروف القسم، وهي: الواو والتاء والباء، وبواو رُبّ، وبمُذ، ومنذ)»** وما أشبه ذلك.

المسألة الثانية ـ في معانيها:

فأمّا (مِن) فتكون زائدة، وغير زائدة، ولا تزاد إلاّ بأربعة شروط ذكرتها في باب (لا)، وذلك في غير باب (التمييز)، وأمّا في باب (التمييز) فتُزاد [٦٥/ أ] من غير شرط.

وأمّا غير الزائدة فلها معانٍ جملة، اختُلف في أكثرها، واتّفق منها على اثنين:

أحدهما: ابتداء الغاية في غير الزمان، نحو: جئت من الدار، وقد تكون للغاية كلّها، نحو: أخذته من التابوت؛ أي: ابتداء المجيء عن الدار[١].

الثاني: التبعيض، نحو: أكلت من الرغيف.

وقيل[٢]: إنها تكون لبيان الجنس، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[الحج: ٣٠].

وقيل[٣]: إنها تكون لابتداء الغاية في الزمان بمنزلة: (مذ ومنذ) نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة: ١٠٨].

وأمّا (إلى) فمعناها: انتهاء الغاية، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ

(١) (وقد تكون... عن الدار): ساقطة من «ج».

(٢) «قال به قوم من المتقدّمين والمتأخّرين، وأنكره أكثر المغاربة» الجنى الداني ٣١٠، ويُنظر: همع الهوامع ٢/ ٣٧٧.

(٣) قاله الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن دُرُسْتُويه، وصحّحه ابن مالك. يُنظر: شرح المفصّل ٨/ ١٠، ١١، وشرح التسهيل ٣/ ٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٤٩.

ٱلْأُمُورُ﴾[الشورى: ٥٣] ونحو قوله: سرت إلى الدار.

[لطيفة]

وكان شيخنا أبو الحسن عليّ بن سمعت ـ رحمه الله ـ يسألنا هنا عن قولك: إلا إلى إلى زيد، فـ (إلا) الأولى: فعل، وفاعله ضمير الاثنين، وهو من (وأل)، إذا لجأ[١]، و(إلى) الثانية: حرف جرّ، و(إلى) الثالثة: اسم واحد الآلاء، وهي النعم[٢].

وأمّا (عن) فمعناها: المجاوزة، نحو: رميت عن القوس، وخرجت عن البيوت، وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو قوله[٣] [من البسيط]:

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلا بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا: نَظْرَةٌ قَبَلُ

وأمّا (على) فمعناها: الاستعلاء، نحو قولك: ركبت على الفرس، وجلست على الحائط، وقد تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو قوله[٤] [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ

لحظ في (على) هنا معنى فوق، وحينئذ دخل عليها حرف الجرّ، وصارت اسمًا.

[مسألة]

فإن قلت: ما الفرق بين (على) و(فوق)؟

---

(١) يُنظر: اللسان (وأل).

(٢) يُنظر: نفسه (إلى).

(٣) القطاميّ، ديوانه ٢٨.

(٤) مزاحم العقيليّ، شرح المفصل، ٨/ ٣٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥، ٤٢٦.

قلت: قالوا: إنّ (على) إذا كانت حرفًا توصِل الجلوس إلى الحائط، فلا يقال: جلست على الحائط، حتىّ يكون الجلوس مباشرًا للحائط، بخلاف قولك: جلست فوق الحائط، فقد يكون الجلوس مباشرًا، وقد لا يكون مباشرًا للحائط، والله [٦٥/ ب] أعلم.

وأمّا (في) فمعناها: الظرفيّة، ولا تكون إلاّ حرفًا خافضًا، نحو قولك: زيد في الدار، وعمرو في المسجد، وما أشبه ذلك.

وأمّا (رُبّ) فمعناها: التقليل، وفيها معنى المباهاة، والافتخار، ولا تجرّ إلاّ النكرات، ويلزم مخفوضها الصفة، وتزاد بعدها (ما)، وتتعلّق بما بعدها وجوبًا؛ لأنّ (رُبّ) لها صدر الكلام، ويكثر حذف العامل فيها، و(رُبَ) مخفّفة منها[1].

مثالها: رُبّ عالم لقيته، ورُبّ قرين تركت مصفرًّا أنامله، [فـ (رُبّ) تتعلّق بالفعل الذي بعدها، وهو: (لقيت) و(تركت)، فلو نصب ضمير المجرور بها][2] كان ما تتعلّق به محذوفًا، وقُدّر مؤخّرًا عنها، ولا يخلو ما تتعلّق به من ثلاثة أحوال:

إمّا مدح فتقدّر: أمدح، وإمّا ذم فتقدّر: أذمّ، وإمّا خبر فتقدّر: أذكر، وما أشبه ذلك، وإنّما كان؛ لأنّ فعل الضمير المتّصل لا يتعدّى الظاهر.

وتحذف بعد الواو، نحو قوله[3] [من الرجز]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

---

(١) وقد قرئ في السبعة بالتشديد والتخفيف. يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٥٥٥، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ٢٦٧.

(٢) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٣) تقدم هذا الشاهد في ص٣١٢.

إلاّ الْيَعــــافِيرُ وَإِلاّ العِـــيسُ

فالواو: واو (رُبّ)، و(بلدة) مجرور بها.

وأمّا الباء فتكون زائدة وغير زائدة:

فالزائدة لا معنى لها، ولا تتعلّق بشيء، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء: ٧٩، ١٦٦، الفتح: ٢٨]، وقرأت بالسورة، وأكرم بزيد، وما أشبه ذلك، وكذلك كلّ حرف زائد لا يتعلّق بشيء، ولا معنى له، ويكون دخوله وخروجه سواء إلّا (لا) نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، وما أشبه ذلك؛ فإنّ (لا) زائدة ومعناها محافظ عليه.

وأمّا غير الزائدة فنقل بعض العلماء أنّ سيبويه[١] ـ رحمه الله ـ لم يُثبت لها معنًى غير الإلصاق.

وقد تصحبها معانٍ أخرى كالاستعانة، نحو: كتبت بالقلم، والمصاحبة، نحو: خرجت بثوبي، وبعت الفرس بلجامها.

والسببية، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾[النساء: ١٦٠].

والتعدية، نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[البقرة: ٢٠].

والظرفيّة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾[الصافات: ١٣٧ ـ ١٣٨]؛ أي: وممسين في الليل.

وأمّا الكاف فمعناها: التشبيه، وأكثر ما يكون حرف جرّ، نحو قولك: زيد كعمرو، وخالد[٢] كالأسد.

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/ ٢١٧.

(٢) في «ج»، «ل»: عمرو.

وقد تكون زائدة، نحو قوله ـ تعالى ـ [٦٦/ أ]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ [وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ](١)﴾[الشورى: ١١]، قال(٢) ابن أبي الربيع: ليس مثله شيء.

وقد تكون اسمًا في شعر أو قليل من الكلام، نحو قول امرئ القيس(٣) [من الطويل]:

وَرُحْنا بِكابْنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا

وقوله(٤) أيضًا [من الطويل]:

* وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفاخِرٍ *

فالكاف في قوله: (بكابن الماء) اسم بدليل دخول حرف الجرّ عليه، معنى (يُجنب): يُنزل(٥)، وكذلك الكاف في قوله: (كفاخر) اسم بدليل أنّه لا فاعل في البيت غيرها، ولولا أنّها تعيّنت فيها الاسميّة لم تُدّع؛ لأنّها على حرف واحد، ولا يوجد اسم غير ضمير على حرف واحد وغيرها.

وأمّا اللام فلا تكون إلاّ حرفًا خافضًا، ومعناها: الملك والاستحقاق، فمثال الملك: المال لزيد، ومثال الاستحقاق: الحصير للمسجد، والسرج للدابّة،

---

(١) زيادة من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢».

(٢) يُنظر: البسيط ٢/ ٨٥٣.

(٣) ديوانه ١٧٦، وعجزه:

* تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي *

(٤) يعني: امرأ القيس، ديوانه ٤٤، وعجزه:

* ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ *

(٥) في «ج»، «ل»: يترك، تصحيف. يُنظر: اللسان (جنب).

وما أشـبه ذلك.

وأثبتها ابن مالك[١] لانتهاء الغايـة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[الرعد: ٢، وفاطر: ١٣، والزمر: ٥] وقد تكون لتقوية العامل، نحو قولك: زيد لعمروٍ ضارب، وما أشبه ذلك.

قوله: «**وبحروف القسم، وهي: الواو والتاء**».

أمّا الواو فلا تجرّ إلاّ في القسم، نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾[النازعات: ١] [و] ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ [الذاريات: ١]، وما أشبه ذلك.

وأمّا التاء، و(ها)[٢] التي للتنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع همزة الوصل، فجُعلن بدلاً من واو القسم مع القسم باللفظة المعظّمة.

وأمّا (مُن) بضم الميم فأصلها (مِن) بكسر الميم، وهما مِن حروف القسم، ولا تـدخل إلاّ على (ربّ) فتقول: مُن ربّي لأفعلنّ، ومِن ربّي لأفعلنّ، وما أشبه ذلك.

ومثال التاء قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٥] [و] ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[يوسف: ٩١].

ومثال همزة الاستفهام: أاللهِ لأفعلنّ؟

ومثال قطع همزة الوصل: أللهِ لأفعلنّ.

ولم يذكر الشيخ الباء في حروف القسم واستغنى بذكرها قبلُ.

---

(١) قال ابن مالك في الألفية ٣٠:

* لِلانْتِهَا (حَتَّى) وَ(لامٌ) وَ(إلَى) *

(٢) في «ج»، «ل»: وأمّا الهاء وهي، وفي «ت»: وأمّا التاء وهي، تحريف.

وأمّـا (مـذ) و(منذ) فيكونان حرفي جرّ، ويكونان اسمين، ومعناهما ابتداء الغاية أو الغاية كلّها، ولا يدخلان إلاّ على الزمان، ويكونان حرفي جرّ [٦٦/ ب] في موضعين لا غير؛ وذلك إذا دخلا على (كم)، وإذا دخلا على الزمان[١] الحاضر، نحو: مذ كم سرت؟ ومنذ كم سرت؟ وهما يتعلّقان بـ (سرت).

ومثالهـما داخليـن على الزمان الحاضر: ما رأيته مذ الساعة، ومنذ الساعة ويتعلّقان بـ (رأيت)، ومعناهما: معنى (مِن)[٢].

ففي هذين الموضعين لا يكونان إلا حرفي جرّ.

ويكونان اسمين ولا بدّ في موضعين أيضًا: [وذلك][٣] إذا وقع بعدهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة، نحو: ما رأيته منذ قام زيد، ومذ زيد قائم، وما أشبه ذلك. فيكونان ظرفي زمان ويتعلّقان بـ (رأيت)، ومعناهما: أمد أو حين[٤]، والله أعلم.

ولا يصحّ أن يكونا هنا حرفي جرّ.

وما عدا ما ذُكر فالأكثر في (منـذ) الحرفيّـة، وفي (مـذ) الاسميّة، فتقول: ما رأيته مذ يومان؛ أي: أمدُ ذاك يومان، فيكون مبتدأ وخبرًا، بهذا قدّره أبو عليّ الفارسيّ[٥]، وقدّره [الشيخ][٦] أبو القاسم الزجّاجيّ[٧]: بيني وبين رؤيته يومان، والله تعالى أعلم.

---

(١) (ويكونان. . . الزمان): ساقطة من «ج».

(٢) (ويتعلّقان. . . من): ساقطة من «ل».

(٣) في «أ»: أحدهما.

(٤) في «ج»، «ل»: أمدًا أو حينًا.

(٥) يُنظر: الإيضاح ٢٦١.

(٦) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق».

(٧) يُنظر: الجمل ١٥٠، ١٥١.

وأمّا باقي الحروف فقد ذكرتها في (عنوان الإفادة)[1] فانظرها هنالك.

* * *

(١) قال في (عنوان الإفادة) ٢٥٥ ـ ٢٥٦: أمّا (لَوْلاَ) فمعناها حرف امتناع لوجود، ولا تكون إلاّ حرفًا، وتكون خافضة، نحو قولك: أردت إكرامك لولا زيدٍ، بخفض (زيد) وقد سمع جرّها للمضمر، نحو: لَوْلاَيَ، ولَوْلاَكَ، والجرّ بها قليل، وأكثر ما تكون إذا كانت بهذا المعنى حرف ابتداء تلزم الدخول على المبتدأ والخبر، والخبر محذوف، نحو قولك: لَوْلاَ زَيْدٌ لأَكْرَمْتُكَ؛ أي: لولا زيدٌ موجودٌ أو حاضرٌ لأكرمتك، وتكون أيضًا من حروف العرض والتحضيض، ولا يقع بعدها إلاّ الفعل، بمنزلة (هَلاّ)، و(أَلاَ)، و(لَوْما)، وما أشبه ذلك.

وأمّا (لَعَلّ) فمعناها الترجيّ، والجرّ بها قليل.

وأمّا (حتّى) فمعناها انتهاء الغاية، وقد تقدّمت في باب العطف، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾.

وأمّا (حَاشَا) ولغتاها فهي من أدوات الاستثناء، وهي عند سيبويه حرف خفض لا غير.

وأمّا (عَدَا) فلم يثبت سيبويه فيه الحرفيّة، وأثبتها غيره.

وأمّا (خَلاَ) فتكون حرف جرّ وتكون فعلاً، وقد تقدّم ذلك كلّه في باب الاستثناء.

وأمّا (الفاء) و(بَلْ) فلم يختلف أنَّ الجرّ بـ (رُبَّ) محذوفة بعدهما، فمثال حذف (رُبَّ) بعد (الفاء) قول الشاعر:

فَــإِنْ أَهْلِــكْ فَــذِي خَنْــقٍ لَظَــاهُ عَلَــيَّ يَكَــادُ يَلْتَهِــبُ الْتِهَابَــا

ومثاله بعد (بَلْ) قول آخر:

* بَــلْ بَلَــدٍ مِــلْءِ الإِكَــامِ قَتَمُــهْ *

وما أشبه ذلك.

وأمّا (مَتَى) فمعناها ابتداء الغاية، والجرّ بها قليل، حكوا منه: أخذته مَتَى كُمِّه، وما أشبه ذلك. =

الفصل الثالث
في المخفوض بالاسم

ويسمّى باب (الإضافة)، والإضافة على قسمين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.

فغير المحضة هي إضافة تخفيف، وتسمّى (لفظيّة)، وهي في تقدير الانفصال؛ لأنّها نائبة عن الفعل فلا تُعرّف ولو كان المضاف إليه معرفة، نحو: إضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو: مررت برجل حسن الوجه، فـ (حسن) صفة لـ (رجل) و(رجل) نكرة، ويجوز في هذه الإضافة الجمع بين (أل) والإضافة، فتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه، وذلك بشرط أن يكون في الثاني (أل) أو فيما أضيف إليه الثاني، كـ (زيد الضارب رأس الجاني)[1] وشبه ذلك.

وأمّا الإضافة المحضة فهي التي تفيد التعريف في المضاف إنْ كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، وتخصّص[2] إنْ كان المضاف إليه نكرة،

= وأمّا (كَيْ) فمعناها التعليل، سمع من كلامهم: كَيْمَهْ فعلت؟ وبهذا ثبت جرّها، وادّعوا أنّ نصب المضارع بـ (أنْ) مضمرة بعدها، ولم يجعلوها ناصبة بنفسها، لأنّ ألف (ما) الاستفهامية لا يحذف إلاّ عند دخول حرف الجرّ عليها كما حذف ألفها في قوله ـ تعالى ـ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾.

(١) هذا منثور قول ابن مالك في الألفيّة ٣١:

وَوَصْلُ (أل) بِذَا الْمُضاف مُغْتَفَرْ
إنْ وُصِلَتْ بِالثانِي كَـ (الْجَعْدِ الشَّعَرْ)
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
كَـ (زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

(٢) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: والتخصيص.

نحو: غلام امرأة.

والإضافة تكون بمعنيين: بمعنى (مِن) وبمعنى (اللام).

فإضافة (مِن) هي مِن[1] إضافة * الشيء إلى جنسه وتكون بشرطين:

أحدهما [٦٧/أ]: أنْ يصحّ دخول (مِن) بين المتضايفين.

الثاني: أن يصحّ إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف.

نحو: خاتم فضّة، وسيف هند.

وأن يصحّ لك أن تُدخل (مِن) بينهما فتقول: خاتم من فضّة، وسيف من هند.

وأن يصحّ لك أن تشير إلى الخاتم فتقول: هذا فضّة، وإلى السيف فتقول: هذا هند، وما أشبه ذلك.

وأمّا إضافة اللام فهي على قسمين: إضافة ملك وإضافة استحقاق.

فإضافة الاستحقاق نحو قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[الناس: ١]؛ لأنّ الناس يستحقّون ربّا[2] يعبدونه، ونحو: حصير المسجد، وسرج الدابّة، وما أشبه ذلك.

وإضافة الملك هي[3]: أن يكون الثاني يملك الأوّل ملكًا حقيقيًا أو مجازيًا.

فمثال الملك الحقيقيّ: غلام زيد، وجارية خالد.

ومثال الملك المجازيّ: يد زيد، ورجل عمرو، وما أشبه ذلك.

وإليها أشار بقوله: «وهو على قسمين: ما يتقدّر باللام، وما يتقدّر بـ (مِن)».

---

(١) (هي من): ساقطة من «ل».

* هنا نهاية النسخة «ل».

(٢) في «ج»: الرب.

(٣) في «ج»: هو.

فالذي يتقدّر باللام غلام زيد؛ أي: [1]غلام لزيد، والذي يتقدّر بـ (من): ثوب خزّ؛ أي: ثوب من خزّ، وما أشبه ذلك.

* * *

الفصل الرابع

في إعراب المتضايفين

أمّا إعراب المضاف فإنّه يكون بحسب ما تطلبه العوامل من رفع أو نصب أو جرّ، فتقول: قام غلامُ زيد، ورأيت غلامَ زيد، ومررت بغلامِ زيد.

[فائدة]

وسمعت بعض طلبة الوقت ممّن يُشتغل[2] عليه يُعرب (غلام زيد): مضاف ومضاف إليه[3]، وليس بشيء؛ لأنّ المضاف يُعرب بحسب[4] العوامل، ويعرب المضاف إليه مخفوضًا بالإضافة.

وأمّا إعراب المضاف إليه فلا يكون إلاّ مخفوضًا بالإضافة، وله بُوّبَ هذا الباب.

وأمّا العامل في المضاف إليه فهو المضاف؛ لأنّه يطلبه ليتعرّف به، وأصل العمل للطالب[5]، وقد تقدّمت أمثلة كثيرة.

---

(١) (غلام زيد، أي): ساقطة من «ج».

(٢) في «ج»: يتعمد، تحريف، وفي «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»: يعتمد.

(٣) في «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»: مضافًا ومضافًا إليه.

(٤) في «ج»: بحساب.

(٥) في «أ»: للطلب، تحريف.

وأمّا المضاف لياء المتكلّم فإنّه يُقدّر فيه الإعراب على ما قبل الياء، فإذا قلت: قام غلامي، [٦٧/ ب] ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، فعلامة الرفع والنصب والخفض حركات مُقدّرات على الميم منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة ياء المتكلّم؛ وذلك أنّ الكسر[١] لأجل الياء يسبق العوامل، فإذا جاء العامل وجد المحلّ مشغولاً بالكسرة، وقدّر ابن مالك الرفع والنصب وجعله مخفوضًا بتلك الكسرة الظاهرة، قال[٢]: ومَن ادّعى خلاف ذلك فقد تكلّف ما لا مزيد عليه.

ولا فرق بين الكسرة والضمة والفتحة في التقدير، ووددتُ أنّه لم يقله[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ.

[وأمّا التثنية والجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلّم فتُحذف نونهما للإضافة وتسلم ألف المثنّى فتقول: عبداي، وغلاماي، بالألف، وتدغم ياؤها في ياء المتكلّم فتقول في الجمع: مسلمِيَّ بكسر ما قبل الياء، والتثنية: مسلمَيَّ بفتح ما قبل الياء وتُقلب واو الجمع وتُدغم في ياء المتكلّم فتقول في (مسلمون) و(زيدون) إذا أضيفا لياء المتكلّم: مسلمِيّ وزيدِيّ بكسر ما قبل الياء، وكأنّ أصله بعد حذف نون الإضافة: مسلمويَ، وزيدويَ، فاجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء المتكلّم، ثمّ تحوّل الضمّة كسرة لتصحّ الياء فتقول: مسلِمِيّ وزيدِيّ بكسر ما قبل الياء كما تقدّم.

---

(١) في «ج»: لأنّ الكسرة.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٤.

(٣) في «ج»: يقبله، تصحيف.

ويلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور فيُفرّق بينها بالعوامل، فتكون علامة الرفع الواو المنقلبة ياء، وتكون علامة النصب والجرّ الياء الساكنة المدغمة في ياء المتكلّم كما ذكر، والله أعلم][1].

وأمّا قول المعربين: زيد: مضاف إليه، فـ (زيد) في كلامهم مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الدال منع من ظهورها اشتغال المحلّ بكسرة الحكاية، وخبره قولهم: (مضاف إليه)، وفيه ضمير مفعول لم يُسمّ فاعله يعود على الغلام.

[مسألة]

فإنْ قلت: كان حقّه أن يُبرز الضمير الذي يتحمّله (مضاف)؛ لأنّه جرى على (الغلام) في المعنى وهو لـ (زيد) في اللفظ، فكان حقّه أن يَبرُز.

قلت: هو كما زعمت، والجواب: أنّه لم يبرُز على مذهب الكوفيّين لأمن اللبس، أو يكون المفعول الذي لم يُسمّ فاعله المجرور والضمير في (إليه) يعود على (زيد)، وهو يتعلّق إمّا باسم المفعول إن كان فيه ضمير، وإمّا أنْ يكون مفعولاً لم يُسمّ فاعله، فالضمير في قوله: (مضاف) يعود على الأوّل، وفي (إليه) يعود على الثاني، وكان الكلام في تقدير: زيد مضاف الغلام إليه، وما أشبه ذلك، والله تعالى أعلم.

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

---

(١) من «ج»، «ل»، «ت»، «ت٢»، «ق»، وفي حاشية «أ» قال المؤلّف: (الورقة الملصقة أصل، فاكتبها قبل قولي: وأمّا قول المعربين). ويبدو أنّه استدرك في الورقة الملصقة ما أسقطه الناسخ، وللأسف عند تصويري النسخة «أ» لم أجد هذه الورقة الملصقة ولحسن الحظ أنّها لم تسقط من باقي النسخ، والحمد لله.

فُرغ منه في يوم الثلاثاء، سابع ذي القعدة الحرام، سنة ٨٣٧ أحسن الله عُقباها، على يد أفقر خلق الله تعالى عليّ بن محمّد البِلْبِيسيّ الشافعيّ(١)، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولكلّ المسلمين أجمعين.

والحمد لله رب العالمين

❐ ❐ ❐

(١) لم أقف له على ترجمة.

[سند الرّاعي ـ رحمه الله ـ في أخذ الجرّوميّة]

[٦٨/ أ] قال شارح هذا الكتاب سيّدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلاّمة شمس الدين أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن محمّد الأندلسيّ الغَرناطيّ الأنصاريّ الشهير بالراعي، رعاه الله برعايته، وجعله في الدارين من أهل عنايته: قرأت جميع (الجرّوميّة) التي شرحتها بهذا الشرح المسمّى بـ (المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الجرّوميّة) في أواخر شهر صفر سنة أربع وعشرين وثماني مئة بالمسجد الأعظم من غرناطة من بلاد الأندلس ـ أمّنها الله تعالى ـ على شيخنا وسيّدنا الشيخ الفقيه العالم الراوية المحدّث المقرئ الخطيب البليغ الأصلح أبي عبدالله محمّد ابن عبد الملك بن عليّ بن عبد الملك بن عبدالله القيسيّ الشهير بالمِنتُوريّ الأندلسيّ(١)، وحدّثني بها عن الشيخ الفقيه المقرئ الخطيب البليغ الأصلح أبي جعفر أحمد ابن محمّد بن محمّد بن سالم الجُذامِيّ المَرَويّ (٢) ـ رحمه الله ـ، عن الشيخ القاضي الراوية أبي عبدالله محمّد بن إبراهيم بن إبراهيم الحضرميّ(٣)، عن مؤلّفها، ـ رحمهم الله ـ.

وأجاز لي أنْ أُحدّث بها عنه وبغيرها من جميع ما تحمّله من منظوم ومنثور، وأخبرني ـ رحمه الله ـ أنّه لا يعلم لها سندًا غير هذا السند المذكور.

---

(١) تقدّمت ترجمته في قسم الدراسة، الفصل الثاني، المبحث الأوّل.

(٢) تقدّمت ترجمته في قسم الدراسة، الفصل الثاني، المبحث الأوّل.

(٣) تقدّمت ترجمته في قسم الدراسة، الفصل الثاني، المبحث الأوّل.

وقد أجاز الشيخ أبو عبدالله محمّد الشارح المذكور أعلاه ـ أدام الله عزه وعلاه ـ لكلّ من نسخ جميع هذا الشرح المذكور، أو طالعه، أو قابله، أو قرأه، أو قُرِئ عليه، أن يرويَ عنه جميع الشرح المذكور، والجرّوميّة المذكورة، بالسند المذكور، وأنْ يرويَ عنه جميع ما يبلغه [٦٨/ ب] عنه أنّه ألّفه، أو قرأه، أو حمله عن شيوخه على أيّ وجه كان تحمُّله لذلك عنهم.

قال ذلك كلّه كاتبه بخطّ يده الفانية على نسخة من نسخ هذا الشرح المذكور محمّد بن محمّد بن محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ الغَرناطيّ الشهير بالراعي، الشارح المذكور، وقاه الله تعالى كلّ محذور، في يوم الاثنين السادس والعشرين لشهر رجب الفرد المبارك سنة سبع وثلاثين وثماني مئة، عرّف الله خيره وبركته بمنّه وكرمه، والسلام الكريم يعتمد كلّ من يقف عليه ورحمة الله وبركاته.

وكُتب هذا من النسخة التي كُتب فيها هذا الشرح المبارك، في يوم الثلاثاء المبارك السابع من شهر ذي القعدة سنة سبع وثلاثين [و]ثماني مئة، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

❐ ❐ ❐

[تقريظ بقلم المؤلف - رحمه الله تعالى -]

الحمد لله، طالعت جميع هذه النسخة الحسنة بخطّ صاحبنا في الله تعالى الشيخ العالم المتفنّن أبي الحسن عليّ نور الدين بن محمّد البِلبيسيّ الشافعيّ أعزّه الله تعالى، فوجدت ما كتبه صحيحًا، والنسخة في غاية الحسن والصّحّة، بحيث لا يخفى حسنها على ذي لُبّ، وقد ألحقت وأصلحت فيها، ومنها مواضع كثيرة بخطّي، فيُصلَح منها غيرها إن شاء الله تعالى، والله تعالى هو الموفّق والهادي، وعليه جلّ وعلا توكّلي واعتمادي، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال ذلك كلّه في أوّل شهر جمادى الأولى سنة أربعين، والتاريخ أعلاه كاتبه مصنّف هذا الشرح المسمّى بـ **(المستقلّ بالمفهوميّة في حلّ ألفاظ الجرّوميّة)** محمّد بن محمّد بن محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ، الغرناطيّ مولدًا ومنشًا، نزيل المدرسة الصالحيّة المحميّة، عمّرها الله بذكره، آمين، المشتهر بالراعي، رعاه الله برعايته، وجعله في الدارين من أهل عنايته، بمنّه وفضله، وكرمه وطَوله.

والسلام الكريم على من يرد عليه ورحمة الله وبركاته

❐ ❐ ❐

الملحق

متن (الجرّوميّة)

لمحمّد بن آجرّوم (ت٧٢٣هـ)

برواية الراعي الغرناطيّ (ت٨٥٣هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام هو: اللفظ المركّب المفيد بالوضع.

وأقسامه ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنًى.

فالاسم يُعرف بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض، وهي: مِن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبّ، والباء، والكاف، واللام، وحروف القسم وهي: الواو، والباء، والتاء.

والفعل يُعرف بقد، والسين، وسوف، وتاء التأنيث.

والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل.

* * *

باب الإعراب

الإعراب هـو: تغيّر أواخـر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

فللأسماء من ذلك: الرفع، والنصب، والخفض، ولا جزم فيها.

وللأفعال من ذلك: الرفع، والنصب، والجزم، ولا خفض فيها.

* * *

باب معرفة علامات الإعراب

للرفع أربع علامات: الضمّة، والواو، والألف، والنون.

فأمّا الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنّث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء.

وأمّا الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكّر السالم، وفي الأسماء الخمسة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموكِ، وفوك، وذو مال.

وأمّا الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصّة.

[١/ ب] وأمّا النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتّصل به ألف تثنية، أو واو جمع، أو ياء الواحدة المخاطبة.

وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

فأمّا الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء.

وأمّا الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة، نحو: رأيت أباك وأخاك.

وأمّا الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنّث السالم.

وأمّا الياء فتكون علامة للنصب في التثنية، والجمع.

وأمّا حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون.

وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة.

فأمّا الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وجمع المؤنّث السالم.

وأمّا الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع.

وأمّا الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف.

وللجزم علامتان: السكون، والحذف.

فأمّا السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخِر.

وأمّا الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتلّ الآخِر، وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون.

* * *

فصل

المعربات قسمان: قسم يُعرب بالحركات، وقسم يُعرب بالحروف.

فالذي يُعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنّث السالم، والفعل [٢/أ] المضارع الذي لم يتّصل بآخره شيء.

وكلّها تُرفع بالضمّة، وتُنصب بالفتحة، وتُخفض بالكسرة، وتُجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمع المؤنّث السالم نُصب بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف خُفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتلّ الآخر جُزم بحذف آخره.

والذي يُعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكّر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين.

فأمّا التثنية فتُرفع بالألف، وتُنصب وتُخفض بالياء.

وأمّا جمع المذكّر السالم فيُرفع بالواو، ويُنصب ويُخفض بالياء.

وأمّا الأسماء الخمسة فتُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُخفض بالياء.

وأمّا الأفعال الخمسة فتُرفع بالنون، وتُنصب وتُجزم بحذفها.

* * *

باب الأفعال

الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارع، وأمر، نحو: ضرب، ويضرب، واضرب.

فالماضي مفتوح الآخِر أبدًا.

والأمر مجزوم أبدًا.

والمضارع ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: (أنيت) وهو مرفوع أبدًا حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم.

فالنواصب عشرة، وهي: أن، ولن، وإذن، وكي، ولام كي، ولام الجحود، وحتّى، والجواب بالفاء والواو، وأو.

والجوازم ثمانية عشر، وهي: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، ولام الأمر والدعاء، ولا في النهي والدعاء، وإن، وما، ومَن، وإذما، وأيّ، ومتى، وأيّان، وأين، وأنّى، وحيثما، وكيفما.

* * *

باب مرفوعات الأسماء

المرفوعات سبعة، وهي: الفاعل، والمفعول [٢/ ب] الذي لم يُسمّ فاعله،

والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل.

* * *

باب الفاعل

الفاعل هو: الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام أخوك، ويقوم أخوك.

والمضمر نحو قولك: ضربتُ، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتنّ، وضرب، وضربتْ، وضربا، وضربوا، وضربن.

* * *

باب المفعول الذي لم يُسمّ فاعله

وهو الاسم المرفوع الذي لم يُذكر معه فاعله، فإن كان الفعل ماضيًا ضُمّ أوّله وكُسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا ضُمّ أوّله وفُتح ما قبل آخره، وهو على قسمين: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر نحو قولك: ضُرِب زيد، ويُضرَب زيد، وأُكرِم عمرو، ويُكرَم عمرو.

والمضمر، نحو قولك: ضربتُ، وضربنا، وما أشبه ذلك.

* * *

باب المبتدأ والخبر

المبتدأ هو: الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية.

والخبر هو: الاسم المرفوع المسند إليه.

نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

والمبتدأ قسمان: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر ما تقدّم ذكره.

والمضمر اثنا عشر، وهي: أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، وهو، وهي، وهما، وهم، وهنّ، نحو قولك: أنا قائم، ونحن قائمون، وما أشبه ذلك.

والخبر قسمان [٣/ أ]: مفرد، وغير مفرد.

فالمفرد نحو: زيد قائم.

وغير المفرد أربعة أشياء: الجارّ والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، نحو قولك: زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة.

* * *

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي ثلاثة أشياء: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها.

فأمّا (كان وأخواتها) فإنّها ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفكّ، وما فتئ،

وما برح، وما دام، وما تصرّف منها، نحو: كان، ويكون، وكن، وأصبحَ، ويصبح، وأصبحْ، تقول: كان زيد قائمًا، وليس عمرو شاخصًا، وما أشبه ذلك.

وأمّا (إنّ وأخواتها) فإنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ، تقول: إنّ زيدًا قائم، وليت عمرًا شاخص.

ومعنى إنّ وأنّ التوكيد، وكأنّ للتشبيه، ولكنّ للاستدراك، وليت للتمني، ولعلّ للترجّي والتوقّع.

وأمّا (ظننت وأخواتها) فإنّها تنصب الاسم والخبر على أنّهما مفعولان لها، وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، واتّخذت، وجعلت، وسمعت، تقول: ظننت زيدًا منطلقًا، وخلت عمرًا شاخصًا، وما أشبهه.

* * *

باب النعت

النعت: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره، تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيت زيدًا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ.

والمعرفة خمسة أشياء [٣/ ب]: الاسم، نحو: أنا وأنت، والاسم العلم، نحو: زيد ومكّة، والاسم المبهم، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام، نحو: الرجل والغلام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

والنكرة: كلّ اسم شائع في جنسه، لا يختصّ به واحد دون آخر، وتقريبه: كلّ ما صحّ دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل والفرس.

* * *

باب العطف

وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وأو، وأم، وإمّا، وبل، ولا، ولكنْ، وحتىّ في بعض المواضع.

فإن عطفت بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت، تقول: قام زيدٌ وعمرٌو، ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍو، وزيد لم يقمْ ولم يقعدْ.

* * *

باب التوكيد

التوكيد: تابع للمؤكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه، ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النفس، والعين، وكلّ، وأجمع، وتوابع أجمع، تقول: قام زيدٌ نفسُه، ورأيت القومَ كلَّهم، ومررت بالقومِ أجمعين.

* * *

باب البدل

إذا أُبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه.

وهو أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكلّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط، نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلت الرغيفَ ثلثَه، ونفعني زيدٌ علمُه، ورأيت زيدًا الفرسَ، أردت أن تقول: الفرس، فغلطت فأبدلت زيدًا منه.

* * *

[٤/أ] باب منصوبات الأسماء

المنصوبات خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم (لا)، والمنادى، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وتابع المنصوب، وهو أربعة أشياء.

* * *

باب المفعول به

وهو: الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل، نحو: ضربت زيدًا، وركبت الفرسَ، وهو قسمان: ظاهر ومضمر.

فالظاهر ما تقدَم ذكره.

والمضمر قسمان: متّصل، ومنفصل.

فالمتّصل اثنا عشر، وهي: ضربني، وضربَنا، وضربكَ، وضربكِ، وضربكما، وضربكم، وضربكنّ، ، وضربه، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهنّ.

والمنفصل اثنا عشر، وهي: إيّاي، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكِ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكنّ، وإيّاه، وإيّاها، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاهنّ.

* * *

باب المصدر

المصدر هو: الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، نحو: ضرب يضرب ضربًا.

وهو قسمان: لفظيّ، ومعنويّ، فإن وافق لفظ فعله فهو لفظيّ، نحو: قتلته قتلاً، وإن وافق معنـى فعله دون لفظـه فهو معنويّ، نحو: جلست قعوداً، قمت وقوفًا.

* * *

باب ظرف الزمان وظرف المكان

ظرف الزمان هو: اسم الزمان المنصوب بتقدير (في)، نحو: اليوم، والليلة، وغُدوة، وبُكرة، وسَحَرًا، وغدًا، عَتَمَة، وصباحًا، ومساءً، وأبدًا، وأمدًا، وحينًا [٤/ ب]، وما أشبه ذلك.

وظرف المكـان: هـو اسم المكـان المنصـوب بتقدير (في)، نحو: أمام، وخلف، وقُدّام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وتلقاء، وحذاء، وهُنا، وثَمّ، وما أشبه ذلك.

* * *

باب الحال

الحال هو: الاسم المنصوب المفسِّر لما استبهم من الهيآت، نحو قولك: جاء زيد راكبًا، وركبت الفرس مسرجًا، ولقيت عبدالله راكبًا، ولا يكون الحال إلاّ نكرة، ولا يكون إلاّ بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلاّ معرفة.

* * *

باب التمييز

التمييز هو: الاسم المنصوب المفسِّر لما استبهم من الذوات، نحو قولك:

تصبّب زيد عرقًا، وتفقّأ بكر شحمًا، وطاب محمّد نفسًا، واشتريت عشرين غلامًا، وملكت تسعين نعجةً، وزيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا، ولا يكون إلاّ نكرة.

* * *

باب المستثنى

حروف الاستثناء ثمانية، وهي: إلاّ، وغير، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وخلا، وعدا، وحاشا.

فأمّا المستثنى بـ (إلاّ) فيُنصب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا، نحو: قام القوم إلاّ زيدًا، وخرج الناس إلاّ عمرًا.

وإن كان الكلام منفيًا تامًا جاز فيه البدل والنصب، نحو: ما قام القوم إلاّ زيدًا، وإلاّ زيدٌ.

وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل، نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، وما ضربت إلاّ زيدًا، وما مررت إلاّ بزيدٍ.

والمستثنى بغير وسِوى وسُوى وسَواء مجرور لا غير.

والمستثنى بخلا وعدا وحاشا [٥/ أ] يجوز نصبه وجرّه.

نحو: قام القوم غير زيدٍ، قام القوم خلا زيدًا وزيدٍ، وعدا عمرًا وعمرٍو.

* * *

باب (لا)

اعلم أنّ (لا) تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرّر (لا) نحو: لا رجلَ في الدار، فإن لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار (لا)، نحو:

لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، فإن تكرّرت جاز إعمالها وإلغاؤها، نحو: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ، وإن شئت قلت: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ.

* * *

باب المنادى

المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبّه بالمضاف.

فأمّا المفرد العلم والنكرة المقصودة فيُبنيان على الضمّ من غير تنوين، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ.

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير.

* * *

باب المفعول من أجله

وهو: الاسم المنصوب الذي يُذكر بياناً لسبب وقوع الفعل، نحو قولك: قام زيد إجلالاً لعمرو، وقصدتك ابتغاءَ معروفك.

* * *

باب المفعول معه

وهو: الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فُعل معه الفعل، نحو قولك: جاء الأميرُ والجيشَ، واستوى الماءُ والخشبةَ.

وأمّا خبر (كان وأخواتها)، واسم (إنّ وأخواتها)، فقد تقدّم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع فقد تقدّمت هنالك.

* * *

باب مخفوضات الأسماء

[٥/ ب] المخفوضات ثلاثة: مخفوض بالحروف، ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض.

فأمّا المخفوض بالحروف: فهو ما يُخفض بـ (مِن)، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبّ، والباء، والكاف، واللام، وبحروف القسم، وهي: الواو والتاء والباء، وبواو رُبّ، وبمذ، ومنذ.

وأمّا ما يُخفض بالإضافة فنحو قولك: غلام زيدٍ، وهو على قسمين: ما يتقدّر باللام، وما يتقدّر بـ (مِن) فالذي يُقدّر باللام نحو: غلام زيدٍ، والذي يُقدّر بـ (مِن)، نحو: ثوب خزٍّ وباب ساجٍ، وخاتم حديدٍ».

تمّت الجرّوميّة، والحمد لله وحده

❑ ❑ ❑

الفهارس العامة

فهرس شواهد القرآن الكريم

الآية	رقمها	الصفحة
(١) سُورَةُ الفَاتِحَةِ		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١١٦، ٢٨٥
﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٦ ـ ٧	٢٧٠
(٢) سُورَةُ البَقَرَةِ		
﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾	٢٠	٣٥٥
﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾	٤١	٢٨٥
﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾	٤٦	٢٣٥
﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا﴾	٥٣	٢٨٣
﴿تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾	٦٩	٢٤٨
﴿ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾	٧١	٢٤٨
﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	٩١	٣٠٤
﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾	١٠٦	١٧٢، ٢٦٣
﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	١٣٠	٣٠٧
﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾	١٣٦	١٤٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾	١٤٢	١٢١
﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾	١٥٠	١٦٦
﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾	١٧٧	١٤٢
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	١٨٤	١٦٧، ٢٠٤
﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾	١٩٧	١٧٢
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٦٢
﴿فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾	٢١٥	١٤٤
﴿أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾	٢٣٦	١٦٥
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾	٢٤٣	٣٠٥، ٣٤٣
﴿وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٢٨٠	١٦٧، ٢٠٤

(٣)

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾	١ ـ ٢	٢٠٧
﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾	١٨	٣٠٤
﴿وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا﴾	٤٥	٢٦٢
﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾	٤٦	٢٦٢
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	٦٤	٢٧٠
﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾	٧٥، ٧٨	٢٤٠
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ﴾	٨١، ١٨٧	٢٨٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾	١٤٤	٢٨٧
﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾	١٧٩	١٦٣
﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ﴾	١٧٩	١٦٢
﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾	١٧٩	١٦٣
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾	١٨٠	٢٣٧

(٤)

سُورَةُ النِّسَاءِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾	٤٩	٢٨٧
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾	٧٨	١٧٥
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٧٩، ١٦٦	١٨٧، ٣٥٥
﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾	١٢٤	٢٨٧
﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾	١٢٥	٢٣٩
﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾	١٥٧	٣١١
﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾	١٦٠	٣٥٥
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٢٨٨
﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾	١٦٥	١٦٦

(٥)

سُورَةُ المَائِدَةِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾	٢٣	١٣٩
﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾	٤٦	٣٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
(٢٩) سُورَةُ الأَحْزَابِ		
﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ . . .﴾	٣٥	١٤٢
﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	٤٣	١٤٥
(٣٠) سُورَةُ سَبَإٍ		
﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾	٦	٢٣٨
﴿قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾	٢٣	٢٤٠
(٣١) سُورَةُ فَاطِرٍ		
﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾	١٣	٣٥٧
(٣٢) سُورَةُ يسٓ		
﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾	٥٨	٢٩٢
(٣٣) سُورَةُ الصَّافَّاتِ		
﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا﴾	١ ـ ٢	٢٩٢
﴿مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ﴾	١٣٧ـ١٣٨	٣٥٥
(٣٤) سُورَةُ صٓ		
﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾	٣٢	١٨٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾	٣٥	٣٣٢
﴿وَإِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ لَحُسۡنَ مَـَٔابٖ﴾	٤٩	٢٣٠
﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾	٨٣	٢٤٠

(٣٥)

سُورَةُ الزُّمَرِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمًّىۗ﴾	٥	٣٥٧
﴿قَدۡ قَالَهَا﴾	٥٠	١٢٠
﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾	٦٩	٢٠٢

(٣٦)

سُورَةُ غَافِرٍ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿حمٓ ١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾	١ ـ ٣	٢٤٩
﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾	٣٧	٢٣٧
﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا﴾	٢٣، ٧٨	٢٢٩

(٣٧)

سُورَةُ الشُّورَىٰ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾	١١	٣٥٦
﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾	٥٢ ـ ٥٣	٢٧٠
﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾	٥٣	٣٥٢

(٣٨)

سُورَةُ الزُّخۡرُفِ

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ﴾	١٩	٢٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
(٤٥) سورة الحشر		
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	٧	١٦٢
(٤٦) سورة الممتحنة		
﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾	١٠	٢٣٩
(٤٧) سورة المنافقون		
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾	١٠	١٦٣
(٤٨) سورة التغابن		
﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾	٧	٢٣٥
﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾	١١	٤٩، ١٧٢
(٤٩) سورة الطلاق		
﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾	٢	١٧٢
﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولًا﴾	١٠ ـ ١١	١٣٠
(٥٠) سورة الملك		
﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾	٥	٢٢٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾	٢٥	٢٨٩

(٥٧)

سورة الفجر

﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾	٢٨	٣٠٥

(٥٨)

سورة الليل

﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾	٢١	١٢١

(٥٩)

سورة الضحى

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	٥	١٢١

(٦٠)

سورة العلق

﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾	١٥ ـ ١٦	٢٧٠

(٦١)

سورة القدر

﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾	٥	٢٦١

(٦٢)

سورة القارعة

﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ﴾	١ ـ ٢	٢١٤

❑ ❑ ❑

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث/ الأثر	الصفحة
«البكر تستأمر والثيّب تعرب عن نفسها».	٥٣، ٥٨، ١٢٨
«والله لا أفتيت في مسألة أو تضرب عنقه».	٥٧
«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».	١٩٣

❐❐❐

فهرس الأمثال والأمثلة

فهرس الأشعار(1)

(1) هنا وفي فهرس الأرجاز وفهرس الأشطار لم أضع أسماء الشعراء الذين ذكرهم المؤلّف بين قوسين.

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
موقدِ	"	إبراهيم بن سهل الإسرائيلي الأندلسيّ	١٧٤
غمدِ	"	(العُديل بن الفرخ العجلي)	٢٢٧
الوجدِ	"	—	٢٣٨
أحدِ	البسيط	النابغة	٣١٢
الجلدِ	"	"	٣١٢

باب (الراء)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
حذرا	"	—	١٧٤
بحارُ	الكامل	—	١١٢
منقارُ	"	—	١١٢
حمارُ	"	—	١١٢
أظفارُ	"	—	١١٣
شاجرُ	الطويل	(لبيد بن ربيعة)	١٧٥
البواذرِ	"	—	١١١
قدرِ	البسيط	(جرير)	٢٥٧

باب (السين)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
القياسِ	الوافر	—	٢٩١
فاسِ	"	—	٢٩١

باب (الضاد)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
البعضا	الطويل	إبراهيم بن سهل الإسرائيلي الأندلسيّ	٢٧٢

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
الخفضا	"	"	٢٧٢

باب (العين)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
وقوعا	الوافر	(المرّار الأسديّ)	٢٥٣
نوادعُه	الطويل	(جرير)	١٨٨

باب (الفاء)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
الشفوفِ	الوافر	(ميسون بنت بحدل)	١٦٦

باب (القاف)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
للتلاقِي	الخفيف	(ابن همّام السلوليّ)	١٧٥

باب (اللام)

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
دليلا	الكامل	(الأخطل)	١١١
جملُ	البسيط	كثيرّ عزّة	٣٣١
رجلُ	"	"	٣٣١
قبلُ	"	(القُطاميّ)	٣٥٣
يملِ	"	(ابن همّام السلوليّ)	١٧٧
فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٩
محلمي	"	"	٣٤٣
مجهلِ	"	(مزاهم الميعقليّ)	٣٥٣
بقؤول	البسيط	(كعب بن سعد الغنويّ)	١٦٦

كلمة القافية	البحر	القائل	الصفحة
		باب (الميم)	
السلامُ	الوافر	(الأحوص)	٣٣٠
السلامُ	〃	(〃)	٣٣٠
عديمُ	الطويل	(مزاحم العقيليّ)	٣٢٣
سهامُها	الكامل	(لبيد بن ربيعة)	٢٤٣
بفمِ	البسيط	صاحب البردة (البوصيريّ)	١٦٣
خذامِ	الكامل	امرؤ القيس	٢٢٧
		باب (النون)	
متجاهلينا	الوافر	(الكميت بن زيد)	٢٤١
الأزمانِ	الخفيف	—	١٧٦
		باب (الياء)	
آتيا	الطويل	—	١٧٤

❐ ❐ ❐

فهرس الأرجاز

كلمة القافية	القائل	الصفحة
مضمرِ	〃	٢٩١
حرِ	〃	٢٩١
جمهورِ	(العجّاج)	٣٤٣
المحبورِ	(العجّاج)	٣٤٣
الهبورِ	(〃)	٣٤٣
	باب (السين)	
أنيسُ	(جران العود)	٣١٢
العيسُ	(〃)	٣١٢
	باب (العين)	
القطع	ابن مالك	٣١٥
وقع	〃	٣١٥
	باب (القاف)	
مشتقّا	ابن مالك	٣٠٤
مستحقّا	〃	٣٠٤
رفيقِ	〃	٦٢
الصدّيقِ	〃	٦٢
	باب (اللام)	
لعلّ	ابن مالك	٢٢٦
عملْ	〃	٢٢٦

❏ ❏ ❏

فهرس الأشطار

❒ ❒ ❒

فهرس الأعلام

❐ ❐ ❐

فهرس القبائل

اسم القبيلة	الصفحة
ـ البربر .	١١٠
ـ تميم .	٥٢، ٣١١، ٣١٢، ٣١٥
ـ صُنهاجة .	١١٠

فهرس الأماكن

❐❐❐

فهرس الكتب

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدنيّ (مصحف الجماهيريّة).

٢ ـ أبجد العلوم (السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم) ـ عليّ حسين القنوجيّ.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ـ البناء الدمياطيّ (ت ١١١٧هـ) ـ وضع حواشيه: أنس مهرة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٤ ـ أحكام القرآن ـ ابن العربيّ (ت ٥٤٣هـ) ـ تح: عليّ محمّد البجاويّ ـ دار الفكر العربيّ ـ القاهرة.

٥ ـ أدب الكاتب ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ـ اعتنى به: عليّ فاعور ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٦ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) ـ تح: د. رجب عثمان محمّد ـ مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٧ ـ الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) وسراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ) ـ تح: د. رياض بن حسن الخوام ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٨ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ـ أبو عمر بن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ) ـ تح: عليّ محمّد البجاويّ ـ نهضة مصر للطباعة والنشر ـ القاهرة.

٩ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة ـ ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ـ تح: خيري سعيد ـ المكتبة التوفيقيّة ـ القاهرة.

١٠ ـ الأشباه والنظائر في النحو ـ السيوطيّ (ت ٩١١هـ) ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة ـ ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ) ـ اعتنى به: حسّان عبد المنّان ـ

بيت الأفكار الدوليّة ـ بيروت ـ ٢٠٠٤م.

١٢ ـ إصلاح الخطأ الواقع في (الجمل) للزجّاجيّ ـ عبدالله البطليوسيّ (ت ٥٢١هـ) ـ تح: حمزة عبدالله النشرتيّ ـ دار المريخ ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٣ ـ أطلس القرآن (أماكن، أقوام، أعلام) ـ د. شوقي أبو خليل ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط٢ ـ ١٤٢٢هـ.

١٤ ـ إعراب القرآن ـ أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ) ـ تح: عبد المنعم خليل إبراهيم ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٥ ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج (ت ٣١١هـ) ـ تح: إبراهيم الأبياريّ ـ مؤسّسة دار التفسير ـ قم ـ ط٣ ـ ١٣٧٤هـ ش، ١٤١٦هـ ق.

١٦ ـ الأعلام ـ خير الدين الزركليّ (ت ١٩٧٦م) ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط١٤ ـ ١٩٩٩م.

١٧ ـ أعلام المغرب العربيّ ـ عبد الوهاب بن منصور ـ المطبعة الملكيّة ـ الرباط ـ ١٩٨٦م.

١٨ ـ أعلام المغرب والأندلس (نثير الجمان في شعر من نظمني وإيّاه الزمان) ـ أبو الوليد إسماعيل ابن الأحمر ـ تح: د. محمّد رضوان الداية ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

١٩ ـ الأغاني ـ أبو الفرج الأصفهانيّ (ت ٣٥٦هـ) ـ تح: لجنة من العلماء ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ط٤ ـ ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٢٠ ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله ـ السيوطي ـ تح: د. محمود فجال ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢١ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ـ ابن السيد البطليوسيّ (ت ٥٢١هـ) ـ تح: أ. مصطفى السقّا، ود. حامد عبد المجيد ـ الهيئة المصريّة للكتاب ـ القاهرة ـ ودار الشؤون الثقافية العامّة ـ بغداد ـ ١٩٩٠م.

٢٢ ـ التقاء الساكنين ـ د. مهدي عبيد جاسم ـ دار عمّار ـ عمّان ـ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٢٣ ـ ألف سنة من الوفيات (يحتوي ثلاثة كتب: شرف الطالب في أسنى المطالب لأحمد ابن القنفد، ووفيات الونشريسيّ لأحمد الونشريسيّ، ولقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد) ـ تح: محمّد حجّي ـ مطبعة دار المغرب ـ ١٩٧٦م.

٢٤ ـ ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف ـ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ـ مكتبة الآداب ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٥ ـ أمالي السهيليّ ـ أبو القاسم السهيليّ الأندلسيّ (ت ٥٨١هـ) ـ تح: محمّد إبراهيم البنّا ـ المكتبة الأزهريّة للتراث ـ القاهرة ـ ٢٠٠٢م.

٢٦ ـ أمالي ابن الشجريّ ـ هبة الله الحسنيّ العلويّ (ت ٥٤٢هـ) ـ تح: محمود محمّد الطناحيّ ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة.

٢٧ ـ الأنساب ـ أبو سعيد السمعانيّ (ت ٥٦٢هـ) ـ النور الإسلاميّة ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين ـ أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) ـ تح: حسن حمد ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٣٠ ـ الإيضاح العضديّ ـ أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ـ تح: حسن شاذلي فرهود ـ دار العلوم للطباعة والنشر ـ ط٢ ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣١ ـ الإيضاح في علوم البلاغة ـ القزوينيّ (ت ٧٣٩هـ) ـ اعتنى به: د. عليّ بو ملحم ـ دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ ٢٠٠٢م.

٣٢ ـ إيضاح المكنون ـ إسماعيل باشا محمّد (ت ١٣٣٩هـ) ـ الجزء الثاني ـ اعتنى به: رفعة بيلكة الكلبسيّ ـ مكتبة وكالة المعارف ـ ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م.

٣٣ ـ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ ـ أبو بكر الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) ـ تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ـ دمشق ـ ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٣٤ ـ البداية والنهاية ـ الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ـ دار التقوى ـ مصر ـ ط١ ـ ١٤٢٠

٣٥ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ محمّد بن عليّ الشوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ) ـ دار المعارف.

٣٦ ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ـ عبد الفتّاح القاضي (ت ١٤٠٣هـ) ـ دار السلام ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٧ ـ البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ ـ ابن أبي ربيع (ت ٦٨٨هـ) ـ تح: د. عيّاد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣٨ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطيّ ـ تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ١٩٩٨م.

٣٩ ـ البلاغـة العربيّة في ثوبها الجديد (علم المعاني) ـ بكري شيخ أمين ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٩٢م.

٤٠ ـ البلغة في تراجم أئمّة النحـو واللغة ـ الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) ـ تح: محمّد المصـريّ ـ جمعيّة إحياء التراث الإسلاميّ ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤١ ـ البيان والتبيّن ـ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ـ تح: عبد السلام محمّد هارون ـ مكتبة الخانجيّ ـ ط٥ ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٢ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام ـ الحافظ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة.

٤٣ ـ تاريخ الخلفاء ـ السيوطيّ ـ تح: إبراهيم صـالح ـ دار صـادر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ، ١٩٩٧م.

٤٤ ـ تاريخ النحو العربيّ في المشرق والمغرب ـ د. محمّد المختار ـ منشورات المنظمة الإسلاميّة للتربية والعلوم والثقافة ـ المملكة المغربيّة ـ ١٤٠٧هـ، ١٩٩٦م.

٤٥ ـ التبصـرة في القراءات السبع ـ مكّيّ القيسـي (ت ٤٣٧هـ) ـ اعتنى به: جمال الدين محمّد شرف ـ دار الصحابة للتراث ـ طنطا.

٤٦ ـ التبيان في إعراب القرآن ـ أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) ـ تح: عليّ محمّد البجاويّ ـ دار الشام للتراث ـ بيروت.

٤٧ ـ التحفة السنيّة بشرح المقدّمة الآجرّوميّة ـ محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة السنة ـ القاهرة ـ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٤٨ ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ـ الأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦هـ) ـ تـح: د. زهير عبد المحسـن سلطان ـ مؤسّسـة الرسـالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٤٩ ـ تفسير آيات الأحكام ـ محمّد عليّ السايس، عبد اللطيف السبكيّ، محمّد إبراهيم كرسون ـ صحّحه: حسن السماحيّ سويدان ـ راجعه: محيي الدين ديب مستو ـ دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت ـ دار القادريّ ـ دمشق، بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٥٠ ـ تفسير البحر المحيط ـ أبو حيّان الأندلسيّ ـ تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ محمّد معوض ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٥١ ـ تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ـ أبو السعود العماديّ (ت ٩٥١هـ) ـ اعتنى به: محمّد عبد اللطيف ـ مكتبة ومطبعة محمّد عليّ صبيح وأولاده ـ القاهرة.
٥٢ ـ تفسير البيضاويّ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ـ البيضاويّ (ت ٧٩١هـ) ـ تح: محمّد صبحي حسن خلاق، ود. محمّد أحمد الأطرش ـ دار الرشيد ـ دمشق، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٥٣ ـ تفسير التحرير والتنوير ـ محمّد الطاهر بن عاشور ـ دار سحنون للنشر والتوزيع ـ تونس.
٥٤ ـ تفسير الثعالبيّ (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ـ أبو زيد الثعالبيّ (ت ٨٧٥هـ) ـ تح: الشيخ عليّ محمّد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ـ دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٥٥ ـ تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) ـ علاء الدين البغداديّ الشهير بالخازن (ت ٧٢٥هـ) ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.
٥٦ ـ تفسير روح البيان ـ إسماعيل حقي البروسويّ (ت ١١٣٧هـ) ـ مطبعة عثمانيّة ـ ١٣٣١هـ.
٥٧ ـ تفسير الشوكانيّ (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) ـ الشوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٥٨ ـ تفسير الطبريّ (جامع البيان في تفسير القرآن) ـ أبو جعفر الطبريّ (ت ٣١٠هـ) ـ دار الجيل ـ بيروت.
٥٩ ـ تفسير ابن عطيّة (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ـ ابن عطيّة الأندلسيّ (ت ٥٤٦هـ) ـ تح: عبدالله إبراهيم الأنصاريّ، والسيّد عبد العال السيّد إبراهيم ـ دار الكتاب الإسلاميّ،

ودار الفكر العربيّ ـ القاهرة ـ ط٢.

٦٠ ـ تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ـ نظام الدين النيسابوريّ (ت ٧٢٨هـ) ـ اعتنى به: زكريّا عميرات ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٦١ ـ تفسير القاسميّ (محاسن التأويل) ـ جمال الدين القاسميّ ـ اعتنى به: محمّد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربيّة ـ القاهرة.

٦٢ ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ـ الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ـ المكتبة القيّمة ـ القاهرة ـ ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٦٣ ـ تفسير النسفيّ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ـ النسفيّ (ت ٧١٠هـ) ـ تح: يوسف عليّ بديويّ ـ راجعه: محيي الدين ديب مستو ـ دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٦٤ ـ تقريب التهذيب ـ ابن حجر العسقلانيّ ـ تح: عبد الوهاب عبد اللطيف ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٥ ـ تقييد وقف القرآن الكريم ـ أبو جمعة الهبطيّ (ت ٩٠٣هـ) ـ تح: د. الحسن بن أحمد ابن وكاك ـ ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٦٦ ـ توشيح الديباج وحلية الابتهاج ـ بدر الدين القرافيّ ـ تح: أحمد الشتيويّ ـ دار الغرب الإسلاميّة ـ ط١ ـ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦٧ ـ التوطئة ـ أبو عليّ الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) ـ تح: يوسف أحمد المطوع ـ دار التراث العربيّ للطبع والنشر ـ القاهرة.

٦٨ ـ التيسير في القراءات السبع ـ أبو عمرو الدانيّ (ت ٤٤٤هـ) ـ اعتنى به: أوتويرتزل ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٦٩ ـ تيسير النحو التعليّمي ـ د. شوقي ضيف (ت ٢٠٠٥م) ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٩٣م.

٧٠ ـ الجامع الصحيح المختصر ـ الإمام البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) ـ تح: مصطفى ديب البغا ـ دار ابن كثير، واليمامة ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٧١ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ القرطبيّ (ت ٦٧١هـ) ـ اعتنى به: صدقي جميل العطّار، وعرفان

العشّا ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٧٢ ـ الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ـ محمود صافي ـ دار الرشيد ـ دمشق، بيروت ـ مؤسّسة الإيمان ـ بيروت ـ ط٤ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٧٣ ـ جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس ـ أحمد ابن القاضي المكناسيّ (ت ١٠٢٥هـ) ـ دار المنصورة للطباعة والوراقة ـ الرباط ـ ١٩٧٣م.
٧٤ ـ الجُمل في النحو ـ الزجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) ـ تح: ابن أبي شنب ـ باريس ـ ط٢ ـ ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
٧٥ ـ جمهرة أشعار العرب ـ أبو زيد القرشيّ (ت ١٧٠هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٧٦ ـ جمهرة الأمثال ـ أبو هلال العسكريّ (ت ٣٥٩هـ) ـ تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، وعبد الحميد قطامش ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط٢.
٧٧ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ـ المراديّ (ت ٧٤٨هـ) ـ تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمّد نديم فاضل ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٧٨ ـ الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة ـ أبو الوفاء القرشيّ (ت ٥٧٥هـ) ـ نشر مير محمّد كتب خانة ـ كراتشي ـ باكستان.
٧٩ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكّوديّ لألفيّة ابن مالك ـ ابن حمدون.
٨٠ ـ حاشية الدسوقيّ على أمّ البراهين وشرحها للسنوسيّ ـ محمّد بن أحمد بن عرفة الدسوقيّ (ت ١٢٣٠هـ) ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٨١ ـ حجّة القراءات ـ أبو زرعة ابن زنجلة (من علماء القرن الرابع الهجريّ) ـ تح: سعيد الأفغانيّ ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٥ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
٨٢ ـ الحجّة في القراءات السبع ـ ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ـ تح: أحمد فريد المزيديّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٨٣ ـ الحجّة للقرّاء السبعة أئمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ـ أبو عليّ الفارسي ـ تح: بدر الدين قهوجيّ، وبشير جويجاتيّ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق وبيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٨٤ ـ الحديث النبوي في النحو العربي ـ د. محمود فجال ـ نادي أبها الأدبي ـ ط١ ـ ١٤٠٤هـ، ١٩٨٩م

٨٥ ـ الحلل السندسيّة في الأخبار التونسيّة ـ محمّد بن محمّد الأندلسيّ ـ تح: محمّد الحبيب الهيلة ـ دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٨٥م.

٨٦ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ عبد القادر البغداديّ (ت ١٠٦٩هـ) ـ تح: عبد السلام محمّد هارون ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة.

٨٧ ـ الخصائص ـ ابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ) ـ تح: د. عبد الحميد هنداويّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٨٨ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ـ محمّد المحبي (ت ١١١١هـ).

٨٩ ـ دائرة المعارف الإسلاميّة ـ أصدرها أئمّة المستشرقين في العالم ـ إعداد وتحرير: إبراهيم زكي، وأحمد الشنتاوي، ود. عبد الحميد يونس ـ المكتبة الحديثة ـ بيروت.

٩٠ ـ الدراسات اللغويّة والنحويّة في القرن التاسع الهجريّ بالأندلس ـ د. سعيدة العلميّ ـ كلية الآداب والعلوم الإسلاميّة ـ فاس ـ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٩١ ـ درّة الحجال في أسماء الرجال ـ أحمد بن محمّد المكناسيّ ـ تح: محمّد الأحمديّ أبي النور ـ المكتبة العتيقة ـ تونس ـ ودار التراث ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

٩٢ ـ الدرّ الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين على الضروريّ من علوم الدين ـ ابن ميّارة الفاسيّ (ت ١٠٧٣هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤٢٣هـ.

٩٣ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ـ العسقلانيّ ـ دار الجيل ـ بيروت.

٩٤ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ الشنقيطيّ (ت ١٣٣١هـ) ـ إعداد: محمّد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٩٥ ـ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ـ شهاب الدين الحلبيّ الشهير بالسمين ـ تح: الشيخ عليّ محمّد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريّا عبد المجيد النوتيّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٤هـ.

٩٦ ـ دليل الرسائل الجامعيّة بالمملكة السعوديّة ـ إعداد عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة ـ ١٩٩٨م.

٩٧ ـ الديباج المذهب في معرفة أعلام المذهب ـ إبراهيم بن فرحون المالكيّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٩٨ ـ ديوان امرئ القيس ـ تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٤ ـ ١٩٨٤م.

٩٩ ـ ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب ـ تح: د. نعمان محمّد أمين طه ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ ديوان جميل بثينة ـ دار صادر ـ بيروت.

١٠١ ـ ديوان حاتم الطائيّ ـ دار مكتبة الهلال ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٠٢ ـ ديوان الحطيئة ـ دار صادر ـ بيروت.

١٠٣ ـ ديوان ذي الرمّة بشرح أبي نصر الباهليّ ـ تح: د. عبد القدّوس أبو صالح ـ مؤسّسة الإيمان ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠٤ ـ ديوان طرفة ـ دار بيروت ـ بيروت ـ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٠٥ ـ ديوان العجّاج بشرح الأصمعيّ ـ تح: د. عزّة حسن ـ مكتبة الشرق ـ بيروت.

١٠٦ ـ ديوان كثير عزّة ـ اعتنى به د. إحسان عبّاس ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ١٩٧١م.

١٠٧ ـ ديوان النابغة الذبيانيّ ـ تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٩٩٠م.

١٠٨ ـ زاد المسير في علم التفسير ـ ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ) ـ اعتنى به: أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

١٠٩ ـ السبعة في القراءات ـ ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ـ تح: د. شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٣.

١١٠ ـ سرّ صناعة الإعراب ـ ابن جنّيّ ـ تح: محمّد حسن محمّد حسن إسماعيل ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١١١ ـ سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبر من العلماء والصلحاء بفاس ـ محمّد بن جعفر الكتّانيّ.

١١٢ ـ سنن أبي داوود ـ أبو داود السجستانيّ ـ (ت ٢٧٥هـ) ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ بيروت.

١١٣ ـ سنن ابن ماجه ـ محمّد بن يزيد القزوينيّ (ت ٢٧٥هـ) ـ تح: محمّد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر ـ بيروت.

١١٤ ـ سنن النسائيّ ـ الإمام النسائيّ (ت ٣٠٣هـ) ـ تح: عبد الغفار البنداريّ، وسيد كسرويّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١١٥ ـ سير أعلام النبلاء ـ الحافظ الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) ـ تح: خيري سعيد ـ المكتبة التوفيقيّة ـ القاهرة.

١١٦ ـ السيرة النبويّة ـ ابن هشام (ت ٢١٣هـ) ـ تح: محمّد رياض البجائيّ ـ دار الأخيار ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١١٧ ـ شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة ـ محمّد بن محمّد مخلوف ـ دار الكتاب العربيّ ـ بيروت.

١١٨ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ـ ابن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ) ـ تح: لجنة إحياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

١١٩ ـ شرح أبيات سيبويه ـ ابن السيرافيّ (ت ٣٨٥هـ) ـ تح: د. محمّد الريح هاشم ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٢٠ ـ شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ـ الأشمونيّ (ت ٩٠٠هـ) ـ اعتنى به: حسن حمد ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٢١ ـ شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ـ ابن مالك ـ تح: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٢٢ ـ شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح) ـ خالد بن عبدالله الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ) ـ تح: محمّد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٢٣ ـ شرح التلخيص ـ البابرتيّ (ت ٧٨٦هـ) ـ تح: د. محمّد مصطفى رمضان صوفيه ـ المنشأة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان ـ طرابلس ـ ليبيا ـ ط١ ـ ١٩٨٣م.

١٢٤ ـ شرح جمل الزجّاجيّ ـ ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ـ تح: سلوى محمّد عمر عرب ـ منشورات جامعة أمّ القرى ـ مكّة المكرّمة ـ ١٤١٩هـ.

١٢٥ ـ شرح الجمل لابن الفخّار (ت ٧٥٣هـ) (مع دراسة أثر كتاب الجمل للزجّاجيّ في نحاة الأندلس من خلال ابن الفخار وابن بابشاذ) ـ إعداد: خليفة محمّد خليفة بديريّ ـ رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ـ كليّة دار العلوم ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٢٦ ـ شرح جمل الزجّاجيّ ـ ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ) ـ اعتنى به: فوّاز الشعّار، بإشراف د. إميل يعقوب ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٢٧ ـ شرح جوهرة التوحيد ـ إبراهيم الباجوريّ (ت ١٢٧٧هـ) ـ اعتنى به: محمّد أديب الكيلانيّ، وعبد الكريم تتّان ـ دمشق ـ ١٣٩١هـ.

١٢٨ ـ شرح ديوان امرئ القيس ـ تح: حجر عاصي ـ دار الفكر العربيّ ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٤م.

١٢٩ ـ شرح ديوان لبيد ـ تح: د. إحسان عبّاس ـ مطبعة حكومة الكويت ـ ط٢ ـ ١٩٨٤م.

١٣٠ ـ شرح الرضي على الكافية ـ الرضيّ الاسترباذيّ ـ نشره يوسف عمر ـ منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ط٢ ـ ١٩٩٦م.

١٣١ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ ابن هشام الأنصاريّ ـ اعتنى به: د. إميل يعقوب ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٣٢ ـ شرح شواهد المغني ـ السيوطيّ ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٣٣ ـ شرح ابن عقيل ـ بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ القاهرة ـ ط٢٠ ـ ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٣٤ ـ شرح طيّبة النشر ـ شهاب الدين بن الجزري (ت نحو ٨٣٥هـ) ـ اعتنى به: أنس مهرة ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٣٥ ـ شرح الكافية الشافية ـ ابن مالك ـ تح: عليّ محمّد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٣٦ ـ شرح كتاب الحماسة ـ أبو القاسم الفارسيّ ـ تح: د. محمّد عثمان عليّ ـ دار الأوزاعيّ ـ بيروت.

١٣٧ ـ شرح كتاب التيسير (الدر النثير والعذب النمير) ـ المالقيّ (ت ٧٠٥هـ) ـ تح: عليّ محمّد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراويّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

١٣٨ ـ شرح المعلّقات السبع ـ الزوزنيّ (ت ٤٨٦هـ) ـ تح: محمّد خير أبـو الوفا ـ مـراجعة: مصطفى قصاص ـ دار إحياء العلوم ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٣٩ ـ شرح المفصّل ـ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت.

١٤٠ ـ شرح المكّوديّ على ألفيّة ابن مالك ـ المكّوديّ (ت ٨٠١هـ) ـ طُبع مع حاشية ابن حمدون.

١٤١ ـ شعر الأحوص الأنصاريّ ـ تح: عادل سليمان جمال ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٤٢ ـ شعر الكميت بن زيد الأسديّ ـ جمع وتقديم: داود سلّوم ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٤٣ ـ الشعر والشعراء ـ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ والدار العربيّة للكتاب ـ ط٣ ـ ١٩٨٣م.

١٤٤ ـ الصحاح (تـاج اللغة وصحاح العربيّة) ـ الجوهـريّ (ت ٣٩٣هـ) ـ دار الكتاب العربيّ ـ القاهرة ـ ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

١٤٥ ـ صحيح مسلم ـ مسلم بن الحجّاج (ت ٢٦١هـ) ـ تح: محمّد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت.

١٤٦ ـ الضوء اللامع لأعيان القرن التاسع ـ السخاويّ (ت ٩٠٢هـ) ـ منشـورات مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٤٧ ـ طبقات الحفّاظ ـ السيوطيّ ـ تح: عليّ محمّد عمر ـ مكتبة الثقافة الدينيّة ـ القاهرة ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٤٨ ـ طبقات الفقهاء ـ إبراهيم الشيرازيّ (ت ٤٧٦هـ) ـ تح: خليل الميس ـ دار القلم ـ بيروت.

١٤٩ ـ طبقات المفسّرين ـ أحمد بن محمد الأدنرويّ (من علماء القرن الحادي عشر) ـ تح: سليمان صالح الخزيّ ـ مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ـ ط١ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٥٠ ـ علم الكتابة العربيّة ـ د. غانم قدّوري الحمد ـ دار عمّار ـ عمّان ـ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٥١ ـ عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة ـ محمّد بن إسماعيل الراعي (ت ٨٥٣هـ) ـ تح: صالح محمّد ضو الشريف (رسالة ماجستير من قسم اللغة العربيّة بكليّة الآداب بجامعة الفاتح) ـ طرابلس ـ ليبيا.

١٥٢ ـ العنوان في القراءات السبع ـ أبو طاهر الأنصاري الأندلسيّ (ت ٤٥٥هـ) ـ تح: د. زهير زاهد، د. خليل العطيّة ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٥٣ ـ غاية النهاية في طبقات القرّاء ـ ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) ـ اعتنى به: ج. برجستراسر ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٥٤ ـ غيث النفع في القراءات السبع ـ الصفاقسيّ (ت ١١١٨هـ) ـ اعتنى به: محمّد عبد القادر شاهين ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١٥٥ ـ الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة ـ سليمان العجيليّ الشافعيّ الشهير بالجمل (ت ١٢٠٤هـ) ـ مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه ـ القاهرة.

١٥٦ ـ الفرْق بين الفِرق ـ عبد القاهر البغداديّ الاسفرائينيّ (ت ١٠٣٧هـ) ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

١٥٧ ـ الفريد في إعراب القرآن المجيد ـ المنتجب الهمدانيّ (ت ٦٤٣هـ) ـ تح: فؤاد عليّ مخيمر ـ دار الثقافة ـ الدوحة.

١٥٨ ـ الفصول في العربيّة ـ ابن الدهّان النحويّ (ت ٥٦٩هـ) ـ تح: فائز فارس ـ دار الأمل ـ إربد ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١٥٩ ـ الفهرس العام للمخطوطات بدار الكتب الوطنيّة بتونس ـ إعداد: جمال بن حمادة ـ تونس ـ ط١ ـ ١٩٩٤م.

١٦٠ ـ الفهرس العامّ للمخطوطات بدار الكتب الوطنيّة بتونس ـ تونس ـ ١٩٩٩م.

١٦١ ـ فهرس كتب اللغة الجامعة ـ الجامعة الإسلاميّة ـ السعوديّة.

١٦٢ ـ فهرس مخطوطات بلدية الإسكندريّة.

١٦٣ ـ فهرس مخطوطات جامعة أمّ القرى ـ عمادة شؤون المكتبات ـ مكّة المكرّمة ـ ط١ ـ ١٩٨٣م.

١٦٤ ـ فهرس مخطوطات جامعة البصرة ـ عبد الجبّار عبد الرحمن.

١٦٥ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب التونسيّة ـ ١٩٠٨م.

١٦٦ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة (النحو) ـ أسماء الحمصيّ ـ مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق ـ ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٦٧ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة إلى غاية (١٩٢٥م) ـ ط١ ـ ١٩٢٦م.

١٦٨ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة (١٩٣٦ ـ ١٩٥٥م) ـ فؤاد السيد.

١٦٩ ـ فهرس مخطوطات دار الوثائق القوميّة النيجيريّة بكادونا ـ بابا يونس محمّد ـ تح: جونند هنويك ـ مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلاميّ ـ لندن ـ ١٩٩٥م.

١٧٠ ـ فهرس مخطوطات سلطنة عمان.

١٧١ ـ فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة ستراسبورغ الوطنيّة والجامعيّة ـ نزيه كسيبي ـ منشورات معهد المخطوطات العربيّة ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٩٨٥م.

١٧٢ ـ فهرس المخطوطات العربيّة المصوّرة ـ محمّد البخيت وآخرون ـ منشورات الجامعة الأردنيّة ـ عمان ـ ١٩٨٥م.

١٧٣ ـ فهرس مخطوطات غدامس ـ بشير يوشع ـ مكتبة إنترغراف ـ بوميزيا ـ ط١ ـ ١٩٨٦م.

١٧٤ ـ فهرس مخطوطات كلّيّة الدعوة الإسلاميّة ـ إبراهيم الشريف ـ ١٩٩٨م.

١٧٥ ـ فهرس مخطوطات معهد التراث العربيّ بحلب ـ محمّد كمال.

١٧٦ ـ فهرس مخطوطات مكتبة الإسكوريال.

١٧٧ ـ فهرس مخطوطات مكتبة غانا ـ بابا يونس محمّد ـ مؤسّسة الفرقان للتراث الإسلاميّ ـ لندن ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٧٨ ـ فهرس مخطوطات المكتبة الأحمديّة (خزانة جامعة الزيتونة) ـ عبد الحفيظ منصور ـ دار الفتح للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

١٧٩ ـ فهرس مخطوطات المكتبة الإسلاميّة في يافا ـ محمّد عطا الله ـ منشورات مجمع اللغة الأردنيّ ـ ١٩٨٤م.

١٨٠ ـ فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في بغداد ـ عبدالله الجبّوري ـ مطبعة العاني ـ ١٩٧٤م.

١٨١ ـ فهرس مخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ـ عبد الحفيظ منصور.

١٨٢ ـ فهرس مخطوطات المكتبة الوطنيّة الجزائريّة.

١٨٣ ـ فهرس مخطوطات مكّة المكرّمة ـ عبد الوهّاب إبراهيم وآخرون ـ مكتبة الملك فهد الوطنيّة ـ الرياض ـ ١٩٩٧م.

١٨٤ ـ فهرس المكتبة الأزهريّة (فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة إلى ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م) ـ الجزء الرابع ـ مطبعة الأزهر ـ القاهرة ـ ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨م.

١٨٥ ـ فوات الوفيات ـ الكتبيّ (ت ٧٦٤هـ) ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ نشر مكتبة النهضة المصريّة ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة.

١٨٦ ـ فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ـ ابن الطيّب الفاسيّ (ت ١١٧٠هـ) ـ تح: أ. د. محمود يوسف فجّال ـ دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث ـ دبي ـ ط٢ ـ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٨٧ ـ قائمة حصر المخطوطات بدار الكتب الوثائق القوميّة ـ مصر ـ ١٩٧٣م.

١٨٨ ـ القاموس المحيط ـ الفِيْروزَابادي ـ اعتنى به: حسّان عبد المنان ـ بيت الأفكار الدوليّة ـ بيروت ـ ٢٠٠٤م.

١٨٩ ـ القراءات العشر المتواترة في هامش القرآن الكريم ـ محمّد كريم راجح ـ دار المهاجر ـ المدينة المنوّرة ـ ط٣ ـ ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٩٠ ـ قصة وتاريخ الحضارات العربيّة بين الأمس واليوم (مصر) ـ رانيا الهاشم.

١٩١ ـ القطع والائتناف (الوقف والابتداء) ـ ابن النحّاس ـ تح: أحمد فريد المزيديّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٩٢ ـ الكامل في اللغة والأدب ـ المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ـ تح: حنّا الفاخوريّ ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

١٩٣ ـ الكتاب (كتاب سيبويه) ـ سيبويه (ت ١٨٠هـ) ـ تح: عبد السلام محمّد هارون ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٩٤ ـ كتب الألغاز والأحاجي النحويّة ـ أحمد محمّد الشيخ ـ المنشأة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان ـ ليبيا ـ ط١ ـ ١٩٨٥م.

١٩٥ ـ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ـ الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ـ اعتنى به: مصطفى حسين أحمد ـ دار الكتاب العربيّ ـ بيروت.

١٩٦ ـ الكشّاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ـ محمّد أسعد ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٥٣م.

١٩٧ ـ كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ـ حاجّي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ـ مكتبة المثنّى ـ بغداد.

١٩٨ ـ الكواكب الدرّيّة، شرح على متمّمة الآجرّوميّة ـ محمّد الرعينيّ الحطّاب ـ تح: وحيد قطب، وأحمد سيّد أحمد ـ المكتبة التوفيقيّة ـ القاهرة.

١٩٩ ـ لسان العرب ـ ابن منظور (ت ٧١١هـ) ـ دار صادر ـ ١٩٩٧م.

٢٠٠ ـ متمّمة الآجرّوميّة ـ محمّد الأهدل ـ طُبعت مع الكواكب الدرّيّة.

٢٠١ ـ مجالس ثعلب ـ أبو العبّاس ثعلب (ت ٢٩١هـ) ـ تح: عبد السلام محمّد هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٢.

٢٠٢ ـ مجمع الأمثال ـ الميدانيّ ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٢٠٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ـ أبو عليّ الطبرسيّ (ت ٥٨٤هـ) ـ اعتنى به: إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٠٤ ـ مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربيّ ـ أحمد قبش ـ دار الرشيد ـ دمشق، بيروت ـ ط٣ ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٠٥ ـ المجموع الكامل للمتون ـ إشراف مكتب البحوث والدراسات ـ دار المعرفة ـ الدار البيضاء ـ المغرب.

٢٠٦ ـ مجموع مهمّات المتون ـ دار الفكر ـ ط٤ ـ ١٣٦٩هـ، ١٩٤٩م.

٢٠٧ ـ محاضرات في تاريخ الحضارة الإسلاميّة ـ د. السيد عبد العزيز سالم، ود. سحر السيد عبد العزيز سالم ـ مؤسّسة شباب الجامعة ـ الإسكندرية ـ ٢٠٠١م.

٢٠٨ ـ مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع ـ ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت.

٢٠٩ ـ المخطوطات العربيّة في مكتبة باريس الوطنيّة ـ تنسيق وترتيب: د. هادي حسن حمودي ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢١٠ ـ مراتب النحويّين ـ أبو الطيّب اللغويّ (ت ٣٥٦هـ) ـ تح: أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربيّ.

٢١١ ـ مسائل خلافيّة في النحو ـ أبو البقاء العكبريّ ـ تح: د. عبد الفتاح سليم ـ مكتبة

الآداب ـ القاهرة ـ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢١٢ ـ المسائل المنثورة ـ أبو عليّ الفارسيّ ـ تح: مصطفى الحدريّ ـ مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ـ دمشق.

٢١٣ ـ مسند الإمام أحمد ـ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ـ مؤسّسة قرطبة ـ القاهرة.

٢١٤ ـ مشكل إعراب القرآن ـ مكّي القيسيّ ـ تح: د. حاتم الضامن ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٢١٥ ـ معاني القراءات ـ الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) ـ تح: أحمد فريد المزيديّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢١٦ ـ معاني القرآن ـ الأخفش (ت ٢١٥هـ) ـ تح: د. عبد الأمير الورد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢١٧ ـ معاني القرآن ـ الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ـ تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد عليّ النجار ـ مطبعة دار الكتب المصريّة ـ القاهرة ـ ط٣ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢١٨ ـ معاني القرآن وإعرابه ـ الزجّاج (ت ٣١١هـ) ـ تح: د. عبد الجليل شلبي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢١٩ ـ معجم إعراب ألفاظ القرآن ـ مراجعة: الشيخ محمّد فهيم أبو عبية ـ نشر مؤسّسة نشر نكرش ـ طهران.

٢٢٠ ـ معجم الأفعال المتعدّية بحرف ـ ابن الميلانيّ الأحمديّ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٨٣م.

٢٢١ ـ معجم البلدان ـ ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ) ـ تح: فريد عبد العزيز الجندي ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٢٢٢ ـ معجم شواهد العربيّة ـ عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ـ ط٣.

٢٢٣ ـ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ـ عمر رضا كحالة ـ مؤسّسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٨ ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٢٤ ـ معجم المؤلّفين ـ عمر رضا كحالة ـ دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت.

٢٢٥ ـ معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة ـ يوسف سركيس ـ مكتبة الثقافة الدينيّة.

٢٢٦ ـ المعجم المفصّل في علوم البلاغة (البديع والبيان والمعاني) ـ د. إنعام فوّال عكّاويّ مراجعة: أحمد شمس ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٢٢٧ ـ المعجم المفصّل في علوم اللغة (الألسنيّات) ـ د. محمّد ألتونجيّ، وأ. راجي الأسمر ـ مراجعة: د. إميل يعقوب ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٢٨ ـ المعجم الوسيط ـ مجمع اللغة العربيّة ـ مكتبة الشروق الدوليّة ـ القاهرة ـ ط٤ ـ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٢٢٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام ـ تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصريّة ـ بيروت ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٣٠ ـ المفصّل في صنعة الإعراب ـ الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) ـ اعتنى به: د. عليّ بوملحم ـ دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٣م.

٢٣١ ـ المقتضب ـ المبرّد ـ تح: محمّد عبد الخالق عضيمة ـ لجنة إحياء التراث ـ القاهرة ـ ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٢٣٢ ـ المقدّمة الجزوليّة ـ الجزوليّ (ت ٦٠٦هـ) ـ تح: د. شعبان عبد الوهّاب ـ القاهرة ـ ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٣٣ ـ المكتفى في الوقف والابتدا ـ أبو عمرو الدانيّ ـ تح: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ـ دار عمّار ـ عمّان ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٣٤ ـ الملل والنحل ـ الشهرستانيّ (ت ٥٤٨هـ) ـ تح: محمّد فريد ـ المكتبة التوفيقيّة ـ القاهرة.

٢٣٥ ـ منار الهدى في الوقف والابتدا ـ الأشمونيّ (من علماء القرن الحادي عشر) ـ اعتنى به: شريف أبو العلا العدويّ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٢٣٦ ـ المنتخب من المخطوطات العربيّة في حلب ـ إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافيّة ـ عالم الكتب ـ ط١ ـ ١٩٨٦م.

٢٣٧ ـ من رسائل ابن هشام النحويّة (المسائل السفريّة، وموقد الأذهان وموقظ الوسنان، القواعد الصغرى) ـ ابن هشام ـ تح: حسن إسماعيل مروة ـ مكتبة سعد الدين ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٢٣٨ ـ المنصف (شرح كتاب التصريف) ـ ابن جنّيّ ـ تح: محمّد عبد القادر أحمد عطا ـ دار

الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٢٣٩ ـ الموسوعة الفقهيّة ـ مجموعة من العلماء ـ نشر وزارة الأوقاف بالكويت.

٢٤٠ ـ الموسوعة الشعرية ـ مجموعة العلماء ـ الإمارات العربية المتحدة ـ دبي.

٢٤١ ـ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ـ د. خديجة الحديثي ـ دار الرشيد ـ العراق ـ ١٩٨١م.

٢٤٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ الحافظ الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) ـ تح: عليّ محمّد البجاويّ، وفتحية عليّ البجاويّ ـ دار الفكر العربيّ ـ القاهرة.

٢٤٣ ـ النبوغ المغربيّ في الأدب العربيّ ـ عبدالله كنون ـ دار الكتاب اللبنانيّ ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٧٥م.

٢٤٤ ـ نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان ـ ابن الأحمر ـ تح: محمّد رضوان الداية ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ ١٩٦٧م.

٢٤٥ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ـ جمال الدين الأتابكيّ (ت ٨٧٤هـ) ـ مطبعة دار الكتب المصريّة ـ القاهرة ـ ط١ ـ ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

٢٤٦ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ـ محمّد الطنطاوي ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٩٥م.

٢٤٧ ـ النشر في القراءات العشر ـ ابن الجزريّ ـ تقديم: الشيخ عليّ الضبّاع ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

٢٤٨ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ـ المقّريّ (ت ١٠٤١هـ) ـ تح: د. إحسان عبّاس ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

٢٤٩ ـ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (جمرة أنساب العرب) ـ أبو العبّاس القلقشنديّ (ت٨٢١هـ) ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت.

٢٥٠ ـ نيل الابتهاج بتطريز الديباج ـ أحمد بابا التنبكتيّ ـ اعتنى به: د. عبد الحميد الهرامة ـ كلّيّة الدعوة الإسلاميّة ـ ليبيا ـ ط١ ـ ١٩٨٩م.

٢٥١ ـ هديّة العارفين ـ إسماعيل باشا البغداديّ ـ مكتبة المثنّى ـ بغداد.

٢٥٢ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـ السيوطيّ ـ تح: أحمد شمس الدين ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت ـ ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٥٣ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابـن خلّكان (ت ٦٨١هـ) - تح: محمّد محيـي الدين عبد الحميد - نشـر مكتبة النهضة المصريّة - مطبعة السعادة - القاهرة - ط١ - ١٣٦٨هـ، ١٩٤٨م.

٢٥٤ - مجلة الدعوة الإسلامية - العدد السادس - ١٩٨٩م.

٢٥٥ - مجلّة معهد المخطوطات العربيّة - المجلد التاسـع، الجزء الثاني - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

❏❏❏

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

باب مخفوضات الأسماء

مِن إِصدارات

دار النّوادر

بإشراف

نُور الدِّين طالب

المُدير العام والرَّئيس التَّنفيذي

حاشية مسند

الإمام أحمد بن حنبل

تأليف

العلامة أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي

المتوفى بالمدينة المنورة سنة ١١٣٨ هـ

في سبعة عشر مجلداً

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة قطر

كشف اللثام

شرح

عمدة الأحكام

تأليف

الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السفاريني

النابلسي الحنبلي

المولود سنة (١١١٤) - والمتوفى سنة (١١٨٨ هـ)

رحمه الله تعالى

في ٧ مجلدات

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

رياض الأفهام

شرح

عمدة الأحكام

تأليف

الإمام تاج الدين الفاكهاني

أبي حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي

المولود بالإسكندرية سنة ٦٥٤ هـ والمتوفى بها سنة ٧٣١ هـ

رحمه الله تعالى

يطبع لأول مرة كاملاً محققاً على ثلاث نسخ خطية

في ٥ مجلدات

تحقيق ودراسة

نور الدين طالب

بالتعاون مع لجنة مختصة من المحققين

فتح الرحمن

في

تفسير القرآن

تأليف

الإمام القاضي مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي

المولود سنة (٨٦٠ هـ) - والمتوفى سنة (٩٢٧ هـ)

رحمه الله تعالى

في ٧ مجلدات

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة قطر

التعليقة الكبيرة

في مسائل الخلاف

تأليف

القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي

محمد بن الحسين بن محمد خلف البغدادي الحنبلي

المولود ببغداد سنة ٣٨٠ هـ والمتوفى بها سنة ٤٥٨ هـ

رحمه الله تعالى

في ٣ مجلدات

تحقيق ودراسة

لجنة مختصة من المحققين

بإشراف

نور الدين طالب

الروض الندي

شرح

كافي المبتدي

تأليف

الإمام العالم الناسك

أحمد بن عبد الله بن أحمد البعلي

(١١٠٨ ـ ١١٨٩)

رحمه الله تعالى

في مجلدين

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

كتاب الهادي

أو

«عمدة الحازم في الزوائد على مختصر أبي القاسم»

تأليف

الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

المولود بجماعيل سنة (٥٤١ هـ) والمتوفى بدمشق سنة (٦٢٠ هـ)

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة قطر

حاشية

دليل الطالب

لنيل المطالب

في الفقه الحنبلي

تأليف

العلامة مصطفى بن أحمد الدوماني الحنبلي

شيخ الحنابلة بالجامع الأزهر

المولود في دومة والمتوفى في القسطنطينية سنة ١١٩٢ هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

شرح منظومة

الآداب الشرعية

تأليف

الإمام موسى بن أحمد الحجاوي الدمشقي الحنبلي

(٨٩٥ - ٩٦٨ هـ)

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

مختصر الغالب

من متن

دليل الطالب

تأليف

الشيخة العابدة الزاهدة الصالحة

فاطمة بنت حمد الفضيلية الزبيرية المكية الحنبلية

المتوفاة في مكة المكرمة ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة ١٢٤٧هـ

رحمها الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

قرة العين

فيما حصل من الاتفاق والاختلاف بين المذهبين

« الحنبلي والشافعي »

تأليف

الإمام يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي

(٨٤١ - ٩٠٩ هـ)

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

يطبع لأول مرة عن نسخة خطية فريدة بخط المؤلف

شرح

كتاب الشهاب

في الحكم والمواعظ والآداب

للإمام القضاعي

يتضمن شرح قرابة ألف حديث نبوي مع تخريجها وبيان الحكم عليها

تأليف

العلامة عبد القادر بن بدران الدومي الحنبلي

(١٢٦٥ - ١٣٤٦هـ)

رحمه الله تعالى

اعتنى به

تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً

نور الدين طالب

التوضيح لشرح الجامع الصحيح

تصنيف

سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي

المعروف بـ ابن الملقن

(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)

في ٣٦ مجلداً

تحقيق

دار الفلاح

للبحث العلمي وتحقيق التراث

بإشراف

خالد الرباط — جمعة فتحي

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة قطر

نخب الأفكار شرح معاني الآثار

تأليف

الإمام بدر الدين العيني

محمود بن أحمد بن موسى الحلبي ثم القاهري الحنفي

المولود سنة ٧٦٢هـ والمتوفى سنة ٨٧٥هـ

رحمه الله تعالى

في ١٩ مجلداً

تحقيق

ياسر بن إبراهيم

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة قطر

نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول

(صلى الله عليه وآله وسلم)

النسخة المسندة الكاملة

تصنيف

الحكيم الترمذي

أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر المؤذن

المتوفى في حدود سنة ٣٢٠هـ

رحمه الله تعالى

يُطبع لأول مرة كاملاً محققاً على ثلاث نسخ خطية

في ٧ مجلدات

تحقيق

توفيق محمود تكله

موسوعة الأعمال الكاملة

للإمام

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الأزهر وعلامة بلاد المغرب

المولود بتونس سنة ١٢٩٣هـ والمتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٧هـ

رحمه الله تعالى

في ١٥ مجلداً

جمعها وضبطها ابن أخيه

المحامي علي الرضا الحسيني

فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر

تأليف

العلامة مصطفى بن فتح الله الحموي

المتوفى سنة ١١٢٣ هـ

رحمه الله تعالى

في ٦ مجلدات

تحقيق

عبد الله محمد الكندري

كتاب الآثار

للإمام محمد بن الحسن الشيباني

المتوفى سنة : ١٨٩ هـ

من أوائل كتب أدلة المذهب الحنفي

في مجلدين

وطبع كاملاً لأول مرة مقابلاً على أصول خطية

تحقيق

خالد العواد

المختصر في الفقه

للإمام الفقيه عمر بن الحسين الخرقي

المتوفى سنة (٣٣٤ هـ)

رحمه الله تعالى

أول متن في الفقه الحنبلي

مقابل على عدة نسخ خطية

تحقيق وتعليق

محمد بن ناصر العجمي

تبليغ البشرى بأحاديث داريا الكبرى

تأليف

المحدث شمس الدين محمد بن طولون الدمشقي الصالحي

المولود سنة ٨٨٠ هـ - والمتوفى سنة ٩٥٣ هـ

رحمه الله تعالى

حققه وعلق عليه

رياض حسين عبد اللطيف الطائي

قدم له

الشيخ حسين سليم أسد الداراني

وطبع لأول مرة عن نسخة خطية فريدة

الأول من كتاب

القواعد الفقهية

على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

رحمه الله تعالى

المنسوب

لابن قاضي الجبل الحنبلي

قاضي القضاة شرف الدين أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر المقدسي الدمشقي الحنبلي

المتوفى سنة (٧٧١ هـ)

رحمه الله تعالى

تحقيق

الدكتور صفوت عادل عبد الهادي

إصدارات
ثلث خيرا ناصر عبد المحسن السعيد
دولة الكويت

فتاوى العلائي

أو

الفتاوى المستغربة

تأليف

الحافظ العلائي

أبي سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي

المولود سنة ٦٩٤ والمتوفى سنة ٧٦١ هـ

رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق

عبد الجواد حمام

إصدارات
ثلث خيرا ناصر عبد المحسن السعيد
دولة الكويت

شرح

الأربعين المختارة

من حديث

الإمام أبي حنيفة

تأليف

الإمام يوسف بن عبد الهادي

يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي المقدسي الدمشقي

المتوفى سنة ٩٠٩ هـ

رحمه الله تعالى

صنعة

خالد العواد

إصدارات
ثلث خيرا ناصر عبد المحسن السعيد
دولة الكويت

رسالة الإمام

أحمد بن حنبل

إلى الخليفة المتوكل العباسي

حققها وقدم لها

علي محمد زينو

إصدارات
ثلث خيرا ناصر عبد المحسن السعيد
دولة الكويت

الفصول في اختصار سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم

تأليف

الحافظ ابن كثير

عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي الشافعي

المولود سنة ٧٠٠هـ والمتوفى سنة ٧٧٤هـ

رحمه الله تعالى

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

عبد الحميد محمد الدرويش

نور العيون في تلخيص سيرة الأمين المأمون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

تأليف

الامام محمد بن سيد الناس

٦٧١ ــ ٧٣٤هـ

حققه وعلق عليه

سليمان الحرش

الغرر والدرر في سيرة خير البشر صلى الله عليه وسلم

تأليف

الشيخ الإمام العلامة

عز الدين محمد بن جماعة

المتوفى سنة / ٨١٩هـ

تحقيق وتعليق

عدنان أبو زيد

حسان بن ثابت شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم

سيد الشعراء المؤمنين المؤيد بروح القدس

دراسة نقدية موطئة لتوثيق ديوان الشاعر

تأليف

محمد محمد حسن شراب

(١)

العفو

عند الأصوليين والفقهاء

يتضمن دراسة تأصيلية تطبيقية لمرتبة العفو
عند الإمامين ابن تيمية والشاطبي

تأليف الدكتور
يوسف صلاح الدين طالب

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٢)

النية

وأثرها في العبادات

تأليف
هناء المهاجر طرابزونلي

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٣)

أسباب اختلاف المفسرين

في
تفسير آيات الأحكام

تأليف الدكتور
عبد الإله حوري الحوري

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٤)

أحكام العدة

في الفقه الإسلامي

وقانون الأحوال الشخصية السوري
(عدة الوفاة - عدة الطلاق)

تأليف الدكتورة
حنان فتال يبرودي

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٥)

نظرية المنفعة

في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتور

تيسير محمد برمو

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٦)

الأثر الفلسفي

في التفسير

تأليف الدكتور

بكار محمود الحاج جاسم

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٧)

أحكام الغائب والمفقود

في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

تأليف الدكتور

عبد المنعم فارس سقا

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٨)

أهل الحل والعقد

في نظام الحكم الإسلامي

بحث مقارن

تأليف الدكتور

بلال صفي الدين

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٩)

البدر العيني

وجهوده في علوم الحديث وعلوم اللغة

في كتابه

«عمدة القاري شرح صحيح البخاري»

تأليف الدكتورة

هند محمود سحلول

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٠)

الصناعة الحديثية

عند الإمام البيهقي

في كتابه

«شعب الإيمان»

تأليف الدكتورة

منى عبد الحكيم العسة

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١١)

فقه الطفولة

أحكام النفس

دراسة مقارنة

تأليف الدكتور

باسل محمود الحافي

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٢)

الجنسية والتجنس

وأحكامهما في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتور

سميح عواد الحسن

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٣)

التفرد

في رواية الحديث

ومنهج المحدثين في قبوله أو رده

(دراسة تأصيلية تطبيقية)

تأليف

عبد الجواد حمام

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٤)

جرائم الأحداث

في الشريعة الإسلامية

المشكلة والعلاج

دراسة فقهية تربوية

تأليف الدكتور

محمد ربيع صباهي

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٥)

أصول التحقيق الجنائي

في

الشريعة الإسلامية

دراسة فقهية مقارنة

تأليف الدكتور

محمد راشد العمر

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٦)

الفسوق

وأحكامه في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتور

بسام محمد صهيوني

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٧)

أثر

الفلسفة اليونانية

في علم الكلام الإسلامي حتى القرن السادس الهجري

تأليف الدكتور

محمود محمد عيد نفيسة

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٨)

التعارض بين الأقيسة

وأثره في الفقه الإسلامي

تأليف الدكتورة

ميادة محمد الحسن

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١٩)

التفتازاني

وآراؤه البلاغية

تأليف

ضياء الدين القالش

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(٢٠)

الحرية الاقتصادية

ومدى سلطان الدولة في تقييدها في الشريعة الإسلامية

تأليف الدكتور

محمد جنيد الديرشوي

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(٢١)

الموازنة

بين منهج الحنفية ومنهج المحدثين في قبول الأحاديث وردها

تأليف

عدنان علي الخضر

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٢٢)

النقد التطبيقي

عند العرب في القرنين الرابع والخامس الهجريين

تأليف الدكتور

أحمد محمد نتوف

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٢٣)

صنعة أسانيد السنة

في تاريخ ابن عساكر

تأليف

باسل الكسم

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٢٤)

صيغ التمويل الزراعي

في التشريع الإسلامي وإمكانيات تطبيقها

تأليف الدكتور

عبد الله محمد نوري الديرشوي

مشروع ١٠٠ رسالة جامعية سورية

(٢٥)

منهج
يحيى بن سلام
في التفسير

(١٢٤ - ٢٠٠ هـ)

تأليف الدكتور
زكريا هاشم حبيب الخولي

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٢٦)

أهلية المرأة
في الشريعة الإسلامية

تأليف الدكتورة
غيداء محمد عبد الوهاب المصري

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٢٧)

منهج الإمام
فخر الدين الرازي
بين الأشاعرة والمعتزلة

تأليف الدكتورة
خديجة حمادي العبد الله

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٢٨)

الأسس الأخلاقية
في العهد القديم
مع مقارنتها بالقرآن الكريم

تأليف الدكتورة
ريمة شريف الصياد

مشروع ١٠٠
رسالة جامعية سورية

(٢٩)

نقد أعلام الرواة

الشعر العربي

حتى أوائل القرن الثالث

تأليف الدكتور

عبد الكريم محمد حسين

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(٣٠)

تعقبات الفارسي

لشيخه الزجاج في «الإغفال»

تأليف

محمد عماد سمير بايزيد

مشروع ١٠٠

رسالة جامعية سورية

(١)

أحكام السجناء

وحقوقهم في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

تأليف الدكتور

محمد راشد العمر

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٢)

حماية البيئة الطبيعية

في الشريعة الإسلامية

دراسة فقهية مقارنة

تأليف

صفاء موزة

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٣)

الحرب النفسية

منذ بداية الدعوة الإسلامية حتى نهاية العصر الأموي

تأليف الدكتور

حسين حسن عداي

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٤)

الحديث المنكر

دراسة نظرية

في كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم

تأليف الدكتور

عبد السلام أبو سمحة

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٥)

مَعْرِفَةُ أَصْحَابِ الرُّوَاةِ

وَأَثَرُهَا فِي التَّعْلِيلِ

دِرَاسَةٌ نَظَرِيَّةٌ وَتَطْبِيقِيَّةٌ فِي عِلَلِ أَصْحَابِ الأَعْمَشِ

تأليف الدكتور

عبد السلام أبو سمحة

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٦)

لُبَابُ المَحْصُولِ فِي عِلْمِ الأُصُولِ

أو

مُخْتَصَرُ المُسْتَصْفَى، لِلْغَزَالِيِّ

تأليف

الفقيه الأصولي ابن رشيق المالكي

جَمَالِ الدِّينِ الحُسَيْنِ بنِ عَتِيقِ بنِ الحُسَيْنِ التَّغْلِبِيِّ المِصْرِيِّ المَالِكِيِّ

المولود بالإسكندرية سنة ٥٤٩ والمتوفى بمصر سنة ٦٣٢ هـ

رحمه الله تعالى

تحقيق الدكتورة

ثناء محمد علي الحلبي

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٧)

الطَّيَالِسِيُّ

وَمَرْوِيَّاتُهُ التَّارِيخِيَّةُ

تأليف

أحمد عدنان صالح الحمداني

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٨)

مَبْدَأُ السَّبَبِيَّةِ

فِي الفِكْرِ الإِسْلَامِيِّ بِمِصْرَ وَالشَّامِ

فِي العَصْرِ الحَدِيثِ

دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ

تأليف الدكتور

محمود محمد عيد نفيسة

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(٩)

أحكام الإكراه

وتطبيقاته في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة مع القانون

تأليف الدكتور

تيسير محمد برمو

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٠)

الإمام

ابن ناصر الدين الدمشقي

وجهوده في الحديث النبوي

تأليف

زكريا عبد العزيز الجاسم

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١١)

السياسة الشرعية

وأثرها في الحكم الشرعي التكليفي

تأليف الدكتورة

نسيبة مصطفى البغا

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٢)

شهادة المرأة

في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

تأليف الدكتورة

غيداء محمد عبد الوهاب المصري

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٣)

تقريب الأسانيد و ترتيب المسانيد

للإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي

(٨٠٦ هـ)

دراسة وتحقيق

بلال محمد أبو حوية

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٤)

زكاة الزروع والثمار

في ضوء تطور الزراعة في العصر الحديث

تأليف الدكتور

محمد قاسم الشوم

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٥)

الشرط الجزائي في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة

تأليف الدكتور

أسامة الحموي

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

(١٦)

ابن فورك

وآثاره الأصولية

مع تحقيق

كتابه

المختصر في أصول الفقه

تأليف الدكتور

محمد حسان عوض

مكتبة الرسائل الجامعية العالمية

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي

معالم التأمين الإسلامي

مع تطبيقات عملية لشركات التأمين الإسلامية
دراسة فقهية للتأمين التجاري والإسلامي

تأليف

الدكتور صالح العلي
أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمصرف الإسلامي
في كلية الشريعة والاقتصاد
عضو هيئة شرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية

الدكتور سميح الحسن
محاضر في كلية الشريعة
بجامعة دمشق

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي

المؤسسات المالية الإسلامية

ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
يتضمن نماذج عقود صيغ التمويل والاستثمار في بنك سورية الدولي الإسلامي

تأليف

الدكتور صالح حميد العلي
أستاذ الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في كليتي الشريعة والاقتصاد بجامعة دمشق
عضو الهيئة الشرعية في بنك سورية الدولي الإسلامي

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي

الأجل في عقد البيع

تأليف الدكتور
عبد الله أوزجان

سلسلة دراسات في الاقتصاد الإسلامي

الوساطة المالية

أبرز التطبيقات المعاصرة

تأليف الدكتور
محمد أمين بارودي